اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد

موسوعة



تاريخ لبنان

التاريخ السياسي والعسكري

المتصرفية (1)



إسم المجموعة : المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام

إسم الكتاب : - المتصرفية -١- (١٨٦١-١٩١٨)

المؤلف : اللواء الركن المتقاعد أ. د. ياسين سويد

قياس الكتاب : 24 × 17

عدد الصفحات : 376 صفحة

مكان النشر : بيروت

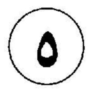
دار النشر والتوزيع : دار نوبليس

تلفاكس : 961-1-583475

تلفون : 961-3-581121 / 961-1-581121

الطبعة الأولى : 2004

اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد



المقاطعات اللبنانية
في إطار بلاد الشام

التاريخ السياسي والعسكري

المتصرفية -١- (١٨٦١-١٩١٨)

NOBILIS
2004

الفهرس

الجزء الخامس
المتصرّفية - ١ -
(١٨٦١ - ١٩١٨)

الصفحة

الباب الأوّل:
المتصرّفية - التاريخ السياسي

الفصل الثاني:

المتصرّف فرانكو باشا

الفصل الثالث:

المتصرّف رستم باشا

الفصل الرابع:

المتصرّف واصا باشا

الفصل الخامس:

المتصرّف نعوم باشا

الفصل السادس:

المتصرّف مظفر باشا

الفصل السابع:

المتصرّف يوسف فرانكو باشا

الفصل الثامن:

المتصرّف أوهانس قيومجيان باشا

الفصل التاسع:

المتصرّفون الإستثنائيّون

الفصل العاشر:

التطوّر الجغراسياسي لجبل لبنان حتى عهد المتصرّفية

الخارطات والصور

١ - فهرس الخارطات:

٢ - فهرس الصور:

مقدّمة تاريخيّة

من القائمقاميتين إلى المتصرّفية(*)

إثر الأحداث الطائفية التي جرت في دمشق، والحرب الأهلية التي اندلعت في جبل لبنان، عام ١٨٦٠، وذهب ضحيّتها آلاف المسيحيّين والدروز، وإثر تحرّك الإمبراطور الفرنسي نابوليون الثالث لإرسال حملة عسكرية لوقف النزف في البلاد، (أنظر الفصل الأخير من الجزء الرابع)، بعث «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية إلى معتمديه في كلّ من لندن وفيينا وسانت بطرسبرغ وبرلين، بتاريخ ٦ تموز/ يوليو ١٨٦٠، تعميماً يشرح فيه الأوضاع في جبل لبنان، وما يجري من أحداث ضد المسيحيّين، من قبل الدروز «الذين تجاهلوا إتفاق ١٨٤٢»، ويقترح القيام بعمل مشترك مع السلطنة العثمانية، كما يقترح «تأليف لجنة من مفوّضين عن الدول الكبرى والباب العالي» تكون مهمتها «درس الظروف التي أدّت إلى الأحداث الأخيرة، وتحديد مسؤوليات زعماء التمرّد والموظّفين المحليّين، والتعويض على الضحايا»، ثم «درس التدابير التي يمكن إتخاذها لمنع حدوث مآسي جديدة، وعرضها على حكومات المفوّضين في هذه اللجنة وعلى الباب العالي»(١).

(*) حرصنا في هذا الفصل، على أن نرجع إلى الوثائق الفرنسية والإنكليزية المتعلّقة باللجنة الدولية التي وضعت نظام المتصرّفية (١٨٦١)، وأن نوردها، بالنص غالباً، وذلك كي لا نقع في خطأ التأويل الذي يقع به المؤرّخون، عادة.

أوّلاً – اللجنة الدولية:

بعد مشاورات مستفيضة بين الدول الكبرى الخمس والباب العالي، تم تشكيل «اللجنة الدولية» على الشكل التالي:

- اللورد ديفرين Duffrin مفوّضاً عن حكومة إنكلترا.
- بكلار Beclard مفوّضاً عن حكومة فرنسا.
- نوفيكوف Novikow مفوّضاً عن حكومة روسيا.
- رهفوس Rehfues مفوّضاً عن حكومة بروسيا.
- ويكبلر Weckbeker مفوّضاً عن حكومة النمسا.

وحدّدت مهمّة هذه اللجنة، وفقاً لما ورد في محضر جلستها الأولى بتاريخ ٥ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٦٠، بما يلي:

«١ – البحث عن أصل الأحداث التي كانت سوريا مسرحاً لها، وأسباب هذه الأحداث، وتحديد مسؤولية كلّ من زعماء التمرّد وموظّفي الإدارة (العثمانيّين)، والحث على معاقبة المجرمين.

«٢ – تقدير الأضرار التي أصابت الشعب المسيحي، وتحديد الوسائل اللازمة للتخفيف عن الضحايا والتعويض عليهم.

«٣ – الإحتراز من العودة إلى أحداث مماثلة، وتأمين النظام والأمن في سوريا، وذلك بتحديد التعديلات الملائمة التي يجب إدخالها على النظام الحالي للجبل»(٢).

وقد بدأت هذه اللجنة إجتماعاتها ببيروت في ٥ تشرين الأوّل/ أكتوبر عام ١٨٦٠، واستمرّت حتى ٤ أيار/ مايو ١٨٦١ حيث عقدت ٢٩ جلسة، ثم انتقلت، بعدها، إلى الآستانة حيث واصلت إجتماعاتها، وأقرّت، بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو

١٨٦١، إتفاقاً على نظام جديد لجبل لبنان عرف «بنظام المتصرّفية». وكان يرأس هذه اللجنة في بيروت «فؤاد باشا» وزير الخارجية العثماني ومفوّض السلطان مطلق الصلاحية، وفي الآستانة «عالي باشا» قائمقام الصدر الأعظم ووزير الخارجية بالنيابة. وفي حال غياب الرئيس الأصيل، كان يرأس الجلسة «نائب الرئيس» الذي يكون العضو الأكبر سناً، وبالتالي بين الأعضاء، بحسب سنّهم، ولمدّة شهر لكلّ عضو[٣].

عقدت الجلسة الأولى بتاريخ ٥ تشرين الأوّل/ أكتوبر، وتغيّب «فؤاد باشا» عنها (كما تغيّب بعدها عن معظم الجلسات)، فترأسها نائب الرئيس «ويكبكر» مفوّض النمسا، وحضر «عبدو أفندي» ممثّلاً لفؤاد باشا ومفوّضاً عن الباب العالي. وقد ناقشت اللجنة، في هذه الجلسة، وفي الجلسات الأخرى التي تلتها، قضايا تتعلّق بملاحقة المتهمين في أحداث الجبل، وكذلك المتهمين في أحداث دمشق، ونزع السلاح من أهالي هذه المدينة، وعودة المسيحيّين إلى ديارهم في دمشق والجبل، والتعويضات المتوجّبة لهم، وحق اللجنة في التدخّل بالتحقيقات الأوّلية (العامة) والتحقيقات القضائية التي أصبحت ملفّاتها أمام المحاكم (المجلس الحربي أو المحكمة الإستثنائية ببيروت)، والتدبير الذي اتخذته السلطة العثمانية والذي يقضي بالإلغاء المؤقت للقائمقامية الدرزية (إذ اعترض المفوّضون الأوروبيّون على هذا التدبير معتبرين أنّ أيّ تغيير، ولو مؤقّت، في التنظيم الإداري للجبل، يجب أن لا يتم إلاّ بمشاركة الدول الكبرى وموافقتها)[٤].

وكان من الواضح جداً، خلال المناقشات، أنّ المفوّضين الأوروبيّين قد أعطوا لأنفسهم حق التدخّل الصريح في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وهو تدخّل اتخذ، بعد ذلك، شكل الحق الصريح لهذه الدول بأن تتدخّل في كيفية

ممارسة السلطة العثمانية لحقّها في حكم البلاد الخاضعة لها (سوريا خصوصاً)، ولا شك في أن ما جعل الدول الأوروبية تتجرّأ على مثل هذا التدخّل هو:

١ - تدخّل سابق لهذه الدول (أو لبعضها) أدّى إلى إستعادة الدولة العثمانية لسلطتها على بلاد الشام، بعد أن كانت قد فقدتها إثر هزيمة عسكرية على أيدي الجيوش المصرية بقيادة إبراهيم باشا (١٨٣٢ - ١٨٤٠).

٢ - أحداث عام ١٨٦٠ التي اتخذت، في نظر هذه الدول (المسيحيّة)، شكل المجازر ضد المسيحيّين، مما أدى إلى تدخّلها في الشؤون الداخلية لحكم السلطنة العثمانية لسوريا، وذلك بهدف حماية الرعايا من أبناء ملّتها في السلطنة، ولم يكن هذا التدخّل مبرّراً لو استطاعت الدولة العثمانية حماية رعاياها هؤلاء من فظائع الحرب التي اشتعلت بينهم وبين الدروز في الجبل، وبينهم وبين المسلمين في دمشق(٥).

إنشغلت «اللجنة الدولية»، إذن، بالعديد من القضايا الحياتية، اليومية خصوصاً، لأهل البلاد، وخصوصاً المسيحيّين منهم، وهي القضايا التي حدّدها البندان الأوّلان من مهمّتها (أنظر مهمّة اللجنة في مطلع البحث)، واستمرّت تعمل ضمن هذا الإطار طوال خمسة أشهر ونصف الشهر، على مدى خمس وعشرين جلسة، إلاّ أنّ حديثاً بدأ حول مسؤولية اللجنة في تنفيذ البند الثالث من مهمّتها (إعادة النظر بنظام جبل لبنان)، وذلك من خلال البدء بالبحث عن التمديد للحملة الفرنسية في سوريا، إذ سرعان ما ربط «توفنيل»، وزير الخارجية الفرنسي، بين مهمّة هذه الحملة ومهمّة اللجنة، وخصوصاً البند المتعلّق منها بإعادة النظر بتنظيم الجبل، وذلك في رسالة منه إلى الكونت دي فلاهولت Comte de Flahault سكرتير الدولة في الحكومة البريطانية، بتاريخ

١٨ كانون الثاني/ يناير ١٨٦١ (نقلت إلى اللورد رسل Lord Russel وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢ منه)، حيث جاء في هذه الرسالة أنّ اللجنة لم تكمل، بعد، مهمّتها الأساسية، وهي وضع تنظيم جديد لجبل لبنان، وأنه يملك معلومات تشير إلى أنه يخشى من عودة الفوضى إلى البلاد، إن رحلت القوّات الفرنسية قبل إتخاذ التدابير التي تضمن أمن الأهالي. ويشير «توفنيل» إلى أنّ اللجنة انشغلت، في الفترة المنصرمة، بأمور أخرى «لم تكن تشكّل سوى جزء من مهمّتها، وليس الجزء الأهم منها»، ويقصد بذلك، إنشغالها «بالترميمات والعقوبات»[٦].

وفي رسالة من «عالي باشا» إلى «موزوروس» سفير الدولة العثمانية في لندن، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٨٦١، (نقلت إلى اللورد رسل بتاريخ ٦ شباط/ فبراير)، نجد ما يشبه الرد على رسالة «توفنيل» السابقة إلى الكونت دي فلاهولت، وذلك عندما يقول: «لقد أعلنّا دائماً، وبصراحة مطلقة، أنه، فيما يخص المسألة الإدارية، فإنّ مباحثات اللجنة يجب أن لا تتعرّض إلاّ للتعديلات الواجب إدخالها على تنظيم جبل لبنان. وقد كان إعلاننا هذا، ليس فقط دون أيّ اعتراض، وإنما كان الجواب دائماً هو أنّ الأمر يتعلّق بإعادة النظر بالتنظيم الموضوع عام ١٩٤٥. ونستطيع أن نستشهد، لذلك، بممثّلي الدول في الآستانة، وكذلك ببعض التعليمات المماثلة المعطاة إلى اللجنة»[٧].

كان الخلاف كبيراً، إذن، بين وجهتي النظر، الفرنسية والعثمانية، حول الإصلاحات الواجب إدخالها على تنظيم جبل لبنان، فبينما كانت فرنسا تقترح وضع «تنظيم جديد للجبل» مختلف، تماماً، عن تنظيم عام ١٨٤٥، كانت الدولة العثمانية ترى أن لا وجوب لذلك، وأنّ المطلوب من اللجنة، وفقاً للمهمّة المناطة بها، هو أن «تعيد النظر» بالتنظيم المعمول به، وذلك بهدف جعله أكثر

ملاءمة للأوضاع السائدة في البلاد. ويبدو أنّ وجهة النظر الفرنسية هي التي تغلّبت بالتالي.

ثانياً – مشروعان مقترحان لإعادة تنظيم الجبل:

١ – المشروع الأول ومواقف الدول منه

وأخيراً، خصّصت اللجنة جلستها السادسة والعشرين (بتاريخ ٢١ آذار/ مارس ١٨٦١) لدرس مشروع قدّمه مفوّضو الدول الأوروبية الخمس لإعادة تنظيم جبل لبنان، وهو يتضمّن تقسيم الجبل إلى ثلاث قائمقاميات، على النحو الوارد في المواد التالية:

«١ – سوف يُعمد إلى الفصل الإتني بين المسيحيّين والدروز.

«٢ – إذ يُعمد إلى هذا التفتيت (أو التجزئة)، يجب أن تؤخذ بالإعتبار مصالح كلّ طائفة.

«٣ – يوكل أمر التنفيذ إلى لجنة مختلطة تمثّل فيها مختلف الطوائف، ويتمّ ذلك برعاية السلطة المحلية ومعتمدي الدول الكبرى الخمس.

«إنّ المسيحيّين أو الدروز الذين يرفضون القبول بهذه التجزئة لا يجبرون عليها بالقوّة. ولكن عليهم، في هذه الحالة، أن يخضعوا لنظام المؤسّسات الجديدة المشار إليها أدناه.

«٤ – تعلن اللجنة عن الرغبة بأن تشمل عملية النقل المشار إليها أعلاه الأهالي المسيحيّين في حاصبيا وراشيا ومرجعيون، وأن يستفيدوا من مزاياها.

«٥ – ونتيجة لذلك، يقسم الجبل إلى ثلاث قائمقاميات: واحدة مارونية، وأخرى روم أورثوذكس، وثالثة درزية. ويدير هذه القائمقاميات زعماء محلّيون يختارون من طوائفهم، كلّ في قائمقاميّته.

«٦ - تشكّل القائمقامية الدرزية، بمقدار ما تسمح به ضرورات التجزئة، من المناطق التالية:

- الغرب: باستثناء القسم الذي سيكون من الضروري فصله عنه لجمع الجزئين، الشمالي والجنوبي، من القائمقامية المارونية.

- الجرد.

- العرقوب.

- الشوف.

- المناصف (في قسم منه)، والشحار (أنظر الخارطة رقم ١).

«٧ - تتألّف قائمقامية الروم الأرثوذكس من الكورة، بما فيها القسم الأسفل والأجزاء من الأراضي المجاورة التي يشكّل الروم الأرثوذكس أكثرية فيها.

«٨ - كلّ أراضي الجبل التي لا تدخل في القائمقامية الدرزية وقائمقامية الروم الأرثوذكس تدخل في قائمقامية الموارنة، باستثناء زحلة التي تشكّل، مع أرباضها (أطرافها) وضاحيتها (المعلّقة) إدارة مختلطة ترتبط بوالي صيدا، والمرتبة نفسها التي للقائمقاميات الثلاث: المارونية والدرزية والروم أرثوذكسية.

«٩ - يعيّن القائمقامون بقرار من الباب العالي وباقتراح من والي صيدا، ويرتبطون به.

......................(*).

(*) تفاصيل تتعلّق بصلاحيات القائمقامين.

«١٠ - تقسم كلّ قائمقامية إلى مديريات (Mudiriés) وترسم حدود هذه الدوائر الإدارية، قدر الإمكان، وفقاً لحدود الأقاليم القديمة.

«١١ - يكون لكلّ مديريّة مدير يعيّنه القائمقام وينتمي إلى الطائفة الأكبر في المديريّة، ويكلّف هذا المدير إدارة المصالح العامة وخصوصاً الشرطة وجباية الضرائب.

«١٢ - تقسم كلّ مديريّة إلى عدد من النواحي (الكومونات Communes)، وتضمّ كلّ ناحية ٥٠٠ نسمة على الأقل.

«١٣ - يوضع على رأس كلّ ناحية شيخ يختاره الأهالي، ويقوم بدور الوسيط بينهم وبين الموظّفين الكبار في الإدارة.

......................(❖).

«١٤ - في كلّ ناحية مختلطة، يكون لكلّ طائفة شيخها الخاص الذي لا سلطة له إلاّ على أبناء طائفته في الناحية.

«١٥ - يكون، في مقرّ كلّ قائمقام، وكيل (أو مندوب) للقائمقاميات الأخرى، مهمّته تمثيل مصالح أبناء طائفته.

«١٦ - يكون، في كلّ قائمقامية، مجلس إداري مؤلّف من خمسة أعضاء على الأقل، وعشرة على الأكثر، يكلّف، خصوصاً، وضع الضرائب وتوزيعها.

«١٧ - يكون، في كلّ مديريّة، مجلس محلّي مولّف من ٣ أعضاء على الأقل و٥ أعضاء على الأكثر، ومهمّته مساعدة المدير على ممارسة مهامه.

(❖) تفاصيل تتعلّق بصلاحيات المشايخ.

«١٨ - في المديريّة التي لا يكون أهلها متجانسين طائفياً، يكون لكلّ طائفة وكيل هو، قانوناً، عضو في المجلس المحلّي. ويختار هذا الوكيل من قبل أعيان طائفته.

«١٩ - تلغى كلّ الإمتيازات الإقطاعيّة، وخصوصاً الإمتيازات العائدة للمقاطعجيّين.

«٢٠ - يتساوى الجميع أمام القانون.

«٢١ - يكون، في كلّ مديرية، قاضي صلح لكلّ طائفة.

«٢٢ - يكون، في الجبل، ستة مجالس قضائية من الدرجة الأولى: واحد في قائمقامية الروم الأرثوذكس، وثلاثة في القائمقامية المارونية (منهم واحد في المتن) وواحد في زحلة، وواحد في القائمقامية الدرزيّة.

«٢٣ - يتألّف كلّ مجلس قضائي من ٣ أعضاء على الأقل و٥ على الأكثر، وفقاً لعدد الطوائف، بحيث تكون كلّ طائفة ممثّلة بعضو. وتمارس الرئاسة شهرياً ودورياً بين أعضاء المجلس. إذا لم يكن هناك سوى طائفتين، يتألّف المجلس القضائي من ٣ أعضاء تقدّم الطائفة الأكبر إثنين منهم.

«٢٤ - يشكّل مجلس أعلى مركزه بيروت، ويتألّف من ١٢ عضواً: ٢ موارنة، و٢ روم أورثوذكس و٢ روم كاثوليك و٢ دروز و٢ مسلمون (سنّة) و٢ متاولة. ويضمّ إلى هؤلاء عند الحاجة، ممثّل للبروتستانت وللإسرائيليّين، وذلك عندما يكون واحد من هاتين الطائفتين في الدعوى أو له مصلحة فيها. تمارس الرئاسة في هذا المجلس فصلياً ودورياً بين أعضاء المجلس.

«٢٥ - ....

«٢٦ - ....

«٢٧ - ....

«٢٨ - ....

«٢٩ - ....

«٣٠ - ....

«٣١ - ....

«٣٢ - ....

«٣٣ - ....

«٣٤ - ....

«٣٥ - ....(❖❖).

«٣٦ - يكون بإمرة كلّ قائمقام وحدة من الشرطة يحفظ، بواسطتها، الأمن العام في كلّ أراضي قائمقاميّته، وينفّذ الأحكام الصادرة عن المجالس، ويؤمّن الجباية المنظّمة للضرائب.

«٣٧ - يلغى التنفيذ القسري للأحكام والتوقيفات الإدارية بواسطة العسكريّين (المسمّى بالحوالة)، والمطبقة حتى اليوم، حالما يصبح ذلك ممكناً، وتستبدل بها وسائل أخرى للضغط، مثل الحجز والحبس.

«٣٨ - يتقاضى كلّ أفراد الشرطة راتباً كافياً، ويمنع عليهم، تحت طائلة أقسى العقوبات، أن يطلبوا أيّ أجر من الأهالي، سواء أكان ذلك مالاً أم أشياء عينية.

«٣٩ - تجنّد وحدة الشرطة عن طريق التطوّع الإختياري، ويعيّن، في كلّ قائمقامية، رئيس للشرطة لكلّ طائفة.

(❖❖) تفاصيل تتعلّق بدرجات المحاكم واختصاصاتها وصلاحياتها، والدعاوى وأنواعها.

«٤٠ - يكون عناصر الشرطة، الذين يكلّفون تنفيذ أمر ما للسلطة، من طائفة الأفراد الذين يعنيهم هذا التدبير، طالما كان ذلك ممكناً.

«٤١ - من الضروري أن يرتدي عناصر الشرطة زيّاً موحّداً أو أيّة إشارة خارجيّة تدلّ على وظائفهم.

«٤٢ - ترى اللجنة (الدولية) أن يكون، في كلّ قائمقامية، وحدة للشرطة يمكن أن تبلغ نسبتها ٥ رجال لكلّ ألف رجل.

«٤٣ - تعبّر اللجنة عن رغبتها بأنه، ما أن يتمّ نزع السلاح من الأهالي في باقي سوريا، حتى يُعمد إلى نزعه من الجبل بتدبير مماثل.

«- تعبّر اللجنة عن رغبتها بأن تكون المداخيل العامة للجبل مخصّصة، حصراً، لمصاريف إدارته وللمصاريف ذات المنفعة العامة.

....(❖❖❖).

«٤٥ - تعبّر اللجنة عن رغبتها بأن يتمّ، بأسرع ما يمكن، إحصاء دقيق لأهالي الجبل، بالناحية وبالطائفة.

«٤٦ - من الناحية العسكرية، ترى اللجنة أنّ أمن الجبل يُضمن، كفاية، باحتلال طريق بيروت دمشق.

«ومن المرغوب فيه، وفقاً لرأيها، أن يكون قسم من القوّات التي تحتلّ هذه الطريق، مؤلّفاً من المسيحيّين من رعايا السلطان.

«في حالة القوّة القاهرة، وبناء لطلب عاجل من أحد القائمقامين، وبعد إقراره بالتصويت من قبل مجلسه الإداري، يمكن أن ترسل هذه القوّات إلى حيث تدعو الحاجة.

(❖❖❖) تفاصيل تتعلّق بالضريبة ومقدارها وشروط زيادة الضرائب في كلّ قائمقامية.

«إنّ القائمقام، أو أعضاء مجلسه، الذين لا يستخدمون حقّهم بالإستدعاء الوارد في هذه المادة، يكونون مسؤولين عن النتائج التي تترتّب على امتناعهم أو إهمالهم على صعيد حفظ النظام في الجبل.

«٤٧ - يظلّ نظام «شكيب أفندي» معمولاً به في كلّ ما لا يتعارض مع المبادىء المبيّنة في المواد السابقة.

بيروت في ٢٠ آذار ١٨٦١

«باستثناء التحفّظات الواردة في الوثيقة المرفقة».

«التواقيع: ويكبكر، بكلار، ديفرين وكلانيبوي (Claneboye)، دي رهفوس، نوفيكوف[٨]».

وقد نوقش هذا المشروع، بالتفصيل، في جلسة ٢١ آذار/ مارس، وفيما يلي موجز لهذه المناقشات:

- أعلن «بكلار»، مفوّض فرنسا، أنّ لديه «تحفّظات قطعية» على أساس المشروع، وإن كان قد وافق عليه.

- ردّ «ديفرين» مفوّض إنكلترا، على «بكلار» بقوله إنه، إذا كان هناك من ملاحظات، فيجب أن تكون شكلية، وذلك لأنّ المفوّضين الخمسة، بمن فيهم «بكلار» نفسه، قد وقّعوا على المشروع الذي يبدو أنّ المفوّض الفرنسي يريد أن ينزع صفة الإجماع عنه.

ويبدي «ديفرين» تعجّبه كيف أنّ «بكلار» إشترك في مناقشة مشروع يرى، هو نفسه، أنّ أساسه سيء، ويقول «ديفرين» إنه، هو أيضاً، يرى أنّ أساس المشروع «إفتراضي»؛ ولكن شروحات المفوّض العثماني سترفع عنه هذا الطابع، إذ أعلن أنّ «التدبير الذي ترتكز عليه كلّ قيمة المشروع قابلٌ للتحقيق». ولهذه الأسباب وقّع «ديفرين» على «عمل تمهيدي لا يتلاءم، في كثير من نقاطه، مع رأيه الخاص».

ردّ «بكلار» على «ديفرين» بالقول إنه «لم يوقّع على المشروع إلاّ بعد تحفّظات قطعية»، وذكر أنه كان قد صرّح، منذ البدء، بأنه «إذ يقبل الإشتراك بإعداد مشروع يبدو له أنّ أساسه معيب، فذلك لأنه لا يرغب في أن يمنع اللجنة من الإنتهاء إلى إصدارٍ جماعي لمخطّطٍ ما لإعادة تنظيم الجبل»، ثم أردف: «يمكننا القول إنّ هذا المشروع أعدّه المفوّضون الخمسة، إلاّ أنه يجب أن لا نكتفي بالقول، بعبارات عامة، إنه أُقرّ بإجماع الآراء».

-تدخّل «فؤاد باشا» في المناقشة قائلاً إنه لم يطلع على المشروع بعد، لذا، فهو لا يستطيع أن يتابع مناقشة مشروع يجهله، واقترح قراءة المشروع والملاحظات المقدّمة بصدده، في الجلسة نفسها. ثم رأى «فؤاد باشا» أنّ المشروع قائم على أساس «تفتيت الأجناس»، وهذه نقطة يجب أخذها بالإعتبار، وأعلن أنه «خلال أحداث عام ١٨٤٢، كان هناك حلم باعتماد هذا المبدأ لتهدئة الجبل، إلاّ أنّ صعوبات كبرى واجهتنا»، ولذا، فهو يرى أنّ على اللجنة أن تدرس، في الوقت نفسه، وميدانياً، كيفية التنفيذ، محتفظاً برأي حكومته فيما يتعلّق بمدى تطبيق هذا المبدأ، بل بالمبدأ نفسه. وقد أيّد «نوفيكوف» مفوّض روسيا، المفوّض العثماني، وانضمّ إليه باقي الأعضاء في تأييد رأي المفوّض العثماني الذي اقترح قراءة المشروع وملاحظات المفوّض الفرنسي في الجلسة.

– رأى أعضاء اللجنة أنّ الدخول في تفاصيل التنفيذ ليس من مهمّتهم، وهم يعتقدون أنهم قد قاموا بالمهمّة كاملة، ويحثّون على تأليف لجنة من ممثّلي الطوائف ذات المصلحة، بإشراف السلطة المحلية ومفوّضي الدول الخمس، لوضع المشروع موضع التنفيذ. أمّا فيما يتعلّق بصعوبة تنفيذ مبدأ «التفتيت» أو «التجزئة» التي يقوم عليها المشروع، فهم موافقون، فيما إذا تبيّن إستحالة تنفيذ

المشروع لهذا السبب، أن يعمدوا إلى وضع مشروع آخر يرمي إلى تعديل التدابير الناتجة عن مبدأ التفتيت هذا.

- عاد فؤاد باشا فلخّص الطريقة التي يجب اعتمادها في المشروع النهائي، وهي واحدة من ثلاث:

١ - إمّا إدارة مباشرة للجبل من قِبل الباب العالي.

٢ - أو حكومة برئيس مسيحي واحد ومحلّي.

٣ - أو المحافظة على امتيازات الجبل بتنمية المؤسّسات البلدية.

وهو يرى أنّ الطريقة الأولى هي الأفضل، لأنها تحفظ للباب العالي سلطة تتناسب ومدى المسؤوليات الملقاة على عاتقه، إلاّ أنه يرى، في الوقت الحاضر، صعوبات لا يمكن تجاوزها، تقف دون تطبيق هذه الطريقة.

وهو يرى، كذلك، أنّ الطريقة الثانية، ولأسباب أخرى، مستحيلة التطبيق.

وأمّا الطريقة الثالثة التي تعتمد المحافظة على امتيازات الجبل ومناعته بتنمية المؤسّسات البلدية، حيث يتمّ تقسيم السلطات وتوزيعها، طبيعيّاً، لتحاشي المنازعات، وذلك إمّا بالفصل الجغرافي، إذا كان ذلك ممكناً، بين مختلف العناصر المكوّنة حالياً للجبل، وإمّا بإعطاء ضمانات متساوية، وخصوصاً حيثما تكون العناصر مختلطة، تاركين للسلطة المسؤولة الحرية الكاملة والضروريّة للعمل، وهذه هي الطريقة التي اعتمدها المشروع المقدّم، كما يبدو. وقد وعد «فؤاد باشا» بقراءة المشروع بإمعان، وإبلاغ اللجنة بملاحظاته عليه، بحيث يرفعه، في الوقت نفسه، لحكومته.

- عاد «بكلار» فأوضح أنّ إعتراضاته على المشروع تتركّز على نقطتين أساسيّتين هما:

١ - التفتيت، أو التجزئة، وهو أساس «مذبذب ومخلخل وافتراضي» طالما أنّ الإنتقال سيكون اختيارياً، وبرضى الحكومة.

٢ - تقسيم السلطة إلى ٣ قائمقاميات، وهو تقسيم يضعف السلطة ويجعل تهدئة البلاد مستحيلاً. وأبدى إستعداده للدخول في مناقشة عمل جديد.

- رأى «نوفيكوف» المفوّض الروسي، أنه يجب السعي للإقتراب أكثر ما يمكن من نقطة الإجماع، وإذا كان «بكلار» يعترض على نقطتين رئيستين هما: التفتيت والتقسيم إلى ٣ قائمقاميات، فهو (أي نوفيكوف) يرى الإتفاق على مشروع جديد يخلو من التفتيت، فيبقى، هكذا، إعتراض واحد عند «بكلار»، وتقرب اللجنة، بذلك من «الإتفاق النهائي لكلّ الآراء».

- وافق المفوّض الإنكليزي «ديفرين» على صياغة مشروع جديد «إذا كان معظم الزملاء يؤيّدون ذلك».

- عاد «فؤاد باشا» إلى الحديث فرأى أنّ المشروع المقدّم هو مشروع مقبول، إلاّ أنه، كما يبدو «ليس المشروع المفضّل».

- رأى المفوّضون الخمسة أنه، إذا كان «التفتيت» ممكناً في الجبل، فهم يعتقدون، بلا تردّد، أنّ هذا التدبير هو أفضل ما يكون لاستتباب الأمن والسلام فيه «على قواعد متينة».

- رأى المفوّض البروسي «رهفوس» أنّ مصادرة أملاك الدروز المحكومين من قِبل محكمتي بيروت والمختارة تسهّل كثيراً عملية «التفتيت» بحيث تشغر أملاك كثيرة يمكن أن تعطى لملاكين جدد.

- ردّ «فؤاد باشا» على ذلك أنّ فكرة مصادرة أملاك الدروز، لم تقرّ بعد، وبما أنّ عقوبة «المصادرة» غير واردة في القانون العثماني، فإنه لا يستطيع إتخاذ هذا القرار إلاّ بعد مراجعة حكومته، وهو لم يتلق بعد جواباً على ذلك من الآستانة.

وفيما يلي موجز لتحفّظات المفوّض الفرنسي «بكلار»:

يرى «بكلار» أنه «يجب أن تدخل، فيما بعد، تعديلات عميقة على المبادىء الأساسيّة للتنظيم المقترح»، كما يرى أنّ المشروع يقوم على «افتراضات» إن هي لم تتحقّق «يسقط، بالضرورة، المشروع كلّه»، وأحد هذه الإفتراضات «تفتيت الأجناس "Désagrégation des Races" الذي بدونه، وبالتأكيد، «لم يحلم أي مفوّض بقبول تأسيس قائمقامية درزية»، وثاني هذه الإفتراضات هو ذلك الذي يُلحق بجبل لبنان الأرض المسماة «الكورة السفلى»، فبدون هذا الإلحاق، لا يكون لقائمقامية الروم أي مبرّر للوجود «لأنها لا تضمّ أكثر من ٤ أو ٥ آلاف نسمة».

ويرى «بكلار»، كذلك، أنه يجب الإنتباه إلى أنّ أكثرية «الروم الأرثوذكس» توجد خارج الكورة التي اتخذت مركزاً للقائمقامية الجديدة، وأنه، مع إلحاق «الكورة» بهذه القائمقامية، فإنّ عدد سكان القائمقامية «لا يتجاوز العشرة آلاف نسمة، من ضمنها أقلّية، قويّة نوعاً، من المسلمين والموارنة»، كما يرى أنّ مبدأ «التفتيت» المرتبط بإنشاء القائمقاميات الثلاث، لا يطبّق إلاّ على الدروز، ولا ضرورة لإنشاء قائمقاميّتين مسيحيّتين، كما أنّ هذا المبدأ يصعب تنفيذه، كما تبيّن من المناقشة، وسيظلّ قسم من المسيحيّين تحت حكم الدروز، وهو يرفض ذلك رفضاً مطلقاً.

ويرى «بلكار» أنّ إنشاء ٣ قائمقاميّات، وإدارة مختلطة في زحلة، يبدو، في نظره، ضد قواعد العدالة والمنطق، فهو يرى أنه ليس من العدل والمنطق إعطاء الروم الأرثوذكس قائمقامية يُرفض إعطاء مثلها لباقي الأقلّيات، كالروم الكاثوليك مثلاً (وهم أكثر من الروم الأرثوذكس تقريباً، إذ أنهم يعدّون، في الجبل، نحو ٢٠ ألف نسمة). ويرى، كذلك أنّ مبدأ إنشاء ٣ قائمقاميات يقترب، كثيراً، من المبدأ الذي اعتمد عام ١٨٤٢، ولكن نظام ١٨٤٢ قد حكم عليه

بالفشل، بعد تجربته، بينما يُذكر النظام الأسبق (الإمارة) بذكريات جميلة، فقد كانت حالة الجبل، في ذلك الحين، أفضل مما هي عليه اليوم، حيث كان التناقض القائم بين المسيحيّين والدروز «مُحتوى» بسلطة رئيس واحد «ومع مؤسّسة القائمقاميّتين بدأت مصائب الجبل». ويعلن المفوّض الفرنسي أنه لا يفهم «لماذا يحافظ على هذه الموسّسة، أو لماذا يُزاد سؤوها تفاقماً بإبدال القائمقامية المسيحية باثنتين. إنّ بدعة كهذه لا ينتج عنها إلاّ إدخال تناقض بين مختلف العناصر المسيحيّة، لم يعرف حتى اليوم. إنّ هذا يعني توفير تغذية جديدة للخلاف بدل السعي إلى إنهائه».

ويختم «بكلار» تحفّظاته بقوله: «لكلّ هذه الأسباب، لا نستطيع الموافقة على المشروع الحالي، أو، على الأقل، على مبدئه الأساسي»، ملاحظاً أنّ «لا أمن في الجبل، ولا إرضاءً حقيقياً لكلّ المصالح، خارج سلطة واحدة ومسيحية، وأنّ إنشاء هذه السلطة يرضي معظم السكّان ويتناسب مع الحفاظ على الحدود الحالية (لجبل) لبنان، ويتجنّب الإفتراض غير الحقيقي لتفتيت الأجناس»(١٠).

ولم يمر وقت طويل حتى وضع «فؤاد باشا» ملاحظاته على المشروع، بينما وضع «ديفرين» بدوره، ملاحظات على ملاحظات «فؤاد باشا»، وفيما يلي ملاحظات «فؤاد باشا»:

تعديلات على المادة ٥ من المشروع: يقسم جبل لبنان إلى ٥ مناطق هي:

١ - الكورة.

٢ - كسروان، مع المتنين، بدون مدينة زحلة.

٣ - الشوف المؤلّف من الغرب والجرد والعرقوب والشوف والمناصف والشحار باستثناء قسم منه يعطى إلى إقليم الخروب الذي يضمّ إلى مدينة دير القمر.

٤ - إقليم الخروب مع مدينة دير القمر.

٥ - جزين.

تعديلات على المادة ٦ من المشروع: يكون لكلّ منطقة من المناطق الخمس قائمقام يختار من الطائفة التي تشكّل غالبية سكان المنطقة.

تعديلات على المادة ٧ من المشروع: يكون لكلّ من كسروان وجزين قائمقام ماروني، ويكون للغرب قائمقام درزي، و(لإقليم) الخروب قائمقام سني.

تعديلات على المادة ٨ من المشروع: تشكّل زحلة لوحدها مديرية مستقلّة يديرها قائمقام يعيّن لمدّة ٣ سنوات، ويختار، بالتناوب، من إحدى الطوائف الثلاث (الروم الارثوذكس والموارنة والروم الكاثوليك)[١١].

أمّا ملاحظات اللورد «ديفرين» على ملاحظات «فؤاد باشا» فكانت كما يلي:

المادة ٥:

١ - موافق.

٢ - موافق.

٣ - تدخل دير القمر في القائمقامية الدرزية.

٤ - موافق.

٥ - موافق، طالما كان ذلك منسجماً مع التحفّظات الخاصة التي نوردها على النقطة نفسها.

المادة ٦: - موافق.

المادة ٧: بما أنّ أراضي هذه المناطق عائدة للدروز، فمن البديهي أنه لن يكون من العدل وضعها تحت حكم قائمقام ماروني، إلاّ إذا أعطينا المالكين

الدروز أراضي بقيمة مماثلة. من جهة أخرى، وبما أنّ الأهالي جميعهم من المسيحيّين، فإنه لا يمكننا القول بوضعهم تحت حكم الدروز. أمام هذه المعضلة...

... يرى اللورد ديفرين أن يعطى الدروز أملاكاً في مكان آخر، ويشكّل في جزين وإقليم التفاح طبقة ملاكين من الفلاحين المسيحيّين(١٢).

المادة ٨: موافق.

وبتاريخ ٢٢ نيسان/ إبريل عام ١٨٦١ عقدت اللجنة جلستها السابعة والعشرين، ونظرت في الملاحظات التي وضعها «فؤاد باشا» على المشروع المتعلّق بتنظيم جبل لبنان، وبدا للجنة أنّ «فؤاد باشا» يعتبرهذا المشروع عملاً «يجب التفاهم عليه بين الباب العالي وممثّلي الدول الكبرى»(١٣).

في هذه الأثناء، كان «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية يسعى جاهداً لإقناع باقي الدول الكبرى، وخصوصاً إنكلترا، بالمشروع الفرنسي الأساسي الذي يقوم على أساس إنشاء حكومة موحّدة مسيحية في جبل لبنان برئاسة مسيحي ماروني، لذا، نراه يكتب، بتاريخ ٢ نيسان/ إبريل، رسالة إلى الكونت دي فلاهولت، سفير فرنسا بلندن، يطلب منه إبلاغها إلى وزير الخارجية «اللورد رسل» (نقلت إليه بتاريخ ٢٣ منه)، ويشير في رسالته هذه إلى ثقته بأنّ إتفاقاً قريباً سيتمّ بين المفوّضين الأعضاء في اللجنة على «مبدأ وحدة السلطة المسيحيّة» في التنظيم الجديد لجبل لبنان، ويستشهد على ذلك بأنّ هذه اللجنة قد اتفقت، خلال شهر شباط/ فبراير على ١٦/ مادة من مشروع لتنظيم الجبل، تنصّ الأولى منه على تعيين «حاكم مسيحي لكلّ الجبل» وتنصّ الثالثة على «إلغاء نظام القائمقاميّتين». ويشدّد «توفنيل»، في رسالته هذه، على «وحدة السلطة ومسيحيّتها» في الجبل، ويذكر أنّ حكومتي فيينا وبرلين

تشاطرانه هذا الرأي، كما يبدو له أنّ حكومة إنكلترا سوف توافق عليه، ويستطرد «توفنيل»: «وأحب، أخيراً، أن أعتقد أنه حكومة سانت بطرسبرغ (روسيا) التي تحمّست، أوّلاً، لفكرة إنشاء قائمقامية خاصة بأبناء طائفتها (الروم الأرثوذكس)، تجد أنّ المصالح البديهيّة للمسيحيّين سوف تعود فتجمعها بمشاعرنا»(١٤).

ويهاجم «توفنيل» في رسالته هذه، مشروع القائمقاميات الثلاث في جبل لبنان، فيقول إنه، لو كان ممكناً إنشاء قائمقامية لكلّ تجمّع طائفي في جبل لبنان، واحدة للموارنة، وأخرى للروم، وثالثة للدروز، على أن تدار كلّ قائمقاميّة بحاكم محلّي (Indigène) لكان يمكن درس هذا المشروع بجدية، ولكن هذه التجمّعات لا يمكن أن تكون صافية من حيث الطوائف، وذلك بسبب إختلاط هذه الطوائف (المسيحيّة والإسلاميّة والمتوالية والدرزية) فيما بينها، في كثير من المناطق المختلطة. ويستطرد «توفنيل» في انتقاده لذلك لمشروع وللمفوّضين الذين أقرّوه فيقول: «لقد اكتفوا بعدد ٢ قائمقاميات، ولا يتساءلون، ولا يريدون أن يعرفوا إذا كان ذلك سيكون مبرّراً، للمسلمين من جهة، وللروم (الكاثوليك) من جهة أخرى، للمطالبة بإنشاء قائمقامية رابعة وخامسة، وذلك إمّا بإخراج الطوائف الأخرى من بينهم، أو بالإجتماع مع أبناء طائفتهم في أماكن أخرى».

ويتابع «توفنيل» إنتقاداته هذه فيقول، موجّهاً كلامه للكونت دي فلاهولت:

«لا أتردّد في القول، يا سيّدي الكونت، إنّ النتائج ستكون مفجعة، سواء للدروز، كما للموارنة، إذا كانت الطريقة نفسها، وقبل كلّ شيء، غير قابلة للتطبيق». وينتهي «توفنيل» إلى القول: «إنّ التدبير المقترح لإعادة صياغة جغرافية الجبل (ويقصد بذلك التفتيت لتشكيل القائمقاميات) ستكون، في مثل

هذه الشروط، سبباً لاضطراب الحياة وخراب الممتلكات». أما المفوّضون، فإنهم «بمجرّد أن تبتّوا القسمة إلى قائمقاميات، كانوا مساقين، بصورة طبيعيّة، إلى فكرة التفتيت»[١٥].

وفي تعميم من «توفنيل» إلى سفراء فرنسا في لندن وفيينا وسانت بطرسبرغ وبرلين، بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس ١٨٦١، يطلب «توفنيل» من أولئك السفراء أن يحثّوا الدول الكبرى المعتمدين لديها لكي تتفاهم «بأسرع ما يمكن» على الصيغة التي يجب اعتمادها للحكم في جبل لبنان، وعلى اختيار الحاكم الملائم، ويذكّرهم بأنّ فرنسا متمسّكة بصيغة «السلطة الموحّدة» القائمة على أساس أن يكون الحاكم «مسيحياً ومحلياً» يحكم، في الوقت نفسه «الموارنة والدروز»[١٦].

وفي تعميم آخر من «توفنيل» نفسه إلى سفراء فرنسا في لندن وفيينا وسانت بطرسبرغ وبرلين، بتاريخ ٢ نيسان/ إبريل ١٨٦١، يؤكّد وزير الخارجية على أن يكون النظام المعتمد في جبل لبنان هو إقامة «سلطة موحّدة، ومسيحيّة في الوقت نفسه» وأن يكون الحاكم «مسيحياً، لكلّ الجبل»، وأن «يُلغى نظام القائمقاميّتين»، وأن ترسم حدود جديدة للمقاطعات. ويعلن «توفنيل» لسفرائه أنّ كلاً من النمسا وروسيا، وكذلك إنكلترا، مع ما تطالب به فرنسا، وهو إقامة «سلطة موحّدة ومسيحيّة» في جبل لبنان[١٧]. ويكرّر «توفنيل» القول نفسه، في رسالة منه إلى سفيره في الآستانة «المركيز دي لاڤاليت» بتاريخ ٥ نيسان/ إبريل ١٨٦١، إذ يقول له إنّ «النمسا وبروسيا تريان، مثلنا، أنه من الملائم أن تقوم في الجبل سلطة موحّدة ومسيحيّة»، ويضيف إلى ذلك رأيه في مسألة إلحاق «الكورة السفلى»، والأراضي المحاذية لها، بجبل لبنان، وكذلك مسألة «ضمّ المعلقة إلى زحلة»، ومسألة «تفتيت الأهالي المسيحيّين في حاصبيا وراشيا

ومرجعيون»، فيرى أنّ «قرارات المفوّضين ورغباتهم التي تمسّ هذه البلدان، تهمّ السلطة العثمانية خصوصاً، وذلك لأنّ هذه القرارات تؤدّي إلى توسيع الحدود الحالية (لجبل) لبنان، وإلى تهجير الأهالي الموضوعين، مباشرة، تحت سلطة موظّفيها»، ثم يتساءل عما إذا كانت السلطة العثمانية تعتبر أنه «من الممكن، من وجهة نظرها، أن يتمّ، وبلا عقبات، خلق قائمقامية للروم في سوريا، والشروع بتفتيت السكان»[18].

ويرى «توفنيل»، في تعميم آخر بتاريخ ٤ نيسان/ إبريل ١٨٦١، أنّ أنشاء قائمقامية مستقلّة للروم يؤدّي إلى تفتيت المسيحيّين وعدم إمكان جمع الروم كلّهم فيها، ثم يبدي معارضة شديدة لمبدء القائمقاميات باعتبار أنه يسبّب تقسيم المسيحيّين، بالإضافة إلى أنه يؤجّج الصراع بينهم وبين الدروز[19].

(ونجد آخر الكتاب (ص ٢٧٣ - ٢٧٤) خارطة تتضمن اقتراحات مثيرة في هذا المشروع).

٢ - المشروع الثاني ومواقف الدول منه:

بعدما لقيه مشروع القائمقاميات الثلاث من اعتراضات، سواء من فرنسا أم من الباب العالي، عادت اللجنة فوضعت مشروعاً ثانياً يتناقض، تماماً، مع المبادىء الأساسية للمشروع الأوّل، إذ يقضي بإنشاء كيان مسيحي موحّد في جبل لبنان. تحكمه سلطة مسيحية غير محلية، وقد أُرخ هذا المشروع في أوّل أيار/ مايو ١٨٦١، وأُرفق بمذكّرة جماعية وقّعها أعضاء اللجنة وجاء فيها: «إنّ أعضاء اللجنة، بالإجماع، يعترفون بأنّ النظام السياسي والإداري لجبل لبنان بحاجة إلى تعديلات عميقة، وبما أنهم واجهوا، جميعهم، وبالطريقة نفسها، أصل الأحداث الدامية التي وقعت في الجبل، وأسبابها، فقد اتفقوا على تدابير تضمّنها مشروع لإعادة تنظيم الجبل يتألّف من ٤٧ مادة (المشروع الأوّل)، وقد وقّعوه بالأحرف الأولى، بتاريخ ٢٠ آذار/ مارس ١٨٦١». وتستطرد اللجنة في مذكّرتها:

«إلاّ إنّ عدّة حكومات أبدت رغبتها في تنظيم الجبل على أساس المبدأ القائم على سلطة واحدة ومسيحية، ولهذا، وضعت اللجنة مشروعاً ثانياً لإعادة تنظيم الجبل على أساس هذا المبدأ، وهو يتألّف من ١٦ مادة، ويقوم على أساس مبدأ السلطة الواحدة والمسيحيّة غير المحلية في جبل لبنان (مع اعتراض مفوّض فرنسا على مبدأ أن يكون الحاكم غير محلّي)، وإلغاء النظام الإقطاعي، وتعزيز السلطة التنفيذية، وتنظيم القضاء والمجالس الإدارية». وقد أرّخت هذه المذكّرة بتاريخ ٤ أيار/ مايو ١٨٦١ ووقّعها كلّ من ويكبكر وبكلار وديفرين ورهفوس، وأُلحق بها خمسة ملاحق:

١ - المشروع الأوّل لإعادة تنظيم جبل لبنان من ٤٧ مادة (أنظر الخارطة رقم ١).

٢ - عرض مبرّرات هذا المشروع.

٣ - التحفّظات على هذا المشروع.

٤ - المشروع الثاني لإعادة تنظيم جبل لبنان، من ١٦ مادة (أنظر الخارطة رقم ٢).

٥ - التحفّظات على هذا المشروع[٢٠].

أمّا المشروع الثاني فيتضمّن ما يلي:

«مادة ١: يتولّى إدارة (جبل) لبنان حاكم مسيحي أجنبي (غير محلّي) يعيّنه الباب العالي ويرتبط به مباشرة.

....(◆).

(◆) تفاصيل صلاحيات الحاكم ومهمّاتها.

«مادة ٢: ينشأ، لكلّ الجبل، مجلس إداري مركزي مؤلّف من ١٢ عضواً منهم: ٢ موارنة، و٢ دروز، و٢ روم أرثوذكس و٢ روم كاثوليك، و٢ متاولة، و٢ مسلمون (سنّه)، يكلّفون توزيع الضرائب ومراقبة الإدارة المالية وإبداء رأي إستشاري في كلّ الأسئلة التي يطرحها الحاكم عليهم.

«مادة ٣: يقسم الجبل إلى ٦ دوائر (Arrondissents) إداريّة هي:

١ - الكورة، ومن ضمنها القسم الأسفل وباقي الأجزاء من الأراضي المجاورة العائدة لطائفة الروم الأرثوذكس.

٢ - القسم الشمالي من (جبل) لبنان باستثناء الكورة، حتى نهر الكلب.

٣ - زحلة وأراضيها، ومن ضمنها ضاحية المعلقة.

٤ - المتن، ومن ضمنه الساحل المسيحي وأراضي القاطع وصليما.

٥ - الأراضي الواقعة جنوب طريق دمشق حتى جزين.

٦ - جزين و(إقليم) التفاح (أنظر الخارطة رقم ٢).

«- إذا لم يرغب المسيحيون من أهالي حاصبيا وراشيا ومرجعيون العودة إلى نواحيهم، فإنّ اللجنة تتمنّى إنشاء دائرة سابعة تشكّل، لحسابهم، من السفوح الشرقية (لجبل) لبنان والبقاع، ويمكن أن تعطى لهم مقابل نواحيهم (التي هجروها)، ويتمتّعون بكامل الإمتيازات العائدة لمسيحيي الجبل.

«- يعيّن، في كلّ دائرة، موظّف إداري يعيّنه الحاكم، ويختار من أبناء الطائفة التي تشكّل غالبية في الدائرة، إمّا بعددها، أو بأهمية ممتلكاتها.

«مادة ٤: يُنشأ، في كلّ دائرة، مجلس إداري محلّي مؤلّف من ٣ إلى ٦ أعضاء يمثّلون مختلف الطوائف، ومصالح الملكية العقارية في الدائرة.

.................................(❖❖).

(❖❖) تفاصيل تتعلّق بصلاحيات المجلس الإداري المحلّي ومهامه.

«مـادة ٥: تقسـم الـدوائـر الإداريـة إلى مـقـاطعـات (كـانـتـون) Cantons تتطابق أراضيها، تقريباً، مع أراضي الأقاليم القديمة، ولا تتضمّن، بالقدر الممكن، سوى جماعات متجانسة (طائفياً) من السكان. وتقسم هذه المقاطعات إلى نواحي (كومونات Communes) لا يقلّ عدد سكّان إحداها عن ٥٠٠ نسمة.

«يوضع، على رأس كلّ مقاطعة، موظّف يعيّنه الحاكم، بناء لاقتراح رئيس الدائرة، وعلى رأس كلّ ناحية، شيخ يختاره السكّان، ويعيّنه الحاكم.

«وفي النواحي المختلطة، يكون لكلّ طائفة شيخها الخاص الذي لا يمارس سلطته إلاّ على أبناء طائفته في الناحية.

«مـادة ٦: المسـاواة بين الجميـع أمـام القـانـون، وإلغـاء كـلّ الإمـتـيـازات الإقطاعية، وخصوصاً تلك العائدة للمقاطعجيّين.

مادة ٧: يعيّن، في كلّ مقاطعة، قاضي صلح لكلّ طائفة. ويُنشأ، في كلّ دائرة، مجلس قضائي من الدرجة الأولى مؤلّف من ٣ إلى ٦ أعضاء يمثّلون مختلف الطوائف. كما يُنشأ، في مقرّ الحكومة، مجلس قضائي أعلى مولّف من ١٢ عضواً ينتسب كلّ إثنين منهم إلى واحدة من الطوائف الست المشار إليها في المادة ٢، ويضاف إلى هؤلاء ممثّل للطائفة البروتستانتيّة أو الإسرائيليّة في كلّ مرّة يكون أحد أبنـاء هـاتين الـطـائـفـتين ذا مصـلـحـة في الـدعـوى (أمـام هـذا المجلس). تؤمن رئاسة المجالس القضائية فصلياً، وبالتناوب بين أعضائها.

«مادة ٨: ....

«مادة ٩: ....

«مادة ١٠: ....

«مادة ١١: ....

«مادة ١٢: ....

«مادة ١٣: ....(***).

«مادة ١٤: في الظروف العادية، يعتبر حفظ النظام وتنفيذ القوانين منوطين بالحاكم حصراً، وذلك بواسطة وحدة من الشرطة المختلطة يتمّ تجنيدها عن طريق التطوّع الإختياري، وتتألّف بمعدّل ٥ رجال من كلّ ألف رجل.

«تلغى الحوالات العسكرية ويستعاض عنها بوسائل إكراه أخرى مثل الحجز والحبس، ويمنع على عناصر الشرطة، تحت طائلة أقصى العقوبات، أن يطلبوا أي أجر من الأهالي، سواء أكان ذلك مالاً أم أشياء عينيّة. ويجب على هؤلاء العناصر أن يرتدوا زيّاً موحّداً، أو أيّة إشارة خارجية (ظاهرة) تدلّ على وظائفهم. وعند تنفيذ أمر ما صادر عن السلطة، يُستخدم، لتنفيذ هذا الأمر، وبقدر الإمكان، عناصر تنتمي إلى طائفة (أو مذهب) الشخص الذي يتعلّق التدبير به.

«عند الضرورة، وبعد أخذ رأي المجلس الإداري المركزي، يمكن للحاكم أن يطلب من والي صيدا، مساعدة القوات العثمانية.

«مادة ١٥: تضاعف ضريبة الـ ٣٥٠٠ كيس (Bourses) وتخصّص، حصراً، لنفقات إدارة الجبل، وللنفقات ذات المنفعة العامة.

«خارج إطار هذه الضريبة، لا تجبى أيّة ضريبة، مباشرة أم غير مباشرة، بدون موافقة غالبية أعضاء المجلس الإداري المركزي.

«مادة ١٦: تعبّر اللجنة عن رغبتها في أن يتمّ، بأسرع ما يمكن، إجراء إحصاء للسكان، على صعيدي الناحية والطائفة، ومسح كلّ الأراضي المزروعة،

(***) تفاصيل تتعلّق بالدعاوى وأنواعها واختصاصات المحاكم.

ونزع السلاح من أهالي الجبل، وذلك عندما يتمّ هذا الإجراء في باقي البلاد السورية.

في ١ أيار/ مايو ١٨٦١ (٢١)

«التواقيع: ويكبكر، ديفرين وكلانيبوي، بكلار، رهفوس
(يلاحظ غياب توقيع المفوّض الروسي نوفيكوف)»

إلاّ أنّ هذا المشروع لم يمرّ بلا تعليق، فقد خصّصت صحيفة «المونيتور Le Moniteur» الفرنسية، في عددها الصادر بتاريخ ٨ أيار/ مايو ١٨٦١، مقالة تحدّثت فيها عن دور فرنسا في حمايتها لموارنة جبل لبنان، وعن حدود هذه الحماية وتناقضها مع مبدأ سيادة السلطنة على رعاياها. وفيما يلي بعض ما جاء في هذه المقالة:

«في هذه الظروف، وأمام هذه الوقائع المعروضة، ما هي حقوق فرنسا، وما هي واجباتها؟

يبدو أنّ موقّعي العريضة يفترضون، وهذه فكرة ربما كانت مقبولة، أنّ المعاهدات والإتفاقيات القديمة تعطي فرنسا حقاً بالحماية الحصرية والمباشرة للطوائف المسيحية في المشرق، وخصوصاً لموارنة (جبل) لبنان.

«إنّ هذا الحق المطلق غير موجود.

«فالإتفاقيات التي تمّت، بالتالي، مع السلاطين الذين تسلّموا الحكم في الباب العالي، وفي عهد كلّ من فرانسوا الأوّل، وهنري الرابع، ولويس الرابع عشر، قد جدّدت واستكملت، ثم استبدل بها فرمان من السلطان محمود عام ١٧٤٠، في عهد الملك لويس الخامس عشر. وإذ تذكّر عدّة أحكام من هذا الفرمان بعلاقات الصداقة القائمة بين إمبراطور فرنسا والباب العالي، فإنها

تجدّد ضمانات الأمن التي تقرّ الحكومة العثمانية باستمرارها تجاه السفراء والقناصل والمترجمين والتجار وسائر الرعايا الفرنسيّين».

وتستطرد المقالة:

«ولهذه الأسباب، نرى «غيزو» وزير الخارجية الفرنسية، يقول أمام مجلس النواب، عام ١٨٤٣، ما يلي:

«يجب أن لا نظن أنّ اتفاقيّاتنا مع الإمبراطوريّة العثمانيّة قد منحتنا حقوق السيادة في هذه الإمبراطوريّة، كما يجب أن لا نظن أنها منحتنا حق تسوية الإدارة في ولاياتها، فإنه شيئاً من هذا لم يُكتب، ولم يُعلن، ولم يُمارس، وقد ظلّ الباب العالي، وسيظلّ اليوم أيضاً، سيّداً على رعاياه، حتى الكاثوليك منهم، الذين نحميهم نحن، وهو لم يتخلّ لحظة عن أن يمارس عليهم حقوق السيادة.

«إثر أحداث عام ١٨٤٠، كان الباب العالي على خطأ، في نظرنا. وفي نظرة خاطئة لمصالحه الخاصة، أراد أن يغيّر طريقة إدارة سوريا، وخصوصاً (جبل) لبنان .... فما الذي يجب إعلانه لمصلحة المسيحيّين في (جبل) لبنان؟ هل هي حقوقنا، وامتيازاتنا، واتفاقياتنا؟ كلا، لا شيء من هذا القبيل. وكما كان لي شرف قوله في المجلس، فإنّ كلّ ذلك لم يكن متروكاً للحظة. وما يجب إعلانه، عن طريق التأثير، هو موقف ضد الممارسة السيّئة لحقّ السيادة والإدارة الداخلية للباب العالي.

«يجب أن نحصل، من الباب العالي، على قرار بالتراجع عن الطريقة الجديدة للإدارة التي يريد إدخالها، وأن يعيد الطريقة القديمة. إلاّ أننا لا يمكننا أن نطالب بذلك بفضل إتفاقياتنا وامتيازاتنا، بل، وأكرّر ذلك، بواسطة التأثير الذي يمكن أن نمارسه على الباب العالي»[٢٢].

إلاّ أنّ كلّ هذا الكلام لم يكن ليؤثّر في المجرى السياسي الإستعماري العام للدولة الفرنسية التي كانت ترى، في مسيحيّي المشرق، إمتداداً لها.

كانت الجلسة الأخيرة التي عقدتها اللجنة الدولية في بيروت بتاريخ ٤ أيار/ مايو ١٨٦١ هي الجلسة التاسعة والعشرون، وقد انتقلت اللجنة، بعدها، إلى الآستانة لتتابع إجتماعاتها فيها، وذلك بناء لدعوة تلقّاها أعضاؤها من سفراء بلادهم في الآستانة، وقد تلقّى كلّ منهم، من سفير بلاده، دعوة هذا نصّها:

«بما أنّ حكومات الدول الكبرى قد اتفقت على تكليف ممثّليها في الآستانة أن يقرّروا، بالإتفاق مع الباب العالي، مخطّط التنظيم المستقبلي (لجبل) لبنان، فقد اعتبر ضرورياً أن تنتقل اللجنة الأوروبية إلى هنا (الآستانة) لمساعدة الممثّلين (السفراء) في هذا العمل. إنني أدعوكم، يا سيّدي، أن تأتوا إلى الآستانة، وسوف يتلقّى زملاؤكم في اللجنة دعوات مشابهة.

«وقد رغب سفير كلّ من فرنسا وإنكلترا أن يضعا بتصرّف اللجنة سفناً حربية، الرولان Le Roland والبانشيه Le Banshée، لذا، فإنّ بوسعكم أن تسافروا على متن إحدى هاتين السفينتين.....................»[٢٣].

وكان «المركيز دي لاڤاليت» سفير فرنسا في الآستانة، قد أبرق، بتاريخ ٢٦ نيسان/ إبريل ١٨٦٠، إلى «توفنيل» وزير خارجية بلاده، يخبره بأنه اقترح على «بولفر» سفير إنكلترا في الآستانة، بأن يتمّ إرسال السفينتين الحربيّتين المذكورتين إلى بيروت لنقل أعضاء اللجنة، وقد وافق السفير الإنكليزي على ذلك[٢٤].

وفي رسالة من «دي لاڤاليت» إلى «توفنيل» بتاريخ أوّل أيار/ مايو ١٨٦١، يذكر لاڤاليت أنه أرسل السفينة «الرولان» إلى بيروت «لجلب بكلار إلى

الآستانة، وأن تستقبل على متنها، كذلك، مفوّضي الدول الأخرى الذين يرغبون في ذلك»، ويشير «لافاليت»، في الرسالة نفسها، أنه اجتمع مع باقي سفراء الدول الكبرى المشاركة في اللجنة وحرّروا دعوات مماثلة وجّهوها إلى مفوّضي حكوماتهم، طالبين منهم الحضور إلى الآستانة «للإسهام في المناقشات التي سوف تجري بصدد تنظيم (جبل) لبنان.............»[٢٥].

وقد سافر أعضاء اللجنة جميعهم إلى الآستانة تلبية لدعوة سفراء بلادهم فيها، فوصلوا إليها على متن السفينة «الرولان» بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ١٨٦١ (باستثناء اللورد ديفرين الذي «سيصل خلال يومين»)[٢٦].

وفي الآستانة، باشر سفراء الدول الكبرى الخمس، مع «عالي باشا» ممثّل الباب العالي، دراسة المشروعين المعروضين عليهم من قِبل اللجنة الدولية التي كانت وضعتهما أثناء اجتماعاتها ببيروت، فتمّ الإتفاق على تبنّي المشروع الثاني (مشروع أيار) بعد تعديله.

ولكن، كيف كانت مواقف الدول من هذا المشروع؟

في برقية من «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسيّة، إلى «الكونت دي لافاليت» سفير فرنسا في الآستانة، بتاريخ ١١ أيار/ مايو ١٨٦١، أنّ إنكلترا «تبنّت، نهائياً، مبدأ السلطة الوحيدة والمسيحيّة في (جبل) لبنان، مع إصرارها على رئيس أجنبي عن الجبل» وأنّ «اللورد رسل» (وزير الخارجية البريطانية) «يقبل أن تقرّ هذه المسألة بغالبية الأصوات» في اللجنة[٢٧].

وفي رسالة من «توفنيل» إلى «دي لافاليت» بتاريخ ١٧ أيار/ مايو يقول «توفنيل»:

«يوجد إتفاق تام بين الدول على ملاءمة وضرورة جمع (جبل) لبنان تحت سلطة رئيس واحد وعلى ديانة هذا الرئيس، وقد اتفق على أن يكون مسيحياً،

ولكن لم يعرف، بعد، هل سيكون كاثوليكياً أم لا؟ وهذا الصمت يجعلني أعتقد أنّ أحداً لم يفكّر، ولو للحظة، أن يكون غير ذلك. وذلك لأنّ الرأي مجمع على أن يُختار أمير الجبل من المسيحيّين من رعايا السلطان، لأن أكثرية سكان الجبل مسيحيّون، وعلى أن يكون كاثوليكياً، لأنّ أكثريّتهم كذلك، ولا يمكن القول بعكس ذلك دون الوقوع في تناقض ظاهر». ويستطرد «توفنيل في الرسالة نفسها: «إلاّ أنّ إنكلترا لا تزال تصرّ على اختيار حاكم أجنبي عن الجبل». ولكنه يشير، في الوقت نفسه، إلى أنه كتب «إلى ممثّلي الإمبراطور (الفرنسي) في ڤيينا وبرلين وبطرسبورغ» ليدعوا حكومات تلك الدول للتمسّك بالإعتبارات التي حملت فرنسا على اتخاذ موقف معاكس لموقف إنكلترا. وينهي «توفنيل» رسالته بالتحليل التالي: «في كلّ حال، وفي نظري، يكفي أن نقرّر أن يكون الحاكم مسيحياً حتى يُفهم من ذلك أنه سيكون كاثوليكياً أو من طائفة الأكثرية، وهكذا نتحاشى أن نشكّل أيّ استبعاد جارح لمسيحيّي الكنيسة الشرقية»[٢٨].

وفي برقية من «توفنيل» إلى «دي لاڤاليت» بتاريخ ١٩ أيار/ مايو، يشير «توفنيل» إلى أنّ النمسا «تتبنّى مبدأ حاكم محلّي، وتميل نحو آل شهاب» ويطلب من سفيره في الآستانة أن يجيبه، بالتشاور مع «بكلار» عمّا إذا كان هناك خيار من خارج آل شهاب، وذلك «للتغلّب على اعتراضات إنكلترا والباب العالي»[٢٩] اللذين يرفضان أن يؤول حكم الجبل إلى الشهابيّين، من جديد.

وكان جواب «دي لاڤاليت» على برقية الوزير، في اليوم التالي (٢٠ أيار/ مايو) أنه، بعد التشاور مع «بكلار»، يبدو لبكلار أنّ «المرشّح الوحيد الممكن خارج آل شهاب هو يوسف كرم، ولكن هذا الإختيار يلقى، في البلاد، معارضة لا يمكن تذليلها». أمّا آخر الشهابيّين الذين يستحسن ترشيحه فهو «مجيد بك»[٣٠] أو الأمير مجيد، حفيد الأمير الشهابي بشير الثاني.

وبتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ١٨٦١، إجتمعت اللجنة المكلّفة درس مشروع تنظيم جبل لبنان في الآستانة (في مقر فرنسا) وأقرّت المشروع الثاني (مشروع إتفاق أوّل أيار/ مايو) برمّته، وهو إقامة «سلطة موحّدة ومسيحيّة» في جبل لبنان، كما أقرّت «كلّ بنود» هذا المشروع، ولم يكن هناك «أي اعتراض». إلاّ أنّ مناقشة «طويلة جداً وحامية جداً» دارت حول هوية الحاكم. هل يكون محلياً أم أجنبياً؟ وقد اختلفت آراء الأعضاء حول هذه المسألة:

- سفير إنكلترا (السير هنري بولفر (H. Bulwer) وروسيا (لوبانوف Lobanoff): ضدّ تعيين حاكم محلّي لجبل لبنان.

- سفيرا النمسا (البارون دي بروكش B. de Prockesch) وفرنسا: مع حاكم محلّي لجبل لبنان.

- سفير بروسيا (غولتز Goltz): لا موقف، بانتظار تعليمات من حكومته.

وقد اقترح السفير الروسي أن يُنص، فقط، على أن تكون السلطة «موحّدة ومسيحية» ويترك للباب العالي أمر اختيار هذه السلطة[٢١].

وفي رسالة مطوّلة منه إلى «توفنيل» بالتاريخ نفسه (٢٢ أيار/ مايو) شرح «دي لاڤاليت» مجرى المناقشات في هذه الجلسة، ومما قاله في الرسالة:

«رغم معارضة السير هنري بولفر (سفير إنكلترا)، تركنا، جانباً، المشروع الأوّل ذا الـ٤٧ مادة، واتخذنا، كأساس، وكنقطة انطلاق للمناقشة، المشروع الأخير الموضوع بـ١٦ مادة، الذي وضعته لجنة بيروت، والذي يحمل تاريخ ١ أيار».

ويفصّل «دي لاڤاليت» مواقف الدول في هذه الجلسة فيقول:

- شرح سفير إنكلترا موقف حكومته ووافق على أن تكون السلطة في الجبل «موحّدة ومسيحيّة» ولكنه اشترط أن لا يكون الحاكم المسيحي «محلياً» من أهل البلاد.

- وأعلن سفير النمسا إنحياز حكومته إلى حاكم محلّي من أهل البلاد «بصورة قاطعة».

- وأعلن سفير روسيا، الأمير لوبانوف، أنّ حكومته التي وقفت إلى جانب «سلطة موحّدة ومسيحيّة» في الجبل، تركت له الخيار في الأمور الباقية، وأنه، بعد «مشاورات طويلة» مع «نوفيكوف» مفوّض الحكومة الروسية في اللجنة الدولية ببيروت، قرّر الإنحياز إلى جانب اختيار «مرشّح أجنبي» لحكم الجبل.

- طالب سفير بروسيا بتأجيل مناقشة هذا الأمر ريثما يتلقّى توجيهات من حكومته بذلك.

- أعلن سفير إنكلترا، ردّاً على طلب سفير بروسيا، أن وزير الخارجية العثماني أبلغه بتصميمه على أن «لا يقبل، أبداً، مرشّحاً محلياً» لحكم الجبل.

وعاد سفير روسيا إلى الكلام مقترحاً ترك الباب مفتوحاً أمام الباب العالي، لتكون له «حرية اختيار الحاكم الجديد، إمّا من الجبل، أو من رعاياه الآخرين»، ولكن سفير فرنسا رفض ذلك مطلقاً. واقترح سفير روسيا، كذلك، أن يكون للباب العالي حق تسمية حاكم الجبل وحق عزله «كما هو الحال مع باقي الباشاوات»، ولكن سفير فرنسا رفض هذا الإقتراح أيضاً، مقترحاً «أن تكون تسمية حاكم الجبل محاطة بضمانات تضعه في منأى عن المتطلّبات التي تقتضيها هذه السياسة، أو تلك، في الآستانة، أو تلك التي تتحكّم بها نزوات الباب العالي».

- وأخيراً، تمّ، بالإجماع، تعديل الرقم الذي سبق أن وضع في المشروع الأساسي لوحدة الشرطة، وهو ٥ بالألف من عدد السكان، حيث رفع إلى ١٠ بالألف في مشروع التنظيم النهائي الذي أقرّ[٣٢].

وفي رسالة من «توفنيل» إلى سفيره في الآستانة «دي لافاليت» بتاريخ ٢٤ أيار/ مايو، يشير الوزير الفرنسي إلى أنه كتب إلى وزير الخارجية البروسية، مباشرة، يطلب منه أن يصوّت ممثّله في اللجنة إلى جانب الإقتراح الفرنسي (حاكم محلّي)، كما كتب، بالموضوع نفسه، إلى وزير الخارجية الروسية. وجاء في الرسالة أنه، بالتاريخ نفسه، «أرسلت تعليمات مشدّدة إلى البارون دي بروكش (سفير النمسا في الآستانة) لكي يمشي بالتوافق معنا (فرنسا) ويدافع عن مبدأ إختيار حاكم محلّي» لجبل لبنان[٣٣].

وفي برقية من توفنيل» إلى «دي لافاليت» بتاريخ ٢٥ أيار/ مايو، يشير «توفنيل» إلى أنه «أبرق إلى برلين وبطرسبرغ» بهذا الصدد، أما بروسيا «فليس لديها إعتراض على أن يكون الحاكم محلياً، إلاّ أنها تعلّق موافقتها على رأي الباب العالي»، وأمّا روسيا «فقد ردّت ردّاً غامضاً، مما جعلني أطلب تفسيرات» لهذا الرد. ثم يختم برقيته بالتوصية التالية: «لا توافق على حلّ يتخلّى عن الحاكم المحلّي بدون مراجعتي، وفي كلّ حال، لن نقبل أن يكون حاكم (جبل) لبنان غير كاثوليكي»[٣٤].

ويتابع «توفنيل» إهتمامه بمسألة إختيار حاكم لجبل لبنان، بعد أن جعل هذه المسألة شغله الشاغل طوال فترة من الزمن، كما بدا لنا من مراسلاته إلى سفرائه في عواصم الدول الكبرى، ومن مراسلاته مع حكومات هذه الدول، بالإضافة إلى البرقيات والرسائل المتبادلة بينه وبين سفيره في الآستانة، وهكذا، فهو قد أبرق إلى هذا السفير بتاريخ ٢٦ أيار/ مايو ليخبره أنّ «حكومة سانت بطرسبرغ (روسيا) التي انضمّت إلى وجهة نظرنا، أبرقت، هذا الصباح، إلى الأمير لوبانوف (سفيرها في الآستانة) داعية إياه لكي يعلن وقوفه إلى جانب إختيار حاكم محلّي (لجبل) لبنان»[٣٥]، كما أبرق إلى السفير نفسه، بتاريخ ٢٨

أيار/ مايو لكي يخبره أنّ «اللورد رسل» وزير خارجية إنكلترا، قد تراجع عن قبوله بالتصويت واعتماد الأكثرية في قضية إختيار حاكم للجبل، كما كان قد وعد سابقاً، وأنّ موقف بروسيا هو إلى جانب إختيار حاكم محلّي. ثم يكرّر «توفنيل» وصيّته إلى سفيره بأن «لا تتخلَّ عن مبدء إختيار حاكم محلّي إلاّ في آخر الأمر». ويعلن أنه، إذا لم يكن الحاكم شهابياً «فإنني أفضّل يوسف كرم على أي أجنبي عن الجبل».

ويختم «توفنيل» برقيته بتعليمات صارمة لسفير: «لا تقترح صيغتك؛ إلاّ بعد أن تتأكّد من أنّ المحليّين (أبناء الجبل) لن يكونوا مستثنين من الحكم، في المستقبل، وبعد أن تحصل من عالي باشا على وعد إيجابي بأن يختار داود أفندي»[٢٦] حاكماً.

كيف كان الموقف قبيل الإجتماع الأخير لتقرير هوية الحاكم؟

يبدو لنا ذلك من خلال رسالة «دي لاڤاليت» إلى «توفنيل» بتاريخ ٢٨ أيار/ مايو، فقد أشار «دي لاڤاليت»، في هذه الرسالة، إلى مواقف مختلف الدول الممثّلة في اللجنة، معرباً، في الوقت نفسه، عن تشاؤمه في الوصول إلى نتائج إيجابية بصدد الدعوة الفرنسية لاختيار حاكم محلّي للجبل، إذ أنه يقول: «كلّ واحد من ممثّلي الدول ينتظر التعليمات النهائية» من حكومته، كما أنه يعرب عن تشاؤمه بقوله: «مع حليف فاتر جداً هو البارون دي بروكش (سفير النمسا) والكونت غولتز (سفير بروسيا) الذي لا يزال بلا قرار، كنت واثقاً أنني سأُغلَب»[٢٧].

وفي إشارة إلى الصعوبات التي يلاقيها السفير الفرنسي في مهمّته هذه، يقول، في الرسالة نفسها:

- رغم التعليمات التي وجّهتها حكومة روسيا لسفيرها في الآستانة، لكي يقف إلى جانب إختيار حاكم محلّي للجبل، فإنّ هذا السفير ظلّ «فاتراً» تجاه تعليمات حكومته.

- «أخشى أن ينحصر الصراع بيني وبين ممثّلي تركيا وإنكلترا» .... ولكننا «لن نرضى أبداً أن يستثنى المحليون (أبناء الجبل) من الحكم، ولن نرضى أبداً أن لا تكون السلطة بغير أيدٍ كاثوليكية».

- يعترف «عالي باشا» بأن «يكون حاكم الجبل كاثوليكياً، وأنّ حركية السلطة يجب أن تحاط بضمانات جدية» إلاّ أنه يضيف: «نحن نخشى أن تكون إقامة سلطة محلية اعترافاً بإمارة جديدة، وبالتالي، طريقاً نحو ما يشبه الإستقلال»، وقد أجبته (يقول السفير): «أوّلاً تخشون أن يؤدّي يأس الموارنة بحرمانهم، وبصورة مطلقة، من حقهم في إدارة أنفسهم، إلى إشاعة الفوضى، بحيث يستحيل على الأمير الجديد أن يحكم؟»[٣٨].

كما يبدو، من خلال برقية من السفير نفسه إلى «توفنيل» بتاريخ ٢٨ أيار/ مايو، أن روسيا اتخذت موقفاً نهائياً من مسألة هوية الحاكم، فاختارت أن تقف إلى جانب «حاكم محلّي»، واما بروسيا، فلا يزال سفيرها بلا موقف، إذ أنه لم يتلق، بعد، توجيهات من حكومته بهذا الصدد. ويسأل السفير وزيره إذا كان عليه أن يرفض أية تسوية، أو أن يتمسّك بنص «سلطة موحّدة، مسيحية، ومن طائفة الأكثرية»، بحيث تكون مسألة الحاكم المحلّي «غير مفروضة ولا مستثناة؟» كما يجب أن يتفاهم مع «عالي باشا» على أن يكون «داود أفندي» هو «أوّل حاكم (لجبل) لبنان»[٣٩]. وكان ردّ الوزير على سفيره بأنه يفضّل الإبقاء على النص: «سلطة موحّدة، مسيحية ومحلية»، ويوصيه بأنه «إذا اضطررت للتوصّل إلى تسوية، فتفاهم، مسبقاً، مع الأمير لوبانوف»[٤٠] سفير روسيا.

وفي برقية من «توفنيل» إلى «دي لافاليت» بتاريخ ٢٩ أيار، يبشّر الوزير سفيره بأنه بروسيا قد تخلّت عن شرط «الموافقة المسبقة للباب العالي» وأبلغت سفيرها (الكونت غولتز) برقياً، بأن «يعلن عن قبوله بمبدأ الحاكم المحلّي»(٤١).

وفي إجتماع عقده سفراء الدول الكبرى الخمس في الآستانة، في مقر وزير الخارجية العثماني «عالي باشا» بتاريخ ٣١ أيار/ مايو، لمناقشة مسألة تنظيم الحكم في جبل لبنان، وضحت مواقف هذه الدول كالتالي:

- وقف السفيران «لوبانوف» سفير روسيا و«دي بروكش» سفير النمسا، إلى جانب إختيار حاكم محلّي لجبل لبنان.

- وقف سفير إنكلترا «هنري بولفر» وممثّل السلطان «عالي باشا ضد إختيار حاكم محلّي للجبل.

- أمّا سفير بروسيا «الكونت غولتز» فقد أعلن أنّ حكومته «لا تعارض إختيار حاكم محلّي» إلاّ أنه أشار، وبعبارات مبهمة، إلى حقوق الباب العالي.

هذا بعض ما تضمّنته برقية السفير الفرنسي «دي لافاليت» إلى وزير خارجية بلاده «توفنيل» إثر الإجتماع الذي كان قد جرى في اليوم نفسه، كما تضمّنت هذه البرقية سرداً لبعض تفاصيل ما دار في هذا الإجتماع، فأشار «دي لافاليت» إلى أنّ «غولتز» كان قد أعلن، منذ بدء المناقشة، أنه «يقترح تسوية ما» للمسألة. وقد استمرّت المناقشات طوال ست ساعات، وكانت، خصوصاً، بين السفير الفرنسي، من جهة، وبين سفير إنكلترا وممثّل السلطان، من جهة أخرى، دون أن يتخلّى أي منهم عن مواقفه، وعندها، تقدّم «غولتز»، بالمادة التالية، كتسوية بين الطرفين، وهي: «يدار (جبل) لبنان من قبل حاكم مسيحي يسمّيه الباب العالي ويرتبط به»، وتعتبر هذه التسوية حلاً وسطاً باعتبار أنها «لا تفرض مبدأ الحاكم المحلّي ولا تستثنيه». وقد تمّ الإتفاق

على أن يوضع نص بروتوكول يشير إلى أنّ الباب العالي «يختار حاكماً مسيحياً يتسلّم السلطة لمدّة ٣ سنوات، وهو قابل للعزل، إلاّ أنه لا يمكن للباب العالي أن يعزله بلا محاكمة»، كما تمّ الإتفاق على أنه «قبل ثلاثة أشهر من انتهاء ولاية الحاكم، يتمّ التفاهم على اختيار بديل له، بين الباب العالي وممثّلي الدول الكبرى الخمس».

واختتم «دي لافاليت» برقيته بقوله: «وقد أكّد لي عالي باشا، تلقائياً، أنّ اختيار الباب العالي قد وقع على داود أفندي» كأوّل حاكم للجبل، أمّا باقي السفراء فبدا أنهم «موافقون على هذه التسوية»، كما بدا لي أنّ الباب العالي «ماض في موقفه حتى النهاية، وذلك بدعم نشيط من إنكلترا»[٤٢].

أمام هذه المواقف، لم يجد وزير الخارجية الفرنسية بدّاً من التسليم والقبول بالقرار المتخذ في هذا الإجتماع (عند عالي باشا) فأبرق إلى سفيره في الآستانة، بتاريخ أوّل حزيران/ يونيو، قائلاً له: «إذا كان ردّ الحكومات الأخرى لا يترك أملاً في إصرار نشيط، من قبلهم، على تغليب مبدأ الحاكم المحلّي، فإنّ الإمبراطور يأذن لك بأن توافق على نص الوزير البروسي»، ثم يدعوه إلى التأكيد على تعيين «داود أفندي» حاكماً، وأن يحرص على إدخال الشروط الثلاثة التي أوردها السفير في برقيته السابقة، وهي: مدّة الحاكم (ثلاث سنوات)، وعدم عزله إلاّ بناء لمحاكمة، واختيار البديل بعد التشاور بين الباب العالي وممثّلي الدول الخمس وقبل ثلاثة أشهر من انتهاء مدّة الحاكم[٤٣].

وقد شرح «دي لافاليت»، في رسالة منه إلى «توفنيل» بتاريخ ٤ حزيران، تفاصيل المناقشات التي جرت في هذا الإجتماع، في مقر عالي باشا، فقال إنه طُرح للبحث مشروعان: الأوّل مشروع القائمقاميات، والثاني مشروع السلطة

المسيحيّة الموحّدة، فاستبعد المشروع الأوّل فوراً، وطرح المشروع الثاني للنقاش، باعتباره مقبولاً من الجميع، وقد استأثر هذا المشروع بنقاشٍ طويل ومستفيض (٦ ساعات)، وتضاربت آراء الدول حوله، إلى أن انتهى الأمر بالاتفاق الذي سبق أن أورده «دي لاڤاليت» في برقيته السابقة الذكر إلى «توڤنيل» بتاريخ ٢١ أيار/ مايو، ونال ذلك الإتفاق موافقة الحكومة الفرنسية(٤٤).

ثم كتب «دي لاڤاليت» إلى «توڤنيل» رسالة أخرى، بالتاريخ نفسه (٤ حزيران) ينبئه فيها أنّ مجلس الوزراء العثماني قد أقرّ إقامة سلطة موحّدة ومسيحية في الجبل، وتخلّى عن تمسّكه بمشروع القائمقاميات، وأنه «يرخّص للمندوب العثماني المعالجة والحل على أساس المواد الستة عشرة»(٤٥).

وفي ١٠ حزيران/ يونيو، أرسل «دي لاڤاليت» برقية إلى «توڤنيل» ينبئه فيها أنه «بتاريخ أمس (٩ حزيران)، تمّ التوقيع بالأحرف الأولى، على نظام تنظيم الجبل، وكذلك البروتوكول الملحق به» وذلك وفقاً للمبادىء التالية:

- إنّ الإتفاق المتعلّق (بجبل) لبنان يتخذ، للمرّة الأولى، شكل وثيقة خطية، موقّعة من الباب العالي وممثّلي الدول الكبرى الخمس.

- إنّ التحفّظات التي تعرفونها، واردة في البروتوكول.

- حاكم وحيد مسيحي، برتبة مشير، ويقيم في دير القمر، التي توضع تحت سلطته مباشرة.

- الإستقلال المطلق عن باشا صيدا الذي يصبح مساوياً له.

- إستبعدت الكورة، ومن المحتمل أن يضمّ الساحل إلى (جبل) لبنان.

- بقيت زحلة في المركز المشترك، وذلك بعد مناقشات طويلة، في الإتجاه المعاكس، مع الأمير لوبانوف (سفير روسيا).

- توضع القوّات التركيبة بتصرّف حاكم الجبل الذي يستطيع، وحده، إستدعاءها.

- كلّ الضمانات متوافرة لتأمين الجبل(٤٦).

وقد سبق توقيع النظام الأساسي للجبل (المشروع الثاني المؤلّف من ١٦ مادة، والبروتوكول الملحق به) مفاوضات استمرّت أربعة أيام (من ٦ حزيران/ يونيو إلى ٩ منه) تخلّلتها مناقشات مستفيضة وحادة، فصّلها السفير الفرنسي «دي لاڤاليت» في رسالة منه إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٢ حزيران/ يونيو، وفيما يلي أبرز ما ورد فيها:

- لحظ البروتوكول، بصراحة، ولأوّل مرّة، حق الدول الأوروبية الكبرى بالتدخّل في شؤون (جبل) لبنان.

- طلب السفير الفرنسي أن يكون حاكم الجبل مساوياً في الرتبة لوالي صيدا، بحيث لا يكون هذا الحاكم «أقلّ رتبة من جيرانه من الحكّام أو مرؤوساً لأحدهم»، وجاراه في الطلب كلّ من ممثّلي روسيا وبروسيا، أمّا مواقف الدول الأخرى من هذا الطلب فكانت كما يلي:

- أعلن سفير إنكلترا أنه لم يتلق توجيهات بهذا الصدد، وهو يريد أن يعرف موقف الباب العالي.

- رأى الباب العالي أنّ جبل لبنان أصغر من أن يكون ولاية ويقسم إلى سنجقيات لكي يكون حاكمه برتبة مشير ومساو لحكّام باقي الولايات (صيدا ودمشق)، ولكنه يمكن أن يكون متصرّفية مثل (القدس والموصل) حيث يعطى حاكمه لقب (متصرّف)، ولا يرتبط بحاكم الولاية المجاورة، بل يرتبط بالحكومة المركزية. ويرى الباب العالي أنه يمكن أن يؤمّن لحاكم جبل لبنان «إن

لم يكن وضعية مساوية لوضعية الوالي، فعلى الأقل، الصلاحيات نفسها، وارتباطاً مباشراً بالباب العالي». وقد وافق سفير فرنسا على هذا الإقتراح.

- إتخذ القرار باعتبار حاكم الجبل متصرّفاً برتبة مشير.

- رأى السفير الفرنسي أنّ هذه هي المرّة الأولى التي يقبل فيها الباب العالي بتدخّل الدول الكبرى في شؤون جبل لبنان بطريقة أخرى غير طريقة النصائح، إذ كانت هذه الدول تتدخّل في شؤون الجبل، بدءاً من عام ١٨٤٢، بالطرق الديبلوماسيّة(٤٧).

- إقترح السفير البريطاني أن يكون للحاكم حق تسمية موظّفيه، شرط أن يوافق الباب العالي على الإختيار، وقد عارض هذا الإقتراح كلّ من السفير الروسي الأمير لوبانوف والسفير النمساوي البارون دي بروكش والسفير البروسي الكونت غولتز، ورد «عالي باشا» أنه «يمكن للباب العالي أن يترك للحاكم حرية اختيار موظّفيه، ولكنه يحتفظ لنفسه بحق تسميتهم»، إلاّ أنه اعترض بشدّة، على التعبير الذي ورد على لسان الكونت «غولتز» من حكم ذاتي للجبل، رافضاً أن يعطي الجبل هذا النوع من الحكم الذي لا يوجد «لا في الحق ولا في الفعل». وقد اقترح سفير إنكلترا نصاً معتدلاً قبل به الجميع وتحفّظ عالي باشا عليه، وهو: «يتلقى (الحاكم) من الباب العالي سلطة تسمية الموظّفين الإداريّين، على مسؤوليته».

- إعترض «عالي باشا» على خطة توسيع حدود «جبل لبنان» كما وردت في المادة الثالثة من المشروع (الثاني)، وخصوصاً ضم الكورة السفلى وضاحية المعلقة والساحل المسيحي في المتن، كما اعترض على الفقرة المتعلّقة «بضم أراضي جديدة لمصلحة مسيحيّي حاصبيا وراشيا ومرجعيون، إذا ما انخرط هؤلاء في عداد سكان (جبل) لبنان».

- عدّلت المادة الرابعة عشرة (من النص الأصلي للمشروع) بأن رفعت نسبة المجنّدين، بالتطوّع، في وحدة الشرطة في الجبل، من ٥ بالألف من عدد السكان إلى ٧ بالألف. أما الفقرة المتعلّقة بطلب مساعدة القوات العثمانية والواردة في المادة نفسها، فقد دار حولها نقاش طويل اشترك فيه السفير الفرنسي بأن تقدّم باقراح لتعديل هذه الفقرة، إلاّ أنّ هذا الإقتراح لقي معارضة شديدة من «عالي باشا» الذي رفض رفضاً مطلقاً إقصاء القوّات العثمانية عن الجبل، قائلاً: «يجب أن لا يمنع جيشنا، في سوريا، من دخول الجبل، وإلاّ فإنكم تؤسّسون دولة ضمن دولة. إنّ جيشنا هو الجيش الوحيد الذي يمكنه أن يرفع علمه في (جبل) لبنان». ويعلّق سفير فرنسا على ذلك بقوله: «ان الإستقلال الإداري (لجبل) لبنان، قد أصبح مضموناً علناً، وإنّ الحكومة المسيحية القائمة على رأسه أضحت مساوية لباشا صيدا الذي فقد، بضربة واحدة، كلّ حق بالتدخّل في شؤون الجبل».

- أثار السفير الروسي موضوع زحلة واعترض على منح الروم الكاثوليك في هذه الدائرة حقاً حصرياً بممارسة الوظائف الإدارية، واقترح أن يولّى الحق نفسه، بالتناوب، للأقليات التي تشكّل باقي طوائف الدائرة من الروم والموارنة.

- رفض «عالي باشا»، رفضاً مطلقاً، إلحاق المعلقة بجبل لبنان، وذلك لأنّ هذه الضاحية تقع في سهل البقاع وليس في الجبل، مقابل ذلك، تمّ توسيع الجبل حتى شمل الساحل المسيحي والكورة، باستثناء الضاحية المسلمة على الساحل (القلمون).

- تمّ الإتفاق على البروتوكول الملحق بالنظام، وهو يتضمّن:

١ - إعتبار «دير القمر» عاصمة لجبل لبنان.

٢ - حق الحاكم في تسمية (تعيين) الموظّفين، ويمنحه الباب العالي هذا الحق لمرّة واحدة، وليس عند كلّ تسمية.

٣ - التدابير المتعلّقة بالأفراد المحميّين من الدول الكبرى.

٤ - إقامة أطَم (مركز محصّن أو بلوكهوس Blockous) على طريق بيروت - دمشق. ويجب أن يتسع هذا المركز لعدد من الجند يراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ جندي، وهو عدد الوحدة العثمانية التي تحتلّ هذه الطريق. ويعلّق «دي لفالسيت» على ذلك بقوله: «لقد تبيّن، لي ولزملائي، أنّ احتلال الجيش العثماني لطريق بيروت - دمشق هو أمر مسموح، ذلك أنه من الصعب أن ننكر على الباب العالي، وبصورة مطلقة، حقّه في تأمين الإتصال، ليس فقط بين مدينتين رئيسيّتين في الإمبراطورية، بل بين دمشق والساحل».

- وأخيراً، لم يعد هناك أيّ شك في أن «داود أفندي» سيعيّن حاكماً للجبل، وإن لم يكن قد نال بعد، لقبه كحاكم(٤٨).

ثانياً – إقرار المشروع النهائي لنظام جبل لبنان (بروتوكول (١٨٦١)

وبتاريخ التاسع من حزيران/ يونيو عام ١٨٦١م، الموافق للثلاثين من ذي القعدة عام ١٢٧٧هـ. أنهت اللجنة المكلّفة دراسة مشروع تنظيم جبل لبنان، وإقراره، وأقرّته على الشكل التالي:

«المادة الأولى: يتولّى إدارة (جبل) لبنان حاكم مسيحي يعيّنه الباب العالي ويرتبط به مباشرة.

«يتولّى هذا الموظّف، القابل للعزل، كلّ صلاحيات السلطة التنفيذية، ويسهر على حفظ النظام والأمن العام في كلّ أنحاء الجبل، ويجبي الضرائب، ويسمّي، على مسؤوليته، وبفضل السلطة التي يتلقّاها من الباب العالي، الموظّفين الإداريّين، وينصّب القضاة، ويدعو مجلس الإدارة للإجتماع ويرأسه، ويحرص

على تنفيذ كلّ الأحكام الصادرة، شرعاً، عن المحاكم، باستثناء التحفّظات الواردة في المادة التاسعة.

«تمثّل كلّ طائفة من طوائف الجبل، إلى جانب الحاكم، بوكيل يسمّيه الزعماء والأعيان من كلّ طائفة.

«**المادة الثانية**: ينشأ، لكلّ الجبل، مجلس إدارة مركزي مولّف من ١٢ عضواً، منهم: ٢ موارنة، و٢ دروز، و٢ روم أرثوذكس، و٢ روم كاثوليك، و٢ متاولة و٢ مسلمون (سنّة)، ويكلّف هولاء توزيع الضريبة ومراقبة إدارة الواردات والنفقات، ويبدون رأياً إستشارياً في كلّ المسائل التي يطرحها الحاكم عليهم.

«**المادة الثالثة**: يقسم الجبل إلى ٦ أقضية (Arrondissements) هي:

«١ - الكورة، ومن ضمنها القسم الأسفل وباقي الأجزاء من الأراضي المجاورة العائدة لطائفة الروم الأرثوذكس، ما عدا مدينة القلمون الواقعة على الساحل، والتي يقطنها، حصراً، مسلمون.

«٢ - القسم الشمالي من (جبل) لبنان باستثناء الكورة، حتى نهر الكلب.

«٣ - زحلة وأراضيها.

«٤ - المتن، ومن ضمنه الساحل المسيحي، وأراضي القاطع وصليما.

«٥ - الأراضي الواقعة جنوب طريق بيروت - دمشق، حتى جزين.

«٦ - جزين (إقليم) التفاح.

«يعيّن في كلّ قضاء موظّف إداري (قائمقام) يعيّنه الحاكم، ويختار من أبناء الطائفة التي تشكّل غالبية في القضاء، إمّا بعددها، أو بأهمية ممتلكاتها.

«**المادة الرابعة**: ينشأ، في كلّ قضاء، مجلس إداري محلّي مؤلّف من ٣ إلى ٦ أعضاء يمثّلون مختلف الطوائف ومصالح الملكية العقارية في القضاء.

«يرأس مجلس الإدارة المحلّي رئيس القضاء (القائمقام) الذي يدعوه للإجتماع سنوياً، ويكون أولى إهتمامات هذا المجلس حلّ المنازعات القضائية، وسماع شكاوى السكان، وتوفير المعلومات الإحصائية الضرورية لتوزيع الضريبة في الدائرة، وإبداء رأيه الإستشاري في كلّ المسائل ذات المصلحة المحلية.

«**المادة الخامسة**: تقسم الأقضية إلى مقاطعات (Cantons) تتطابق أراضيها، تقريباً، مع أراضي الأقاليم القديمة، ولا تتضمّن، بالقدر الممكن، سوى جماعات متجانسة (طائفياً) من السكان. وتقسم هذه المقاطعات إلى نواحي (Communes) لا يقل عدد سكان إحداها عن ٥٠٠ نسمة.

«يوضع، على رأس كلّ مقاطعة، موظّف (مدير) يعيّنه الحاكم، بناء على إقتراح رئيس القضاء (القائمقام)، وعلى رأس كلّ ناحية (شيخ) يختاره السكان ويعيّنه الحاكم.

«في النواحي المختلطة، يكون لكلّ طائفة شيخها الخاص الذي لا يمارس سلطته إلاّ على أبناء طائفته في البلدة.

«**المادة السادسة**: تعلن المساواة بين الجميع أمام القانون، وإلغاء كلّ الإمتيازات الإقطاعية، وخصوصاً تلك العائدة إلى المقاطعجيّين.

«**المادة السابعة**: يعيّن، في كلّ مقاطعة، قاضي صلح لكلّ طائفة، وينشأ في كلّ قضاء مجلس قضائي من الدرجة الأولى، مولّف من ٣ إلى ٦ أعضاء يمثّلون مختلف الطوائف. كما ينشأ، في مقر الحكومة، مجلس قضائي أعلى مؤلّف من ١٢ عضواً، ينتسب كلّ اثنين منهم إلى واحدة من الطوائف الست المشار إليها في المادة الثانية، ويضاف إلى هؤلاء ممثّل للطائفة البروتستانتية أو الإسرائيلية في كلّ مرة يكون أحد أبناء هاتين الطائفتين ذا مصلحة في الدعوى (أمام هذا المجلس).

«تؤمّن رئاسة المجالس القضائية، فصلياً، وبالتناوب بين أعضائها.

«**المادة الثامنة:** يصدر قضاة الصلح أحكاماً مبرمة في القضايا التي لا تتجاوز الخمسماية قرش.

«أما القضايا التي تزيد عن خمسماية قرش فتصبح من صلاحيات المجالس القضائية من الدرجة الأولى.

وأمّا القضايا المختلطة، أي التي لا يكون المتداعون فيها من طائفة واحدة، مهما كان المبلغ المرتبط بالدعوى، فتحال، مباشرة، أمام مجلس الدرجة الأولى، إلاّ إذا اتفق المتداعون على الإعتراف بصلاحية قاضي صلح المدعى عليه.

«مبدئياً، يتمّ الحكم في كلّ قضية، من قبل مجموع أعضاء المجلس، إلاّ أنه، عندما تكون كلّ الأطراف المتداخلة في الدعوى من الطائفة نفسها، فمن حقهم أن يطعنوا في القاضي الذي هو من طائفة مختلفة. ولكن، على القضاة المطعون بهم، في هذه الحالة، أن يحضروا الحكم.

«**المادة التاسعة:** في المواد الجرمية، يوجد ثلاث درجات للقضاء:

«- المخالفات، ويحكم بها قضاة الصلح.

«- والجنح، وتحكم بها مجالس الدرجة الأولى.

«- والجنايات، ويحكم بها مجلس القضاء الأعلى، الذي لا توضع أحكامه موضع التنفيذ إلاّ بعد إتمام المعاملات المتبعة في باقي أنحاء الإمبراطورية.

«**المادة العاشرة:** كلّ دعوى تجارية يجب أن تحال إلى المحكمة التجارية ببيروت، وكلّ دعوى، حتى المدنية، بين شخص أجنبي أو محمي من دولة أجنبية، وبين مواطن من الجبل، تخضع لقضاء المحكمة نفسها.

«المادة الحادية عشرة: كلّ أعضاء المجالس القضائية والإدارية، بلا استثناء، وكلّ قضاة الصلح، يُختارون ويعيّنون بالإتفاق بين الأعيان في كلّ بلدة ورئيس تلك البلدة، وينصّبون من قبل الحاكم.

«يجدّد نصف أعضاء المجالس الإدارية كلّ عام، ويمكن إعادة إنتخاب الأعضاء الخارجين.

«المادة المادة الثانية عشرة: يتقاضى كلّ القضاة رواتب، وإذا ما ثبت، بعد التحقيق، أنّ أحداً منهم قد أخلّ بواجباته، أو أنه أضحى، بسبب فعلة ما، غير جدير بوظيفته، فيجب أن يعزل، كما أنه ينال، بالإضافة إلى عزله، عقاباً يتلاءم مع الخطأ الذي ارتكبه.

«المادة الثالثة عشرة: تكون كلّ جلسات المجالس القضائية عامة (علنية)، ويدوّن كاتب المحكمة، المعيّن لهذا الغرض، محضراً بالجلسة، وعلى هذا الكاتب، بالإضافة إلى ذلك، أن يمسك سجلاً لكلّ العقود المتعلّقة بنقل ملكية الأموال العقارية، بحيث لا تكون هذه العقود صحيحة إلاّ بعد معاملات التسجيل.

«المادة الرابعة عشرة: يحاكم سكّان (جبل) لبنان الذين يرتكبون جريمة أو جنحة في سنجق آخر، أمام محاكم هذا السنجق، كما أنّ سكّان الدوائر الأخرى الذين يرتكبون جريمة أو جنحة في (جبل) لبنان يحاكمون أمام محاكم الجبل.

«نتيجة لذلك، فإنّ الأفراد المواطنين وغير المواطنين (من أهل الجبل أو من غير أهله) الذين يجرّمون بجريمة أو جنحة ارتكبوها في (جبل) لبنان ويهربون إلى سنجق آخر، يجب أو يوقفوا من قبل سلطات السنجق الذي هربوا إليه، وذلك بناء لطلب من سلطات الجبل، حيث يسلّمون إلى إدارة هذا الجبل.

«كذلك، فإنّ مواطني الجبل، أو سكّان المناطق الأخرى، الذين يرتكبون جريمة أو جنحة في سنجق ما وفي غير (جبل) لبنان، ثم يلجأون إلى الجبل، يجب أن يوقفوا بلا تأخير، من قبل سلطات الجبل، وبناء على طلب من سلطات السنجق المعني، حيث يسلّمون إليها.

«يكون موظّفو السلطة الذين يقترفون إهمالاً أو تأخيراً غير مبرّر في تنفيذ الأوامر المتعلّقة بملاحقة مجرمين أمام المحاكم المختصّة، بمثابة أولئك الذين يسعون إلى إخفاء مجرمين عن ملاحقات الشرطة، ويعاقبون وفقاً لقوانين هذه الجرائم.

«أخيراً، تكون العلاقات التي تربط إدارة (جبل) لبنان، بالإدارات المماثلة في السناجق الأخرى، هي نفسها التي تربط هذه السناجق بالإمبراطورية.

«**المادة الخامسة عشرة:** في الظروف العادية، يعتبر حفظ النظام وتنفيذ القوانين منوطين بالحاكم، حصراً، وذلك بواسطة وحدة من الشرطة المختلطة يتمّ تجنيدها عن طريق التطوّع الإختياري، وتتألّف بمعدّل ٧ رجال من كلّ ألف رجل.

«تلغى الحوالات العسكرية ويستعاض عنها بوسائل إكراه أخرى مثل الحجز والحبس، ويمنع على عناصر الشرطة، تحت طائلة أقسى العقوبات، أن يطلبوا أيّ أجر من الأهالي، سواء أكان ذلك مالاً أم أشياء عينية. ويجب على هؤلاء العناصر أن يرتدوا زيّاً موحّداً، أو أية إشارة خارجية (ظاهرة) تدلّ على وظائفهم. وعند تنفيذ أمر ما صادر عن السلطة، يُستخدم، لتنفيذ هذا الأمر، وبقدر الإمكان، عناصر تنتمي إلى طائفة (أو مذهب) الشخص الذي يتعلّق التدبير به.

«وإلى أن يتأكّد الحاكم من أنّ الشرطة المحلية أصبحت قادرة على مواجهة الواجبات التي توكل إليها في الظروف العادية، تكون طرق بيروت - دمشق وصيدا - طرابلس بأيدي قوّات السلطان. وتخضع هذه القوّات لأوامر حاكم الجبل.

«في الحالات الإستثنائية، وعند الضرورة، وبعد أخذ رأي مجلس الإدارة المركزي، يمكن للحاكم أن يطلب من السلطات العسكرية في سوريا مساعدة القوّات النظامية.

«على الضابط الذي يقود هذه القوّات أن ينسّق، شخصياً، للتدابير التي سوف يتخذها، مع حاكم الجبل. ومع احتفاظه بحقه في المبادرة وقدر الموقف، فيما يتعلّق بكلّ المسائل العسكرية البحتة، كمسائل الإستراتيجية والإنضباط، فهو يخضع لحاكم الجبل طوال مدّة وجوده في (جبل) لبنان، ويعمل تحت مسؤولية هذا الأخير. وعلى هذه القوّات أن تنسحب من الجبل حالما يوعز الحاكم إلى قائدها، رسمياً، أنّ الهدف الذي من أجله أتت، قد تحقق.

«المادة السادسة عشرة: يحتفظ الباب العالي بحقّه في تقاضي الضريبة المفروضة على الجبل، بواسطة حاكمه، وهي اليوم ٣٥٠٠ كيس (Bourse)، ويمكن أن تزاد هذه الضريبة حتى تبلغ ٧ آلاف كيس، عندما تسمح الظروف بذلك. ومن المتفق عليه أنّ حاصل هذه الضرائب مخصّص، قبل أيّ شيء آخر، لنفقات إدارة الجبل، وللنفقات ذات المنفعة العامة. ويدخل الفائض فقط، إذا اقتضى الأمر، في خزينة الدولة.

«إذا كانت النفقات العامة الضرورية، حصراً، لسير الإدارة سيراً منتظماً، تفوق حاصل الضرائب، فإنّ على الباب العالي أن يسدّد فائض هذه النفقات. إلاّ أنه من المفهوم أنّ الباب العالي لا يُسأل عن الأشغال العامة والنفقات الأخرى الإستثنائية، إن لم يكن قد أقرّها مسبقاً.

«**المادة السابعة عشرة:** يُعمد، بأسرع ما يمكن، إلى إحصاء الأهالي، بالبلدة، وبالطائفة، وإلى مسح كلّ الأراضي المزروعة.

«قرّر وصدق في بيرا، بتاريخ ٣٠ ذو العقدة عام ١٢٧٧هـ. الموافق له ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦١م.

«**التواقيع:** عالي - بولفر - لافاليت - غولتز - لوبانوف - بروكف أوستن[٤٩]».

وقد أُلحق بالتنظيم الذي أقرّته لجنة الدول الخمس والباب العالي بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦١، بروتوكول خاص جاء فيه:

«**بروتوكول اعتمده الباب العالي وممثّلو الدول الكبرى الخمس، بعد اتفاقهم على مشروع النظام الذي وضعته اللجنة الدولية لإعادة تنظيم لبنان.** إنّ مشروع النظام هذا، المؤرّخ في ١ أيار/ مايو ١٨٦١، والذي أقرّ كنظام نهائي، بعد تعديله وفقاً لما اتفق عليه، سوف يصدر بشكل فرمان صادر عن جلالة السلطان، ويعمّم رسمياً، على ممثّلي الدول الكبرى الخمس. وقد أتاحت المادة الأولى الفرصة لإصدار البيان التالي الصادر عن سمو عالي باشا والذي قبله الممثّلون الخمسة:

«يختار الحاكم المسيحي المكلّف إدارة (جبل) لبنان من قِبل الباب العالي، ويرتبط به مباشرة، ويحمل لقب مشير، ويقيم، عادة، في دير القمر التي توضع تحت سلطته المباشرة. وهو، إذ يتولّى السلطة لمدة ثلاث سنوات، سيكون قابلاً للعزل، إلاّ أنّ عزله لا يمكن أن يتمّ إلاّ بعد حكم. وعلى الباب العالي أن يعمد، قبل ثلاثة أشهر من انتهاء ولايته، إلى التفاهم مع ممثّلي الدول الكبرى، لاختيار البديل.

«ومن المتفق عليه، كذلك، ان السلطة التي يمنحها الباب العالي لهذا الموظّف، كي يسمّي، على مسؤوليته، الموظّفين الإداريّين، إنما تمنح له مرّة واحدة، عندما يتولّى السلطة، وليس عند كلّ تسمية.

«وبالنسبة إلى المادة التي تعالج موضوع الدعاوى بين رعايا دولة أجنبية أو محمييها من جهة، وبين أهالي الجبل من جهة أخرى، فقد اتفق على أنّ لجنة مختلطة، مقرّها بيروت، تكلّف التحقيق في صكوك الحماية ومراجعتها.

«وبغية حفظ الأمن والحرية، في كلّ وقت، على طريق بيروت - دمشق الرئيسيّة، فإنّ الباب العالي سوف يقيم مركزاً محصّناً (بلوكهوس) على هذه الطريق، وفي النقطة التي يراها ملائمه.

«ويمكن لحاكم (جبل) لبنان أن يعمد إلى نزع سلاح الجبل عندما يرى أنّ الظرف والوقت مناسبان لذلك».

«بيرا في ٣٠ ذو العقدة عام ١٢٧٧هـ. الموافق له ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦١م.

«**التواقيع**: عالي، بولفر، لاڤاليت، بروكش - أوستن، غولتز، لوبانوف(٥٠)».

ثم ألحقت بالبروتوكول مادة إضافية هذا مضمونها:

«من المتفق عليه أنّ الرقم ٧ آلاف كيس، الوارد في المادة السادسة عشرة. من نظام ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦١، لا يشكّل حداً مطلقاً، وأنه، من جهة، وقبل جباية الضريبة من الجبل حتى حدود هذا الرقم، وإذا كان من المناسب الإنتظار إلى أن تنتهي الأزمة التي سبّبتها الأحداث الأخيرة، فإنّ من الممكن، من جهة أخرى، أن تؤدّي زيادة النفقات الناتجة عن التنظيم الجديد إلى جباية ضرائب يزيد مجموعها عن السبعة آلاف كيس، إذا أضيفت إلى الضريبة القديمة.

«ومن المتفق عليه أنه لا يمكن أن تتجاوز الضريبة مبلغ السبعة آلاف كيس إلاّ بترخيص من الباب العالي وموافقة غالبية المجلس الإداري المركزي.

«وعلى الحاكم أن لا يستخدم هذا الحق إلاّ مع أقصى التحفّظ، وأن يسعى، قبل كلّ شيء، إلى توازن عادل بين المداخيل والنفقات العادية للجبل».

«بيرا في ٢٠ ذو العقدة ١٢٧٧هـ. الموافق لـ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦١م.

«**التواقيع**: عالي، بولفر، لاڤاليت، بروكش - أوستن، غولتز، لوبانوف[٥١]».

وقد صدر النظام الأساسي لجبل لبنان بتاريخ ١٥ ذو الحجة عام ١٢٧٧هـ. الموافق لـ٢٣ حزيران/ يونيو عام ١٨٦١م، وجاء في نصّ الفرمان السلطاني ما يلي:

«إنه لمن المعلوم كم سبّبت الأحداث المؤسفة التي شهدها جبل لبنان من أسى وحزن في قلبنا السلطاني. وإنّ الهدف الدائم لجهودنا كان حفظ الهدوء والأمن لكلّ الطبقات من رعايانا في مختلف أجزاء إمبراطوريّتنا، وإنّه لمن نافل القول أننا نرغب، كذلك، في تأمين الراحة والهدوء الكامل لسكان الجبل، ومحو الآثار المؤلمة للأحداث الأخيرة محواً كاملاً. ولكن، للوصول إلى هذا الهدف، كان يجب تعديل الأنظمة القائمة وتحسينها. ولهذا، فإننا أصدرنا مجموعة من الأنظمة الجديدة للجبل تضمّنتها المواد الواردة أدناه:

(وتلي مواد النظام الأساسي لجبل لبنان).

ويتابع الفرمان السلطاني: «إنّ المواد السبع عشرة الواردة أعلاه تتضمّن النظام الأساسي لجبل لبنان. وإننا نأمر، بناء لإرادتنا السلطانية، أن يوضع هذا النظام موضع التنفيذ، وأن يراقب بدقّة وينفّذه الجميع، وإننا نحذّر من مخالفته.

«صدر فرماننا السلطاني هذا في منتصف شهر ذو الحجة عام ١٢٧٧هـ. (٢٣ حزيران/ يونيو ١٨٦١م.)»[٥٢].

وبعد نحو عشرين يوماً، فقط، من إقرار هذا النظام الجديد لجبل لبنان من قبل الباب العالي والدول الكبرى الخمس، وبعد خمسة أيام فقط، من صدور الفرمان السلطاني باعتماده قانوناً أساسياً للجبل، كتب «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية، إلى «دي لافاليت» سفيره في الآستانة، بتاريخ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٨٦١، رسالة يحدّد فيها، بكلّ دقّة، وظيفة الكيان الجديد الذي أقامته الدول الأوروبية في قلب الإمبراطورية العثمانية من جهة، وفي قلب المشرق العربي من جهة أخرى، والذي سوف يلعب، فيما بعد، أهمّ الأدوار في تاريخ هذا المشرق. يقول «توفنيل» في رسالته هذه:

«إنّ حاكم الجبل لا يرتبط، بأية صفة، لا بباشا بيروت ولا بباشا دمشق.

(فجبل) لبنان لم يعد معرّضاً، أبداً، لتعدّيات وتحرّشات الموظّفين الذين يظنّون أنّ مهمّتهم التعاون وبذل كلّ الجهود للإسراع في إلغاء الإمتيازات التي اكتسبها (جبل) لبنان. وهكذا فإنّ الجبل سوف يحكم نفسه بواسطة مؤسّسات بلدية تؤمّن الضمانات نفسها، لجميع السكان، من حيث التجرّد والمساواة في المشاركة بإدارة شؤونهم العامة، من خلال إدارة مسيحية منبثقة عن طائفة الأكثرية، وهي جديرة بأعلى درجات الثقة. كما أنّ الأمن سيكون مصاناً بقوّة مسلّحة مجنّدة، حصراً، من أهل البلاد»[٥٣].

وكان «دي لافاليت» قد أرسل إلى وزيره «توفنيل» بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو ١٨٦١، برقية يخبره فيها أنّ «داود باشا قد أعلن، من قِبل الباب العالي، مشيراً وحاكماً للجبل»[٥٤].

كما كان «السير هنري بولفر» سفير إنكلترا في الآستانة، قد أرسل إلى «اللورد رسل» وزير الخارجية البريطانية، بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو ١٨٦١، برقية جاء فيها:

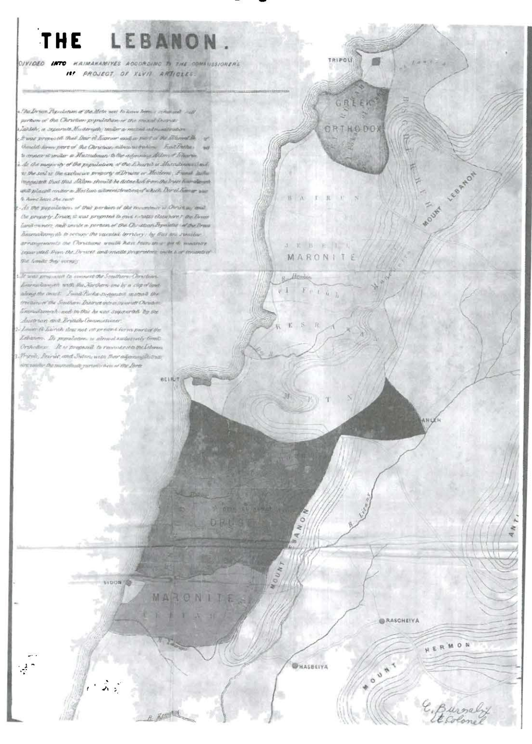
«وافق السلطان نهائياً على تعيين داود أفندي حاكماً (لجبل) لبنان، مع منحه رتبة ولقب مشير، وسيتمّ تنصيبه في الباب العالي يوم السبت القادم في ٢٢ الجاري (حزيران/ يونيو). وداود أفندي أرمني المولد، كاثوليكي المذهب، كان، سابقاً، في خدمة الدبلوماسيّة العثمانية، وشغل، لبعض الوقت، وظيفة العضو العثماني في اللجنة الأوروبية للملاحة في الدانوب. وكانت آخر وظيفة شغلها هي وظيفة المدير العام للجهاز التلغرافي. وقد أظهر مقدرة عادية نوعاً في شؤون التلغراف، كما أظهر عزماً في التغلّب على الصعاب التي تعترض أي تقدّم في هذه البلاد.

«وبعد كلّ شيء، ربما يكون من الصعب الوقوع على اختيارٍ أفضل من هذا التعيين بين المرشّحين المقبولين، والاعتراض الوحيد الذي سمعته ضد داود باشا هو أنه يجهل اللغة العربية»(٥٥).

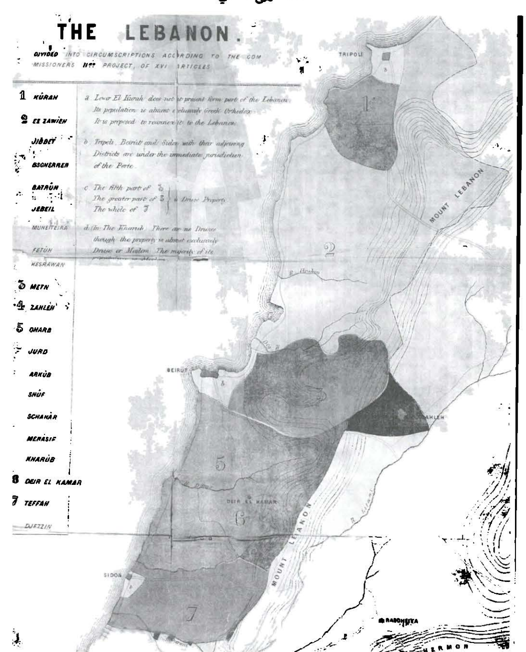
وقد عيّن «داود باشا» حاكماً للجبل لفترة تجريبيّة مدّتها ثلاث سنوات (أي حتى عام ١٨٦٤) يتم، بعدها، مراجعة النظام من قبل الدول التي أقرّته، وتعديله وفقاً لما يظهر فيه من شوائب خلال التنفيذ.

وهكذا، فقد كان «داود باشا» أوّل حاكم لأوّل كيان «لبناني» في التاريخ، صنعته أيدٍ أجنبيّة.

المشروع الأول

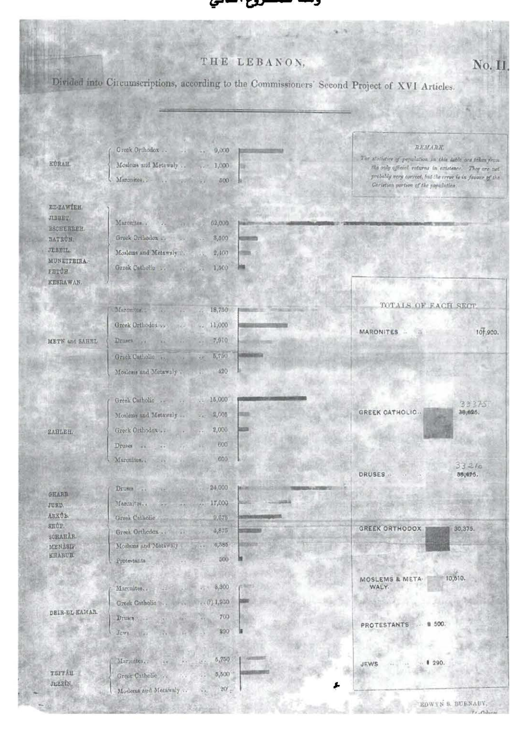


المشروع الثاني



جدول تعداد السكان

وفقاً للمشروع الثاني



THE LEBANON, No. II.

Divided into Circumscriptions, according to the Commissioners' Second Project of XVI Articles.

Circumscription	Sect	Number
KÛRAH.	Greek Orthodox	9,000
	Moslems and Metawaly	1,000
	Maronites	500
EZ-ZAWÎEH. JIBBET. BSCHERREH. BATRÛN. JEBEIL. MUNEITEIRA. FETÛH. KESRAWAN.	Maronites	62,000
	Greek Orthodox	3,500
	Moslems and Metawaly	2,400
	Greek Catholic	1,500
METN and SAHEL.	Maronites	18,750
	Greek Orthodox	11,000
	Druses	7,010
	Greek Catholic	5,750
	Moslems and Metawaly	420
ZAHLEH.	Greek Catholic	15,000
	Moslems and Metawaly	2,005
	Greek Orthodox	2,000
	Druses	600
	Maronites	600
GHARB. JURD. ARKÛB. SHÛF. SCHAHÂR. MENÂSIF. KHARUB.	Druses	24,000
	Maronites	17,000
	Greek Catholic	9,075
	Greek Orthodox	4,875
	Moslems and Metawaly	4,385
	Protestants	500
DEIR-EL-KAMAR.	Maronites	3,300
	Greek Catholic	(?) 1,950
	Druses	700
	Jews	290
TEFFÂH. JEZZÎN.	Maronites	5,750
	Greek Catholic	3,500
	Moslems and Metawaly	20

REMARK.

The statistics of population in this table are taken from the only official returns in existence. They are not probably very correct, but the error is in favour of the Christian portion of the population.

TOTALS OF EACH SECT.

Sect	Total
MARONITES	107,900.
GREEK CATHOLIC	38,625.
DRUSES	38,475.
GREEK ORTHODOX	30,375.
MOSLEMS & METAWALY	10,510.
PROTESTANTS	500.
JEWS	290.

EDWYN S. DURNABY,
Lt.-Colonel.

حواشي المقدّمة

(١) De testa, Recueil, T VI, p.p. 81 - 83 -

- Foreign office, correspondence, Affairs of Syria, 1860 - 1861, part, N °6, p.p. 4 -5

(٢) Foreign office, op. cit. p. 240. -

- Ismail, A, Documents diplomatiques et consulaires, T 10, p.p. 285 - 286.

(٣) Foreign office, op. cit. p. 240. -

- Ismail, op. cit. T 10, p. 286.

(٤) Foreign office, op. cit. p.p. 242 - 243 (Annexe). -

وكان فؤاد باشا قد ألغى القائمقامية الدرزية فور وصوله إلى سوريا، ووضع لها تنظيماً جديداً، مؤقتاً، يشتمل على ثماني مواد هي:

١ - تقسيم القائمقامية إلى أربع دوائر، لكلّ دائرة قاعدة (جزين والمختارة ودير القمر وعبيه).

٢ - تعيين مدير لكلّ دائرة.

٣ - تعيين خمسة معاونين لكلّ مدير، بحيث يشكّل المدير ومعاونوه الخمسة ما يسمّى «بمجلس الدائرة».

٤ - توزيع المراكز، في كلّ دائرة، على الطوائف.

٥ - تحديد طريقة إنتخاب المعاونين في كلّ دائرة.

٦ - تحديد مهمّة مجالس الدوائر.

٧ - تعيين مشايخ الطوائف وتعيين المختارين في كلّ دائرة (لكلّ طائفة شيخ أو أكثر بحسب عددها، ولكلّ شيخ مختاران)، (المختار: رئيس حي).

٨ - تعيين جند غير نظامي (نصفه، على الأقل، من أهل الدائرة)، يكون بتصرّف المدير، بالإضافة إلى وحدات الجيش العثماني المتمركزة في الدائرة.

(Foreign office, op. cit. p.p. 261 - 262, Annexe 2).

(٥) دعت الدول الأوروبية هذه الحرب «بالمجازر ضد المسيحيّين»، بينما اعتبرتها الدولة العثمانية «حرباً أهلية» بين الدروز والمسيحيّين في الجبل، و«حرباً طائفية» ضد المسيحيّين في دمشق.

(٦) رسالة «توفنيل» إلى الكونت دي فلاهولت ومنه إلى اللورد رسل.

(Foreign office, op. cit. N° 342, p.p. 476 - 477).

(٧) رسالة «علي باشا» إلى «موزوروس».

(Ibid, N°. 392 b, p.p. 548a - 548b).

(٨) - Foreign office, op. cit. part II, Annexe N°. 1, p.p. 41 - 44.

- Ismail, op. cit. T 11, Annexe N° 1, p.p. 51 - 58.

(٩) - Foreign office, op. cit. inclosure 6 in N° 37, part II, p.p. 35 - 41.

- Ismail, op. cit. T11, p.p. 39 - 50.

(١٠) - Foreign office, op. cit. p.p. 44 - 45, Annexe 2.

- Ismail, op. cit. T. 11, p.p. 58 - 61.

(١١) - Ismaïl, Ibid, T 11, p.p. 58 - 61.

وانظر ملاحظات أخرى على باقي مواد المشروع، في:

- Foreign office, op. cit. inclosure 16 in N° 105, p.p. 193 - 195.

(١٢) Ismail, op. cit. T 11, p.p. 61 - 63.

- Foreign office, op. cit. incl. 16 in N° 105, p.p. 193 - 195.

(١٣) - Ismail, op. cit. T 11, p.p. 63 - 64.

- Foreign office, op. cit., incl. 13 in N° 111. p. 222.

(١٤) - Foreign office, Ibid, N° 65, P.P. 121 - 122.

(١٥) - Ibid, p.p. 123 - 124.

(١٦) - Ibid, p.p. 184 - 185.

(١٧) - Ibid, p.p. 186 - 187.

(١٨) - Ibid, p.p. 183 - 184.

(١٩) - Ibid, p.p. 194 - 195.

(٢٠) - Foreign office, op. cit. incl. 2 in N° 112, collective note p.p. 230 - 231.

(٢١) - Foreign office, op. cit. incl. 1 in N° 112, p.p. 228 - 230.

(٢٢) - Ibid, incl. in N° 123 p.p. 236 - 237.

(٢٣) - Ismail, op. cit. T 30, p. 290.

(٢٤) - Ibid, p. 286.

(٢٥) - Ibid, p. 289.

(٢٦) برقية من «دي لافاليت» إلى توفنيل» في ١٥ أيار/ مايو ١٨٦٠.

- Ibid, p. 346.

(٢٧) - Ibid, p. 318.

(٢٨) - Ibid, p.p. 351 - 353.

(٢٩) - Ibid, p. 360.

(٣٠) - Ibid, p. 362.

وكان «الجنرال دي بوفور دوتبول» مؤيّداً لعودة الشهابيّين إلى حكم الجبل، وإلى تسلّم الأمير مجيد، بالذات، هذا الحكم، إلاّ أنه كان يرفض رفضاً مطلقاً تسليم الحكم إلى يوسف كرم، ففي رسالة منه إلى المارشال راندون وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٠، يقول «بوفور»: «يمكن أن يكون استخدام يوسف كرم نافعاً في النظام النهائي للبلاد، وفي واحد من المناصب الرفيعة التي سينشئها هذا النظام. ولكن تجميع السلطات في يده كحاكم واحد يبسط سلطته على كلّ الجبل سيكون، كما يبدو لي، الوسيلة الأكثر تأييداً لجعل هذا النظام مستحيلاً منذ بدئه، وذلك بتحريك العداء ضده من قبل كلّ الأسر النافذة في البلاد، هذه الأسر التي لن تخضع أبداً، وباعتراف منها، إلاّ للأسرة الشهابية» (سويد، ياسين، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ١٧٩) ويقول «بوفور» في تقرير رفعه إلى وزارة الحربية الفرنسية عن أحوال البلاد (ويرجّح أنه كتبه في أيار/ مايو عام ١٨٦١): «إنّ الأسرة الشهابية هي الوحيدة التي اعتاد الجميع على طاعتها، والتي يحترمونها دائماً، وليس لها مثيل في البلاد» (م. ن. ص: ٣٩٧). وكان «بوفور» قد جمع تواقيع مسيحيّي الجبل للمطالبة بعودة الشهابيّين إلى الحكم وخصوصاً الأمير مجيد، محاولاً أن يبعد «يوسف كرم» عن الحكم بأيّ شكل، وقد قال عنه، في التقرير الآنف الذكر: «إذا استثنينا يوسف بك كرم وخاصته، فلا مجال للشك في أنّ كلّ الأهالي يرغبون، بإلحاح، أن يروا مشروع الحكومة الفرنسية يتحقق،

وذلك مع أمير من الأسرة الشهابية. وإذا لم يكن ليوسف كرم أيّ حظ في أن يكون مقبولاً في النواحي المختلطة وفي المتن وكسروان، فليس له أيّ حظ، كذلك، في بلاده نفسها. إنه مهاب، إلاّ أنه غير محبوب. وهنا، كما في كلّ مكان من هذه البلاد التي لا تزال إقطاعية تماماً، فإنّ معظم الأسر ترى، في قبولها به زعيماً، إنتقاصاً من رتبتها» (م. ن. ص: ٤٠٠). وفي حديث بين «بوفور» و«يوسف كرم» إعترف يوسف كرم «بوضعه تجاه أهالي (جبل) لبنان»، وذلك عندما كلّمه «عن العريضة التي وقعت للمطالبة بعودة النظام القديم بزعامة أمير من الأسرة الشهابية، والتي ضمّت أكثر من ٣٠ ألف توقيع»، فقال له: «إنني أفهم ذلك، فهذا النظام جيّد، ولكن إذا كان الموقّعون قد طالبوا، في الوقت نفسه، بالأمير مجيد، فليس ذلك لأنهم يريدونه، بل لأنهم انجرفوا بشعور الحقد ضدي. إنّ أعدائي وحدهم هم الذين وقّعوا العريضة». (م. ن. ص: ٤٠٠ - ٤٠١). وينهي «بوفور» تقريره هذا بتساؤله: «ولكن، أيّ قسم من الأهالي يعتقد يوسف كرم أنه يستطيع الإعتماد عليه، إذا كان بين أعيان النواحي ثلاثون ألفاً هم أعداؤه، غير أولئك الذين استطاعت أسرته بسط نفوذها عليهم؟»، وأضيف، في النهاية، أنه، منذ ذلك الحين، جمعت هذه العريضة من النواحي التي يقيم فيها آل كرم نحو عشرة آلاف توقيع أضيفت إلى سابقاتها» (م. ن. ص: ٤٠١).

(٣١) برقية من المركيز دي لافاليت إلى توفنيل بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ١٨٦١.

- Ismail, Doc. T 30, p. 386.

(٣٢) - Ibid, p.p. 389 - 393.

(٣٣) - Ibid, p.p. 406 - 407.

(٣٤) - Ibid, p. 408.

(٣٥) - Ibid, p. 410.

(٣٦) - Ibid, p.p. 410 - 411.

(٣٧) - Ibid, p. 415.

(٣٨) - Ibid, p.p. 416 - 418.

(٣٩) - Ibid, T 31, p. 15.

(٤٠) برقية «توفنيل» إلى «دي لافاليت» بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو ١٨٦١ (Ibid, p. 18).

(٤١) - Ibid, p. 20.

(٤٢) برقية «دي لافاليت» إلى «توفنيل» بتاريخ ٣١ أيار/ مايو ١٨٦١. (Ibid, p.p. 24 - 25.) -

(٤٣) - Ibid, p. 32.

(٤٤) أنظر رسالة «دي لاڤاليت» إلى «توڤنيل» عن تفاصيل هذا الإجتماع وما انتهى إليه في:

Ibid, p.p. 34 - 51.

(٤٥) - Ibid, p. 115.

(٤٦) برقيتان من «دي لاڤاليت» إلى «توڤنيل» بتاريخ ١٠ حزيران/ يونيو ١٨٦١.

- Ibid, p.p. 129 et 130.

(٤٧) رسالة المركيز دي لاڤاليت إلى «توڤنيل» بتاريخ ١٢ حزيران/ يونيو ١٨٦١.

- Ibid, p.p. 131 - 134.

(٤٨) - Ibid, p.p. 135 - 147.

ويمكن الإطلاع على باقي تفاصيل المفاوضات والمناقشات في الرسالة نفسها.

(P.P. 131 - 147)

(٤٩) - Ibid, T 11, p.p. 102 - 108 et T 30 p.p. 290 - 295.

(٥٠) - Ibid, T 11, p.p. 109 - 110 et T 31, p.p. 295 - 296, et:

Foreign office, op. cit. Part II, p. 313.

(٥١) - Ismail, op. cit. T 11, p.p. 110 - 111, et: T. 31, p.p. 296 - 297, et: Foreign office, op. cit. part II p. 317.

(٥٢) - Ismail, op. cit. T 11, p. 109 Note 1.

(٥٣) - Ismail, op. cit. T 31, p. 270.

(٥٤) - Ibid, T 31 p. 314.

(٥٥) - De Testa, op. cit. T. VI, p. 403.

الباب الأوّل

المتصرّفيّة:

التاريخ السياسي(*)

(*) لن نبحث، في هذا الباب، المسائل المتعلّقة بالقوى الأمنية في المتصرّفية (الميليشياو أو الضبطية، أو الجندرمة)، والعمليات الأمنية العسكرية المختلفة التي جرت خلال عهد المتصرّفية، وإنما سنفرد، لذلك، باباً خاصاً هو الباب الذي يلي (التاريخ العسكري).

الفصل الأوّل

المتصرّف داود باشا
(١٨٦١ - ١٨٦٨)

أوّلاً – داود باشا: سنوات التجربة (١٨٦١ – ١٨٦٤):

صدر نظام المتصرّفية بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو عام ١٨٦١، موقّعاً من مفوّضي الدول الكبرى الخمس ومفوّض الباب العالي، على أن يستمرّ العمل به لمدّة ثلاث سنوات يعاد، بعدها، النظر به لتلافي ما سوف يظهر فيه من شوائب. وفي اليوم التالي (١٠ حزيران) صدر فرمان سلطاني بتعيين داود باشا كأوّل متصرّف على جبل لبنان وفقاً لهذا النظام، مع منحه رتبة مشير، وتمّ تنصيبه في هذا الموقع، في الآستانة، بتاريخ ٢٢ حزيران، وعَقِب ذلك صدور فرمان سلطاني، بتاريخ ٢٣ حزيران، أقرّ، بموجبه، نظام المتصرّفية كأوّل نظام لحكم ذاتي في جبل لبنان.

ولد كارابيت أرتين داود برميان باشا في الآستانة عام ١٨١٨، وكان أبواه أرمنيّين كاثوليكيّين. وقد تلقّى علومه الثانوية في الكلية الفرنسية بأزمير، حيث تعلّم عدّة لغات منها الألمانية وقليل من العربية، ثم درس الحقوق في معهد الحقوق العثماني، وأصبح، بعد ذلك، مدرّساً للغات في الآستانة، إلى أن ألحق بالسلك الخارجي حيث تدرّج فيه إلى أن أصبح قائماً بأعمال السفارة

العثمانية ببرلين، وقد انتهز فرصة وجوده بألمانيا فبحث في شرائعها وألّف كتاباً بالفرنسية عن «شرائع الألمان القدماء» و«الشرائع الأنكلوسكسونية» مما دفع بأكاديمية العلوم الألمانية ببرلين إلى انتخابه «عضو شرف» فيها، ثم منحته جامعة «يينّا» لقب دكتور في الحقوق (١٨٥٣)، إلاّ أنه نقل، بعدها، إلى وزارة الخارجية العثمانية بالآستانة، وفي عام ١٨٥٧ عيّن «ناظراً عاماً للمطبوعات» ثم «ناظراً عاماً للتلغراف» إلى أن عيّن عام ١٨٦١ حاكماً على جبل لبنان[١].

غادر داود باشا الآستانة إلى بيروت في أواخر حزيران/ يونيو (عام ١٨٦١) فوصل إليها في أواخر تموز/ يوليو، حيث استقبله فؤاد باشا، وسلّمه فرمان تعيينه باحتفال مهيب، وقدّمه إلى مفوّضي الدول الكبرى الخمس، ثم انتقل داود باشا، بعدها، إلى مقرّه الرسمي في «دير القمر» عاصمة المتصرّفية، حيث استقبل زعماء البلاد ووجهاءها، وأصدر، بتاريخ ٢٠ تموز/ يوليو، مرسوماً شرح فيه مهمّته وما هو مطلوب من أهالي البلاد بموجب نظام المتصرّفية، محذّراً من مغبّة مخالفة القوانين تحت طائلة «التأديب والمسؤولية»[٢]. وانتقل داود باشا بعد ذلك، إلى «بيت الدين» التي اتخذها عاصمة صيفية له، بينما كانت «بعبدا» عاصمته الشتويّة[٣].

كيف تلقّى أهالي البلاد تعيين «داود باشا» حاكماً عليهم؟

لم يجد الدروز في هذا التعيين ما يفيدهم، خصوصاً أنّ البديل الوحيد له كان ما يطالب به موارنة الجبل، وتعضدهم فرنسا في المطالبة به، وهو تعيين حاكم ماروني محلّي يرجّح أن يكون «الأمير مجيد» حفيد الأمير الشهابي الكبير، وكان الدروز يعارضون عودة الأسرة الشهابية إلى حكم الجبل، في أيّ حال.

أمّا الموارنة فقد وجدوا في النظام الجديد، وتعيين حاكم أجنبي، ولو كان مسيحياً، (وإن لم يكن النظام قد نصّ صراحة على منع اختيار حاكم مسيحي محلي) إنتقاصاً من حقوقهم وامتيازاتهم التي سبق أن اكتسبوها منذ العهد الشهابي، وأهمّها أن يكون الحاكم منهم، ورأوا أنهم قد تحوّلوا، من جرّاء هذا النظام، إلى واحدة من الطوائف الست التي يتشكّل منها الجبل، بينما هم يشكّلون، لوحدهم «ثلاثة أخماس الشعب بكامله»، فجعل منهم النظام الجديد «مساوين للمتاولة» الذين هم أقل منهم بكثير، عدداً(٤).

وفي رسالة من «الكونت بنتيفوغليو»، قنصل فرنسا العام ببيروت، إلى «توفنيل» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٨ تموز/ يوليو ١٨٦١، كتب القنصل العام يصف مشاعر الألم والأسى لدى المسيحيّين في الجبل من جرّاء تعيين حاكم غريب عنهم، معدّداً أسباب ذلك، وهي:

«١ - إلغاء امتياز انتخاب حاكم وطني (من مسيحيّي الجبل).

«٢ - تدمير وحدة المسيحيّين بتعيين مديرين موارنة وآخرين من الروم الكاثوليك والأرثوذكس، ومن الدروز والمتاولة.

«٣ - إغتصاب حقوقهم وذلك بإقرار المواد التي تفرض إحالة كلّ المسائل المدنية والتجارية العائدة للجبل، حتى بين الأفراد، إلى بيروت.

«٤ - غموض المادة الثالثة المتعلّقة بانتخاب المديرين في بعض المناطق وفقاً للأكثرية المذهبية أو أهمية المساحات المملوكة من الأراضي، مما يخوّل الحاكم، في بعض هذه المناطق، إختيار دروز على حساب المسيحيّين، باعتبار أنّ هؤلاء هم فلاحون لدى الدروز، رغم أنهم يشكّلون الأكثرية. ويرى المسيحيّون في ذلك تفضيلاً للأرض والحجر على حساب البشر.

«٥ - الإستحالة المادية لدفع الضريبة القديمة (٣٥٠٠ كيس)، لسنتين على الأقل، وبالأحرى الضريبة الجديدة (٧٠٠٠ كيس)، وهي استحالة تجعل داود باشا عاجزاً، خصوصاً، عن تشكيل ميليشيا وطنية، مما يؤدّي، بالتالي، إلى بقاء الجيوش التركية في الجبل إلى ما لا نهاية»(٥).

وكان الزعيم الزغرتاوي «يوسف كرم» أكثر الموارنة رفضاً، ليس للنظام فحسب، بل لداود باشا أيضاً، وذلك لأنه كان يطمح لأن يكون، هو نفسه، المتصرّف.

إلاّ أنّ داود باشا لم يتوقّف أمام اعتراضات الموارنة ويوسف كرم، بل هو باشر بإجراء التعيينات اللازمة لإدارته، وفقاً لما نصّ عليه النظام الجديد، محاولاً أن يذلّل، بذلك، العقبات التي كان يضعها في طريقه يوسف كرم وأتباعه وغلاة الموارنة الذين رفضوا التعاون معه، وكان هؤلاء يسعون لكي يخفق داود باشا في مهمّته، مما يضطر الدول الكبرى والباب العالي للعودة إلى الإقتراح الفرنسي بتعيين حاكم مسيحي محلّي لحكم الجبل. وبعد محاولات دؤوبة قام بها، خلال فترة من الزمن قضاها بين بيروت (مقر فؤاد باشا) والديمان (مقر البطريرك الماروني) ودير القمر، إستطاع داود باشا أن يتوصّل إلى صيغة من التعيينات الإدارية وجدها ملائمة لكلّ الطوائف، فعيّن مديري المديريات الست (وفقاً للمادة الثالثة من النظام) ووكلاء الطوائف الست (وفقاً للمادة الأولى منه) وأجرى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المركزي (وفقاً للمادة الثانية منه)، ثم عيّن أعضاء مجلس القضاء الأعلى (وفقاً للمادة السابعة منه)، كما عيّن مشايخ الصلح والمختارين في القرى(٦).

وكان داود باشا قد عرض مديرية جزين على يوسف كرم فقبلها في البدء، ثم عاد فتخلّى عنها بعد أيام فقط من قبوله بها، خصوصاً بعد أن علم بتعيين

الأمير مجيد الشهابي، خصمه اللدود، مديراً على كسروان، المديرية التي كان يرغب بأن يعيّن حاكما عليها، وقد عاد كرم، بعد ذلك، لمعارضة داود باشا.

وإذا كان داود باشا قد نجح في وضع حدّ لروح العداء التي خلفتها الحرب بين الدروز والمسيحيّين وفي رفع نير الإقطاع عن رقاب الفلاّحين، حيث جعل الجميع متساوين أمام القانون، وفقاً لما نصّ عليه نظام المتصرّفية الذي استطاع داود باشا أن يضعه موضع التطبيق بصورة جادة(٧)، فهو قد تعذّر عليه التملّص مما تبقّى من سلطة الإقطاع من مشايخ وأمراء، مما اضطرّه لأن يختارهم، أو أن يقبل اختيارهم، في المناصب الجديدة في البلاد. وهكذا رايناه يختار، لإدارة المديريّات الست، مديرين من العائلات الإقطاعية (آل أرسلان والخازن وأبي اللمع وشهاب ونمور)، كما يختار مدبّراً (كتخدا) من الأسرة الشهابية (الأمير فندي شهاب)، وقائداً للشرطة (الضبطية) من الأسرة نفسها (الأمير سعيد سعد الدين شهاب)(٨). ولا غرو، فقد اشتهر داود باشا باللطف والكرم والإدارة الحازمة، كما اشتهر بعفّة النفس وحبّه للعلم والمعرفة (هو الذي أنشأ المدرسة الداودية الدرزية في عبيه)، ونجح في إدارة البلاد نجاحاً ملحوظاً، حيث أنه «رتّب المجالس وانتخب الموظّفين ومسح البلاد» فكان «من رجال الدولة العظام، له الفضل في ترتيب (جبل) لبنان»، وكان قد تولّى الحكم فيه «لما كانت أحواله مضطربة والدم جارياً والعداوة متمكّنة بين الأهالي»، فاستطاع، بحزمه وحنكته وحسن إدارته، أن يعيد الجبل إلى دائرة الأمن والسلام(٩).

ورغم أن فرنسا كانت تدعم داود باشا وتسانده، فقد وقف الموارنة ضده، وذلك لأنهم كانوا يرون فيه موظّفاً عثمانياً أُتي به إلى هذه البلاد لكي يؤكّد سيطرة السلطنة عليها ويحدّ، بالتالي، من نزعتها السياديّة التي ترغب في ممارستها عن طريق حاكم مسيحي (ماروني) منها، سواء أكان الأمير مجيد

الشهابي الذي يدعمه ما تبقّى من سلالات الإقطاع المسيحي في الجبل، أو يوسف كرم الذي يدعمه الإكليروس الماروني.

إلاّ أنه، وبينما أظهر الأمير مجيد الشهابي تآلفاً مع النظام الجديد وانسجاماً مع المتصرّف، فقبل منه حكم مديرية كسروان، بدا يوسف كرم، بعكس ذلك، خصماً عنيداً للأمير الشهابي، منافسه العتيد على حكم الجبل، والذي انتزع منه حكم كسروان بالذات، حتى أنه طالب بعزله عن إدارة كسروان متهماً إياه بمخالفة نظام المتصرّفية[١٠]. كما أنه لم يلبث أن ثار على داود باشا ورفض الإنصياع لأوامره، مدعوماً، لذلك، بالإكليروس الماروني الواسع النفوذ. وقرّر يوسف كرم توسيع دائرة معارضته لداود باشا واحتجاجه على انتزاع الحكم منه، فكتب إلى الفاتيكان وباريس محتجّاً على كون حاكم الجبل من غير أهله، وعلى ما يتمتّع به هذا الحاكم الأجنبي من صلاحيات مطلقة تتنافى مع النزعة الإستقلالية لأهل الجبل، وعلى تدخّل الدولة العثمانية في مالية الجبل بشكل يجعله «خاضعاً لسلطة الباب العالي» (إذ كان على الباب العالي أن يسدّد عجز موازنة الجبل من خزينته)، وانتهى الأمر بيوسف كرم إلى أن «أعلن العصيان ورفع لواء الثورة وخاض بعض المناوشات الدامية» ضد داود باشا، مما أدّى إلى اعتقاله ونفيه إلى الآستانة، عام ١٨٦١[١١].

لم تمرّ سنوات التجربة الثلاث على فؤاد باشا، في حكمه للجبل، بلا عقبات، فقد كانت دماء المسيحيّين والدروز لم تجف بعد من جرّاء الحرب التي خاضها بعضهم ضدّ بعض، كما أنّ مشاعر الحقد والعداء بين الطائفتين كانت لا تزال متأجّجة عند وصوله إلى الجبل، وهكذا نراه، عند وصوله إلى دير القمر التي رفضت دخول أيّ درزي إليها، يمنع هؤلاء من دخول المدينة، ويفصل هذه المدينة عن قائمقاميّة الشوف ويعلنها مديرية تابعة له مباشرة، مجنّباً، بذلك،

أهلها المسيحيّين من أن يكونوا تحت حكم قائمقام درزي هو قائمقام الشوف، ولكنه حرم، في الوقت نفسه، هذه المدينة من أن تكون عاصمة الجبل، ومقرّ المتصرّف، طالما أنه لم يعد بإمكانه أن يستقبل فيها كلّ رعاياه، وخصوصاً الدروز منهم، فنقل عاصمته إلى بيت الدين، كما أسلفنا، وعيّن على «مديرية دير القمر» حاكماً أرمنياً من قبله[١٢] متجاوزاً، بذلك، نص البروتوكول الملحق بالنظام الأساسي للمتصرّفية والذي يعيّن «دير القمر» مقرّاً لإقامة المتصرّف.

وكان لا بدّ لهذا التصرّف، من قبل داود باشا، من أن يثير حفيظة الإقطاعيّين الدروز الذين يملكون معظم أراضي دير القمر، فلقي معارضة شديدة من قِبل هؤلاء، إلاّ أنه استطاع التغلّب على هذه المعارضة بأن عيّن «موظّفين درزيين» يمثّلان مصالح الدروز وأصحاب الأملاك في المديرية المنشأة[١٣].

١ – تعديلات على النظام الأساسي

وهكذا اتخذ داود باشا المبادرة بإجراء التعديلات التي رآها ملائمة على النظام الذي أوكل إليه أمر تنفيذه، حتى إذا ما اقتربت سنوات التجربة الثلاث من نهايتها، حتى كان داود باشا قد أعدّ ما رآه ضرورياً من تعديلات على النظام المذكور، وعرضها على سفراء الدول الكبرى الذين استدعوه إلى الآستانة للتداول معه فيما يجب تعديله من هذا النظام، وفقاً لما لمسه من خلال تجربته في تنفيذه، وتمّ إقرار تلك التعديلات بعد مداولات مستفيضة. وفي ٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٦٤، صدر النظام الجديد للمتصرّفية بعد إجراء التعديلات اللازمة على نظام ١٨٦١، وقد شملت تلك التعديلات ما يلي (وكان داود باشا قد اقترح معظمها):

- ألغيت الفقرة من المادة الأولى، وهي الفقرة المتضمّنة تمثيل «كلّ طائفة من طوائف الجبل، إلى جانب الحاكم، بوكيل يسمّيه الزعماء والأعيان من كلّ طائفة»، وكان مبرّر إلغاء هذه الفترة هو أنّ تعيين «وكلاء للطوائف» يغذي «النعرة الطائفية في البلاد»، ويعرقل «سير الأعمال الإدارية».

- عدّلت المادة الثانية المتضمّنة إنشاء مجلس إدارة مركزي بحيث أصبح هذا المجلس مؤلّفاً على الشكل التالي: ٤ موارنة (بدلاً من ٢)، و٣ دروز (بدلاً من ٢)، و٢ روم وسني واحد (بدلاً من ٢) وشيعي واحد (بدلاً من ٢) وكاثوليكي واحد (بدلاً من ٢).

- ألغيت المادة الرابعة، بكاملها، وهي المادة المتضمّنة إنشاء «مجلس إدارة محلّي» في كلّ قضاء من الأقضية الستة، وذلك للمبررات نفسها التي وردت لإلغاء الفقرة الأخيرة، من المادة الأولى.

- ألغي التقسيم الوارد في المادة الخامسة، والذي يقضي بتقسيم الأقضية إلى «مقاطعات» لا تتضمّن، بالقدر الممكن، سوى جماعات متجانسة (طائفياً) من السكان»، كما ألغي تقسيم هذه المقاطعات إلى نواحي «لا يقلّ عدد سكان إحداها عن ٥٠٠، نسمة»، واستعيض عن ذلك بأن يعيّن المتصرّف لكلّ قرية «كافية العدد» شيخاً واحداً يُختار، بطريق الإنتخاب، من «الطائفة الأكثر عدداً».

-ألغي قضاة الصلح الذي كانوا يعيّنون بموجب المادة السابعة، وذلك لتعذّر وجود العدد الكافي من القضاة الذي يفرضه تطبيق هذه المادة، ولعدم الرغبة في أن يتمّ تعيين أشخاص يجهلون القوانين وأصول المحاكمات، واستعيض عن ذلك بمنح «مشايخ القرى» بعض الصلاحيات البدائية التي كانت لقضاة الصلح.

- نصّت المادة التاسعة من النظام الجديد على وجوب «التحكيم» في المنازعات بين المواطنين والأجانب: مع وجوب تنفيذ قرارات التحكيم من قِبل حكومة الجبل وقناصل الدول على السواء.

ألغي انتخاب أعضاء المحاكم كما هو وارد في المادة الحادية عشرة (من نظام عام ١٨٦١) ومنح المتصرّف حق تعيين هؤلاء الأعضاء[١٤].

٢ - نظام المتصرفية (١٨٦٤)

وهكذا، فقد أصبح نظام المتصرّفية (عام ١٨٦٤) وفقاً لهذه التعديلات، كما يلي:

«**المادة الأولى**: يتولّى إدارة (جبل) لبنان حاكم مسيحي يعيّنه الباب العالي ويرتبط به مباشرة.

«يتولّى هذا الموظّف، القابل للعزل، كلّ صلاحيات السلطة التنفيذية، ويسهر على حفظ النظام والأمن العام في كلّ الجبل، ويجبي الضرائب، ويسمّي، على مسؤوليته، وبفضل السلطة التي يتلقّاها من الباب العالي، الموظّفين الإداريّين، وينصّب القضاة، ويدعو مجلس الإدارة للأجتماع ويرأسه، ويحرص على تنفيذ كلّ الأحكام الصادرة، شرعاً، عن المحاكم، باستثناء التحفّظات الواردة في المادة التاسعة.

«**المادة الثانية**: ينشأ، لكلّ الجبل، مجلس إدارة مركزي مؤلّف من ١٢ عضواً تنتدبهم الأقضية، ويوزّعون بينها، بالنسب التالية:

«١ و٢ - ينتدب قضاء كسروان: مارونيّين إثنين، كلّ مديرية واحداً.

«٣ - ينتدب قضاء جزين: مارونياً واحداً ودرزياً واحداً ومسلماً (سنياً) واحداً.

«٤ - ينتدب قضاء المتن: مارونياً واحداً، وأرثوذكسياً واحداً ودرزياً واحداً ومتوالياً واحداً.

«٥ - ينتدب قضاء الشوف: درزياً واحداً.

«٦ - ينتدب قضاء الكورة: أرثوذكسياً واحداً.

«٧ - ينتدب قضاء زحلة: كاثوليكياً واحداً.

«يكلّف مجلس الإدارة توزيع الضريبة ومراقبة إدارة الواردات والنفقات، ويبدي رأياً إستشارياً في كلّ المسائل التي يطرحها الحاكم عليه.

«**المادة الثالثة: يقسم الجبل إلى ٧ أقضية هي:**

«١ - الكورة، ومن ضمنها القسم الأسفل وباقي الأجزاء من الأراضي المجاورة العائدة لطائفة الروم الأرثوذكس، ما عدا مدينة القلمون الواقعة على الساحل والتي يقطنها، حصراً، مسلمون.

«٢ - القسم الشمالي من (جبل) لبنان، والذي يشمل: جبة بشري والزاوية وبلاد البترون.

«٣ - القسم الشمالي من (جبل) لبنان، والذي يشمل: بلاد جبيل، وجبة المنيطرة، والفتوح، وكسروان، حتى نهر الكلب.

«٤ - زحلة وأراضيها.

«٥ - المتن، ومن ضمنه الساحل المسيحي وأراضي القاطع وصليما.

«٦ - الأراضي الواقعة جنوب طريق دمشق حتى جزين.

«٧ - جزين و(إقليم) التفاح.

«يعيّن، في كلّ قضاء، موظّف إداري (قائمقام) يعيّنه الحاكم، ويُختار من أبناء الطائفة التي تشكّل غالبيّة في القضاء، إمّا بعددها، أو بأهمية ممتلكاتها.

«المادة الرابعة: يقسم القضاء إلى مقاطعات (Cantons) تتطابق أراضيها، تقريباً، مع أراضي الأقاليم القديمة.

«يوضع، على رأس كلّ مقاطعة، موظف (مدير) يعينه الحاكم بناء على اقتراح رئيس القضاء (القائمقام)، وعلى رأس كلّ قرية شيخ يختاره السكّان ويعيّنه الحاكم.

«المادة الخامسة: يتساوى الجميع أمام القانون، وتلغى كلّ الإمتيازات الإقطاعية، وخصوصاً تلك العائدة للمقاطعجيين.

«المادة السادسة: تشكّل، في الجبل، ثلاث محاكم من الدرجة الأولى (محاكم بداية)، تتألّف كلّ منها من قاض أساسي وآخر بديل يعيّنهما الحاكم، وستة محامي دفاع معيّنين تسمّيهم الطوائف. ويشكّل، في مقرّ الحاكم، مجلس قضاء أعلى مؤلّف من ستة قضاة مختارين يعيّنهم الحاكم من الطوائف الست: السنة والشيعة والموارنة والدروز والأرثوذكس والكاثوليك، ومن ستة محامي دفاع معيّنين ومختارين من كلّ من هذه الطوائف، يضاف إليهم قاض ومحام من طائفة البروتستانت والطائفة الإسرائيلية، وذلك في كلّ مرّة يكون أحد أبناء هاتين الطائفتين ذا مصلحة في الدعوى.

«يرأس المحكمة العليا موظّف مختص يعيّنه الحاكم. ويبقى للحاكم حق مضاعفة عدد محاكم البداية (الدرجة الأولى) إذا قضت الضرورات المحلية بذلك، وأن يحدّد، بانتظار ذلك، الأماكن التي يجب أن تعمل محاكم البداية الثلاث فيها، بغية تحقيق توزيع منتظم للعدالة.

«المادة السابعة: يقوم مشايخ القرى بوظائف قضاة الصلح، ويصدرون أحكاماً مبرمة في القضايا التي لا تتجاوز المئتي قرش، أمّا القضايا التي تزيد عن هذا المبلغ فهي من صلاحيات محاكم البداية (الدرجة الأولى).

«وأمّا القضايا المختلطة، أي التي لا يكون المتداعون فيها من طائفة واحدة، مهما كان المبلغ المرتبط بالدعوى، فتحال، مباشرة، أمام محكمة الدرجة الأولى، إلاّ إذا إتفق المتداعون على الإعتراف بصلاحية قاضي صلح المدعى عليه.

«مبدئياً، يتمّ الحكم، في كلّ قضية، من قبل مجموع أعضاء المحكمة. إلاّ أنه، عندما تكون كلّ الأطراف المتداخلة في الدعوى من الطائفة نفسها، فمن حقهم أن يطعنوا في القاضي الذي هو من طائفة مختلفة، ولكن، على القضاة المطعون بهم، في هذه الحالة، أن يحضروا الحكم.

«**المادة الثامنة:** في الجرائم، يوجد ثلاث درجات للقضاء:

«- المخالفات، ويحكم بها قضاة الصلح.

«- والجنح، وتحكم بها محاكم البداية (الدرجة الأولى).

«- والجنايات، ويحكم بها مجلس القضاء الأعلى الذي لا توضع أحكامه موضع التنفيذ إلاّ بعد إتمام المعاملات المتبعة في باقي أنحاء الإمبراطورية.

«**المادة التاسعة:** كلّ دعوى تجارية يجب أن تحال أمام محكمة التجارة ببيروت، وكلّ دعوى، حتى المدنية، بين شخص أجنبي أو محمي من دولة أجنبية، وبين مواطن من الجبل، يخضع لقضاء المحكمة نفسها.

«في كلّ حال، وبقدر الإمكان، وبعد التفاهم بين أطراف الدعوى، يمكن النظر في المنازعات بين مواطني (جبل) لبنان والأشخاص الأجانب عن طريق التحكيم، وفي هذه الحالة، على السلطة العثمانية في (جبل) لبنان وقناصل الدول الصديقة أن تنفّذ قرارات التحكيم.

«أمّا إذا أحيلت المنازعات أمام محكمة بيروت بسبب عدم اتفاق المتنازعين على إخضاع خلافهم للتحكيم، فعلى الفريق الخاسر أن يدفع تكاليف

الإنتقال وفقاً للتعرفة المتفق عليها بين حاكم (جبل) لبنان والجسم القنصلي ببيروت، والمصدّقة من الباب العالي.

«ومن المتفق عليه أنّ اتفاقات التحكيم يجب أن تكتب وتوقّع، بصورة قانونية، من أطراف النزاع، وتسجّل، سواء في محكمة بيروت، أم في مجلس القضاء الأعلى للجبل.

«**المادة العاشرة:** يعيّن الحاكم القضاة، أمّا أعضاء مجلس الإدارة فينتخبون، في الأقضية، بواسطة مشايخ القرى.

«يُختار مشايخ القرى من الأهالي في كلّ قرية.

«يجدّد ثلث أعضاء مجلس الإدارة كلّ عامين، ويمكن إعادة إنتخاب الأعضاء الخارجين.

«**المادة الحادية عشرة:** يتقاضى كلّ القضاة رواتب، وإذا ما ثبت، بعد التحقيق، أنّ أحداً منهم قد أخلّ بواجباته، أو أنه أضحى، بسبب فعلة ما، غير جدير بوظيفته، فيجب أن يعزل، كما أنه ينال، بالإضافة إلى عزله، عقاباً يتلاءم مع الخطأ الذي ارتكبه.

«**المادة الثانية عشرة:** تكون كلّ جلسات المحاكم عامة (علنية) ويدوّن كاتب المحكمة، المعيّن لهذا الغرض، محضراً بالجلسة. وعلى هذا الكاتب، بالإضافة إلى ذلك، أن يمسك سجلاً لكلّ العقود المتعلّقة بنقل ملكية الأموال العقارية، بحيث لا تكون هذه العقود صحيحة إلاّ بعد معاملات التسجيل.

«**المادة الثالثة عشرة:** يحاكم سكّان (جبل) لبنان الذين يرتكبون جريمة أو جنحة في سنجق آخر، أمام محاكم هذا السنجق، كما أنّ سكّان الدوائر الأخرى الذين يرتكبون جريمة أو جنحة في (جبل) لبنان يحاكمون أمام محاكم الجبل.

«نتيجة لذلك. فإنّ الأفراد المحليين والأجانب، (من أهل الجبل أو من غير أهله)، الذين يجرّمون بجريمة أو جنحة ارتكبوها في (جبل) لبنان ويهربون إلى سنجق آخر، يجب أن يوقفوا من قبل سلطات السنجق الذين هربوا إليه، وذلك بناء على طلب من سلطات الجبل، حيث يسلّمون إلى إدارة هذا الجبل.

«كذلك، فإن سكان الجبل أو سكان المناطق الأخرى الذين يرتكبون جريمة أو جنحة في سنجق ما وفي غير (جبل) لبنان، ثم يلجأون إلى الجبل، يجب أن يوقفوا، بلا تأخير، من قِبل سلطات الجبل، وبناء على طلب من سلطات السنجق المعني، حيث يسلّمون إليها.

«يكون موظّفو السلطة الذين يقترفون إهمالاً أو تأخيراً غير مبرّر في تنفيذ الأوامر المتعلّقة بملاحقة مجرمين أمام المحاكم المختصّة، بمثابة أولئك الذين يسعون إلى إخفاء مجرمين عن ملاحقات الشرطة، ويعاقبون وفقاً لقوانين هذه الجرائم.

«وأخيراً، تكون العلاقات التي تربط إدارة (جبل) لبنان بالإدارات المماثلة في السناجق الأخرى، هي نفسها التي تربط هذه السناجق، بالإمبراطورية.

«المادة الرابعة عشرة: في الظروف العادية، يعتبر حفظ النظام وتنفيذ القوانين منوطين بالحاكم، حصراً، وذلك بواسطة وحدة من الشرطة المختلطة يتمّ تجنيدها بمعدّل ٧ رجال من كلّ ألف رجل.

«تلغى الحوالات العسكرية ويُستعاض عنها بوسائل إكراه أخرى مثل الحجز والحبس، ويمنع على عناصر الشرطة، تحت طائلة أقسى العقوبات، أن يطلبوا أيّ أجر من الأهالي، سواء أكان ذلك مالاً أم أشياء عينية. ويجب على هؤلاء العناصر أن يرتدوا زيّاً موحّداً، أو أية إشارة خارجية (ظاهرة) تدلّ على وظائفهم.

«وإلى أن يتأكّد الحاكم من أن الشرطة المحلية أصبحت قادرة على مواجهة الواجبات التي توكل إليها في الظروف العادية، تكون طرق بيروت - دمشق وصيدا - بيروت بأيدي قوّات السلطان. وتخضع هذه القوّات لأوامر حاكم الجبل.

«في الحالات الإستثنائية، وعند الضرورة، وبعد أخذ رأي مجلس الإدارة المركزي، يمكن للحاكم أن يطلب من السلطات العسكرية في سوريا مساعدة القوّات النظامية، وعلى الضابط الذي يقود هذه القوّات أن ينسّق شخصياً، للتدابير التي سوف يتخذها، مع حاكم الجبل، ومع احتفاظه بحقّه في المبادرة وقدر الموقف فيما يتعلّق بكلّ المسائل العسكريّة البحتة، كمسائل الاستراتيجيا والإنضباط، فهو يخضع لحاكم الجبل طوال مدّة وجوده في (جبل) لبنان، ويعمل تحت مسؤولية هذا الأخير.

«على هذه القوّات أن تنسحب من الجبل حالما يوّعز الحاكم، رسمياً، إلى قائدها، أنّ الهدف الذي من أجله أتت، قد تحقق.

«المادة الخامسة عشرة: يحتفظ الباب العالي بحقّه في تقاضي الضريبة المفروضة على الجبل، بواسطة حاكمه، وهي اليوم ٣٥٠٠ كيس (Bourse)، ويمكن أن تزاد هذه الضريبة حتى تبلغ ٧ آلاف كيس عندما تسمح الظروف بذلك. ومن المتفق عليه أنّ حاصل هذه الضرائب مخصّص، قبل أيّ شيء آخر، لنفقات إدارة الجبل، وللنفقات ذات المنفعة العامة. ويدخل الفائض فقط، إذا اقتضى الأمر، في خزينة الدولة.

«إذا كانت النفقات العامة الضرورية، حصراً، لسير الإدارة سيراً منتظماً، تفوق حاصل الضرائب، فإنّ على خزينة السلطنة أن تسدّد فائض هذه النفقات.

«أمّا البكالك أو مداخيل الأملاك السلطانية، باعتبارها مستقلّة عن الإدارة، فتدخل في خزينة (جبل) لبنان، في اعتماد حسابات هذه الخزينة مع خزينة السلطنة.

«إلاّ أنه من المفهوم أنّ الباب العالي لا يُسأل عن الأشغال العامة والنفقات الأخرى الإستثنائية، إن لم يكن قد أقرّها مسبقاً.

«**المادة السادسة عشرة:** يُعمد، بأسرع ما يمكن، إلى إحصاء الأهالي بالبلدة، وبالطائفة، وإلى مسح كلّ الأراضي المزروعة.

«**المادة السابعة عشرة:** يخضع رجال الإكليروس، النظاميّون وغير النظاميّين، في القضايا التي يتورّطون فيها، لوحدهم، كمشبوهين أو كمتهمين، للقضاء الإكليركي، إلاّ إذا طلبت السلطة الأسقفية إحالتهم إلى القضاء العادي.

«**المادة الثامنة عشرة:** لا يحق لأية سلطة كنسية أن تمنح اللجوء إلى أفراد، سواء أكانوا كنسيّين أم علمانيّين، إذا ما كان هؤلاء الأفراد ملاحقين من السلطة العامة.

«قرّر وصدّق في الآستانة، في ٤ ربيع الآخر ١٢٨١هـ، الموافق لـ٦ أيلول ١٨٦٤م.

«**التواقيع:** عالي، بولفر، دي بونيير، بروكش - أوستن، إينياتييف، ستفن»[١٥].

وكان قد صدر بتاريخ ٦ حزيران/ يونيو ١٨٦٤ (الأوّل من محرّم عام ١٢٨١/هـ.) بروتوكول وقّعه سفراء الدول الكبرى الخمس، وعالي باشا، ناظر خارجية الباب العالي، وجاء فيه:

«بعد الإتفاق، تبنّى الباب العالي وممثّلو الدول الكبرى الخمس التعديلات التي يمكن إدخالها، باقتراح من الباب العالي نفسه، على نظام ٩ حزيران ١٨٦١ والمتعلّق (بجبل) لبنان.

«وسيصدر هذا النظام، كالسابق، بصيغة فرمان، عن جلالة السلطان، ويعمّم، رسمياً، على الدول الكبرى الخمس[١٦].

٣ - النص الحرفي «للفرمان السلطاني» لنظام جبل لبنان

نظام جبل لبنان: (*)

الذي مُنح من العواطف السنية الملوكانية

«نظام تقرّر وضعه في شأن تعديل وإصلاح النظام»

«الموضوع لجبل لبنان بناء على انقضاء مدّته»

«لما كان الأجل المضروب مدّة ثلاث سنين للنظام الذي وُضع وللقرار الذي تقدّم صدوره بخصوص إدارة جبل لبنان تحصيلاً لأسباب رفاه وأمن الرعية التابعين دولتي العلية القاطنين والمستوطنين الجبل المذكور، وكان من المقرّر أنه عند انقضاء المدّة المعيّنة يعاد التذكّر في مقتضى الحال، وقد انقضت الآن، فقد أجري التعديل والتنقيح في بعض المواد الواردة في لائحة هذا النظام، وعند عرضها على جانب سلطنتي الأشرف والإستئذان فيها، تعلّقت إرادتي السنية الشاهانية بإجراء مقتضاها على هذا الوجه، وبموجبها لزم إعلان النظام المذكور على المنوال الآتي بيانه:

«**المادة الأولى**: يتولّى إدارة جبل لبنان متصرّف مسيحي تنصّبه الدولة العلية ويكون مرجعه الباب العالي رأساً، وهو محتمل العزل بمعنى أنه لا يستمرّ في منصبه ما دام حياً. ويكون على عهدته القيام بجميع خطط الإدارة

(*) الأسود، إبراهيم، دليل لبنان، ص ١٢ - ١٨.

الإجرائية، متوفّراً على حفظ الراحة والنظام في أنحاء الجبل كلّها، وأن يحصل منها التكاليف، وبحسب الرخصة التي ينالها من لدن الحضرة الشاهانية، ينصّب تحت عهدته مأموري الإدارة المحليّة، ويقلّد الحكام القضاء ويعقد المجلس الكبير ويتولّى رئاسته، وينفّذ الإعلامات القانونية الصادرة من المحاكم الخارجة القيود التي ستذكر في المادة الثامنة.

«المادة الثانية: ينبغي أن يكون للجبل كلّه مجلس إدارة كبير مؤلّف من اثني عشر عضواً: إثنين مارونيّين ينوبان عن مديريتي(*) كسروان، وثلاثة من مديرية جزين أحدهم ماروني والثاني درزي والثالث مسلم، وأربعة من مديرية المتن أحدهم من الموارنة والثاني من الروم والثالث من الدروز والرابع من المتاولة، وعضو واحد درزي من مديرية الشوف وآخر من الروم ينوب عن مديرية الكورة، وآخر من الروم الكاثوليك عن مديرية زحلة. ومجلس الإدارة هذا يكون مأموراً بتوزيع التكاليف والبحث في إدارة واردات ومصاريف الجبل، وبيان آرائه من وجه المشورة فيما يعرضه عليه المتصرّف من المسائل.

«المادة الثالثة: ينبغي أن ينقسم جبل لبنان إلى سبعة قضاوات: الأوّل يشتمل على الكورة، مع الجهة التحتية، والأراضي المجاورة الآهلة بأقوامٍ على مذهب الروم، إلاّ أنّ قصبة القلمون التي على ساحل البحر ومعظم سكّانها من أهل الإسلام هي مستثناة من ذلك. والثاني يشتمل من شمال لبنان على جبة بشري والزاوية وبلاد البترون. والثالث يشتمل من الشمال المذكور على بلاد

(*) في بداية تأسيس المتصرّفية اللبنانية، كانت المديرية بمعنى القائمقامية، وكان قضاء كسروان والبترون مديرية واحدة، ولهذا ورد في هذا النظام لفظة «مديرية» عوض لفظة «قائمقامية» المستعملة الآن (الأسود، دليل لبنان، ص ١٣ حاشية ١).

جبيل وجبة والمنيطرة والفتوح وكسروان الأصلي حتى نهر الكلب. والرابع يشتمل على زحلة وضواحيها. والخامس يشتمل على المتن مع ساحل النصارى وأراضي القاطع وصليما. والسادس يبتدىء من جنوب طريق الشام حتى جزين. والسابع يشتمل على جزين وإقليم التفاح. وفي كلّ من هذه القضاوات السبعة المار ذكرها، ينبغي للمتصرّف أن ينصّب مأمور إدارة منتخباً من أبناء المذهب الغالبين هناك عدداً في النفوس أو أهمية في الأملاك والأرضين الجارية بتصرّفهم.

«المادة الرابعة: يجب أن تنقسم القضاوات، إلى نواح على نمط قريب المشاكلة لما ذكر من أقسام القضاوات فيلي كلّ ناحية مأمور ينصّبه المتصرّف بناء على إنهاء مدير القضاء. وأن يكون في كلّ قرية شيخ ينصّبه المتصرّف بانتخاب أهلها.

«المادة الخامسة: قد تقرّر أمر المساواة بين الجميع في شمول أحكام القانون، ونسخ وإلغاء كلّ الإمتيازات العائدة لأعيان البلاد خصوصاً ذوي المقاطعات.

«المادة السادسة: يكون في الجبل ثلاث محاكم ذات درجة أولى، يقوم كلّ منها بحاكم ووكيل ينصّبهما المتصرّف ومعهما ستة وكلا دعاوى رسميّين تنتخبهم الطوائف. ويكون في مركز إدارة الحكومة مجلس محاكمة كبير، يتألّف من ستة حكّام ينتخبهم المتصرّف ويعيّنهم من الطوائف الست، وهي المسلمون السنيون، والمتاولة، والموارنة، والدروز، والروم، والروم الكاثوليك، ويلحق بذلك ستة من وكلاء الدعاوى الرسميّين، لكلّ طائفة وكيل معيّن. وإذا وقع دعوى لأحد المتمذهبين بمذهب البروتستانت أو اليهود، أضيف إلى المجلس حاكم ووكيل دعاوى رسمي من أهل كلا المذهبين، علاوة على الإثني

عشر عضواً المار ذكرهم. أمّا رئاسة هذه المحكمة الكبيرة، فيتولاّها مأمور مخصوص ينصّبه المتصرّف، وإن اقتضت حاجات البلاد مزيداً فللمتصرّفين أن يضاعفوا عدد المحاكم ذات الدرجة الأولى، ولإجراء الحكومة مجراها المتسق، لهم أن يعيّنوا منذ الآن، الأماكن الحرية بأن تكون فيها هذه المحاكم.

«المادة السابعة: إنّ لمشايخ القرى الذين يقومون بوظيفة حاكم الصلح أن يحكموا بالدعاوى التي لا يتجاوز قدرها مئتي غرش حكماً غير مستأنف، وأمّا الدعاوى المتجاوز قدرها مئتي الغرش، فتُرى في مجالس المحاكمة ذات الدرجة الأولى. على أنه لو عرض أمور مختلطة، وهي الدعاوى الواقعة بين اثنين مختلفي المذهب، وأبى أيهما كان قضاء حاكم الصلح فيها لكونه على مذهب المدّعى عليه، فتحال وإن قلّ قدرها إلى محاكم الدرجة الأولى. ثم إن جميع الدعاوى ولو وجب فصلها بحسب ماهيتها بغالبية آراء الأعضاء، إلاّ أنّ للمدعي والمدّعى عليه المتحدي المذهب أن يردّوا الحاكم لاختلاف مذهبه، غير أنّ الحكّام المردودين من هذا الوجه لا بدّ من حضورهم المحاكمة.

«المادة الثامنة: تقتضي المحاكمة في الدعاوى الجزائية أن تكون على ثلاثة وجوه، وهي أن يرى دعوى القباحة شيوخ القرى المتقلّدين خطة حاكم الصلح، وأنّ الجنحة والجرائم تراها المحاكم ذات الدرجة الأولى، وأن الجنايات تجري محاكمتها في مجلس المحاكمة الكبير، وإعلامات الحكم الواجب صدورها من هذا المجلس لا يمكن وضعها موضع التنفيذ ما لم تكمل المعاملات والمراسم الجارية بها العادة في سائر الممالك المحروسة الشاهانية.

«المادة التاسعة: ينبغي أن يُرى في مجلس تجارة بيروت كلّ الدعاوى التجارية، حتى أنّ الدعاوى العادية الواقعة بين أحد من ذوي التابعية الأجنبية

أو أحد الداخلين في حماية أجنبية، وبين آخر من أهل الجبل تُرى في المجلس المذكور. على أنّ المنازعات البادية بين اللبنانيّين والأجنبيّين متى تأتّى فصلها بمعرفة محكّمين عن تراض من المتنازعين، فيجب والحالة هذه على مأموري (جبل) لبنان المحليّين وقناصل الدول المتحابة الفخيمة أن ينفذوا إعلام المحكّمين. وإن تعذّر تراضي الخصمين على التحكيم في الدعوى وأحيلت إلى محكمة بيروت، فتجب تأدية المصاريف على الخاسر دعواه بحسب التعريفة التي وضعها متصرّف جبل لبنان وقناصل الدول جملةً واتفاقاً، وقد جرى عليها التصديق من جانب الباب العالي. ومن المقرّر أنه يجب في الصك الحاوي تراضي المتنازعين على اتخاذ محكّمين، أن ينظّماه ويمضياه وفقاً لأصوله، وأن يسجّلاه في محكمة بيروت وفي مجلس المحاكمة الكبير (بجبل) لبنان.

«المادة العاشرة: إنّ الحكام ينصّبهم المتصرّفون، بخلاف أعضاء مجلس الإدارة فإنهم ينتخبون بمعرفة مشايخ القرى، كما أنّ انتخاب الشيخ يكون بمعرفة أهل القرية. ثم إنّ أعضاء مجلس الإدارة يجدّد نتخاب ثلثهم كلّ سنتين، ويجوز انتخاب من انقضت مدّة عضويتهم.

«المادة الحادية عشرة: يجب أن يكون الحكّام بأجمعهم موظّفين وإن أقدم أحدهم على ارتكاب «الرشوة» أو تبيّن بالتحقيق أنه آت ما لا يليق بصفة مأموريته فهو مستحق للعزل بل مستوجب للتأديب على قدر قباحته.

«المادة الثانية عشرة: يجب، في مجالس القضاء على الإطلاق، أن تكون المرافعة علنية، وأن يعهد بضبط الدعوى إلى كاتب مخصوص. وما عدا ذلك، فحيث أنّ هذا الكاتب يكون مأموراً باتخاذ سجل لقيود الصكوك المختصّة بفراغ وانتقال «بيع» الأموال الثابتة «العقار»، فلا تكون هذه الصكوك معمولاً بها ما لم تقيّد بحسب أصولها في السجل المذكور.

«المادة الثالثة عشرة: إنّ المتهمين من أهل جبل لبنان بارتكاب الجرائم في غير ألوية، فمرجع الدعوى عليهم هو اللواء الواقع فيه الجرم. وكذا مرتكبو الجرم من أهالي سائر الألوية داخل نطاق جبل لبنان، ينبغي أن تجري محاكمتهم والحكم عليهم بدعاوى جرائمهم في جبل لبنان. وبناء على ذلك، فإنّ المجترمين (المجرمين) في جبل لبنان، سواء كانوا من أهاليه الوطنيّين، أو من نزلائه المعدودين من أهل ديار أخرى، إذا فرّوا إلى لواء آخر، فكما أنّ على ضابطه أن يمسكهم بمقتضى الإشعار الوارد من قِبل إدارة جبل لبنان ويسلّمهم إليها، كذلك يلزم إدارة الجبل أن تلقي القبض على الفارّين إليه من المجرمين في أحد الألوية، لبنانيّين كانوا أو غير لبنانيّين، وتدفعهم إلى اللواء المذكور بموجب إشعار ضابطه. ومأمورو الإدارة الذين يتسامحون في إجراء الأوامر الصادرة باسترجاع أمثال هؤلاء المتهمين إلى المحاكم المنوطة بها دعاويهم، أو الذين يجيزون تأخيرات لا يمكن إثبات ابتنائها على أسباب شرعية، فتجري عليهم المجازاة بمقتضى قانون الجزاء كسائر الذين يوارون ويخفون، لمثال هؤلاء المتهمين، عن الحكومة. والحاصل أنّ العلاقات اللازم إجراؤها بين إدارة جبل لبنان والألوية المجاورة لها، تكون كالمواصلات الجارية والمتخذة دستوراً للعمل بين باقي السناجق في ممالك الدولة العلية.

«المادة الرابعة عشرة: إنّ سبيل المتصرّف إلى إقرار حفظ الراحة وإنفاذ القوانين في الأزمنة العادية، إنّما يكون بمعرفة فرقة ضبطية مجموعة من الأهلين بحسبان سبعة نفر تخميناً عن كلّ ألف من النفوس، ويجب نسخ سلك الحوالية وإبطال نزول الضبطية على البيوت، والاعتياض عن ذلك بأسباب إكراهية كاستياق المحكوم عليه إلى السجن. فبناء على ذلك يمنع مأمورو الضبطية بقيد التأديبات الشديدة، أن يصادروا أهل البلاد بشيء من الأجرة

نقداً كان أو عيناً. ويجعل للضبطية ملبس رسمي أو أزياء مميّزة في خدمتهم. وأن تبقى طرقات بيروت والشام وصيدا وطرابلس تحت محافظة العساكر الشاهانية إلى أن يصدّق (يصادق) المتصرّف على أن جند الضبطية صاروا أكفّاء لإتمام جميع الوظائف المحمولة عليهم في الأزمنة العادية. وهذا العسكر يكون لدى المتصرّف وبإدارته، وللمتصرّف أن يطلب من الحكومة العسكرية بسورية الإمداد بالجنود المنظّمة في الأحوال غير العادية إن دعت الضرورة، بعد أن يستشير مجلس الإدارة الكبير. ويلزم الضابط المعيّن بالذات لرئاسة هذا العسكر أن ينظر مع المتصرّف في تقرير التدابير الواجب اتخاذها، وهو (أي الضابط الموما إليه)، وإن كان مختاراً ومستقلاً بأمور العسكر المحضة كإجراء الحركات والنظامات الجندية، إلاّ أنّ عليه، مدّة وجوده في الجبل، أن يلزم معيّة المتصرّف، ويجري العمل تحت عهدته، وفي حال إعلان المتصرّف لرئيس العسكر وإفادته رسمياً ان قد زال السبب الذي من أجله ورد العسكر إلى الجبل، يجب عليه إخراجه منه.

«المادة الخامسة عشرة: إنّ الدولة العلية تحافظ على حقّها المعلوم بتحصيل ويركو الجبل المعين الان ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس، وذلك على يد المتصرّف، على أنه يجوز إبلاغ هذا القدر إلى سبعة آلاف كيس عند الإمكان، بحيث أنّ المال المتحصّل يخصّص باديء بدء لإدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية، فإن فضل منه شيء رُدّ الفاضل على الخزينة. وإن اقتضت شدّة الضرورة إلى تحسين مجرى الإدارة مزيداً على التكاليف المعيّنة، فيرجع في تسوية المزيد إلى مصاريف الخزينة الجليلة. أمّا واردات البكاليك أي حاصلات الأملاك الهمايونية، فحيث أنها ليست بداخلة ضمن الويركو، فينبغي ادخارها في صندوق الجبل لحساب الخزينة الجليلة. على أن السلطنة السنية لا تقوم

بأداء مصاريف المنشآت العمومية وسائر النفقات غير العادية ما لم يتقدّم قبولها لها وتصديقها عليها.

«المادة السادسة عشرة: يجب تعجيل الشروع في إحصاء نفوس أهل الجبل محلاً محلاً وملّةً ملّة، ومسح جميع الأراضي المزروعة ونظم خارطة مساحتها.

«المادة السابعة عشرة: كلّ الدعاوى الكائنة بين أفراد رهبان الأديرة وخوارنة الكنائس يكون فيها المظنون به أو المتهم تابعين للحكومة الرهبانية، إلاّ أن تطلب الإسقافيات إحالة ذلك إلى مجلس الدعوى العادية.

«المادة الثامنة عشرة: يمتنع، في عموم أماكن الرهبان مطلقاً، إجارة اللاجئين إليها، ممن تطلبهم وتتعقّبهم الحكومة، رهباناً كانوا أو من عوّام الناس» (اهـ.).

«إنّ الثماني عشر مادة المسرودة آنفاً هي النظامات الأساسية لجبل لبنان، يجب اتخاذها دستوراً للعمل إلى ما شاء الله تعالى. ومن مقتضى إرادتي القاطعة السلطانية أن يتوفّر الجميع على كمال الإعتناء والدقة في إجرائها وتنفيذها حرفاً فحرفاً، والحذر كلّ الحذر من مخالفتها، وإيذاناً بذلك صدر فرماني هذا العالي الشأن. وقد كتب في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الآخر لسنة إحدى وثمانين ومائتين وألف (اهـ.)».

٤ – المتصرّفية: الأرض والسكان

أ – الموقع والحدود والتقسيمات الإدارية:

بتاريخ ٢٥ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٦٥، رفع النقيب فان (Fain) رئيس البعثة العسكرية الفرنسية إلى متصرّفية جبل لبنان (وكانت قد أرسلت بناء

على طلب من المتصرّف داود باشا) تقريراً عن نشاط هذه البعثة خلال الفترة الممتدّة من شهر شباط/ فبراير عام ١٨٦٣ حتى شهر تشرين الأوّل/ أكتوبر عام ١٨٦٥(١٧)، وجاء في القسم الثاني من هذا التقرير (المؤرّخ في أيلول/ سبتمبر عام ١٨٦٥) عن حالة الجبل، ما يلي:

«تعتبر أراضي (جبل) لبنان، كما حدّدت بعد أحداث عام ١٨٦٠، محصورة ضمن حدود ٣ آلاف كلم٢، ومقتطعة من القسم الغربي من سوريا. وإذا استثنينا الساحل الذي يحدّ هذه الأراضي، من الغرب، فإنّ حكومة لبنان، أو بالأحرى حكومة الجبل، لا تتضمّن سوى مجموعة من الوديان الضيّقة والتلال الوعرة، بلا سهل في الداخل، وبلا مرفأ على الساحل، ولا يمكن الدخول إليها إلاّ من الشرق نحو الغرب بواسطة منفذ واحد هو طريق بيروت - دمشق، وإذا ما ابتعدنا عن هذه الطريق، وهي حديثة العهد، لا نلقى سوى طرق للبغالة خطتها تلك الدواب نفسها، وغالباً ما تكون غير سالكة.

«ويعتبر الجبليون ما نسمّيه نحن نقصاً في طريق المواصلات، من أهم الضمانات لاستقلالهم»(١٨). تلك هي المنطقة، من سوريا، التي اقتطعت، بقرار دولي، لكي تشكّل ما سمّي «بمتصرّفية جبل لبنان»، ولتتسع، بعد نحو ستة عقود من الزمن لتشكّل ما سمّي «بلبنان الكبير».

ونحن، إذ لا نوافق الدكتور «أنطوان خير» على أنّ «الأكثرية المسيحية، وخصوصاً الموارنة» قد أوحت إلى بعض اللبنانيين، في نهاية الحرب العالمية الأولى «بفكرة كيان لبناني مميّز في نظرهم»،وأنه، «ليس من المبالغة القول» إنّ مطالبتهم (أي المسيحيّين والموارنة) مع «كثيرين غيرهم» قد «أرست قواعد السيادة اللبنانية، ومن ثم، الإستقلال الذي كانت المتصرّفية قد أعدّته، بخجل»(١٩)، فإنّ كيان المتصرّفية لم ينشأ، بوجهه المسيحي

خصوصاً، إلاّ إثر مطالبة فرنسية مشحونة وضاغطة باتجاه الدول الأوروبية الكبرى، وتجاه الدولة العثمانية، وذلك لهدف إستعماري بحت كان يحلم به الإمبراطور الفرنسي «نابوليون الثالث»، وهو أن يكون جبل لبنان «فرنسا ما وراء البحار La France d'Outre-Mer» في المشرق العربي، تماماً كما كانت فرنسا تحلم «بجزائر فرنسية» في المغرب العربي. ولا شك في أنّ غالبية الشعب اللبناني، مسلمين ومسيحيّين، ظلّت تطالب بالوحدة السورية، طوال عهد الإنتداب الفرنسي، وخصوصاً في العشرينات والثلاثينات من القرن المنصرم.

تقع «متصرّفية جبل لبنان» بين سنجق «طرابلس» التابع لولاية «بيروت» من الشمال، وأقضية «بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا» التابعة لولاية «سوريا» من الشرق، وقضاء «صيدا» التابع لولاية بيروت، من الجنوب، وبيروت، والبحر المتوسّط من الغرب. وتبلغ مساحتها ٦٥٢٥ كلم٢ (١٤٥ كلم طولاً × ٤٥ كلم عرضاً)، ويحدّها:

- **من الشرق**: السفوح الشرقية لجبال: المكمل (في الشمال) والمنيطرة وصنين والكنيسة (في الوسط) ونيحا والريحان (في الجنوب). ويمرّ هذا الحدّ في خط يمتدّ من هضبة الأرز شمالاً إلى غرب اليمّونة، إلى زحلة فالمريجات ففرب كفريا، فعيتنيت فمشغرة (غرب الليطاني) حتى شرق العيشية ودمشقية جنوباً.

- **من الجنوب**: خط يمتدّ من تمرة جنوباً إلى جرمق فالريحان ففرب عرمتى فرمانة شمالاً، ثم ينحدر غرباً إلى قيتولا وكفرمتى فحانيه الفوقا وحانيه التحتا، فعين الدلب فمغدوشة وزغدرايا فدرب السيم فصيدا.

- **من الشمال:** خط يمتد من تشنين (تجنين) شرقاً حتى البحصيص (البحصاص) غرباً.

- **من الغرب:** البحر المتوسّط.

ولا تدخل مدن طرابلس وبيروت وصيدا في المتصرّفية (أنظر الخارطة في آخر الكتاب)..

ويورد «قسطنطين بتكوفيتش» القنصل الروسي العام ببيروت (١٨٦٩ - ١٨٩٦) تفصيلاً لحدود المتصرّفية، وذلك في كتابه المسمّى بالعربية «لبنان واللبنانيون» والذي يتضمّن مذكّراته عن الفترة ما بين ١٨٦٩ و١٨٨٢، وهي مذكّرات نشرت عام ١٨٨٥، وفيما يلي نص ما ورد في هذا الكتاب:

«تضمّ متصرّفية جبل لبنان جميع الجبال اللبنانية العالية... وتعانق شواطىء البحر، باستثناء سواحل مقاطعة عكار والمدن البحرية، وطرابلس وبيروت مع ضواحيها، والقلمون وصيدا ومقاطعاتها. ورغم عدم توافر خارطة طوبوغرافية خاصة بولاية جبل لبنان العامة... إلاّ أنه بالإمكان رسم حدودها بصورة عامة على الوجه التالي:

«من الجهة الشمالية الشرقية، تبدأ الحدود التي تفصل الزاوية عن مقاطعة عكار التابعة لطرابلس من الضفّة اليمنى لنهر البارد فوق قرية بشعنين... وتتجه إلى الجنوب بمحاذاة شاطىء البحر، على مسافة قصيرة منه، ثم تدور حول جبل تربل، وتلامس البداوي ومدينة طرابلس وبساتينها، وتنحدر نحو شاطىء البحر حتى تصل إلى قرية القلمون التابعة لسنجق طرابلس، فتمرّ بجانبها، ثم تسلك الشاطىء حتى مصب نهر بيروت. وبعد أن تجتاز حدود جبل لبنان وضواحي بيروت القريبة، تنحدر من جديد إلى محلّة الجناح على شاطىء البحر الرملي حتى نقطة قريبة من ضريح الإمام

الأوزاعي. ومن هناك، يشكّل البحر الحدود الغربية لمتصرّفية جبل لبنان حتى مصبّ الأولي... ومن مصب هذا النهر، يلتف خط الحدود حول مدينة صيدا وبساتينها ويتجه شرقاً على سفوح آخر مرتفعات جبل لبنان، فيبتعد عن شاطىء البحر تدريجاً، مخترقاً قري الميه وميه ودرب السيم ومغدوشة، ثم ينعطف قليلاً نحو الجهة الجنوبية الشرقية، إلى نهر الزهراني. ومن هناك، ترتفع الحدود باتجاه الشمال فتمرّ بين قريتي طنبوريت وزفتا، حاضنة الحسّانية وقيتولة، بينما تبقى قرية جباع خارج حدود جبل لبنان، وتصل إلى قرية زحلتا. ومن هذه النقطة، تنعطف بحدّة نحو الجهة الجنوبية الشرقية، على سفح الجبل الشرقي الذي يطلّ على جباع، فتزنّر جبل الريحان الذي يفصله عن جبل عامل واد سحيق. ومن أطراف جبل الريحان، تتجه الحدود نحو الشمال الشرقي فتمرّ بالقرب من قرية كفريّا، ثم تسلك طريقاً متعرّجاً على سفح الجبل حتى تصل إلى طريق بيروت - دمشق الرئيسيــة عند نقطــة المديرج. ومن هنـاك، يمتدّ خط الحدود إلى الشمال فيمرّ خارج ضواحي مدينة زحلة، ويتابع سيره شمالاً، فيحضن قرية شمسطار، ثم يعود إلى سلسلة جبال لبنان الرئيسية حتى طريق بعلبك - الأرز فيعبرها بالقرب من بركة اليمّونة، ثم عبر جبل الأرز وعبر قمّة فم الميزاب. ومن هذه النقطة، تنعطف الحدود نحو الغرب فتمرّ بين قضائي الضنية، الذي يتبع سنجق طرابلس، وجبل بشري، وتصل إلى سهل إهدن، ثم ترتفع من جديد نحو الشمال، ملتفّة حول قضاء الزاوية، وتأخذ الضفّة اليمنى للنهر البارد قرب قرية دير الحملة[٢٠].

«وتنتشر في أرجاء المتصرّفية، الواقعة في إطار الحدود المرسومة آنفاً، قرى كثيرة يسكنها المسلمون التابعون لسنجق طرابلس، مثل قرى عردات وأيوب

وممبوخ وعلما ومرياطة في قضاء الزاوية، كما أنّ هناك قرى في قضاء بعلبك مثل شمسطار والهرمل (المدينة) وسكّانها من الشيعة الذين يتبعون متصرّفية جبل لبنان. هذه القرى كانت سبباً دائماً لمتاعب الإدارات المعنية، ولسوء فهم متبادل بينها»[٢١].

وقد قسمت المتصرّفية، إدارياً، إلى ٧ مديريات (أو أقضية) و٤٧ ناحية وإقليم وقصبة ومركز و٩٢٧ قرية بالإضافة إلى مديرية «دير القمر» وذلك على الشكل التالي:

المديرية أو القضاء	الناحية	عدد القرى	
		في الناحية	في المديرية (أو القضاء)
١ - قضاء الشوف	- قصبة بعقلين	١	
	- ناحية الشوفين	٢٢	
(١٣ ناحية وإقليم وقصبة)	- ناحية الغرب الأقصى (أو الأسفل)	٩	
	- إقليم الخروب	٥٦	
	- إقليم العرقوب الأعلى	٨	
	- إقليم العرقوب الجنوبي	١٠	
	- إقليم العرقوب الشمالي	١٥	
	- إقليم الغرب الشمالي	١٦	
	- إقليم الغرب الأعلى	٩	
	- إقليم الجرد الجنوبي	٢١	
	- إقليم الجرد الشمالي	١١	
	- إقليم المناصف	١٨	
	- إقليم الشحار	١٤	٢١٠

المديرية أو القضاء	الناحية	عدد القرى	
		في الناحية	في المديرية (أو القضاء)
٢ - قضاء المتن	- ناحية المتن الشمالي	٥٣	
(٦ نواحي)	- ناحية المتن الأعلى	٤٨	
	- ناحية بسكنتا	١٠	
	- ناحية القاطع	٣٨	
	- ناحية الشوير	٥	
	- ناحية الساحل	٢٤	١٧٨
٣ - قضاء كسروان	- قصبة غزير	١	
(١١ ناحية وقصبة)	- ناحية جبيل الاسكله	٧٤	
	- ناحية المنيطرة	٣٢	
	- ناحية جبيل العليا	٢٠	
	- ناحية جرد جبيل	١٠	
	- ناحية غسطا	١٩	
	- ناحية الزوق	١٠	
	- ناحية جرد كسروان	١١	
	- ناحية الفتوح	٤١	
	- ناحية جونيه	٦	
	- ناحية شمسطار	١	٢٢٥
٤ - قضاء البترون	- ناحية البترون	٤١	
(٩ نواحي)	- ناحية حصرون	٧	
	- ناحية قنات	١٦	
	- ناحية إهدن	٢١	
	- ناحيتا بشري (الشمالية والجنوبية)	١٠	
	- ناحية الزاوية	٢٦	
	- ناحية تنورين	٢٦	
	- ناحية الهرمل	١	١٤٨

المديرية أو القضاء	الناحية	عدد القرى	
		في الناحية	في المديرية (أو القضاء)
٥ - قضاء جزين	- ناحية جزين	٦٠	
(٣ نواحي)	- ناحية إقليم التفاح	٣٤	
	- ناحبة جبل الريحان	١٢	١٠٦
٦ - قضاء زحلة	- ناحية قضاء زحلة	٣	
(ناحية واحدة)			٣
٧ - قضاء الكورة	- مركز قضاء الكورة	١٠	
(٣ نواحي + ١ مركز	- ناحية الكورة الشمالية	١٢	
القضاء).	- ناحية الكورة الوسطى	١٦	
	- ناحية القويطع	١٢	٥٠
٨ - مديرية دير القمر	-	٧	٧
٧ أقضية و١ مديرية	- ٤٧ ناحية وقصبة ومركز و ١ مديرية	٩٢٧ قرية[٢٢]	

وكان مركز المتصرّف في بيت الدين صيفاً وفي بعبدا شتاء.

أمّا مراكز القائمقامين حكّام الأقضية فكانت كما يلي:

- قائمقام قضاء الشوف: في بعقلين صيفاً والشويفات شتاء.
- قائمقام قضاء المتن: في بحنس صيفاً والجديدة شتاء.
- قائمقام قضاء كسروان: في غزير صيفاً وجونية شتاء.
- قائمقام قضاء البترون: في حدث الجبة صيفاً واسلكة البترون شتاء.
- قائمقام قضاء جزين: في جزين صيفاً وشتاء.
- قائمقام قضاء زحله: في زحلة صيفاً وشتاء.

المديرية أو القضاء	الناحية	عدد القرى	
		في الناحية	في المديرية (أو القضاء)
٢ - قضاء المتن	- ناحية المتن الشمالي	٥٣	
(٦ نواحي)	- ناحية المتن الأعلى	٤٨	
	- ناحية بسكنتا	١٠	
	- ناحية القاطع	٣٨	
	- ناحية الشوير	٥	
	- ناحية الساحل	٢٤	١٧٨
٢ - قضاء كسروان	- قصبة غزير	١	
(١١ ناحية وقصبة)	- ناحية جبيل الاسكله	٧٤	
	- ناحية المنيطرة	٣٢	
	- ناحية جبيل العليا	٢٠	
	- ناحية جرد جبيل	١٠	
	- ناحية غسطا	١٩	
	- ناحية الزوق	١٠	
	- ناحية جرد كسروان	١١	
	- ناحية الفتوح	٤١	
	- ناحية جونيه	٦	
	- ناحية شمسطار	١	٢٢٥
٤ - قضاء البترون	- ناحية البترون	٤١	
(٩ نواحي)	- ناحية حصرون	٧	
	- ناحية قنات	١٦	
	- ناحية إهدن	٢١	
	- ناحيتا بشري (الشمالية والجنوبية)	١٠	
	- ناحية الزاوية	٢٦	
	- ناحية تنورين	٢٦	
	- ناحية الهرمل	١	١٤٨

المديرية أو القضاء	الناحية	عدد القرى	
		في الناحية	في المديرية (أو القضاء)
٥ - قضاء جزين	- ناحية جزين	٦٠	
(٣ نواحي)	- ناحية إقليم التفاح	٣٤	
	- ناحية جبل الريحان	١٢	١٠٦
٦ - قضاء زحلة	- ناحية قضاء زحلة	٣	
(ناحية واحدة)			٣
٧ - قضاء الكورة	- مركز قضاء الكورة	١٠	
(٣ نواحي + ١ مركز	- ناحية الكورة الشمالية	١٢	
القضاء).	- ناحية الكورة الوسطى	١٦	
	- ناحية القويطع	١٢	٥٠
٨ - مديرية دير القمر	-	٧	٧
٧ أقضية و١ مديرية	- ٤٧ ناحية وقصبة ومركز و ١ مديرية	٩٢٧ قرية(٢٢)	

وكان مركز المتصرّف في بيت الدين صيفاً وفي بعبدا شتاء.

أمّا مراكز القائمقامين حكّام الأقضية فكانت كما يلي:

- قائمقام قضاء الشوف: في بعقلين صيفاً والشويفات شتاء.
- قائمقام قضاء المتن: في بحنس صيفاً والجديدة شتاء.
- قائمقام قضاء كسروان: في غزير صيفاً وجونية شتاء.
- قائمقام قضاء البترون: في حدث الجبة صيفاً واسلكة البترون شتاء.
- قائمقام قضاء جزين: في جزين صيفاً وشتاء.
- قائمقام قضاء زحله: في زحلة صيفاً وشتاء.

- قائمقام قضاء الكورة: في أميون صيفاً وأنفه شتاء.
- مدير مديرية دير القمر: في دير القمر صيفاً وشتاء[٢٣].

ب – إحصاءات السكّان

تباينت الإحصاءات المقدّرة لعدد سكان المتصرفية، فجاءت كما يلي:

(أ) – وفقاً لإحصاء قدّمه الكولونيل «أدوين برنابي (Edwen S. Bernaby) عام ١٨٦١ (مرفقاً بخارطة تبيّن جغرافية المشروع الثاني للمتصرّفية، وهو المشروع المؤلّف من ١٦ مادة، والذي سبق أن تحدّثنا عنه في المقدّمة التاريخية) حيث أحصى عدد سكان المتصرّفية المزمع إنشاؤها، فبلغ ٢٢٢٠٦٠ نسمة، موزّعين، على الطوائف، كما يلي:

- موارنة	١٠٧٩٠٠	نسمة
- ر. ارثوذكس	٣٠٣٧٥	نسمة
- ر. كاثوليك	٣٩٣٧٥	نسمة
- بروتستانت	٥٠٠	نسمة
- مسلمون (سنة وشيعة)	١٠٤١٠	نسمة
- دروز	٣٣٢١٠	نسمة
- يهود	٢٩٠	نسمة
المجموع	٢٢٢٠٦٠	نسمة – موزّعين، كذلك، على الدوائر، كما يلي:

جبل لبنان
مقسّماً إلى دوائر، وفقاً للمشروع الثاني
(المؤلّف من ١٦ مادة)

الدائرة	الناحية	عدد السكان							المجموع
		موارنة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	برتستانت	سنة وشيعة	دروز	يهود	
- الكورة	-	٥٠٠	٩٠٠	-	-	١٠٠٠٠	-	-	١٠٥٠٠
- القسم الشمالي من جبل لبنان باستثناء الكورة، حتى نهر الكلب	- . الزاوية . الجبة . بشرّي . البترون . جبيل . المنيطرة . الفتوح . كسروان	٦٢٠٠٠	٣٥٠٠	١٥٠٠	-	٢٤٠٠	-	-	٦٩٤٠٠
المتن مع الساحل	-	١٨٧٥٠	١١٠٠٠	٥٧٥٠	-	٤٢٠	٧٩١٠	-	٤٣٨٣٠
زحلة	-	٦٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠٠	-	٢٠٠٥	٦٠٠	-	٢٠٢٠٥
جنوب طريق دمشق حتى جزين	. الغرب . الجرد . العرقوب . الشوف . الشحار . المناصف . إقليم الخروب	١٧٠٠٠	٤٨٧٥	٩٦٧٥	٥٠٠	٤٣٨٥	٢٤٠٠٠	-	٦٠٤٣٥
جزين واقليم التفاح	-	٥٧٥٠	-	٥٥٠٠	-	٢٠٠	-	-	١١٤٥٠
دير القمر	-	٣٣٠٠	-	١٩٥٠	-	-	٧٠٠	٢٩٠	٦٢٤٠
المجموع	-	١٠٧٩٠٠	٣٠٣٧٥	٣٩٣٧٥	٥٠٠	١٠٤١٠	٣٣٢١٠	٢٩٠	٢٢٢٠٦٠ نسمة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن أخطاء عديدة وردت في جمع الأرقام في الجدول الأساسي فمنا بتصحيحها[٢٤].

(ب) - وقدّر النقيب «فان Fain» عدد سكان المتصرّفية في أواخر عام ١٨٦٣ بـ ٢٢٦٦٠١ نسمة موزّعين طائفياً كما يلي:

- موارنة	١٣١٨٠٠	نسمة
- روم أرثوذكس	٢٩٣٢٠	نسمة
- دروز	٢٨٥٦٠	نسمة
- روم كاثوليك	١٩٣٧٠	نسمة
- شيعة	٩٨٢٠	نسمة
- سنة	٧٦١١	نسمة
- بروتستانت	١٠٠	نسمة
- يهود	٢٠	نسمة
المجموع	٢٢٦٦٠١	نسمة [٢٤ مكرّر]

(ت) - ووفقاً لإحصاء قدّمه «النقيب فان» في تقريره الذي سبق أن تحدّثنا عنه (بتاريخ ٢٥ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٨٦٥)، بلغ عدد سكان المتصرّفية ذلك العام:

٢٦٦٤٨٧ نسمة، موزّعين، بين الطوائف، على الشكل التالي:

- موارنة	١٧١٨٠٠	نسمة
- ر. أرثوذكس	٢٩٣٢٦	نسمة
- ر. كاثوليك	١٩٣٧٠	نسمة
- سنة	٧٦١١	نسمة
- شيعة	٩٨٢٠	نسمة
- دروز	٢٨٥٦٠	نسمة
المجموع	٢٦٦٤٨٧	نسمة[٢٥].

ويتبيّن لنا، من مقارنة هذين الإحصاءين (عام ١٨٦١ وعام ١٨٦٥) الزيادة الكبيرة في عدد الموارنة (من ١٠٧٩٠٠ نسمة عام ١٨٦١ إلى ١٧١٨٠٠ نسمة عام ١٨٦٥)، كما يتبيّن لنا النقص البالغ في أعداد باقي الطوائف، وخصوصاً الروم الكاثوليك، (من ٢٩٣٧٥ نسمة عام ١٨٦١ إلى ١٩٣٧٠ نسمة عام ١٨٦٥) وذلك ناتج عن أحد أمرين:

١ - إمّا أنّ هناك إختلافاً في المناطق التي أجري الإحصاء لسكانها.

٢ - وإما أنّ الإحصاء الذي أجري لم يكن دقيقاً كفاية، وقد ألمح الكولونيل برنابي، في الجدول الذي قدّمه، إلى أنّ الإحصاء الذي اعتمده قد أُخذ «عن الإحصاءات الرسمية المتوافرة» وهي، غالباً «ليست صحيحة، إلاّ أنّ الخطأ فيها يظلّ لمصلحة الفئة المسيحية من الأهالي».

(ث) - أحصى القنصل الروسي العام في بيروت، قسطنطين بتكوفيتش، في مذكّراته التي سبق ذكرها، عدد سكّان المتصرّفية (عام ١٨٨٢) وفقاً لطوائفهم، فبلغوا ٢٨٠ ألف نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي:

- موارنة	١٦٨٥٠٠ نسمة
- دروز	٣٠٠٠٠ نسمة
- شيعة	١١٣٠٠ نسمة
- بروتستانت	٦٠٠ نسمة
- ر. أرثوذكس	٣٩٥٠٠ نسمة
- ر. كاثوليك	٢٢٠٠٠ نسمة
- سنة	٨١٠٠ نسمة
المجموع	٢٨٠٠٠٠ نسمة[٢٦]

بينما كان قد ذكر أنه، وفقاً لإحصاء عام ١٨٦٢، بلغ عدد سكان الجبل ١٩٩٧٨٠ نسمة، موزّعين، طائفياً، كما يلي:

- روم أرثوذكس ٢٨٠٠٠ نسمة
- روم كاثوليك ١٧٤٠٦ نسمة
- موارنة ١١٥٠٩٦ نسمة
- دروز ٢٤٤٦٠ نسمة
- سنة ٦٣٥٤ نسمة
- شيعة ٨٢٨٤ نسمة
- بروتستانت ١٨٠ نسمة (ذكور فقط)

المجموع ١٩٩٧٨٠ نسمة

ويبلغ عدد الذكور من هؤلاء ٩٩٩٢٧ ذكراً، موزّعين، طائفياً، كما يلي:

- موارنة ٥٧٣٧٧ ذكراً
- دروز ١٢٢٧٨ ذكراً
- شيعة ٤١٤٢ ذكراً
- بروتستانت ١٨٠ ذكراً
- ر. أرثوذكس ١٣٩٧٧ ذكراً
- ر. كاثوليك ٨٧٠٦ ذكور
- سنّة ٣٢٦٧ ذكراً

المجموع ٩٩٩٢٧ ذكرا(٢٧)

جـ - وفقاً للإحصاء الذي أورده المؤرّخ الفرنسي «فيتال غينيه» وعثرنا على نسخة منه في محفوظات جيش البرّ الفرنسي بڤنسين، يبلغ عدد سكّان المتصرّفية عام ١٨٩٦: ٣٩٩٥٣٠ نسمة، موزّعين، على الطوائف، وعلى مختلف الأقضية، كما يلي:

	مسلمـــون		كاثوليـــك					مسيحيون آخرون			
لقضاء	سنة	شيعة	موارنة	روم كاثوليك	أرمن كاثوليك	سريان	لاتين	سريان روم أرثوذكس	بروتستانت	دروز	المجموع بالقضاء
الشوف	٨٩٧٢	١٠٤٤	٢٨٢٦٨	٧٣١٢	-	-	-	٩٠٠٠	٦٠٠	٤٠١٤٠	٩٥٩٣٦
المتن	٢٦٨	١٥٩٠	٥٦٣٨٠	٦٧٥٢	-	-	١٤	١٨١١٢	٦٨	٩٦٠٨	٩٢٧٩٢
كسروان	٧٤٨	٦٨٠٠	٦٨٦٠٠	١١٤٨	٣٠	٣٠	٥٥	٢٠٤٤	-	-	٧٩٤٥٥
البترون	٧٤٠	٤٣٥٢	٥٣٠٤٠	٨٧٢	-	-	١٨	٤٥٣٦	١٠	-	٦٣٥٦٨
جزين	٣٤٤	٢٩٢٠	١١٨١٢	٦٢٣٢	-	-	-	٣٥٦	١٥	٦٤	٢١٧٤٣
زحلة	١٤٤	٦٠	٢٦٧٦	١١٤٣٦	-	-	٤٥	٢٢٦٨	٤٥	-	١٦٦٧٤
الكورة	٢٣٦٠	٨٠	٣٦٤٠	١٦	-	-	٢	١٧٨٩٢	-	-	٢٣٩٩٠
دير القمر	-	-	٤٦٦٤	٧٠٤	-	-	٤	-	-	-	٥٣٧٢
مجموع كل طائفة	١٣٥٧٦	١٦٨٤٦	٢٢٩٦٨٠	٣٤٤٧٢	٣٠	٣٠	١٣٨	٥٤٢٠٨	٧٣٨	٤٩٨١٢	

المجموع العام ٣٩٩٥٣٠ نسمة

ونبيّن، في خلاصة، لما تقدّم، التطوّر التصاعدي لسكّان المتصرّفية خلال الفترة الممتدّة من عام ١٨٦١ حتى عام ١٨٩٦، على الوجه التالي، تاركين للقارىء تقييم صحّة هذه الأرقام.

(أ) - عام ١٨٦١ = ٢٢٢٠٦٠ نسمة (الكولونيل برنابي)

(ب) - عام ١٨٦٣ = ٢٢٦٦٠١ نسمة (النقيب فان)

(ت) - عام ١٨٦٥ = ٢٦٦٤٨٧ نسمة (النقيب فان)

(ث) - عام ١٨٨٢ = ٢٨٠٠٠٠ نسمة (القنصل بتكوفيتش)

(ج).- عام ١٨٩٦ = ٣٩٩٥٣٠ نسمة (المؤرّخ فيتال غينيه)

ووفقاً للنظام الجديد للمتصرّفية (نظام ٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٦٤)، كان ارتباط متصرف جبل لبنان بالباب العالي ارتباطاً مباشراً، ولكونه مسيحياً أجنبياً من رعايا الدولة العثمانية، فإن تعيينه لم يلق ترحيباً من الأوساط المسيحية في الجبل، خصوصاً من أولئك الطامعين بالحكم. وكانت صلاحياته تنحصر بالأمور التالية:

ت – صلاحيات المتصرّف

- المحافظة على الأمن والنظام، وجباية الضرائب.
- تعيين القضاة والقائمقامين والموظّفين الإداريّين التابعين له في مختلف أقضية المتصرّفية.
- دعوة مجلس الإدارة المركزي للإجتماع وترؤس إجتماعات هذا المجلس.
- تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم لتأمين حسن سير العدالة.
- تنفيذ التوجيهات والقرارات الصادرة عن السلطة المركزية (العثمانية) باعتباره تابعاً لهذه السلطة كباقي الولاة العثمانيّين في الإمبراطورية.

- السهر على تنفيذ القوانين المتعلّقة بالتوزيع الطائفي للوظائف العامة في الجبل، مثل تعيين القائمقامين والقضاة وانتداب أعضاء مجلس الإدارة المركزي، وتعيين مديري النواحي ومشايخ القرى. وكان المبدأ السائد في هذا التعيين هو أن يتمّ اختيار الموظّف من عداد الطائفة ذات الغالبية في القضاء أو الناحية أو القرية، وعلى هذا الأساس، كان قائمقام كلّ من البترون وكسروان والمتن وجزين مارونياً، وقائمقام الكورة أرثوذكسياً، وقائمقام زحلة كاثوليكياً، وقائمقام الشوف درزياً. وكان مدير دير القمر مارونياً دائماً، وكانت دير القمر ترتبط بالمتصرّف مباشرة ولا علاقة لها بأيّ من الأقضية، إلاّ أنها كانت تأتي، من حيث التراتب، بعد الأقضية السبعة في الجبل.

ث – كبار موظّفي المتصرّفية

كان المتصرّف حرّاً في اختيار من يشاء من القائمقامين والقضاة ومديري النواحي، إلاّ أنه كان على قائمقام أي قضاء أن يقدّم رأياً إستشارياً، غير ملزم للمتصرّف، في الموظّفين والمرشّحين للمراكز الإدارية في قضائه، وكان على المتصرّف أن لا يخلّ بالمبادىء العامة المحدّدة للتعيين من الوجهة الطائفية. وفي كلّ حال، فقد سنّ المتصرّف الأوّل «داود باشا» تقليداً في تعيين القائمقامين لم يحد عنه باقي المتصرّفين، وهو أنه عيّن، في مراكز القائمقامين، رجالاً من أبناء العائلات الإقطاعية في الجبل، وكذلك في القضاء والأمن، من الشهابيّين واللمعيّين والخازنيّين والجنبلاطيّين والأرسلانيّين، وسواهم، رغم أنّ نظام المتصرّفية قد ألغى، وبصورة واضحة وقاطعة، النظام الإقطاعي في البلاد، (المادة الخامسة من النظام). وفيما يلي ثبت لأسماء كبار موظّفي المتصرّفية في عهد داود باشا: (باستثناء العسكريّين الذين سنأتي على ذكرهم في الباب التالي):

- مدير دير القمر : عبدالله أفندي نمور (١٨٦٢ - ١٨٦٨)
- قائمقام الشوف : الأمير ملحم أرسلان (١٨٦٢ - ١٨٧٣)
- قائمقام جزين : قعدان بك الخازن (١٨٦٢ - ١٨٦٣)، ثم:
  عمون بك يوسف (عمون) (١٨٦٣ - ١٨٦٧)، ثم:
  داود بك الخازن (١٨٦٧ - ١٨٦٨).
- قائمقام زحلة : الأمير عبدالله شديد (١٨٦١ - ١٨٦١)، ثم:
  سليم الصوصه (١٨٦١ - ١٨٦٦)، ثم:
  حنا أفندي زلزل (١٨٦٦ - ١٨٦٨).
- قائمقام المتن : الأمير مراد أبي اللمع (١٨٦١ - ١٨٦٥)، ثم:
  الأمير يوسف علي أبو اللمع (١٨٦٥ - ١٨٦٦)، ثم:
  الأمير بشير عساف أبي اللمع (١٨٦٦ - ١٨٦٨).
- قائمقام كسروان والبترون : الأمير مجيد شهاب (١٨٦١ - ١٨٦٤)، ثم:
  الأمير أفندي شهاب (١٨٦٤ - ١٨٦٧)، ثم:
  الأمير داود مراد (١٨٦٧ - ١٨٦٨).
- قائمقام البترون : الأمير أمين منصور (١٨٦٥ - ١٨٦٧)، ثم:
  الأمير قيس ملحم شهاب (١٨٦٧ - ١٨٦٨).
- قائمقام الكورة : الأمير حسن شهاب (١٨٦١ - ١٨٦٢)، ثم:
  نقولا نوفل (١٨٦٣ - ١٨٦٤)، ثم:
  الأمير علي منصور (١٨٦٤ - ١٨٦٥)، ثم:
  خليل الجاويش (١٨٦٥ - ١٨٦٧)، ثم:
  الأمير حسن شهاب (١٨٦٧ - ١٨٦٨).
- قائمقام البقاع : أسعد أفندي (١٨٦٥ - ١٨٦٩).

- رئيس دائرة الحقوق	:	الأمير أمين منصور	(١٨٦١ - ١٨٦٤)، ثم:
		عيد أبو حاتم	(١٨٦٥ - ١٨٦٦)، ثم:
		حنا بك أبو صعب	(١٨٦٦ - ١٨٦٩).
- وكيل رئاسة مجلس الإدارة المركزي	:	الأمير أفندي شهاب	(١٨٦٢ - ١٨٦٤)، ثم:
		عيد أبو حاتم	(١٨٦٤ - ١٨٦٦)، ثم:
		نعوم فيقانو	(١٨٦٦ - ١٨٦٧).
		عمون بك يوسف (عمون)	(١٨٦٧ - ١٨٦٨)[٢٩].

وبسبب ارتباط المتصرّف بالباب العالي، فهو لم يكن ذا صفة تمثيلية تجاه قناصل الدول الأجنبية وممثّليها في بيروت والجبل، كما لم يكن يحق له أن يقبل أعتماد ممثّلين لدول أجنبية لديه أو تعيين ممثّلين له في الخارج، وذلك لأنه كان يحكم بإسم السلطان نفسه، ولأنّ المواطنين، في جبل لبنان، ظلّوا، في ظل حكم المتصرّفية، رعايا عثمانيّين[٣٠].

مقابل ذلك، لم يكن يحق للقوّات العثمانية أن تدخل المتصرّفية إلاّ بطلب من المتصرّف نفسه، ولمهمّة محدّدة، على أن ينسّق قائد هذه القوّات مع المتصرّف فيما يختص بالتدابير المتعلّقة بكيفية تنفيذه للمهمة «مع احتفاظه بحقه في المبادرة وقدر الموقف فيما يتعلّق بكلّ المسائل العسكرية البحتة»، وعلى هذه القوّات أن تنسحب من الجبل «حالما يوعز الحاكم، رسمياً، إلى قائدها، أنّ الهدف الذي من أجله أتت، قد تحقق» (المادة ١٢ من النظام).

واستناداً إلى المادة ١٣/ التي تعتبر «حفظ النظام وتنفيذ القوانين منوطين بالحاكم (المتصرّف) حصراً»، فقد كانت «الجندرمة» في الجبل

مرتبطة إرتباطاً مباشراً بالمتصرّف الذي كان يأمر، مباشرة، «مجلس الألاي والطوابير والفرق وطاقم السواري»، أمّا «هيئات الضابطة» التي كانت موزّعة في الأقضية، فكانت ترتبط، مباشرة، بقائمقام القضاء الذي يستمدّ سلطته على «هيئة الضابطة»، في قضائه، من المتصرّف نفسه.

واستناداً إلى ما ذكره «جوبلان»، كان يعاون المتصرّف في إدارة البلاد جهاز مولّف من:

«١ - إدارة للشؤون الخارجية، ومكتب للترجمة.

«٢ - ثلاث أمناء سر: واحد للمراسلات التركية، وآخر للمراسلات العربية، وثالث للمراسلات الأجنبية.

«٣ - إدارة للمحاسبة.

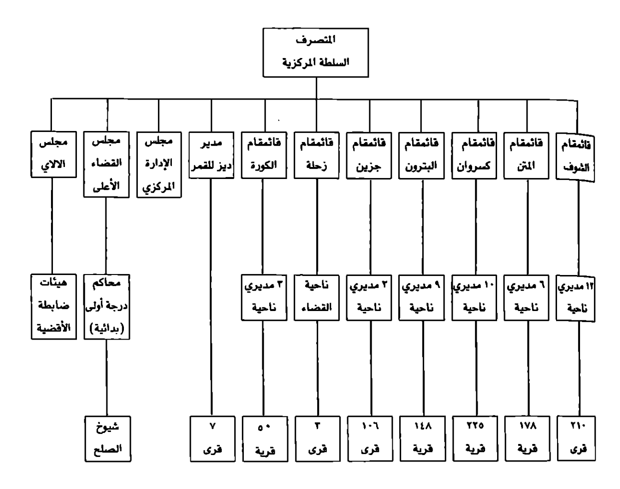
«٤ - إدارة للمحفوظات.

«٥ - إدارة للبريد والتلغراف».

وكان يتفرّع عن هذه الإدارات «مكاتب ومصالح ثانوية... كالتي تتعلّق بالواردات والنفقات والتسجيلات المختلفة والأشغال العامة الخ...»[٣١].

ويبسط المتصرّف سلطته، كذلك، على القضاء والموازنة ضمن الحدود المبينة في النظام.

وفي تصوير مبسّط لهيكلية الحكم في المتصرّفية يمكننا رسم الشكل التالي لهذه الهيكلية:



وكان القائمقامون موزّعين، طائفياً، على الأقضية (أو القائمقاميات) على الشكل التالي:

- قائمقامون موارنة: في قائمقاميات كسروان والمتن والبترون وجزين، بالإضافة إلى مدير دير القمر.
- وقائمقام كاثوليكي: في قائمقامية زحلة.
- وقائمقام أرثوذكسي: في قائمقامية الكورة.
- وقائمقام درزي: في قائمقامية الشوف.

ثانياً - داود باشا (١٨٦٤ - ١٨٦٨):

لقد نجح داود باشا، خلال سنوات التجربة، في إرساء قواعد متينة لحكمه، رغم المعارضة الجسيمة، والد موية، لهذا الحكم، فهو قد نجح في وضع حدّ للنزاع الذي كان مستحكماً بين الدروز والموارنة، والذي خلفته حرب الستين، كما نجح في تطبيق النظام الجديد الذي نصّ على إلغاء الإقطاع وامتيازات الإقطاعيّين، وحقّق نوعاً من العدالة في حسن تطبيقه للأنظمة والقوانين التي نصّ عليها، بوضوح، النظام الجديد. وحدّد داود باشا، من خلال تجربته تلك، مواضع الضعف والخلل في النظام الذي اجتهد في تطبيقه منذ عام ١٨٦١، وسعى إلى تلافي ذلك الضعف وإصلاح هذا الخلل، وذلك عن طريق تقديم التعديلات اللازمة إلى اللجنة الدولية المؤلّفة من سفراء الدول الكبرى الخمس وعالي باشا ممثّل السلطنة العثمانية، في اجتماعاتهم بالآستانة عام ١٨٦٤، حيث تمّ وضع النظام الجديد للمتصرّفية الذي لحظ تلك التعديلات، وكانت حصانة المتصرّف واستقامته ونشاطه من أهمّ الأسباب التي دعت تلك الدول للتجديد له، في مهمّته بجبل لبنان، لخمس سنوات جديدة.

وفيما يلي نصّ الفرمان السلطاني الذي عيّن، بموجبه، داود باشا، متصرّفاً على جبل لبنان للفترة الجديدة:

«إنّ الباب العالي، بالإتفاق مع ممثّلي النمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا، يثبت كلّ مندرجات القرار الموقّع في الآستانة في ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦١، ومثلها مندرجات المادة الإضافية الموضوعة في التاريخ نفسه.

«ثم يعلن ذو الفخامة، عالي باشا، أن الباب العالي يويّد متصرّف (جبل) لبنان الحالي في منصبه لمدّة خمس سنوات أيضاً إبتداء من ٩ حزيران سنة ١٨٦٤»

«عن الباب العالي في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٤»[٣٢]

وبفضل السياسة التي اتبعها داود باشا في حكم الجبل، إستطاع أن يؤمّن لهذا الجبل نوعاً من الإستقلال الذاتي، إدارياً وقضائياً وأمنياً إلى حدّ ما، ذلك أنه حدّد، في مذكّرة أصدرها بتاريخ ٢٠ آذار/ مارس ١٨٦٨، المهمّات المناطة بالقائمقام على الشكل التالي:

«السهر على الأمن العام، وجباية الضرائب، والقضاء في الأمور التي هي من صلاحياته، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة، ممارساً صلاحياته هذه، كما توضح المذكّرة، باستقلالية تامة وبكامل المسؤولية، مع حقه في أن يطلب من المجلس المركزي، عند الحاجة، تعزيزات من الضبطية (الجندرمة)»، مما أعطى القائمقام صلاحيات واسعة، إدارية وقضائية ومالية، بالإضافة إلى كونه مستشاراً للمتصرّف في شؤون قضائه[٣٣].

ورغم أن فرنسا، الحليفة التقليدية للمسيحيّين الموارنة، رعت، بصورة مباشرة وصحيحة، المتصرّف داود باشا، بل كانت «العرّاب» الحقيقي لتسلّمه حكم الجبل. فإن هؤلاء لم يحاولوا التقرّب من الحاكم «الأجنبي» بل ازدادوا تذمّراً وسخطاً، حتى أنهم وصفوا حفلة التنصيب التي أقيمت له في حرش الصنوبر ببيروت بتاريخ ١٨ تموز/ يوليو عام ١٨٦١» بأنها «مهزلة تركية»[٣٤]. وهكذا نرى الموارنة يعضدون الثائر وطالب الزعامة يوسف كرم «وهكذا نشأت، عند الموارنة، وحول شخص يوسف كرم، فكرة القومية اللبنانية المسيحية، فكان نموّها وتشجيع الأوساط السياسية والدينية الفرنسية لها وجهاً من وجوه هذه الحقبة في تاريخ لبنان»، خصوصاً أنّ فرنسا كانت تشجّعهم، باستمرار «على الفوز بقدر أكبر من الإستقلال»[٣٥].

علم يوسف كرم، وهو في منفاه بالآستانة، بالتجديد لداود باشا حاكماً على الجبل لمدّة خمس سنوات إضافية، وكان قد علم بذلك عن طريق قنصل فرنسا في أزمير، فثارت ثائرته، وقرّر العودة إلى سوريا دون استئذان السلطة

التي قرّرت نفيه، ووصل، فعلاً، إلى طرابلس في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٤، ثم انتقل منها إلى زغرتا حيث هبّ الأهلون لاستقباله استقبال الفاتحين، مما شجّعه على أن يسلك سبيل التمرّد والثورة على الحكم القائم في الجبل. ولكن فرنسا نهته عن ذلك، وقام قنصلها «اوتري» بإبلاغ أساقفة الموارنة، الذين كانوا قد انحازوا إلى كرم، بأنّ حكومته «تنذر بالنقمة كلّ من يسعى إلى تضليل الرأي العام وحمل القوم على عصيان الحكومة»[٣٦]، قاصداً بذلك، ولا شك، يوسف كرم، مما أثّر على موقف الأساقفة الموارنة وجعلهم «يبدأون التقرّب من المتصرّف والإبتعاد عن كرم»، وهذا ما دفع بكرم إلى التقرّب، بدوره، من المتصرّف، بناء على نصيحة من البطريرك الماروني بولس مسعد، فكتب إليه معترفاً به حاكماً على الجبل ومبدياً الخضوع لأنظمة المصرفية وقوانينها، وبادله المتصرّف بكتاب فيه الكثير من التكريم والتمجيد والوعد برعاية الدولة له ما دام «في حيّز الخضوع والإطاعة»، وكانت رسالة المتصرّف لكرم بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ١٨٦٥[٣٧].

ولكن الحقيقة، كانت غير ذلك تماماً، فكما كان كرم يخادع المتصرّف ويعدّ العدّة للإنقضاض عليه، محاولاً إعادة تجميع الموارنة حوله بعد أن انفضّ قسم منهم عنه، كان المتصرّف، في الوقت نفسه، يمالىء كرماً بينما هو يستعدّ لاستئصال تمرّده بغية توطيد حكمه.

كانت المبارزة الحقيقية في الجبل، إذن، بين داود باشا ويوسف كرم، وذلك بعد أن أذعن المنافس الوحيد لكرم، الأمير مجيد الشهابي، لأوامر السلطة ورضي بما قسم له. أمّا كرم، فكان خضوعه للباشا أشبه بهدنة لالتقاط الأنفاس، ولم يغب ذلك عن داود باشا، فقصد الآستانة في حزيران/ يونيو من العام نفسه (١٨٦٥)، حيث لم يلبث فيها سوى بضعة أشهر استطاع خلالها أن يجيّش

السلطات الرسمية فيها ضد كرم الذي كان قد عاد لتمرّده وثورته المسلّحة، وعاد المتصرّف، في خريف العام نفسه، مصطحباً معه عدداً «لا يستهان به» من الجند «الدراغون والقوازق»[٢٨] لمواجهة التمرّد الجديد الذي بدأه يوسف كرم، ووقعت بعض المناوشات بين الطرفين، وتحصّن المتصرّف بمجلس الإدارة المركزي الذي اجتمع برئاسته في «جلسة تاريخية في التاسع والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٨٦٦» حيث أصدر المجلس، بناء على طلب من المتصرّف، تقريراً مفصّلاً عن الأحداث التي جرت في البلاد منذ أن تسلّم داود باشا الحكم فيها، وكان واضحاً أن القصد من ذلك التقرير هو اتخاذ قرار حاسم بإدانة المجلس لسلوك يوسف كرم تجاه نظام المتصرّفية الذي أقرّته الدول الكبرى الخمس والسلطنة العثمانية، وتجاه المتصرّف بالذات، وذلك لأطماع شخصية ليس أكثر، وقد سرد التقرير مجمل الأحداث التي جرت في السنوات المنصرمة من حكم داود باشا، مبرزاً، بصورة واضحة، المشاكل التي أثارها يوسف كرم وحركات التمرّد التي قام بها في وجه المتصرّف، ثم انتهى إلى ما يلي:

إنّ التشويش الواقع الآن في شمال الجبل لم يكن إلاّ من مضادة يوسف كرم للنظامات منذ ابتداء الحكم الجديد حتى الآن، الأمر الذي أصبح مشهوراً لدى الآفاق، ووافقه في ذلك بعض الجهلاء قاصدين الإخلال بالنظامات السنية.

«إنّ هذه الحوادث لا تتفق مع مشرب الحكومة، وبما أنه للحكومة الحق في الردع بالقوّة الجبرية، فقد توجّهت العساكر لمنع هذا الفساد. ولمّا كان المرقوم قد أظهر صلابة وعناداً، وقابل العساكر الظافرة بقوّة السلاح...

«وبما أنّ يوسف كرم لم يشأ أن يبعد عن لبنان بل بقي مصرّاً على العناد والجدال.

«وبما أنّ هذا المجلس يرى لزاماً عليه أن يبدي رأيه لرئيسه، ويرى أنّ يوسف كرم، في أعماله هذه، يسيء إلى مصلحة لبنان وشعبه، فإنّه يقرّر:

«إنهاء قضيّة يوسف كرم بأيّ وجه كان، لإزالة وجوده من الجبل، حفظاً لراحة الأهالي واتقاءً لما قد يحلّ بهم من خراب...».

وقد حرّر هذا التقرير في الثاني من شباط/ فبراير عام ١٨٦٦[٣٩]. مما أتاح للمتصرّف حرية التصرّف تجاه يوسف كرم وأنصاره من المتمرّدين، بالإضافة إلى الموقف الحاسم الذي اتخذته الدول الكبرى والسلطنة تجاه هذا التمرّد، إذ قرّرت السماح للمتصرّف باستخدام «العساكر الشاهانية» لمطاردته، ودارت بين الطرفين معارك نترك الخوض فيها إلى الفصل القادم (التاريخ العسكري للمتصرّفية). وقد انتهت هذه المواجهة بين داود باشا ويوسف كرم بخروج كرم من الجبل، إذ غادر بيروت في ٣١ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٦٧ على متن الباخرة الفرنسية «لوفوربان» التي حملته إلى الإسكندرية فمرسيليا فالجزائر[٤٠]. وهكذا انتهى تمرّد يوسف كرم على المتصرّف داود باشا الذي عاد إلى الإهتمام بأمور الحكم بلا صعوبات.

١ – إنجازات داود باشا

كان داود باشا، خلال الفترة الثانية من حكمه، قد عمد إلى تجديد المؤسّسات في المتصرّفية، وفقاً للتعديلات التي أقرّها النظام الجديد. ففي عام ١٨٦٥، أعاد تأليف مجلس الإدارة المركزي كما يلي:

– نائب الرئيس، ماروني: عمون بك عمون.

– ٤ أعضاء موارنة: نصر نصر وحسن عيد وسمعان غطاس ويوسف الخوري.

- ٣ أعضاء دروز: ضاهر عثمان (أبو شقرا) ووهبة أبو غانم وحسن شقير.

- ٢ عن الروم الأرثوذكس: خليل الجاويش وخليل القرطاس.

- ١ عن الروم الكاثوليك: عبدالله مسلم.

- ١ عن السنّة: محمّد عرب.

- ١ عن الشيعة: حسن همدر.

ثم عمد إلى إلغاء مجالس الإدارة المحلية التي كان قد نصّ عليها نظام عام ١٨٦١ وألغاها النظام الجديد (نظام ١٨٦٤)، وأعاد تشكيل محاكم الدرجة الأولى وفقاً للمادة السادسة من هذا النظام، وأصدر قراراً جدّد، بموجبه، أصول انتخاب مشايخ القرى وفقاً للمادة العاشرة من النظام المذكور، حيث اشترط أن يكون شيخ القرية «من ذوي السيرة الحسنة، فوق الثلاثين من عمره، ملاّكاً، يقرأ ويكتب»، وأن يتمّ انتخابه بواسطة عرائض يتمّ توقيعها أو ختمها «من وجهاء القرية». ويقرّ «مجلس الإدارة» هذا الإنتخاب بعد النظر في تلك العرائض والتأكّد من صحة تواقيعها(٤١).

هذا على صعيد المؤسّسات الإدارية في المتصرّفية، أمّا على صعيد الخدمات العامة، فقد قام داود باشا بأعمال لا يزال معظمها يذكر إلى اليوم ومنها:

- تشكيل «بلوكات» خاصة لمسح أراضي الأقضية التي لم تكن قد مسحت بعد في المتصرّفية، وخصوصاً أراضي قضائي البترون وكسروان.

- إنشاء شبكة تلغراف تربط أقضية المتصرّفية فيما بينها، وتربط مقرّ المتصرّف بتلك الأقضية من جهة وبالوالي العثماني من جهة أخرى (تمّ ربط بيت الدين ببيروت وجونيه والبترون وأميون وبكفيا وزحلة وجزين من عام ١٨٦٥ إلى عام ١٨٦٧).

- إنشاء شبكة من الطرقات، (وقد استقدم المتصرّف، لأجل ذلك، مهندسين أوروبيّين) وإنشاء جسور جديدة مع ترميم الجسور والطرقات القديمة (طريق بيت الدين - كفرنبرخ - الصفا - المديرج عام ١٨٦٧، وطريق نهر بيروت - جل الديب - جونيه - غزير، وطريق شتوره - زحلة)[٤٢].

- إنشاء المدارس الرسمية للذكور والإناث (مثل مدرستي دير القمر للذكور والإناث، ومدرسة شحيم للذكور)، والترخيص لسعيد بك تلحوق «وكيل الطائفة الدرزية في مجلس وكلاء الطوائف الكبير» بتأسيس مدرسة خاصة في «عبيه» أطلق عليها إسم «المدرسة الداودية» تقديراً لما للمتصرّف «داود باشا» من فضل في «تقدم جميع الطوائف وتمدينها»[٤٣].

وفي العام ١٨٦٨، وقبل انتهاء فترة ولايته، قصد داود باشا الآستانة للبحث مع المسؤولين فيها في أمور المتصرّفية وشؤونها، مصطحباً معه وكيله «عمون بك عمون» ومخلّفاً على نيابة الرئاسة «نعوم بك فيقانو» بعد أن كلّفه، رسمياً، مهام نائبه عمون بك، في إثناء غيابه معه، وقد جاء في أمر التكليف ما يلي:

«إفتخار الأماجد والأكارم نعوم أفندي فيقانو زيد مجده.

«بما أنّ وكيل رياسة مجلس الإدارة الكبير رفعتلو عمون بك متوجّهاً معنا سوية وموقتاً، لدار السعادة العلية، فبناء على كمال الدراية والأهلية المتصفة بها ذاتكم البهية، قد صار إحالة وكالة رياسة المجلس المرقوم موقتاً لحين رجوعنا، الخ...»، بينما كلّف المتصرّف، في أمر آخر، مجلس الإدارة المركزي، إدارة شؤون المتصرّفية في أثناء غيابه هو، ومما جاء في هذا الأمر: «إنه، بمقتضى المأذونية الموقتة الصادرة بإرادة سنية ملوكانية، قد عزمنا الآن على التوجّه إلى دار السعادة العلية، وصار إحالة أمر إدارة جبل لبنان، بمدّة غيابنا، إلى مجلس الإدارة الكبير، الخ...»[٤٤].

٢ - إستقالة داود باشا

إلاّ أنّ داود باشا، لم يعد بعد ذلك، إلى سوريا، متصرّفاً على «جبل لبنان»، إذ إنه قدّم إستقالته من مهمّته تلك في أثناء وجوده بالآستانة.

ويختلف المؤرّخون في تحديد الأسباب التي دعت المتصرّف النشيط والمستقيم إلى هذا التصرّف، قبل انتهاء مدّة ولايته بنحو عام ونصف العام (تنتهي ولايته في ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦٩)، فيرى الصليبي أنّ «شعور الإستياء وعدم الرضى» الذي «بقي كامناً في نفوس موارنة الشمال، طوال عهد المتصرّفية» هو الذي أضعف «معنويات داود باشا، فاستقال من منصبه»[٤٥]، وهو ما يراه المؤرّخ بولس نجيم «جوبلان» الذي يرى أنّ «ثورة كسروان» وإن هزمت، فهي قد أبقت داود باشا في وضع لا يحسد عليه، إذ تضاءلت هيبته «التي كانت تشكّل قوّته الأساسية»، وخفّت شعبيته، وأحاط به «إحباط عام أعاق كلّ إدارته» فتحالفت كلّ الأطراف ضده، وتآمرت عليه، وأحسّ بأنّ «الشعب كلّه ضده»، وأنه لم يعد قادراً على أن يقدّم «أي عمل نافع في سوريا» مما دفعه إلى الإستسلام فالإستقالة[٤٦]. ولكن «رستم» يخالف هذا الرأي[٤٧]، مستنداً إلى نص الكتاب الذي كلّف المتصرّف، بموجبه، نعوم أفندي فيقانو، نيابة رئاسة المجلس، ونصّ الكتاب الذي كلّف، بموجبه، مجلس الإدارة المركزي إدارة شؤون المتصرّفية خلال غيابه «بمأذونية موقتة»، وإلى أنّ داود باشا اصطحب معه، في رحلته إلى الآستانة «أكبر الحكوميّين قدراً» وهو نائبه عمون بك عمون، مما جعل «رستم» يؤكّد أنّ المتصرّف لم يكن عازماً على التخلّي عن مهامه في الجبل ومغادرة سوريا نهائياً.

لا شك في أن الإحباط الذي أصاب «داود باشا» وجعله يتخلّى عن مهامه في حكم الجبل قبل انتهاء مدّة ولايته، كان عميق الجذور، إذ إنه سبق أن قدّم

استقالته عام ١٨٦٥، وعاد عنها بناء على وعود من حكومة الآستانة. وقد ذكر السفير الفرنسي في الآستانة، المركيز «دي موستييه Du Moustier»، في رسالة منه إلى «دروين دي لهيس Drouyn de Lhuys» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٤ حزيران/ يونيو ١٨٦٥، أنّ الباب العالي وافق على منح داود باشا فرصة شهرين يقضيهما في الآستانة بناء على طلبه، ثم أردف رسالته هذه برسالة أخرى بتاريخ ٢٠ منه، ذكر فيها أنّ داود باشا وصل، في هذا اليوم، إلى الآستانة(٤٨).

وفي رسالة أخرى من «دي موستييه» إلى «دي لهيس» بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ١٨٦٥، ذكر «دي موستييه» أن داود باشا «منذ وصوله إلى الآستانة لا يفتأ يقول ويردّد أمام وزراء السلطان أنه مصرّ على الإستقالة التي سبق أن قدّمها»، وأنّ الصدر الأعظم «فؤاد باشا» وناظر الخارجية (عالي باشا) «المتأثّرين جدّاً بهذا القرار، يبذلان كلّ الجهد لإقناعه بضرورة العودة إلى (جبل) لبنان، ويرجوانه أن يتقدّم من الباب العالي بما يحتاج إليه» للقيام بمهمّته، كما أنهما عرضا عليه تقديم «المال اللازم لتحسين الإدارة... وإنشاء الجندرمة» في الجبل، ولكن داود باشا «لا يريد الدخول في التفاصيل، ويصرّ على قراره، مؤثراً الإحتفاظ بصمت مطبق حيال هذا الأمر»(٤٩). ويحاول السفير الفرنسي، في الرسالة نفسها، أن يتعرّف، بوسائله الخاصة، على الأسباب التي حدت بالمتصرّف لاتخاذ هذا القرار، فيقول: «إنّ داود باشا مستاء، قبل كلّ شيء، من إهمال الباب العالي لإدارته، كما أن الشروط التي تمّت، على أساسها، عودة يوسف كرم إلى الجبل، والطريقة التي تمّت بها الهدنة بينه وبين الحكومة... وموقف السلطات تجاهه، هي، كلّها، أسباب تودّي، في المستقبل القريب، إلى اضطرابات جدية سوف يرى (داود باشا) نفسه عاجزاً عن احتوائها أو ردعها

بالوسائل المحدودة التي لديه. كما أنه، بين الموارنة المستائين من جهة، والدروز الذين جعلتهم عودة زعمائهم من المنفى أكثر جرأة، من جهة أخرى، يرى (داود باشا) أنّ وضعه سيكون غير متماسك، لذا، فهو يفضّل أن ينسحب اليوم، قبل أن يتعرّض، في وقت ما، لملامة الباب العالي والدول الكبرى». إلاّ أنّ داود باشا، كما يذكر السفير الفرنسي في رسالته، لا يحاول أن يدخل في جدل مع السلطة على هذه الأمور، لذا، فهو يتذرّع بسوء حالته الصحيّة كسبب لاستقالته(٥٠).

٣ - العودة عن الإستقالة

إلاّ أنّ داود باشا عاد عن استقالته هذه المرّة، وذلك بسبب إلحاح السلطات في الآستانة عليه، وبناء على وعود منها بتلبية مطالبه، فعاد إلى منصبه في الجبل، وكتب تقريراً بمطالبه ورفعه إلى تلك السلطات، وهي تلك التي كان قد ذكرها «دي موستييه» في رسالته السابقة، (عدم كفاية الأموال المرصدة في موازنة الجبل، وعدم قدرة المتصرّف على تشكيل وحدة من الشرطة لحفظ النظام والأمن فيه ما لم تصبح خدمة الجندرمة إجبارية)(٥١)، وكان «داود باشا» قد طلب من القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة «دي بونيير De Bonnières» مساعدته تجاه السلطات العثمانية للحصول على ما يرغب، معلناً، أمام القائم بالأعمال الفرنسي، «وبصوت عال، ؟أنه يرفض كلّ ترضية شخصية تقدّم له، وأنه لن يعود إلى (جبل) لبنان إلاّ بعد أن يحصل للجبل على ميّزات جدية»(٥٢). ويشير «دي بونيير» إلى أنّ السلطات العثمانية كانت مستعدّة لأن تقدّم للمتصرّف:

«١ - معونة مالية كافية تسمح له بتنظيم الجندرمة تنظيماً نهائياً، ووفقاً للشروط المدرجة في النظام.

«٢ – مدّ خط تلفرافي في الجبل.

«٣ – أن يترك للإدارة ما يتبقّى من مخلّفات الضرائب (المسمّاة: البقايا).

«٤ – تقييد عودة المعفيّين من الدروز إلى الجبل بكلّ الإحتياطات التي يراها داود باشا مناسبة.

ولا يتورّع القائم بالأعمال الفرنسي عن التعبير عن رغباته الكامنة بداخله، والتي تؤجّجها، ولا شك، رغبات بعض الطامحين إلى توسيع رقعة «جبل لبنان» بضم البقاع إليه، وهي رغبات شجّعتها فرنسا منذ أن أعلنت عن رغبتها، على لسان «دوتبول» وغيره من الرسميّين الفرنسيّين، بإنشاء «حكومة مسيحيّة» في الجبل تتسع لتبلغ حدودها ما بلغته حدود «لبنان الكبير» عام ١٩٢٠، فيرى أنّ في نية «داود باشا» أن يطلب ضم البقاع إلى الجبل، إلاّ أنه لا يجرؤ على ذلك، ويعلّق بدوره على هذا «الرأي» بقوله: «ويبدو أنّ هذا الأمر صعب المنال، إن لم نقل أكثر، رغم أنه باستطاعة الحاكم العام (لجبل) لبنان أن يدبج شكاوى جدية ضد المعاملة السيّئة التي يلقاها (اللبنانيون) في البقاع من قبل السلطات العثمانية في دمشق، وذلك لسبب واحد هو أنهم ينتسبون إلى إدارة مميّزة تسعى، هي، لتدميرها»(٥٣).

واستطاع داود باشا، أخيراً، أن يحصل، من وزراء السلطان، على العطاءات التي يجب أن يقدّمها الباب العالي لإدارة الجبل، وأهمها:

١ – لا يستطيع الدروز المعفيون العودة إلى الجبل إلاّ بإذن من المتصرّف «الذي يبقى، وحده، صاحب الحق في فرض الشروط اللازمة لعودتهم».

٢ – تشكيل وحدة من الجندرمة يبلغ عديدها ١٥٠٠ رجل.

٣ – إستبدال القوّات العثمانية المتمركزة في الجبل، على طريق دمشق – بيروت، والتي كانت «مصدر قوّةٍ وضعفٍ، في الوقت نفسه، للحاكم، فهي مصدر

قوّة لأنه يستخدمها للتدخّل حينما يشاء، ومصدر ضعف لأن ليس باستطاعته استخدامها ضد الموارنة، وخصوصاً موارنة كسروان الذين كانوا مقتنعين بأن داود باشا لن يجرؤ على استخدامها، ضدهم، لذلك، فهم لا يتردّدون في تحدّيه وعصيانه دون الخوف منه».

وقد طلب داود باشا أن يُعطى بدلاً من هذه القوّات، «سريتي خيّالة من القوزاق المسيحيّين حصراً، وسريتي خيّالة من المسلمين»، وذلك لتذليل هذه العقبات وتأمين تنفيذ أوامره بالسرعة المطلوبة.

٤ - معالجة قضية الملاّحات الواقعة على شاطىء البحر والعائدة للبطريرك ولموارنة آخرين، وقد قرّر الباب العالي إعطاء أصحاب هذه الملاّحات تعويضاً يساوي قيمة منتوجها، على أن تُستثمر من قبل الدولة.

٥ - قرّر الباب العالي التخلّي عن «البقايا» من الضرائب العائدة لعهد القائمقاميتين (وقيمتها ما بين ٣ و٤ ملايين قرش)، وإعطاءها لإدارة الجبل، على أن تستخدم في الأشغال ذات المنفعة العامة في البلاد.

٦ - وضع القسم من البقاع الممتد من زحلة (ومعها المعلقة) والذي يتبع ضفاف الليطاني، حتى جزين، تحت إدارة حاكم الجبل. وقد شكّل هذا القسم «مديرية» يعين الباب العالي مديراً لها يقترحه حاكم الجبل.

وختم «دي بونيير» رسالته هذه التي أرسلها إلى وزير الخارجية الفرنسية «دي لهيس» بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٥ بقوله:

«لقد أعطى داود باشا البرهان على ترفّعه، وذلك بإعلانه، في بداية المفاوضات، أنه يرفض أيّة ترضية شخصية يكون الباب العالي مستعدّاً لتقديمها له للعودة عن استقالته. لقد تصرّف لخير (جبل) لبنان وحده، ودافع عن قضيته كمحام بارع، إنه راضٍ جداً، وبحق، عن المفاوضات التي قادها مع الباب العالي، وعن النجاح التام الذي أحرزه»[٥٤].

وقد عاد داود باشا إلى حكم الجبل بعد ذلك، وقام بأعمال مجيدة طوال نحو ثلاث سنوات (أيلول/ سبتمبر ١٨٦٥ - تموز. يوليو ١٨٦٨)، إلاّ أنه عاد فقدّم إستقالته، من جديد، قبل انتهاء ولايته، فما هي الأسباب التي دعته إلى ذلك؟ لعلّنا نكتشف بعضاً منها (أوكلها) في ملف المراسلات الدبلوماسية الفرنسية الصادرة عن الآستانة:

يبدو أنه، في الوقت الذي كان داود باشا يفكّر في الإستقالة من منصبه، عام ١٨٦٨، ويطلب من الباب العالي مأذونية للسفر إلى الآستانة، فيمنحه الإذن بذلك، ويتحدّد موعد سفره إلى العاصمة العثمانية (بتاريخ ٣ نيسان/ إبريل ١٨٦٨)، ثم يلغي فؤاد باشا (وزير الخارجية) ذلك الإذن، ويطلب من داود باشا «عدم مغادرة سوريا»، في هذه الأثناء، كان الباب العالي يدرس مسألة تمديد مهمّة داود باشا في جبل لبنان[٥٥]. وبالفعل، فقد اتخذ مجلس الوزراء العثماني قراراً بتمديد مهمّة داود باشا كمتصرّف للجبل، ولمدّة خمس سنوات[٥٦]، ورفع قراره هذا إلى السلطان ملتمساً إصدار «إرادة» سلطانية فيه[٥٧]، ولكن يبدو، كذلك، أنّ داود باشا كان قد اتخذ قراراً مسبقاً بالإستقالة، وأنّ القرار الذي اتخذته السلطة العثمانية بالتمديد له لن يكون ذا تأثير على قراره المتخذ. كما يبدو، من رسالة السفير الفرنسي في الآستانة إلى قنصله ببيروت، بتاريخ ١٢ نيسان/ إبريل ١٨٦٨، أنّ يوسف كرم والموارنة، ومعارضتهم لداود باشا، وادّعاءهم أن فرنسا تدعمهم، وسلوك القادة العسكريّين الأتراك في الجبل الذين «يظنون أنهم يخدمون مقاصد الباب العالي، وذلك، بمهاجمتهم يوسف كرم بشكل يؤدّي إلى إسقاط داود باشا»[٥٨]، كل ذلك من أسباب الإحباط الذي أصاب المتصرّف وجعله يصرّ على اعتزال منصبه. وكان وزير الخارجية الفرنسية «دي موستييه» يرى في داود باشا «المقبول من الدروز والروم، كما من

الموارنة، عنصر انسجام وتوافق بين مختلف المجموعات اللبنانية» وأنه أكّد، في إدارته لحكم الجبل «الصفات التي تبرّر اختياره لهذا المنصب»[٥٩].

ولكن داود باشا غادر سوريا إلى القسطنطينية «مما أثار غضب الوزراء العثمانيّين»[٦٠]، إلاّ أنه تبيّن، فيما بعد، أنه لم يتبلّغ قرار وزير الخارجية العثماني بعدم مغادرة سوريا، وذلك بسبب انقطاع الخطوط التلغرافية بين الآستانة وبيروت، وكلن السفير الفرنسي «بوريه» قد استقبله في مكتبه في الآستانة بتاريخ ٢٢ نيسان/ إبريل ١٨٦٨. ويبدو أن داود باشا ظلّ مصرّاً على الإستقالة، وقد صرّح للسفير الفرنسي أنه ترك عالي باشا (الصدر الأعظم) وفؤاد باشا (وزير الخارجية)، «ويظهر أنهما اكتفيا بتفسيراته»[٦١] المتعلّقة باستقالته، ولكن الذي جرى كان غير ذلك تماماً، إذ أنّ عالي باشا «إلتمس مني، بإلحاح، أن أرى داود باشا وأنتزع منه، مع عودته عن الإستقالة، وعداً بالرجوع (إلى سوريا)، وهذا ما حاولته، بكلّ جهدي، في لقاء طويل مع داود باشا الذي أصرّ على أن يحتفظ لنفسه بـ٤٨ ساعة من التفكير»، هذا ما يقوله السفير الفرنسي في رسالته التي أرسلها، بتاريخ ٥ أيار/ مايو ١٨٦٨ إلى وزير الخارجية الفرنسية، ويضيف: «إنني تعاملت مع طرف أكثر تصميماً مما كنت أتصوّر»، ثم يذكر بعض الأسباب التي يظنّ أنها وراء إصرار داود باشا على استقالته، وهي:

«الروح العدائية لوالي دمشق، والتعقيدات المالية التي تتخبط فيها حكومة الجبل، وضرورة أن تُلحق به كلّ من بيروت وصيدا وحاصبيا وراشيا، هذه النقاط، كلّها، عالجها داود باشا باختصار معي»[٦٢].

وقد استمرّ السفير الفرنسي «بوريه»، أياماً عدّة، في محاولاته لإقناع داود باشا بالعدول عن الإستقالة، وبتكليف ملحّ من عالي باشا، الصدر الأعظم، ولكنه لم يفلح في ذلك، وظلّ داود باشا مصرّاً على موقفه، رغم أنّ «بوريه» ظنّ،

لبعض الوقت، أنه استطاع إقناعه، وأنه عائد إلى سوريا قريباً[٦٣]، في الوقت الذي كان فؤاد باشا يرسل إلى سفيره بباريس «جميل باشا» برقية مفادها أن داود باشا «متمسّك باستقالته، ولا يريد العودة إلى (جبل) لبنان»[٦٤]. فما الذي جرى إذن؟ يقول «بوريه» في برقية منه إلى «دي موستييه» بتاريخ ١٤ أيار/ مايو ١٨٦٨، إنه، في الوقت الذي كان داود باشا يستعدّ للعودة إلى منصبه في الجبل بناءً على رغبة الحكومة، وصلت، من الدروز، عرائض معادية للمتصرّف»، «مما جعل الوزراء يتردّدون، بدورهم»، خصوصاً أنهم كانوا قد بدأوا يشعرون أنه، أي المتصرّف، «قد استُهلك في سوريا»[٦٥]. وفيما يلي بعضٌ من الرسالة الجوابية التي بعثها الوزير الفرنسي إلى سفيره بهذا الصدد:

«إنّ حكومة (جبل) لبنان مصلحة تمسّنا جميعاً، وهي مسألة على قدر عالٍ من الأهمية، كما أن فكرة أن نرى داود باشا يتخلّى، اليوم، عن هذا الموقع الكبير يفسد، بعمق، مخططاتنا». فنحن «منذ سبع سنوات، حصلنا على النظام الحالي، وانكببنا عليه بمثابرة لم تفتها لحظة واحدة، بهدف تأمين دوام هذا النظام الذي كنا قد أسهمنا، قبل أيّ شخص آخر، في ترجيحه». ويشير الوزير، في الرسالة نفسها، إلى أنّ الغاية من تعلّقه بداود باشا، على رأس الحكم في الجبل، هي «قطع الطريق على أية محاولة جديدة للتمرّد يخشى أن يقوم بها شيخ إهدن (يوسف كرم)»[٦٦].

ويبدو لنا من المراسلات المتبادلة بين كلّ من السفير «بوريه» ووزير الخارجية «دي موستييه» أنّ فرنسا، وكذلك السلطنة، يكنان تقديراً عميقاً للمتصرّف «داود باشا»، إلاّ أنه، بينما ترى فرنسا في بقائه بالجبل مصلحة لها، وتثبيتاً للنظام الذي أسهمت، أكثر من أيّ طرف آخر، في إقامته، ترى السلطنة أن داود باشا «قد استُهلك» في سوريا، وان من الأفضل استخدامه في منصب

آخر في السلطنة، فاختارت له منصب «وزير الأشغال العامة» بدلاً من «آغاتون أفندي». وربما يكون من الصواب القول إن أحد الأسباب التي أنشأت، لدى الحكّام العثمانيّين، قناعةً باستبدال داود باشا من حكم الجبل، هو ما لمسوه من تعلّق شديد به من قِبل السلطة الفرنسية، يقول «دي موستييه» في ذلك، وفي الرسالة نفسها: «لدينا عدّة أسباب للتشبث ببقاء داود باشا على رأس (جبل) لبنان... وإذا كان الوزراء العثمانيون يميلون كثيراً إلى الإهتمام بالمسائل التي أظهرت عجز داود باشا، بدلاً من محاربتها، فهم يصرّون على تحويله عن المهمّة التي هي، حسب رأينا، مهمّته الحقيقية، وشرف مهنته السياسية»[٦٧]. وينتقد الوزير الفرنسي رأي السلطات العثمانية التي ترى أن داود باشا قد استُهلك في سوريا، معتبراً أنه «إذا كان ذلك صحيحاً»، فقد أسهمت هذه السلطات، نفسها، في استهلاكه[٦٨]. وهكذا قبلت إستقالة داود باشا من منصبه كحاكم لجبل لبنان، وعرض إسم «فرانكو أفندي» كبديل به، وعلى الدول الكبرى التي أبدت موافقتها على ذلك، باستثناء فرنسا التي ظلّت تحاول، حتى اللحظة الأخيرة، الإبقاء على داود باشا في منصبه بسوريا[٦٩]، إلاّ أنه كان قد تقرّر تعيينه وزيراً للأشغال العامة في الآستانة بدلاً من «آغاتون أفندي»[٧٠].

وهكذا رأينا إسم «فرانكو أفندي» يظهر، في الوثائق الفرنسية، كبديل لداود باشا في حكم الجبل، حيث يصفه وزير الخارجية الفرنسية «دي موستييه» (الذي سبق أن كان سفيراً لبلاده في الآستانة)، بأنه «رجل شريف يفعل ما يستطيع فعله بضمير، إلاّ أنه معدّ للطاعة أكثر منه للقيادة، ورغم أنه أكثر تصميماً من داود، إلاّ أنه أقلّ هيبة منه بسبب مظهره الخارجي»[٧١].

وبتاريخ ٢٦ أيار/ مايو ١٨٦٨، تمّ تعيين «داود باشا» وزيراً للأشغال العامة، و«فرانكو أفندي» مشيراً، حاكماً لجبل لبنان، كما كان قد تقرّر[٧٢].

حواشي الفصل الأول

(١) رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرّفية، ص ٤٠. وانظر: حتي، فيليب، لبنان في التاريخ، ص. ٥٢٨.

و: طربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرّفية إلى بداية الإنتداب، ص ١٥.

(٢) أنظر نص المرسوم عند رستم، م. ن. ص: ٤١.

(٣) حتي، المرجع السابق، ص ٥٢٨.

(٤) Khair, Antoine, Le Moutaçarrifat du Mont-Liban. p. 66.

وانظر الرأي نفسه عند:

Jouplain, La question du Liban, p.p. 454 - 455.

(٥) Ismail, A, Documents diplomatiques et consulaires, T 11, p. 132.

(٦) رستم، المرجع السابق، ص: ٤٣ - ٤٥، ويذكر رستم، من هذه التعيينات:

- مديري المديريات الست: الأمير ملحم أرسلان على الشوف، والشيخ قعدان الخازن على جزين، والأمير عبدالله شديد أبي اللمع على زحلة، والأمير مراد أبي اللمع على المتن، والأمير مجيد الشهابي على كسروان، كما عيّن عبدالله نمور على دير القمر (م. ن. ص: ٤٥)، وانظر: العقيقي، ثورة وفتنة، ص: ١٢٧ - ١٢٨.

- أعضاء مجلس وكلاء الطوائف الست: محمّد عرب عن السنة، ومحمّد المقدم عن الشيعة، وسعيد تلحوق عن الدروز، وعيد حاتم عن الموارنة، وسليم صوصه عن الروم الكاثوليك، وعبدالله نوفل عن الروم الأرثوذكس (م. ن. ص: ٤٣).

- أعضاء مجلس الإدارة المركزي: عمر الخطيب وحسن عوّاد عن السنة، وعبدالله برو عن الشيعة (لم نعثر على إسم العضو الشيعي الآخر)، وحسن شقير ووهبه أبو غانم عن الدروز، وعمّون عمّون ونصر نصر عن الموارنة، وجبرائيل مشاقه وعبدالله مسلّم عن الروم الكاثوليك، وخليل الجاويش وشديد عيسى عن الروم الأرثوذكس (م. ن. ص. ن.).

- رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى: الأمير أمين منصور أبي اللمع رئيساً للمجلس، ومحمّد الخطيب وأحمد الخطيب عن السنة، وعلي الحسيني واسماعيل الحسيني عن الشيعة، وسليم عبد الملك وسلمان تقي الدين عن الدروز، وبشارة الخوري وأرسانيوس الخوري عن الموارنة، وجبرائيل

مشاقة ونجم الأسود عن الروم الكاثوليك، وخليل الجاويش وأسعد جاويش عن الروم الأرثوذكس (م. ن. ص. ن.).

(٧) Khair, Antoine, p.p. 63 - 64.

(٨) رستم، المرجع السابق، ص: ٤٥، وانظر: الخوري، شاكر، مجمع المسرّات، ص. ٩٠ - ٩٣.

(٩) الخوري، م. ن.، ص: ٩٠، ويذكر الخوري حادثة جعلت كلّ أهل البلاد «يرتجفون» خوفاً من المتصرّف الجديد، وهي أنه رأى، ذات يوم، حماراً «يعطل التوت حول السرايا» فسأل عن صاحب الحمار فلم يجرؤ أحد على التعريف عنه خوفاً من قصاص المتصرّف، فما كان من داود باشا إلاّ أن شنق الحمار المعتدي، ومنذ ذلك الحين، لم يعد يُرى حمار أو أحد «يتعدّى على ملك غيره» (م. ن. ص: ٩١). ويذكر العقيقي أنّ داود باشا أمر بمسح الأملاك في الجبل «مدّة ثلاث سنوات» فشكّل، لأجل ذلك، «ست فرق» كلّ فرقة مؤلّفة من «ستة أنفار»، من كلّ طائفة نفر، وفي كلّ فرقة رئيس وكاتبان (واحد منهما من القرية التي توجد بها الفرقة لكي يمسك السجل العقاري لهذه القرية) ومأمورا مساحة (أحدهما ماروني والثاني درزي)، وظلّت هذه الفرق تمسح الأراضي حتى عام ١٨٦٣ فوصلت بذلك «إلى حدّ نهر الكلب». (العقيقي، ثورة وفتنة، ص: ١٤٠). ويردّد «العقيقي» الكلام نفسه الذي يردّده «الخوري» عن استقامة داود باشا وكرمه فيقول: «كان كريماً جداً على الجميع، ولم يأت إلى (جبل) لبنان مثله في الكرم والغيرة»، وكان ذا «عقل ثاقب جداً وغيرة وافرة» و«كان عنده الإستعداد الوافر أن يجعل (جبل) لبنان مستقلاً بذاته، وأن يكون من الولايات العظام» إذ أنه «رتّب له الترتيبات الحسنة، وجعله أن يكون به الإقتداء»، إلاّ أنّ ذلك كلّه لم يُجدِ نفعاً «لسوء حظ البلاد»، وذلك بسبب «الإنشقاقات بينه وبين الرعايا، وخصوصاً... يوسف بك كرم» (م. ن. ص. ن.).

(١٠) طربين، أحمد، المرجع السابق، ص: ٤٠ - ٤١.

(١١) حتي، فيليب، المرجع السابق، ص: ٥٣٩.

(١٢) طربين، المرجع السابق، ص: ٢٧.

(١٣) م. ن. ص.: ٢٨.

(١٤) رستم، المرجع السابق، ص: ٥٥ - ٥٦.

(١٥) Ismail, A. op. cit. T. 32, p. 257 - 263.

ووفقاً لنظام ١٨٦١، تمّ تقسيم الجبل إلى ٧ مديريات يرأس كلّ منها «مدير»، وقسّمت المديريات إلى «نواحي» على كلّ منها «عامل»، ثم سميت المديرية، فيما بعد، قضاء ورئيسها «قائمقاماً»، كما سمّي

BEIRUT

رئيس الناحية «مدبّراً»، أنظر: إبراهيم بك الأسود، دليل لبنان، ص: ٣٢ - ٥٦ و: يزبك، يوسف، أوراق لبنانية، مجلّد ٢: ١١٦ - ١١٧.

(١٦) Ismail, op. cit. T 12, p. 32.

(١٧) Ibid, p. 218.

(١٨) - Ibid, p.p. 231 - 232.

(١٩) Khair, A. op. cit., p. 18.

(٢٠) Guinet, Vital, Syrie, Liban, et Palestine, p.p. 203 - 204.

(٢١) بتكوفيتش، قسطنطين، لبنان واللبنانيون. ص: ٣٥ - ٣٦.

(٢٢) حاولنا، في هذا الجدول الإحصائي، أن نوفّق بين المعلومات الواردة في مرجعين أساسيين:

- دليل لبنان، لإبراهيم بك الأسود، الصادر، بطبعته الثالثة، عام ١٩٠٦ والذي يسمّي الأقضية والنواحي والقرى بأسمائها (ص: ٣٢ - ٥٦).

- و.Guinet, V., Syrie, Liban, et Palestine, p.205 الصادر عام ١٨٩٦. وقد ذكر أنّ عدد الأقضية ٧ مع مديرية واحدة (هي مديرية دير القمر) وأن عدد النواحي والقصبات ٤٦ ناحية وقصبة، وعدد القرى ٩٣٠ قرية، دون أن يذكر أسماء القرى في كلّ ناحية.

(٢٣) الأسود، إبراهيم، دليل لبنان، ص ٥٧ - ٥٩.

(٢٤) أنظر الخارطة المرفقة بـ: ,Foreign office, correspondence

Affairs of Syria 1860 - 1861. Part I and II.

وكان الكولونيل «برنابي» مكلّفاً، من قبل اللجنة الدولية، رسم خارطات المشاريع المعدّة لإعادة النظر بنظام جبل لبنان.

(٢٤ مكرّر) تقرير النقيب «فان» إلى وزير الخارجية الفرنسية «دروين دي لوي» بتاريخ ٢٦ كانون الأوّل/ دسمبر ١٨٦٣.

(Ismail, op. cit. T 11, p. 389).

(٢٥) Isamil, op. cit. T 12, p.p. 219 - 220.

(٢٦) بتكوفيتش، المرجع السابق، ص: ٧٧.

(٢٧) م. ن. ص.: ٧٤ - ٧٥ و٤٢ - ٥٤.

(٢٨) Guinet, Vital, op. cit. p 211.

(٢٩) الخوري، شاكر، المرجع السابق، ص: ٩٩ - ١-٢. وعمون بك يوسف هو عمون بك عمون.

وقد ورد في الأصل أنّ عمون ظلّ في منصبه حتى عام ١٨٦٩، ولكن الصحيح هو ما ورد في الكتاب نفسه ص: ٢٥١ أن فرانكو باشا أحلّ محلّه عيد أبو حاتم ١٨٦٨.

(٣٠) يؤكّد ذلك الختم الذي وقّع به المتصرّف واصف باشا جواز سفر الشيخ حصن الخازن بتاريخ ١٩ آب/ يوليو ١٨٨٠ «باسم جلالة السلطان».

(Khair, A., op. cit. p. 19).

(٣١) Jouplain, la question du Liban, p. 472.

(٣٢) تامر، جرجي، الهدية الوطنية في نظامات لبنان والاثار الدستورية، ص: ١٤.

(٣٣) Khair, op. cit. p. 124 - 125.

(٣٤) Ismail, op. cit. T 11, p. 132.

(رسالة بنتيفو ليو إلى توفنيل بالتاريخ نفسه).

(٣٥) الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص: ١٥٢.

(٣٦) رستم، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٣٧) م. ن. ص: ٦٣.

(٣٨) م. ن. ص: ٦٤.

(٣٩) راجع نص التقرير كاملاً في: م. ن. ص: ٦٥ - ٧٢ حيث يؤكّد أن يوسف كرم لا يمثّل الموازنة جميعاً وأنه «لا علاقة لموازنة الشوف والمتن وجزين والكورة وزحلة بأعماله، وهؤلاء يمثّلون أكثر من نصف الموازنة» (م. ن. ص: ٧١ - ٧٢).

(٤٠) م. ن. ص: ٧٢ - ٧٩.

(٤١) م. ن. ص: ٨٠.

(٤٢) م. ن. ص: ٨٠ - ٨٣.

(٤٣) م. ن. ص: ١٠٨ - ١٠٩.

(٤٤) م. ن. ص: ٨٥.

(٤٥) الصليبي، كمال، المرجع السابق، ص: ١٥١ - ١٥٢.

(٤٦) Jouplain, op. cit. p.p. 462 - 463.

(٤٧) Ismail, op. cit. T 32, p. 398.

(٤٨) Ibid, p. 399.

(٤٩) Ibid, p. 402.

(٥٠) Ibid, p.p. 402 - 403.

(٥١) Ibid, p. 403.

(٥٢) رسالة «دي بونيير» إلى وزير الخارجية الفرنسية «دي لهيس» بتاريخ ٢٣ آب ١٨٦٥.

(Ibid, p.p. 406- 407).

(٥٣) الرسالة نفسها. Ibid, p.p. 407 - 408.

(٥٤) رسالة «دي بونيير» بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٥.

(Ibid, p.p. 424 - 426).

(٥٥) رسالة السفير الفرنسي في الآستانة «بوريه Bourée» إلى وزير الخارجية الفرنسية «المركيز دي موستييه» بتاريخ ٣١ آذار/ مارس ١٨٦٨. (Ibid, T 33, p.p. 222 - 223).

(٥٦) برقية من السفير إلى الوزير في اليوم نفسه. Ibid, p. 253.

(٥٧) رسالة من السفير إلى الوزير بتاريخ ١٤ نيسان/ إبريل ١٨٦٨. (Ibid, p.p. 253- 254).

(٥٨) رسالة السفير الفرنسي في الآستانة (بوريه) إلى مدير القنصلية الفرنسية في بيروت (والوسكي Walweski) بتاريخ ١٣ نيسان/ إبريل ١٨٦٨. (Ibid, p.p. 254 - 255).

(٥٩) رسالة «دي موستييه» وزير الخارجية الفرنسية إلى «بوريه» سفيره في الآستانة، بتاريخ ١٧ نيسان/ إبريل ١٨٦٨. (Ibid, p. 256).

(٦٠) برقية من بوريه إلى دي موستييه بتاريخ ١٩ نيسان ١٨٦٨. (Ibid, p. 258).

(٦١) رسالة من بوريه رلى دي موستييه بتاريخ ٢٢ نيسان ١٨٦٨، (Ibid, p.p. 259 - 260).

(٦٢) Ibid, p. 281.

(٦٣) برقية السفير «بوريه» إلى الوزير «دي موستييه» بتاريخ ١٠ أيار/ مايو ١٨٦٨. (Ibid, p. 285).

(٦٤) رسالة «دي موستييه» إلى «بوريه» بتاريخ ١٤ أيار/ مايو ١٨٦٨. (Ibid, p. 289).

(٦٥) Ibid, p. 290.

(٦٦) رسالة «دي موستييه» إلى «بوريه» بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ١٨٦٨. (Ibid, p. 292).

(٦٧) Ibid, p.p. 292 - 293.

(٦٨) رسالة «دي موستييه» إلى «بوريه» بالتاريخ نفسه. (Ibid, p.p. 293 - 294).

(٦٩) رسالة «دي موستييه» إلى «بوريه» بتاريخ ١٧ أيار/ مايو ١٨٦٨. (Ibid, p. 296).

(٧٠) رسالة «بوريه» إلى «دي موستييه» بتاريخ ١٨ أيار/ مايو ١٨٦٨. (Ibid, p. 297).

وانظر: رسالة «بوريه» إلى «دي موستييه» بتاريخ ١٩ أيار/ مايو ١٨٦٨. (Ibid, p.p. 298 - 299).

(٧١) برقية «دي موستييه» إلى «بوريه» بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ١٨٦٨. (Ibid, p. 294).

(٧٢) رسالة «بوريه» إلى «دي موستييه» بتاريخ ١٧ أيار/ مايو ١٨٦٨. (Ibid1, p. 312).

الفصل الثاني

المتصرّف فرانكو باشا (١٨٦٨ - ١٨٧٣)

١ - تعيين فرانكو باشا متصرفاً:

فرانكو نصري باشا سوري المولد، من طائفة «اللاتين الكاثوليك»، من أسرة «كوسا» من حلب. كان يتقن اللغة العربية بالإضافة إلى خمس لغات أخرى منها التركية، وقد عرف سوريا لفترة من الزمن عندما كان مرافقاً لفؤاد باشا، لذا، فهو كان يأمل، باستمرار، أن يخلف داود باشا في منصبه.

بدأ فرنكو باشا حياة الوظيفية مديراً لمكتب في نظارة الخارجية العثمانية، ثم ناظراً للبريد والبرق (التلغراف)، ثم مرافقاً لفؤاد باشا في سوريا (عام ١٨٦٠)، ثم ناظراً للجمارك في الآستانة، ثم متصرّفاً لجبل لبنان في سوريا[1].

وقد صدر بروتوكول تعيينه متصرفاً لجبل لبنان بتاريخ ٢٨ تموز/ يوليو ١٨٦٨، وهذا نصّه:

«لما كان جلالة السلطان قد قبل استقالة داود باشا من مهامه كحاكم (لجبل) لبنان، وعيّن لخلافته، فرانكو نصري باشا، فقد رأى من المناسب، ولمصلحة النظام والإستقرار، أن لا يحدّد، في فرمان التعيين، مدّة ولاية الحاكم الجديد.

«إنّ ممثّلي الدول الموقّعة على النظام الأساسي (لجبل) لبنان، بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦١ وتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٤، ووزير صاحب الجلالة

ملك إيطاليا، المجتمعين في مؤتمر لدى وزير الخارجية العثمانية، أقرّوا، بالإجماع، وبهذا البروتوكول، تأكيد تفاهمهم على أنّ الضرورة قضت بأن لا يتمكّنوا من تبادل الرأي مع الباب العالي قبل انتهاء ولاية داود باشا بثلاثة أشهر، وفقاً لنص بروتوكول ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦١.

«كما أنّ الموقّعين أدناه قد اتفقوا مع الباب العالي على أنّ ظروفاً مختلفة جعلت من المناسب أن لا يتمّ تحديد مدّة ولاية حاكم (جبل) لبنان. بالإضافة إلى ذلك، وبما أنّ الباب العالي يرغب في تحاشي التفاسير الخاطئة التي قد تنجم عن سكوته، والتي يمكن أن تنشىء، في الأفكار، تأثيراً معاكساً لما يقصده، فقد أعلن فؤاد باشا أن مدّة ولاية فرانكو باشا لن تكون أقلّ من عشر سنوات، إعتباراً من يوم تعيينه.

«إنّ مندرجات البروتوكول الصادر بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦١، والمتعلّقة بحالة العزل، تبقى سارية المفعول سواء أقبل نهاية مدّة الولاية أم بعدها.

«واشعاراً بذلك، فإنّ ممثّلي الدول قد وقّعوا هذا البروتوكول ووضعوا عليه أختامهم.

«**التواقيع**: فؤاد، بروكيش - أوستن، بوريه، ايليوت (Elliot)، برتيناتي (Bertinatti) اوبل (Ubel)، إغناتيو (Ignatiew)[٢]».

ولكن السلطان العثماني كان قد استبق مؤتمر الدول الذي انعقد لإقرار تعيين فرانكو باشا وإصدار البروتوكول السابق الذكر، كما أصدر فرماناً بتعيين فوري لفرانكو باشا متصرّفاً، وأمر هذا الأخير بأن يتوجّه، فوراً، إلى سوريا لمباشرة مهمّاته في الجبل، فغادر فرانكو باشا الآستانة إلى بيروت، حيث وصلها في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٨٦٨، ثم انتقل منها إلى بيت الدين، مركز المتصرّفية،

في أوائل تموز/ يوليو. وفي يوم الأحد، في الخامس من الشهر نفسه، وفي ساحة قصر بيت الدين، وقبل أن يجتمع ممثّلو الدول الكبرى، وممثّل الباب العالي، في الآستانة، لإصدار البروتوكول الذي أقرّ تعيينه (بروتوكول ٢٨ تموز)، أمر فرانكو بأن يتلى فرمان تعيينه على جمع من الأهلين كان قد احتشد في ساحة القصر، وقد بلغ نحو ألفي مواطن، ثم سجّل مجلس الإدارة المركزي في المتصرّفية هذا الحدث الذي يعلن انتهاء ولاية المتصرّف القديم وبدء ولاية المتصرّف الجديد. وقد حضر هذه المناسبة جميع القناصل الأجانب في بيروت، وذلك بطلب من المتصرّف نفسه[٢].

ويصف القنصل الفرنسي العام ببيروت في هذه الفترة «روسو Rousseau» في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية «دي موستييه» كيف جرت مراسم التعيين، فيقول إنّ الفرمان السلطاني تلي «باللغتين التركية والعربية»، وكان فرانكو باشا «محاطاً بممثّلي القناصل، وبالقائمقامين، وبجميع موظّفي الإدارة والقصر، واقفاً خلف الضابط المكلّف تلاوة الفرمان السلطاني»، وأردف فرانكو باشا تلاوة فرمان التعيين بخطابين، حثّ، في الأوّل منهما، المواطنين على «المحافظة على وحدتهم والتفاهم الوطيد فيما بينهم» وذلك كي يستطيعوا الإستفادة «من مميزات النظام الذي منحه السلطان لبلادهم». كما أنه دعا المواطنين إلى «التنافس المخلص لتسهيل مهمّته، ومساعدته على تحقيق نهاية سعيدة للتدابير، ذات المنفعة العامة، التي ينوي تحقيقها»، وفي طليعة هذه التدابير: «فتح طرق اتصال بين مختلف أجزاء (جبل) لبنان والساحل، وإنشاء مؤسّسات تربوية ضرورية لإنماء التعليم الذي لا أمل لأيّ بلاد بالتقدّم بدونه». أمّا الخطاب الثاني فكان بمثابة تحذير بأن المتصرّف عازم على أن يقف موقفاً صلباً، وبلا تمييز، ضدّ كلّ الذين «يعتدون على الملكية الخاصة»، أو الذين

«يعكّرون الأمن العام»، أو الذين يسعون «بأفعالهم وأقوالهم إلى زرع الضغينة والخلاف بين مختلف الطوائف الدينية في الجبل».

بعد ذلك، دخل فرانكو باشا إلى القصر ليتقبّل تهاني «ممثّلي الإكليروس، والقائمقامين وأعضاء المحاكم وباقي الموظّفين والمستخدمين، وأعيان البلاد»(٤).

ويبدو أنّ فرانكو باشا كان قد أعلن، حين وصوله إلى بيروت، وفي خطاب ألقاه أمام جماهير غفيرة ورسميّين من مستقبليه، الخطوط الرئيسية للسياسة التي ينوي اتباعها، في حكمه للجبل، كما يلي:

- الإهتمام بمصالح الشعب، وخصوصاً «الطبقات الفقيرة».
- إختيار موظّفيه الإداريين من أبناء الجبل، وتدريبهم على العمل الإداري.
- ممارسة «حكم عادل» يتميّز بالأبوة «والحزم والعزم».
- إبقاء الموظّفين الإداريّين، الذين كانوا في عهد المتصرّف السابق، في وظائفهم، مع «درس كفاءاتهم» وتقدير «خبراتهم».
- يرتكز تقييم هؤلاء على مدى «نشاطهم وغيرتهم على المصلحة العامة».

ودعا فرانكو، في ختام خطابه، إلى وقف «كلّ الخلافات وكلّ سوء تفاهم»، كما دعا إلى أن تحلّ «الثقة الكاملة» بين رعاياه محل «كلّ قلق في الأفكار»، مما يحمل على الإعتقاد بأنّ المتصرّف الجديد كان مطّلعاً على أحوال البلاد ومشاكلها قبل وصوله إليها. وقد ختم كلامه بقوله «لنضع، جميعاً، أملنا في الله، طالبين إليه أن يبارك جهودنا المشتركة لتأمين خير البلاد وتقدّمها»(٥).

كيف استقبلت طوائف الجبل تعيين المتصرّف الجديد؟

لقد استقبل موارنة الشمال وكسروان هذا التعيين «بالإبتهاج والترحيب» كما استقبله الإكليروس الماروني «بالعطف والتأييد»، وأما مسيحيّو المناطق المختلطة ودروزها، فقد استقبله الأوّلون «بعدم الإكتراث» والآخرون «بهدوء وتحفّظ»[٦]، وذلك لأنّ موارنة الشمال والإكليروس الماروني كانوا يرون في المتصرّف الجديد نقيضاً لسلفه الذي ناصبوه العداء طوال مدّة حكمه، أمّا أهالي المناطق المختلطة من دروز ومسيحيّين، فقد كانوا يتبادلون الخشية والحذر، من أن ينحاز هذا المتصرّف إلى فئة منهم دون سواها. لذا، نرى المتصرّف الجديد يحرص، منذ وصوله إلى سوريا، على إقامة علاقات صداقة مع القنصلية الفرنسية العامة ببيروت، بغية التقرّب من الموارنة عن طريقها، لما كان بين هؤلاء وفرنسا من وشائج حميمة، خصوصاً أن المحرّض الأوّل، بين الموارنة، على التمرّد والثورة، وهو يوسف كرم، كان قد غادر البلاد في عهد داود باشا، إلى الجزائر، ومنها إلى باريس، منتقلاً، منها، إلى عواصم أوروبية أخرى، مثل لندن وبرلين وڤيينا وروما[٧].

وكان غياب يوسف كرم عن الجبل، واستقرار الأوضاع الأمنية فيه نتيجةً لذلك، فرصة انتهزها المتصرّف الجديد لكي ينصرف إلى معالجة أوضاع البلاد بشكل حازم وجدّي، كما وعد، فكان أوّل عمل قام به هو عزل نائب رئيس مجلس الإدارة المركزي في المتصرّفية «عمون بك عمون» وتعيين «عيد أبو حاتم» مكانه[٨]. ويعزو «طربين» ذلك إلى أنّ «عمون» كان قد «اشتهر بتعاونه مع داود باشا»، وأن الباب العالي «لم يرضَ عن سياسة داود باشا، لا سيّما ما يختصّ منها بتوسيع جبل لبنان»[٩]، إلاّ أننا لا نرى ذلك سبباً كافياً لعزل عمون، وإنما لأنه من الطبيعي أن يختار كلّ حاكم من يراه ملائماً للتعاون معه في تنفيذ سياسته خلال فترة حكمه.

٢ – كبار موظفي المتصرفية في عهده:

رأى الحاكم الجديد أن النظام الأساسي للمتصرّفية لم يطبّق تطبيقاً صحيحاً، في عهد سلفه، إذ كان بعض أعضاء مجلس الإدارة المركزي قد عيّنوا تعييناً، بدلاً من أن ينتخبوا انتخاباً، فعمد إلى إجراء انتخابات أسفرت عن فوز أربعة أعضاء جدد حلّوا محل الأعضاء المعنيّين في المجلس، وأما الأعضاء المنتخبون منهم:

– عام ١٨٦٩ تمّ انتخاب الشيخ أسعد أبو صعب، عن قضاء البترون، وحلّ محل بطرس حنا الضاهر (ماروني).

– عام ١٨٧١، تمّ انتخاب سليم مطران عن قضاء زحلة (كاثوليكي).

– عام ١٨٧٢ تمّ انتخاب أسعد طالب، عن قضاء الكورة، وحلّ محلّ والده إبراهيم طالب (أرثوذكسي).

– في العام نفسه، تمّ انتخاب عبدالله غسطين، عن قضاء جزين، وحلّ محل يوسف الخوري (ماروني)(١٠).

وفيما يلي أسماء كبار الموظفين في إدارة المتصرّفية في عهد فرانكو باشا:

– مدير دير القمر: داود بك باز (١٨٦٨ – ١٨٧٣).
– قائمقام الشوف: الأمير ملحم أرسلان (١٨٦٢ – ١٨٧٣).
– قائمقام جزين: الأمير سعيد شهاب (١٨٦٨ – ١٨٦٩)، ثم:
الأمير رشيد شهاب (١٨٦٩ – ١٨٧٠)، ثم:
الأمير مجيد شهاب (١٨٧٠ – ١٨٧٣)(*).
الأمير داود أبي اللمع (١٨٧٣ – ١٨٧٣).

(*) إلاّ أن «والوسكي» قنصل فرنسا ببيروت، ذكر، في رسالة منه إلى «دي موستييه» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٨٦٨، أن الأمير مجيد شهاب قد «توفي في بيروت، منذ خمسة عشر يوماً، أي في أوائل كانون الثاني ١٨٦٨، .(Ismail, Doc. T 13, p. 56)، مما يشير إلى أن هذا الأمير (مجيد) هو غير ذلك الذي سبق أن تحدثنا عنه، وتسلم قائمقامية كسروان والبترون في عهد داود باشا (١٨٦١ – ١٨٦٤).

- قائمقام زحلة: فارس أفندي زلزل (١٨٦٨ - ١٨٦٨)، ثم:
خليل الجاويش (١٨٦٩ - ١٨٧٣).
- قائمقام المتن: الأمير يوسف علي (١٨٦٨ - ١٨٧٣)، ثم:
الأمير سعد شهاب (١٨٧٣ - ١٨٧٣).
- قائمقام كسروان: الأمير رشيد شهاب (١٨٦٨ - ١٨٦٩)، ثم:
الأمير سعد شهاب (١٨٦٩ - ١٨٧٣).
- قائمقام البترون: الأمير ملحم حمود (١٨٦٩ - ١٨٧٣).
- قائمقام الكورة: يوسف أفندي بشير (١٨٦٨ - ١٨٧٤).
- قائمقام البقاع: أشرف أفندي (١٨٦٩ - ١٨٧٠).
(وقد رجعت البقاع إلى ولاية سوريا في شهر شباط/ فبراير عام ١٨٧٠).
- رئيس دائرة الحقوق: إسكندر بك حبيش (١٨٦٩ - ١٨٧٠)، ثم:
الشيخ رشيد الدحداح (١٨٧٠ - ١٨٧٣).
- وكيل رئاسة مجلس الإدارة المركزي: الشيخ عيد أبو حاتم (١٨٦٨ - ١٨٧٤)[١١].

يتبيّن من هذه التعيينات أنه فرانكو باشا قد احتفظ بسياسة سلفه في تعيين المشايخ والأمراء في المناصب الرفيعة في المتصرّفية، مثابراً على الإحتفاظ بما كان للإقطاع من هيبة، وإن لم يبق له ما كان لديه من سلطة.

٣ - أعماله:

ومن أهم الأعمال التي قام بها فرانكو باشا خلال مدّة حكمه:
- إهتمّ بأعمال التحريج في مختلف مناطق الجبل، وخصوصاً «الأراضي البيضاء المعطّلة التي لا تصلح لزراعة الحبوب» وكذلك «الأراضي المهملة في

السهول والسواحل فضلاً عن أعالي التلال والجبال»، فكان لعمله هذا أثر شعبي كبير، حيث أبدى المواطنون شكرهم للمتصرّف في عرائض عديدة رفعت إليه[١٢].

– إهتمّ بترميم سراي بيت الدين، وكانت هذه السراي قد أنشئت في عهد الأمير بشير الثاني الشهابي عام ١٨٠٧م. (١٢٢٢هـ.)(*)، واشتراها داود باشا من ورثة الأمير الشهابي وجعلها مقرّاً لحكومته. وقد احتفظ فرانكو باشا بهذه السراي كمقرّ صيفي لحكومته، بينما جعل مقرّها الشتوي في سراي الأمير ملحم في بعبدا، حيث اجتمعت هذه الحكومة في سراي بعبدا، «لأوّل مرّة في تاريخ المتصرّفية» بتاريخ ٢٣ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٨٦٨، «وما فتئت تلتئم في بعبدا شتاء وفي بيت الدين صيفاً حتى آخر عهد المتصرّفية»[١٣].

– إهتمّ بالشؤون ذات المنفعة العامة (طرق وزراعة وتعليم وقضاء وسواها)، وسعى لتحسين الأوضاع المادية للجبل. ويشير «روسو» القنصل الفرنسي العام ببيروت، في رسالة منه إلى «دي موستييه» وزير الخارجية الفرنسية، إلى اهتمامات «فرانكو» هذه فيقول: «لقد لاحظت، باهتمام كبير، التدابير الممتازة التي يبدو لي أنه (المتصرّف) يتخذها تجاه الوضع المادي للجبل. فهو يهتم، بإلحاح، بمسألة الطرق والمواصلات التي يجب فتحها، وبالعناية التي يجب أن يوليها لتنمية الزراعة، بشكل عام، وكذلك للتحريج وزراعة التوت والزيتون، وللتعليم العام، وللمساواة والإدارة الحيّة للقضاء. كما يبدو لي أنه يحتفظ باحترام كامل للإكليروس جميعاً، دون تمييز بين المذاهب، مع تصميمه على عدم الرضوخ لتأثير أيّ منهم، وعدم السماح لهم بأي تطاول على صلاحياته»[١٤].

(*) وقد سجل تاريخ بنائها ببيتين من الشعر نقشا على لوحة فوق بوابة المدخل، وهما:

شادها المولى الشهابي الذي ... جاء بالنصر بشيراً للأنام

وعلى باب الحمى قد أرّخوا ... دام عزّ فادخلوها بسلام (١٢٢٢هـ)

وقد نزعت هذه اللوحة خلال حرب الجبل عام ١٩٨٤.

وكان البقاع الغربي ملحقاً بالمتصرّفية في عهد داود باشا، وتابعاً «للشوف البياضي» (وكانت مقاطعة الشوف البياضي تشمل: «زحلة (القاعدة) ووادي العرايش والمعلقة وجديتا وثعلبايا وسعدنايل وتعنايل ومسكه وقب الياس...وعميق ودير طحنيش وكفريا والخربه (خربة قنافار) وصغبين وعيتنيت ومشغرة وعين التينة وسحمر ويحمر)»(١٥)، وكانت منطقة «البقاع الغربي» تخضع، منذ عام ١٨٦٠، لتدبير خاص، حيث ظلّت مرتبطة بولاية سوريا على أن تدفع الضريبة إلى خزينة الجبل، ولكن فرانكو باشا ارتأى فصلها عن الجبل وإعادتها إلى ولاية سوريا، فتمّ ذلك في نهاية شهر شباط/ فبراير عام ١٨٧٠.

٤ – وفاته:

إلاّ أن فرانكو باشا تعرّض لأزمة قلبية قبل انتهاء ولايته، مما جعل الباب العالي، وبتوصية من هيئة قناصل الدول الكبرى ببيروت، يفوّض مجلس الإدارة أمر تسيير شؤون المتصرّفية حتى إبلال المتصرّف من مرضه، ولكن فرانكو باشا كلّف وكيل رئاسة مجلس الإدارة، نائبه «عيد أبو حاتم» تسيير شؤون الحكم طوال مدّة مرضه، كما منحه حق ممارسة صلاحيات الحاكم والتوقيع عنه، مما أحدث خلافاً بين الوكيل ومجلس الإدارة أدّى إلى تدخّل الباب العالي الذي أعاد تكليف هيئة القناصل النظر، مجدّداً، في الأمر وبتّه، فأوصت هذه الهيئة، من جديد، بأن يكلّف مجلس الإدارة تسيير شؤون الحكم، ووافق الباب العالي على ذلك، فرضخ فرانكو باشا للأمر(١٦). وفي الحادي عشر من شباط/ فبراير عام ١٨٧٣، وبعد مرور أربعة أشهر على مرضه(١٧)، قضى فرانكو باشا نحبه إثر نوبة قلبية انتابته، فارق على أثرها الحياة، وخلت سدّة الحكم في الجبل بانتظار تعيين متصرّف جديد خلفاً للحاكم المتوفّى(١٨).

حواشي الفصل الثاني

(١) رسالة «بوريه» إلى «دي موستييه» بتاريخ ١٩ أيار/ مايو ١٨٦٨. (Ismail, Doc. diplomatiques et consulaires, T33, p. 299). وانظر: الخوري، شاكر، مجمع المسرات، ص: ٢٥٠، وطربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرّفية إلى بداية الإنتداب، ص ٢٣٧.

(٢) Ismail, op. cit. T33, p.p. 407 - 408. ويبدو أنه كان لفرنسا تأثير مهم في تحديد ولاية هذا المتصرف بعشر سنوات (طربين، المرجع السابق: ص: ٢٤٠).

(٣) رسالة «روسو» القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى «دي موستييه» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٠ تموز/ يوليو ١٨٦٨. (Ismail, Doc. T 13, p.p. 108 - 109).

(٤) Ibid, p. 109.

(٥) طربين، المرجع السابق، ص: ٢٣٩، نقلاً عن وثائق القنصلية لفرنسية العامة ببيروت. وقد ذكر قنصل فرنسا، في رسالته الآنفة الذكر لوزير الخارجية، شيئاً من ذلك، إذ قال: خاطب فرانكو باشا الناس جميعاً «باللغة نفسها، الحازمة والمصالحة في آن معاً، وأعلن لهم أنه «عازم على أن لا يسمح لأيّ عائق بأن يقف بين حكومته وازدهار البلاد». كما أنه أعلن عن عزمه على «الإحتفاظ بالموظّفين في الإدارة السابقة، طالما أنهم يقومون بواجباتهم»، مع استعداده لمكافأة «خدمات المستحقين من بينهم». (Ismail, op. cit. T 13, p.p. 109 - 110).

(٦) طربين، المرجع السابق، ص ٢٣٦ - ٢٣٨، نقلاً عن وثائق القنصلية الفرنسية ببيروت.

(٧) طربين، م. ن. ص: ٢٤٠، ورستم، أسد، لبنان في عهد المتصرّفية، ص: ١١٧ - ١١٨. وانظر: رسالة «دي موستييه» وزير الخارجية الفرنسية، إلى «روسو» قنصل فرنسا العام ببيروت، بتاريخ ٦ آب/ أغسطس ١٨٦٨. (Ismail, op. Cit., T 13, p. 113).

(٨) الخوري، شاكر، المصدر السابق، ص: ٩٢، و٢٥١. وذكر طربين أنّ داود باشا كان قد طلب من «نموم فيقانو» أن يحلّ محل «عمون بك عمون» في وكالة رئاسة مجلس الدارة المركزي، وذلك في كتاب منه إلى فيقانو بتاريخ ١ آذار/ مارس ١٨٦٨ (طربين، المرجع السابق، ص: ٢٣٣)، إلاّ أنّ «طربين» نفسه يعود فيذكر في مكان آخر (م. ن. ص: ٢٤٢) أنّ داود باشا عيّن «عيد حاتم» بدلاً من «عمون بك» في وكالة رئاسة مجلس الإدارة (وقد وردت «عيد حاتم» عند كلّ من رستم، ص: ١٢٤، وطربين).

(٩) طربين م. ن. ص: ٢٤٢.

(١٠) رستم، المرجع السابق، ص: ١٢٤ - ١٢٥، ويوسف الخوري هو والدشاكر الخوري مؤلّف كتاب «مجمع المسرّات».

(١١) الخوري، المصدر السابق، ص: ٢٥١ - ٢٥٢.

(١٢) طربين، المرجع السابق، ص: ٢٢٤، ورستم، المرجع السابق، ص: ١٣٥ - ١٣٨.

(١٣) الاسود، إبراهيم، دليل لبنان، ص: ٥٩، وطربين، م. ن. ص: ٢٤٥، ورستم، م. ن. ص: ١٣٨ - ١٣٩. مع الإشارة إلى الخطأ الذي ورد عند الاسود، إذ ورد أنها أنشئت عام ١٦٤٥ هـ = ١٨٢٧ م.، وهذا غير صحيح البتة. (ولا شك في ان التاريخ الهجري، عند الأسود، خطأ مطبعي).

(١٤) رسالة مؤرّخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٨ (Ismail, Doc. T 13, p. 115) وانظر مالية المتصرّفية في عهد فرانكو باشا عند رستم، المرجع السابق، ص: ١٢٨ - ١٢٩.

(١٥) رستم، المرجع السابق، ص: ١٤٩.

(١٦) طربين، المرجع السابق، ص: ٢٧٥ - ٢٧٦.

(١٧) رسالة «بيريتييه Pérétié» القائم بأعمال القنصلية الفرنسية ببيروت، إلى «الكونت دي ريموزات Comte de Remusat» بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٨٧٣. (Ismail, op. cit. T. 13, p. 301)

(١٨) شُيّع فرانكو باشا إلى مثواه الأخير بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ١٨٧٣ وسط حزن عميق عمّ البلاد كلّها، وكان قد أوصى أن لا يشيّعه سوى «كاهن واحد، وكل الإكليروس الكاثوليكي واللاتيني والمحلّي، وحاكم بيروت كامل باشا، والجسم القنصلي» (رسالة القائم بأعمال القنصلية الفرنسية ببيروت «بيريتييه» إلى الكونت دي ريموزات وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٨٧٣. (Ismail, Ibid, p. 301). وقد دفن، حسب وصيّته، في الحازمية، عند مستديرة الصياد، ولا يزال قبره موجوداً إلى اليوم.

ومما قاله القائم بأعمال القنصلية الفرنسية عنه، في رسالته المشار إليها أعلاه: «كان فرانكو باشا، طوال حياته، رجل خير، وقد استطاع، بكفاءته الشخصية وحدها، أن يبلغ أعلى المناصب في الإمبراطورية. والشيء النادر جداً في هذه البلاد، ولا يشار إليه، هو أنه، بعيداً عن أن يتوسّل منصبه العالي ليثرى، فقد ترك (فرانكو باشا) عائلته، بعد موته، في حالة تكاد تبلغ الفاقه.

«لقد فقد الباب العالي، بفقده، واحداً من أكثر رجالاته وفاء وإخلاصاً، كما فقد الجبل حاكماً، أخطأ أحياناً، إلاّ أنه وضع نصب عينيه، دائماً، مصلحة رعاياه». (Ibid, p. 302)

BEIRUT

الفصل الثالث

المتصرّف رستم باشا

(١٨٧٣ - ١٨٨٣)

١ - تعيين رستم باشا متصرفاً

في اليوم التالي لوفاة فرانكو باشا، أي يوم دفنه، بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ١٨٧٣، تلقى مجلس الإدارة المركزي في المتصرّفية برقية تنبئه بتعيين «رستم بك» حاكماً على الجبل خلفاً لفرانكو باشا، وتطلب منه السهر على شؤون الجبل ريثما يصل الحاكم الجديد[١]. كان رستم باشا إيطالي المولد، عثماني التبعية، واسمه الحقيقي «الكونت مارياني»، ولد في فلورنسا عام ١٨١٠، و«نشأ وترعرع فيها، وتلقّى علومه في كليات إيطالية، فأجاد الإيطالية والفرنسية والإنكليزية»[٢]، ثم انتقل إلى الآستانة ودخل في خدمة الدولة العثمانية، فاكتسب جنسيّتها، وسمّى نفسه «رستم ماریاني»، وعمل في السلك الخارجي، حتى بلغ مرتبة سفير، وكان سفيراً في «بطرسبرغ» عاصمة روسيا، حين عيّن متصرّفاً على جبل لبنان، وكان «عصبي المزاج طويل القامة نحيف الجسم سريع التأثّر عادلاً محافظاً جداً على حقوق الجبل وكرامته... متسلّطاً ذا هيبة وطباع قاسية، عفيف الذيل جداً»[٣].

وهكذا، ما أن وصل نبأ وفاة «فرانكو باشا» إلى الآستانة حتى سارع المسؤولون فيها إلى اختيار خلف له وابلاغ مجلس إدارة الجبل هذا الإختيار، طالبين منه تسيير الأمور حتى وصول الحاكم الجديد. وقد تعمّدت السلطة أن

تسرع في اختيار «رستم باشا» لهذا المنصب، وهو الرجل الحازم الصلب القاسي الطباع، والموظّف المستقيم والمخلص للسلطنة التي سبق أن خبرته في جميع مراحل حياته الوظيفية، فهل قصدت، من ذلك، أن تقطع الطريق على «حرية الخيار» التي كان يمكن أن يستفيد منها ممثّلو الدول الكبرى لو لم تعمد إلى هذا التعيين؟.

لقد كانت السلطنة، ولا شك، ترتاب في نوايا تلك الدول، تجاهها، فيما يختصّ بحكم جبل لبنان خصوصاً، وسوريا عموماً، وقد كان ظاهراً للعيان أنّ الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا، ترغب أن تجعل من جبل لبنان «رأس جسر» إلى الداخل السوري، مستندة، في ذلك، على عنصر «الدين» الذي يجمعها بأهل الجبل من جهة، وبالمتصرّف من جهة أخرى. إلاّ أنّ هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام ١٨٧٠، زعزعت مكانتها بين الدول الأوروبية، وفي نظر السلطنة العثمانية، وقد بدا ذلك واضحاً في تعامل الآستانة مع فرنسا، حليفتها الأساسية، حيث تمّ تقليص «النفوذ الفرنسي في عاصمة السلطنة، وسحب البعثة العسكرية الفرنسية التي كانت تقوم بتدريب الجيش العثماني، وإبطال اللغة الفرنسية كلغة مستعملة في كلية الطب (العثمانية) وبعض المعاهد الأخرى في الآستانة، وإبدال مدير يوناني بمدير مدرسة «غلطة سراي» الفرنسي»، كما بدا في ضعف «التدخّل القنصلي الفرنسي» في الجبل، والذي كان «قوياً في عهد داود باشا وأوائل حكم فرانكو باشا»(٤).

لا شك في أن القصد العثماني من وراء هذا الإختيار كان واضحاً، وهو ما قد ذكرنا. وقد استطاع الباب العالي، بهذا الإختيار، أن لا يدع مجالاً للطعن فيه من قبل الدول الكبرى، نظراً لما يتمتع به «رستم باشا» من احترام وتقدير، فسكت المعارضون ووافقوا عليه، باستثناء ممثّل فرنسا الذي ظلّ معارضاً له(٥).

ورغم ذلك، فقد وقّعت الدول الكبرى، بما فيها فرنسا، بروتوكول تعيينه، بتاريخ ٢٢ نيسان/ إبريل ١٨٧٣، وجاء فيه ما يلي:

«لقد خلا منصب متصرّف (جبل) لبنان بوفاة فرانكو نصري باشا، ولقد تعطف جلالة السلطان فعيّن رستم باشا، السفير السابق في بطرسبرغ، حاكماً جديداً.

«إنّ ممثّلي الدول التي وقّعت نظام (جبل) لبنان الأساسي، في التاسع من حزيران ١٨٦١، وفي السادس من أيلول ١٨٦٤، وبروتوكول السابع والعشرين من تموز/ يوليو ١٨٦٨، بعد إجتماعهم مع ناظر خارجية جلالة السلطان، وتداولهم في الأمر، إتفقوا على أن يعلنوا، بهذا البروتوكول، وصولهم إلى تفاهم سابق مع الباب العالي حول هذا التعيين.

«ويؤيّد الباب العالي وممثّلو الدول الترتيبات التي وردت في بروتوكول السابع والعشرين من تموز/ يوليو ١٨٦٨ التي جعلت مدّة حكم المتصرّف عشر سنوات، كما يؤيّدون، في الوقت نفسه، محتويات البروتوكولات السابقة التي لم تعدّل وما عدّل منها في هذه البروتوكولات.

«وبناء عليه، فقد وقّع المطلقو الصلاحية، هذا البروتوكول، وختموه بأختامهم، في الآستانة، في الثاني والعشرين من نيسان/ إبريل سنة ١٨٧٣.

«التواقيع: صفوت، كوفاس، لودولف، أغناتيف، فوغويه، كندل، إليوت[٦]».

غادر رستم الآستانة بتاريخ أوّل أيار/ مايو ١٨٧٣، متوجّهاً إلى بيروت حيث وصلها بتاريخ ٨ منه، ثم انتقل إلى بيت الدين، عاصمة المتصرّفية، حيث باشر ممارسة مهمّاته[٧].

ويبدو أنّ الموارنة قد أوجسوا خيفة من تعيين رستم باشا حاكماً، خصوصاً أن فرنسا لم تكن موافقة على هذا التعيين، وعزّر هذا التخوّف ما أشيع، لدى وصوله، من أنّه حليف لروسيا، وأنه أتى لكي ينهي «النفوذ الفرنسي في الجبل»، وأنه، من خلال صداقته مع «إليوت»، سفير بريطانيا في الآستانة، سوف يكون حامياً للدروز. لذا، بدأ الموارنة يطالبون بعودة «يوسف كرم» إلى سوريا لأن رستم باشا «سوف يساير الموارنة أكثر فيما لو وجد كرم بينهم» كما ذكر المطران الدبس للقنصل الفرنسي «روستان»(٨). إلاّ أنّ كلّ هذه المخاوف لم تكن في محلّها، إذ ان رستم باشا لم يميّز، في معاملته لرعاياه، بين طائفة وأخرى.

ولم يكن «رستم باشا» سهل الفهم من عارفيه، وبالتالي سهل القبول منهم، فهو، كما يقول عنه «القومندان غريڤل Cdt. Grivel» قائد السفينة «لو شاتو - رينو Le Chateau-Renaud» في رسالة منه إلى وزير البحرية الفرنسية، بتاريخ ١٠ حزيران/ يونيو ١٨٧٥: «إذا كان مسيحياً بالإسم، فهو تركي بالفعل، فمهارته كديبلوماسي، إضافة إلى طبعه الحازم، يضطرّان القناصل على التعامل معه بحذر»(٩).

كان أوّل عمل قام به المتصرّف الجديد هو درس وضع الزعيم الماروني يوسف كرم الذي كان لا يزال منفياً خارج سوريا، ومتنقّلاً بين العواصم الأوروبية. وكان رستم باشا قد تلقّى، وهو لا يزال في الآستانة، رسالة من كرم نقلها إليه، من روما، أحد أقربائه، فوعد بدرس ملف كرم فور وصوله إلى لبنان(١٠)، وسوف نبحث في مسألة يوسف كرم وعلاقته بالمتصرّفين في الباب التالي (التاريخ العسكري).

٢ – مقرّات أجهزة المتصرّفية

ورأى «رستم باشا»، في خريف عام ١٨٧٥، أن ينقل المقر الشتوي للحكم من بعبدا إلى غزير، فاستأجر، لذلك، سراي الأمير عبدالله الشهابي، وجعلها مقرّاً له، ثم عاد فنقل مقرّه، في خريف عام ١٨٧٦، من غزير إلى سبنيه[١١]، حيث استأجر، لذلك، سراي الأمير فندي قعدان الشهابي، ثم استقرّ، أخيراً، وبدءاً من العام ١٨٧٧، وحتى آخر ولايته، في الحدث، بحيث أصبح المقر الصيفي لحاكم المتصرّفية بيت الدين صيفاً والحدث شتاء. وكان من الطبيعي أن تنتقل كلّ أجهزة الحكم معه، بدءاً بأصغر دائرة من دوائر الحكم إلى أكبرها. ويذكر الدكتور أسد رستم أنّ دوائر الحكم قد استقرّت في منازل استأجرها «رستم باشا» لهذا الغرض في البلدة على النحو التالي:

- سراي الحكومة : قصر الأمير فندي قعدان الشهابي.
- دائرة الحاكم : بيت عبدالله الشدياق.
- القلم الأجنبي : بيت الياس واكد.
- القلم العربي : بيت يوسف الياس.
- القلم التركي : بيت جوجس الشدياق.
- قلم المحاسبة : بيت كنعان سعد.
- العرض حالات : بيت خطار واكد.
- قائد الضابطة : بيت نجا الشدياق.
- الضابطة : بيت الأمير قاسم الشهابي وبيت الأمير داود الشهابي.
- السجن : بيت الأمير فارس سيد أحمد.

- المستشفى : بيت الأمير معن الشهابي.
- الصيدلية : بيت كنعان بوياغي.
- البريد : بيت خليل الشدياق.
- مجلس الإدارة : بيت إبراهيم الشدياق.
- دائرة الحقوق والجنايات : بيت فهد الشدياق.

أمّا المتصرّف نفسه فقد أقام ببيروت، حيث كان يذهب إلى مقرّه في سراي الحكومة بالحدث صباحاً، ويعود منها إلى بيروت مساء، وكان قد استأجر، لسكنه ببيروت، منزل «سليم درويش وأخيه محمود»(١٢).

٣ - كبار موظّفي المتصرّفية في عهده:

أمّا كبار الموظّفين الذين تسلّموا الحكم، في دوائر المتصرّفية وأقضيتها، في عهد رستم باشا، فهم:

- مدير دير القمر: راشد الدحداح (١٨٧٣ - ١٨٧٥)، ثم:
  مجيد شهاب (١٨٧٥ - ١٨٧٨)، ثم:
  عثمان شهاب (١٨٧٨ - ١٨٧٩)، ثم:
  قيس قعدان شهاب (١٨٧٩ - ١٨٨٢)، ثم:
  قيس ملحم شهاب (١٨٨٢ - ١٨٨٣).
- قائمقام الشوف: الأمير مصطفى أرسلان (١٨٧٣ - ١٨٨٤).
- قائمقام جزين: الأمير ملحم حمود (١٨٧٣ - ١٨٨٦)، ثم:
  الأمير سعد شهاب (١٨٧٦ - ١٨٧٩)، ثم:
  قسطنطين بك الخازن (١٨٧٩ - ١٨٨٤).

- قائمقام زحلة: الأمير مجيد مراد شهاب (١٨٧٣ - ١٨٧٦)، ثم:

حبيب بك عكاوي (١٨٧٦ - ١٨٨٣)، ثم:

ملحم أفندي شميل (١٨٨٣ - ١٨٨٥).

- قائمقام المتن: الأمير يوسف علي (١٨٧٣ - ١٨٧٩)، ثم:

الأمير خليل مصطفى (١٨٧٩ - ١٨٨٠)، ثم:

الأمير يوسف علي (١٨٨٠ - ١٨٨٤).

- قائمقام كسروان: الشيخ رشيد الخازن (١٨٧٦ - ١٨٨٠)، ثم:

الأمير نجيب شهاب (١٨٨٠ - ١٨٨٣).

- قائمقام البترون: عمون بك عمون (١٨٧٣ - ١٨٧٤)، ثم:

الأمير قيس شهاب (١٨٧٤ - ١٨٧٩)، ثم:

الأمير نجيب شهاب (١٨٧٩ - ١٨٨٠)، ثم:

الأمير ملحم حمود (١٨٨٠ - ١٨٨١)، ثم:

الأمير قيس ملحم (١٨٨١ - ١٨٨٢)، ثم:

الأمير ملحم حمود (١٨٨٢ - ١٨٨٢)، ثم:

الأمير قيس قعدان شهاب (١٨٨٢ - ١٨٨٣)(*).

- دائرة الحقوق: الأمير نصوح شهاب (١٨٧٣ - ١٨٧٧)، ثم:

الأمير نجيب شهاب (١٨٧٧ - ١٨٧٩)، ثم:

بطرس بك كرم (١٨٧٩ - ١٨٨١)، ثم:

رشيد الدحداح (١٨٨١ - ١٨٨٣).

(*) لم يذكر شاكر الخوري أسماء الذين تولوا قائمقامية الكورة في عهد رستم باشا، بينما ذكر أسد رستم (لبنان في عهد المتصرفية، ص ١٧٦) أنه لم يعرف، من قائمقامي الكورة، سوى اسم «اسكندر أفندي الخوري الذي جلس في كرسي الحكم، فيما يظهر، في أواخر عهد هذا المتصرف».

- دائرة الجزاء: أنشأها رستم باشا عام ١٨٧٦ وعيّن رئيساً لها:
  قاسم بك أبو نكد (١٨٧٦ - ١٨٨٣).
- وكيل مجلس الإدارة: عمون بك عمون (١٨٧٤ - ١٨٧٤)، ثم:
  أنطون بك عمون (١٨٧٤ - ١٨٧٧)، ثم:
  عيد أبو حاتم (١٨٧٧ - ١٨٧٧)، ثم:
  الأمير أمين منصور (١٨٧٧ - ١٨٧٩)، ثم:
  الأمير سعد شهاب (١٨٧٩ - ١٨٨٣)[١٣].

٤ – القضايا التي شغلت المتصرف الجديد:

ويبدو أنه قضايا عديدة قد أثيرت في وجه المتصرّف الجديد، بالإضافة إلى قضية «يوسف كرم»، وهي قضايا انتقلت إليه من عهد سلفه فرانكو باشا، ومنها:

أ – قضية دير بزمار:

كان هذا الدير مقرّاً لبطريرك الطائفة الأرمنية الكاثوليكية إلى أن حدث انشقاق في هذه الطائفة بسبب الموقف من الكرسي الرسولي الذي أصدر، عام ١٨٦٧، براءة بشأن كنائس هذه الطائفة أعطى، بموجبها، للبابوية، الحق بالتدخّل في شؤون هذه الكنائس وأوقافها وأحبارها، ووجوب امتثالهم للقرارات البابوية، مما أوجد انقساماً كبيراً داخل هذه الطائفة. وقد اختلف الحزبان المتعارضان حول ملكية هذا الدير، وكانت الآستانة تدعم الحزب المناوىء للكرسي الرسولي بهدف التخفيف من تدخّل البابوية في الشؤون المحلية للطائفة الأرمنية المذكورة، وهو تدخّل كان يؤثّر، ولا شك، على سلطة الدولة وحقوقها

تجاه رعاياها من هذه الطائفة. وقد استمرّت هذه القضية نحو سبع سنوات، حتى عام ١٨٧٣، حين أعلن رئيس حزب «كوباليان» المنشق خضوعه للبابا، فدخلت تلك الطائفة، برمّتها، في سلطته[١٤].

ب – قضية «المعيصرة»:

وهي أراضٍ في الكورة، على حدود متصرّفية طرابلس الشام، كان مسلمو طرابلس يمتلكون زيتونها (نحو ٥٠ إلى ٦٠ ألف شجرة زيتون)، وكان عليهم، وفقاً لنظام المتصرّفية (الذي استثنى بلدة القلمون المسلمة ولم يستثن أراضي المعيصرة منها) أن يدفعوا الضريبة لحكومة الجبل. وقد رفض مسلمو طرابلس ذلك طالبين أن توضع هذه الأراضي «تحت إدارة متصرّف طرابلس، على الأقل فيما يتعلّق بجباية الضرائب»، إلاّ أنّ طلبهم لم يستجب، بل حجزت محاصيل هذه الأرض العائدة للملاكين المسلمين، مما أوقع بهم أضراراً فادحة[١٥].

وقد أثارت القضية الثانية، خصوصاً، خلافاً حاداً بين المتصرّف وقناصل الدول الأوروبية ببيروت، الذين رفضوا إصرار الباب العالي، الذي تضمّنته مذكّرته إلى سفراء هذه الدول في الآستانة، على أنّ أرض المعيصرة أرض طرابلسية، كما رفضوا الأمر الذي وجّهه الباب العالي إلى كلّ من حاكمي الولاية والجبل بضمّ هذه الأراضي إلى طرابلس، وقد «بدا رستم لا يعارض هذا الضم ولا يشجّع مقاومة أحد ضده، في حين كان فرانكو يحثّ القناصل على الإعتراض»[١٦].

وهكذا، فقد تأزّمت قضية المعيصرة إلى أن أضحت قضية نزاع أوروبي – عثماني حول هوية هذه الأراضي، فبينما كان القناصل الأوروبيّون يحاولون إبقاء هذه الأراضي داخل حدود حكومة الجبل، كانت السلطنة تحاول انتزاعها من

حدود تلك الحكومة وإدخالها في حدود متصرّفية طرابلس، مما أبرز، إلى حدّ كبير، إلى أيّة درجة استطاع الغرب الأوروبي أن يجعل من «جبل لبنان» دويلة داخل الدولة العثمانية، وكم كان يجهد لكي يعطي هذه «الدويلة» كلّ مزايا الدولة المستقلّة، عن سوريا الأم من جهة، وعن الإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى، غير عابىء، إطلاقاً، بما يمكن أن يقال عن التدخّل الفاضح لهذا الغرب في شؤون تلك الإمبراطورية، وهو تدخّل غير مسوّغ، وغير مقبول في العلاقات الدولية(١٧).

وكان رستم باشا يقف، صراحة، إلى جانب مطالب الآستانة، في هذه القضية، حيث أنه «أبلغ القناصل، صراحة، بأنّ الباب العالي قرّر الضم مبدئياً، وأنه، شخصياً، لا يسعه إلا تنفيذ أوامر حكومته، وأنه، بالتالي، يسحب الضبطية اللبنانية من المعيصرة»، ولكنه، وقد رأى إحجاماً من سلطات طرابلس (بولاية سوريا) عن احتلال المنطقة المذكورة، فقد تراجع عن موقفه هذا، وأبلغ مدير المعيصرة «أن المنطقة لم تضم إلى الولاية، وأنّ قضيتها معلّقة في مجلس شورى الدولة»، وقد أساء تأرجحه هذا، بين الموقفين، إلى هيبته تجاه القناصل وتجاه موظّفيه والأهالي(١٨)، فهل كان ذلك سبباً لتخلّيه، الموقت، عن مهامه في الجبل وذهابه، بإجازة، إلى الآستانة، (حزيران/ يونيو ١٨٧٥)، حيث أبرق القنصل الفرنسي العام ببيروت «تريكو Tricou» إلى وزير خارجيته «الدوق دوكاز» «Duc Decases» يقول: «طلب رستم باشا فرصة وهو لا ينوي العودة. يمكن أن نواجه أمر إيجاد بديل له. إنّ تعيين وكيل لمدّة طويلة سيكون أمراً خطيراً»(١٩)؟ نشك في ذلك، خصوصاً أن رستم باشا لم يلبث أن عاد إلى مقرّ عمله في الجبل.

إلاّ أنّ القنصل، نفسه، يصرّ على أنه كان في نيّة رستم باشا الإستقالة من منصبه، وأنه لم يعد إليه إلاّ مرغماً، فهو قد كتب إلى وزير خارجية بلاده يقول:

«لا يحسن رستم باشا إخفاء الإمتعاض الذي سبّبه له قرار عودته. صحيح أنّ مرؤوسيه أعدّوا له إستقبالاً بارداً جداً، فقد كانوا، هم وهو، ينتظرون أن لا يلتقوا من جديد، إلاّ أنهم اضطرّوا إلى الإلتقاء مكرهين إلى حدّ ما».

ويستطرد القنصل واصفاً الحالة النفسية للحاكم عند إبراره ببيروت عائداً من الآستانة في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٦: «كان الحاكم بحالة عصبية لم تسمح له، أبداً، بتقييم الوضع، لقد كان سيء المزاج إلى حدّ كبير، فهو لم يقل شيئاً سوى أنه سوف ينزع سلاح (جبل) لبنان ويطارد، حتى النهاية، الأشخاص الذين يشتبه بأنهم على علاقة بيوسف كرم»[٢٠].

هل يكفي ذلك للقول إنّ المتصرّف كان عازماً على الإستقالة؟، وانه سافر إلى الآستانة كي لا يعود منها إلى بيروت؟ إنّ الشيء الوحيد الذي يدلّ عليه ظن القنصل هذا، هو مدى تأزّم العلاقة بين الدبلوماسي الفرنسي والحاكم العثماني، وهو ما أدّى، بالتالي، إلى تأزّم مماثل بينه (اي المتصرف) وبين الموارنة، وقد ساعد على ذلك ما كان يتميّز به هذا المتصرّف من صفات «الشدّة والإستبداد... وأبّهة المسرحية» برغم «نزاهته وإدارته الدقيقة»، فقد كانت صفاته هذه «عاملاً من عوامل السخط والشؤم» في الجبل، جعلته، باستمرار، في حالة شديدة من التوتّر»[٢١]، وكان يكفي أن يظهر شيء من الجفاء بينه وبين القنصل الفرنسي حتى يظهر هذا الجفاء استياءً وسخطاً من الموارنة عليه، دون أن تشفع له عدالته ونزاهته ودقّة إدارته للأمور، حتى أنّ الأمور ساءت بينه وبين مجلس الإدارة الذي رفض، لأوّل مرّة، الإنصياع لرغبات المتصرّف والموافقة على استحداث ضريبة جديدة في البلاد هي ضريبة الطابع (التمغة) ومقدارها «ألفاكيس»، وهي ضريبة تدرّ ربحاً وافراً للخزينة، ولا شك، إلاّ أنها تسبّب، حيث فرضت في الولايات جميعها، سخطاً واستياءً شديدين، مما اضطرّ رستم باشا

للتراجع عنها أمام الأهالي ومجلس الإدارة والإكليروس الماروني(٢٢)، وهو ما جعل المتصرّف يتنازل عن عنجهيّته الموصوفة ويقدم على خطوة لم يكن قد أقدم عليها من قبل، وهي مسايرة القنصل الفرنسي (تريكو Tricou) لعلّه يستطيع، بواسطته، أن يخفّف من عداء الموارنة (شعباً وإكليروس) له، فزار القنصل في مقرّه، وشكا إليه ما هو فيه، وقال إنه «سئم هذه الحال وهو ينتظر بفارغ الصبر الساعة التي يستدعيه فيها الباب العالي من هذا المركز الجحود، ويوكل إليه سفارة جديدة في أوروبا». وكان القنصل الفرنسي في غاية السرور عندما سمع المتصرّف المتعجرف يفصح له عن مكنونات قلبه وما فيه من أسى، فنصحه بالعودة إلى سيرة السلف، وأن يمشي على خطى من سبقه من المتصرّفين لكي يرتاح ويريح، وقال له إنّ حكومته «ستكون سعيدة في معاونته إذا ما عاد صراحة إلى خط سلفيه»(٢٣).

ت – قضية تمثيل الجبل في «مجلس المبعوثان»:

إلاّ أنّ قضية أخرى، أهمّ من كلّ ما سبق، طرأت من جديد فجعلت رستم في حرج وضيق شديدين، فقد قرّر الباب العالي أن يمثّل الجبل في «مجلس المبعوثان» (أو المجلس النيابي) بنواب عنه يتمّ انتخابهم، وأرسل إلى المتصرّف أمراً بوجوب إجراء إنتخابات في الجبل لهذا الغرض، وأمره أن ينسّق، لذلك، مع والي سوريا. وقد أثار هذا الأمر مسيحيي الجبل الذين رأوا أنّ حكومتهم سوف تتحوّل، بفعل ذلك، إلى «ولاية بسيطة»، وأن في هذا الأمر انتقاصاً من امتيازات هذه الحكومة. وأعلن مجلس الإدارة احتجاجه على هذا التدبير، وأنه «باعتباره حارساً للمؤسّسات النظامية، فهو سوف يدافع عنها حتى النهاية، ويرد، بحماسة، أي تدبير يمسّ بحقوق البلاد»، وذلك لأنه «لا يجد أيّ مبرّر لوجود

نوّاب من الجبل في ذلك المجلس المدعو لتحسين أوضاع الولايات التركية بصورة عامة»، وأنّ الجبل «يتمتع، منذ خمسة عشر عاماً، بدستور خاص ضمنته الدول الكبرى، وليس فقط الباب العالي»، لذا، فإنّ الباب العالي «لا يستطيع تعديله» لوحده[٢٤]. وكان واضحاً أن القنصل الفرنسي هو وراء هذا التشدّد، يدلّ على ذلك ما ورد في رسالة القنصل نفسه إلى وزير خارجية بلاده، وهي الرسالة التي استقينا منها معلوماتنا عن هذه القضية إذ جاء فيها: «صرّح لي الأعضاء المسيحيّون في المجلس، وهم يشكّلون الأكثرية فيه، أنهم لن يستسلموا إلاّ إذا أبدت الحكومة الفرنسية رغبة صريحة بذلك، ولكن ليس بلا تخوّف ولا استياء»[٢٥].

وفي برقية لاحقة من القنصل الفرنسي نفسه إلى سفير بلاده في الآستانة، بتاريخ ١٧ كانون الأوّل/ ديسمبر عام ١٨٧٦، ذكر هذا القنصل أنّ الباب العالي «يصرّ على إنتخاب نواب من (جبل) لبنان» وأنّ الجبل «يبدو معادياً لهذا الإقتراح»، وأنّ مجلس إدارة الجبل صرّح له أنه «سوف يمتثل لتوجيهاتنا». ويستطرد القنصل: «إنّ امتناعنا، بالإضافة إلى أنه يحصّن مسؤوليتنا، فإنه يكفي لكي يُسقط مخطط الباب العالي ويصون إمتيازات (جبل) لبنان»[٢٦]، وقد أقرّ سفير فرنسا في الآستانة «الكونت دي بورغوانغ «Comte de Bourgoing» رأي قنصله ببيروت، وحثّه على أن «يمتنع، حتى إشعار آخر، عن إبداء أيّ اقتراح» في هذه المسألة. وقد ظلّ مجلس الإدارة على موقفه الرافض، مهدّداً بالإستقالة أو رفض التدبير بأسباب معلّلة[٢٧].

وبتاريخ ٢ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٧٧، تلقى القنصل الفرنسي العام ببيروت (تريكو) برقية من وزير خارجية بلاده (الكونت دي ديكاز)، جاء فيها:

«أفادني بورغوانغ (السفير الفرنسي في الآستانة)، أن مجلس إدارة (جبل) لبنان أبدى إشمئزاز كبيراً من فكرة إرسال نائب إلى المجلس (العثماني) الجديد، وقد أجبته بما يلي:

«إنّ قراءةً للنظام الصادر بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو عام ١٨٦١، والذي أُقرّ من الباب العالي والدول الكبرى، والبروتوكول الذي تبعه، تذكرنا بأنّ (جبل) لبنان يتمتّع بدستور خاص وبضمانات صريحة خاصة من قبل الدول، وهو ما لا يستطيع مجلس الإدارة نقضه أو التخلّي عنه. وأنّ إرسال نائب للمجلس (العثماني) الجديد يمكن أن يعتبر كتخلٍّ أو نقضٍ، إذ يبدو كأنما تنفّذ في (جبل) لبنان القوانين التي هي، في هذه الأثناء، غير ممكنة التطبيق. لذا، وفي أيّ حال، يجب الحذر الشديد من أن يتمّ تأجيل هذا الإرسال بانتظار تفسيرات تبدو لي، للوهلة الأولى، إنها لن تكون كافية»[٢٨].

وقد أثمرت مقاومة مجلس الإدارة لمشروع الباب العالي بأن تخلّت السلطة العثمانية عن طلبها إرسال نواب من الجبل إلى المجلس العثماني، فأبلغت المتصرّف بأنه الجبل «سيكون معفياً، لهذا العام، من إرسال نواب إلى المجلس الوطني». إلاّ أنها أكّدت بأن «المسألة قد أجّلت، ولكن المبدأ لا يزال قائماً»[٢٩].

واكتسب الموقف، بعد ذلك، صفة الديمومة، فلم تعد السلطنة تطلب من حكومة الجبل تعيين نواب لها في المجلس النيابي العثماني؛ ولم يرسل الجبل نوابا عنه إلى ذلك المجلس، وهكذا حُلّت أكثر القضايا تعقيداً بين حكومة الجبل وحكومة الباب العالي، خصوصاً أنّ هذا المجلس لم يعمّر طويلاً، إذ أنه حُلّ بمرسوم سلطاني أصدره السلطان عبد الحميد بتاريخ ١٣ شباط/ فبراير عام ١٨٧٨ «بداعي الظروف الإستثنائية التي تجتازها البلاد»، وهي ظروف الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧ - ١٨٧٨)، وكان الحل موقتاً كذلك، إلاّ أنه استمرّ

حتى نهاية سلطنة عبد الحميد عام ١٩٠٨، حيث قام الإتحاديّون بانقلاب على السلطان وأعلنوا عودة العمل بالدستور، ووضعوا قانوناً جديداً للإنتخاب، تمّ، على أثره، إجراء إنتخابات نيابية في ولايات السلطنة كافة، باستثناء جبل لبنان[٣٠].

ث – قضية «المعيصرة» من جديد:

بقيت قضية المعيصرة بلا حل، ويبدو أنّ رستم باشا كان قد قرّر ممالأة القنصل الفرنسي وأهل البلاد فيما يختص بهذه القضية، وكانت سلطات طرابلس قد ضمّتها إليها، فذهب رستم باشا يدافع، أمام والي سورية راشد باشا، عن حق الجبل بهذه الأرض وعدم قانونية ضمّها إلى طرابلس، إلاّ أنّ ذلك لم يغيّر من موقف الوالي وقناعاته، خصوصاً أن أهالي طرابلس كانوا مضطرين للسير مسافة ثلاثة أيام، من طرابلس إلى بيت الدين، لحلّ منازعاتهم حول هذه الأرض أمام مجلس القضاء في المتصرفية[٣١].

وعرض رستم على الوالي مبادلة أرض الزاوية التي أخذها الطرابلسيون بأرض المعيصرة، بحيث تستعيد الزاوية (التابعة للجبل) تلك الأرض مقابل إعطاء أرض المعيصرة لطرابلس، ولكن الوالي رفض هذا العرض أيضاً، بحجّة أنه غير مخوّل بالتفاوض على أرضٍ غير أرض المعيصرة[٣٢]، ولا شك في أن ذلك يدلّ على مدى الضعف الذي بلغته السلطنة في تعاملها مع الدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا، حيث أكّدت هذه الأحداث، وأحداث أخرى مماثلة، على أنّ جبل لبنان، بنظامه الجديد الذي وضعته الدول الكبرى له، بالإتفاق مع الباب العالي، عام ١٨٦١ وعام ١٨٦٤، قد خرج، حقاً، من حدود السيطرة والسيادة العثمانية.

وقد حاول رستم جاهداً إعادة أرض المعيصرة إلى الكورة فلم يوفّق، بسبب تعنّت الوالي الذي ربما كان قد شعر بأنّ ما يطلبه حاكم الجبل إنما هو افتئات على حق السلطنة في إدخال أيّ أرض تشاء في أية ولاية تشاء من ولاياتها، بما فيها جبل لبنان.

إلاّ أنّ هذه القضية بقيت معلّقة، بلا حل نهائي، حتى عام ١٨٨٠، إذ أعيد فتح ملفّها من جديد، بمناسبة زيادة الضرائب على الجبل، حيث أنه، إذا ما انتزعت أرض المعيصرة من الجبل، فستوزّع قيمة الضريبة المترتبة عليها، وهي ٦٢ ألف قرش، على أهالي الجبل كافة، مما يزيد أعباء الضريبة عليهم. ولأجل ذلك، قاوم مجلس الإدارة المركزي، بضراوة، إلحاق تلك الأرض بطرابلس، رغم الجهد الذي بذله رستم باشا في سبيل إعادتها إلى الجبل، وكان مجلس الإدارة هذا مدعوماً بفرنسا، عن طريق قنصلها ببيروت، المدعو «سيانكيويسي Sienkiewicy» الذي استقبل الأعضاء الموارنة في المجلس، وشجعهم على التصلّب في موقفهم تجاه قضية إلحاق أرض المعيصرة بالجبل، وقد بارك وزير خارجية فرنسا «دي فرايسينت De Freycinet» خطوته هذه، مؤكّداً أنه لن يرضى «أن يمسّ الوضع الذي أنشأه نظام عام ١٨٦١ وضمنته الدول الكبرى»(٣٣).

ورغم المناقشات التي جرت، في بيروت، بين قناصل الدول الكبرى، بين مؤيّد لضم أرض المعيصرة إلى طرابلس، ومعارض لهذا الضم، فإن هذه الأرض ظلّت في عهدة طرابلس «مسلوخة عن الجبل واقعاً لا قانوناً، حتى انتهاء عهد المتصرّفية»(٣٤).

ورغم أنّ رستم باشا كان حاكماً «حازماً شديداً في الحق، متسلّطاً مهاباً عادلاً، ضرب على أيدي أصحاب الرشوة، وأبطل الدالّة والوساطة، وجعل

للمتصرّفية مكانة لا تدانيها مكانة الولاية من حيث النظام والدقّة»، ورغم أنّ عهده أتسم بالإستقرار، إذ استطاع «فرض هيبة حكومته، وأعاد الأمن إلى نصابه»[٣٥]، فهو لم يكن محبوباً، من الإكليروس الماروني خصوصاً، والموارنة عموماً، ومن فرنسا على الأخص. وقد بلغ الخلاف بين رستم باشا وبين الموارنة والإكليروس الماروني، وعلى رأسهم البطريرك بولس مسعد، أشدّه، وكان قد أجّج هذا الخلاف ما جرى بين المتصرّف والمطران بطرس البستاني الذي نفاه المتصرّف من دير القمر إلى القدس[٣٦]، بالإضافة إلى أحداث أخرى لا مجال لذكرها، وخصوصاً موقفه من يوسف كرم[٣٧]. يضاف إلى ذلك الدسائس التي كانت القنصلية الفرنسية ببيروت تحيكها ضده بسبب إصراره على تطبيق العدالة والقانون والنظام في البلاد بلا تمييز بين فئة وأخرى، ودون محاباة لأية سلطة سوى سلطة الدولة العلية[٣٨].

إلاّ أنّ رستم سلّم الأمانة، بكلّ رصانة وجدّية، إلى خلفه، واصا باشا، في الموعد المحدّد. ومما يروى عن رصانته وجديته أنه كان واقفاً، في حفل تنصيب خلفه، إلى يمينه، وما أن وصل قارىء الفرمان السلطاني إلى عبارة «دولتلو واصا باشا المنصوب من قبلنا متصرّفاً على (جبل) لبنان» حتى تحول رستم باشا عن يمين المتصرّف الجديد إلى يساره وجعل يقدّمه على نفسه، باعتبار أنه أصبح الحاكم بأمر السلطان»[٣٩]، وكان ذلك بتاريخ ١٠ حزيران/ يونيو ١٨٨٣[٤٠].

حواشي الفصل الثالث

(١) رسالة القائم بأعمال القنصلية الفرنسية ببيروت «بيريتييه Péretié» إلى «الكونت دي ريموزات Comte de Rémusat» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٨٧٣، (Ismaïl, Doc. diplomatiques et consulaires, T. 13, P. 302).

(٢) رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرّفية، ص: ١٥٣.

(٣) الخوري، شاكر، مجمع المسرّات، ص: ٢٥٢.

(٤) طربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرّفية إلى بداية الإنتداب، ص: ٢٨٤ وحاشية (١).

(٥) م. ن. ص: ٢٨٧.

(٦) رستم، المرجع السابق، ص: ١٥٢ - ١٥٣.

(٧) رسالة «روستان Roustan» القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى «الكونت دي ريموزات» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ أول أيار/ مايو عام ١٨٧٣.

(Ismail, op. Cit. T. 13, P. 308).

(٨) طربين، المرجع السابق، ص: ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٩) Ismail, op. Cit. T 13, P. 348.

(١٠) رستم، المرجع السابق، ص: ١٥٥.

(١١) ذكر القنصل الفرنسي العام «تريكو» في رسالته إلى وزير خارجيته «الدوق دي كاز» بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٧٦، أنّ رستم باشا إتخذ من سبنيه مقراً شتوياً لحكومته، (Ismail, op. Cit. T 13, P. 389).

(١٢) رستم، المرجع السابق، ص: ١٦٦.

(١٣) الخوري، شاكر، المصدر السابق، ص: ٢٥٤ - ٢٥٥. وقد ورد خطأ في الطبعة التي بين أيدينا وفي ص: ٢٥٥ (قائمقام البترون: الأمير قيس ملحم ١٨٨١ - ١٨٨٢ والأمير ملحم حمود ١٨٨٢ - ١٨٨٣ والأمير قيس قعدان شهاب ١٨٨٢ - ١٨٨٣، وقد صحّح الدكتور أسد رستم هذا الخطأ في كتابه (ص: ١٧٦) واعتمدنا التصحيح، بدورنا، وهو: قيس ملحم١ ٨٨١ - ١٨٨٢، وحمود ١٨٨٢ - ١٨٨٢ وشهاب ١٨٨٢ - ١٨٨٣).

(١٤) طربين، المرجع السابق، ص: ٢٧٠ - ٢٧١.

(١٥) م. ن. ص: ٢٦٤ - ٢٦٥.

(١٦) م. ن. ص: ٢٩٢ - ٢٩٣.

(١٧) أنظر مضمون المذكرة الجماعية التي أرسلها القناصل الأوروبيون ببيروت إلى سفرائهم في الأستانة حول مطالبهم إذا ما تقرّر سلخ الميصرة عن الجبل (تحديد محيط الميصرة، وتحديد محيط القلمون المسلمة، وإعادة قرى الزاوية إلى الجبل، وتخطيط الحدود بين الجبل وسنجق طرابلس)، (م. ن. ص: ٢٩٣).

(١٨) م. ن. ص: ٢٩٣ - ٢٩٤.

(١٩) برقية القنصل إلى الوزير بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٥.

(Ismail, op. cit. T 13, P. 376).

(٢٠) رسالة القنصل إلى الوزير بتاريخ ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٥.

(Ibid, P. 387).

(٢١) طربين، المرجع السابق، ص: ٢٩٥.

(٢٢) م. ن. ص: ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٢٣) م. ن. ص: ٢٩٧.

(٢٤) رسالة القنصل الفرنسي «تريكو» إلى وزير خارجية بلاده «الدوق ديكاز».

(Ismail, op. cit. T 13, P. 391).

(٢٥) الرسالة نفسها (Ibid, P. 393).

(٢٦) الرسالة نفسها (Ibid, P. 394).

(٢٧) رسالة القنصل الفرنسي إلى وزير خارجية بلاده بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٦.

(Ibid, PP. 394 - 395).

(٢٨) (Ibid, P. 398).

(٢٩) رسالة القنصل الفرنسي ببيروت (تريكو) إلى وزير الخارجية الفرنسية (ديكاز) بتاريخ ١٠ آذار/ مارس ١٨٧٧. (Ibid, P. 408).

(٣٠) الحكيم، يوسف، سوريا والدولة العثمانية، ص: ٢٤ - ٢٥.

(٣١) طربين، المرجع السابق، ص: ٢٩٩.

(٣٢) م. ن. ص. ن.

(٣٣) رسالة وزير الخارجية الفرنسية إلى القنصل العام ببيروت بتاريخ ١٠ أيار/ مايو ١٨٨٠.

(Ismail, Doc, T 14, PP. 179 - 180).

(٣٤) طربين، المرجع السابق، ص: ٣٤٦.

(٣٥) م. ن. ص: ٣٥٥ - ٣٥٦.

(٣٦) راجع تفاصيل هذا الخلاف في: خاطر، لحد، عهد المتصرّفين في لبنان، ص: ٦٩ - ١١٣.

(٣٧) راجع تفصيل ذلك في: طربين، المرجع السابق، ص: ٣٠١ - ٣١٦، مع الإشارة إلى الخلاف الحاد الذي قام بين كرم والبطريرك مسعد عام ١٨٧٦.

(٣٨) أنظر وصفاً لرستم في: خاطر، المرجع السابق، ص: ٥٤.

(٣٩) يزبك، يوسف إبراهيم، أوراق لبنانية، مجلّد ٢: ١٢.

(٤٠) رسالة «باتريمونيو Patrimonio» قنصل فرنسا ببيروت، إلى شامليل لاكور Challemel-Lacour، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٤ حزيران/ يونيو ١٨٨٣.

(Ismail, Doc. T 15, P. 39).

الفصل الرابع

المتصرّف واصا باشا
(١٨٨٣ - ١٨٩٢)

يبدو أن الآستانة فكّرت، عام ١٨٧٩، بعزل رستم باشا عن المتصرّفية، بسبب خلافه المستمر مع فريق من أعيان الجبل، والتحريض الفرنسي المستمر ضده، وفكّرت في تعيينه والياً على «الروملي» وتعيين «نصري» إبن فرانكو باشا، خلفاً له. وقد شكرت جريدة «الجوائب» في عددها الصادر بتاريخ ٣ كانون الثاني/ يناير ١٨٧٩ «وزير خارجية فرنسا» كما شكرت «سفير فرنسا في اسطنبول، المعروف بالحزم، لأنهما ساعدا الباب العاللي على هذا الإنتخاب»[1]، وقد استدعي كلّ من رستم باشا ونصري بك إلى الآستانة لهذا الغرض، فقصدها رستم باشا في أوائل شباط/ فبراير عام ١٨٧٩، حيث مكث فيها نحو أربعة أشهر، كما قصدها «نصري بك فرانكو» في أواخر آذار/ مارس من العام نفسه (وكان أمين سر السفارة العثمانية بباريس)، وقد أسفرت المفاوضات بهذا الشأن عن ما يلي:

- عارض السفير الإنكليزي في الآستانة، عزل رستم باشا عن متصرّفية الجبل معارضة شديدة، وأصرّ على أن يظل في منصبه هذا «نكايةً بالإكليروس الماروني الكثير التعلّق بفرنسا».

- كان من المقرّر أن لا يتولّى «نصري فرانكو» مهمّاته في الجبل إلاّ بعد تعيين والٍ على الروملّلي.

- رفضت روسيا تعيين والٍ على الروملّلي غير رستم باشا.

- إعتذر رستم باشا عن عدم قبوله هذا المنصب بسبب كبر سنّه(٢).

أمام هذه التناقضات، رأت الآستانة أن لا بدّ من إبقاء الأمر على ما هو عليه في جبل لبنان، فأقرّت رستم باشا في منصبه، وعاد المتصرّف إلى بيروت في أواخر أيار/ مايو من العام نفسه (١٨٧٩)(٣)، حيث استقبل بحفاوة بالغة «ونزل رستم في بيروت وإمارات التأثّر والرضى بادية على محياه، ولم يمتنع عن استقباله سوى أعيان الموارنة في بيروت وحزب المعارضة»(٤).

وهكذا ثبّت رستم باشا في منصبه واستمرّ فيه حتى آخر ولايته في ٢١ آذار/ مارس عام ١٨٨٣، والجدير بالذكر أنّ الآستانة فكّرت في التجديد له فترة أخرى، إلاّ أنه معارضة شديدة لهذا التفكير بدرت من فرنسا ومن فريق من اللبنانيين الذين حمّلوا مندوباً من قبلهم عرائض إلى الآستانة تطالبها بعدم التجديد له(٥).

١ – تعيين واصا باشا متصرفاً

وبتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ١٨٨٣ إجتمع سفراء الدول الكبرى بناظر الخارجية العثمانية، عارفي باشا، في مقرّه بالآستانة، وبحثوا في أمر تعيين متصرّف جديد للجبل خلفاً لرستم، وعرض ناظر الخارجية العثمانية على المجتمعين تعيين «بيب دوده باشا» من الأمراء الأرناؤوط والمسيحيين، مقيم في الآستانة، فاستمهل السفراء للتشاور مع حكوماتهم وانفضّ الإجتماع دون اتخاذ قرار بهذا الشأن.

وتوالت المفاوضات، بعد ذلك، بين السفراء والباب العالي الذي رشّح، لمنصب المتصرّف، أسماء عدّة مرشّحين من رعايا السلطنة (كما ينص نظام المتصرّفية) وهم:

- دانش أفندي (قنصل في راغوزه).
- نصري بك فرانكو.
- أوهانس أفندي سركز.
- براتو أفندي.
- واصا أفندي (مستشار في ولاية أدرنه).

بالإضافة إلى:

- رشيد باشا الألماني (أو الجنرال ستريكو، قائد الدرك في ولاية أدرنه).
- نعوم أفندي (قنصل في مالطه).

وقد أعلن عارفي باشا، في اجتماعه الأخير مع السفراء (٨ أيار/ مايو عام ١٨٨٣)، إعتراض فرنسا على التجديد لرستم، كما أعلن اعتراضه واعتراض السفراء على تعيين نصري بك فرانكو لميوله الفرنسية، وخشية أن يسعى في الجبل «لترجيح النفوذ الفرنسي على نفوذ دولته العثمانية»، وما أن علم نصري بك بذلك، حتى أعلن عدم ترشحه لهذا المنصب.

وبعد التداول، مطوّلاً، في باقي الأسماء، إستقرّ رأي المجتمعين على اختيار «واصا باشا» متصرّفاً على جبل لبنان[٦]، وسجّل، في الحال، بروتوكول تعيينه الذي نصّ على ما يلي:

«لمّا كان منصب متصرّف (جبل) لبنان قد خلا بانتهاء سلطات رستم باشا، فقد تكرّم جلالة السلطان وعيّن واصا باشا، مستشار الحاكم العام لولاية ادرنه، وحاكم المدينة المذكورة، حاكماً جديداً.

«إنّ ممثّلي الدول الكبرى الموقّعة على النظام الأساسي (لجبل) لبنان بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو عام ١٨٦١، والنظام بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٦٤، وبروتوكول ٢٧ تموز/ يوليو عام ١٨٦٨، وبروتوكول ٢٢ نيسان أبريل عام ١٨٧٣، والمجتمعين في مؤتمر عند وزير خارجية جلالة السلطان، أجمعوا، في هذا البروتوكول، على تثبيت الإتفاق الذي تمّ بينهم وبين الباب العالي، على هذا التعيين.

«ويعلن الباب العالي وممثّلو الدول الكبرى تأكيد النصوص التي تضمّنها بروتوكول ٢٧ تموز/ يوليو ١٨٦٨، وبروتوكول ٢٢ نيسان/ أبريل ١٨٧٣ والمتعلّقة بمدّة العشر سنوات المقرّرة لسلطات المتصرّف، كما يؤكّدون، في الوقت نفسه، تدابير البروتوكولات السابقة التي لم تعدّل والتي أكّدتها البروتوكولات المذكورة.

«وبناء عليه، وقّع ممثّلو الدول ذات الشأن هذا البروتوكول ومهروه بأختامهم.

«حرّر في الآستانة في ٨ أيار/ مايو عام ١٨٨٣.

«التواقيع: عارفي، ويندهام (Windham) رادوتيز (Radwitz) كاليس (Calice) دي نوايّ (De Noailles) دي كولوبيانو (De Collobiano) نيليدو (Nelidow)».

وأعربت فرنسا عن رضاها لهذا التعيين، في اليوم نفسه، إذ أرسل «باتريمونيو Patrimonio» قنصل فرنسا ببيروت، إلى «شالميل لاكور Challemel-Lacour» وزير الخارجية الفرنسية، رسالة يقول فيها «إن مسألة استبدال رستم باشا قد لاقت حلاً جيداً، وأن «ليس علينا إلا أن نهنىء أنفسنا، كما أعلمني سعادة السفير، للمخرج من الأزمة»[٨].

وواصا باشا هو ألباني الأصل، لاتيني المذهب، من قبيلة «المردة» التي يزعم الموارنة اللبنانيون أنهم يتحدرون منها[٩]، ولد في بلده «أشقودره» عام ١٨٢٤، وأرسل، بعد أن بلغ سن الرشد، إلى روما، حيث تعلّم في مدارسها «اللغات الإيطالية والفرنسية والإنكليزية واليونانية»، ثم استوطن، بعد ذلك، الآستانة، وهو في العشرين من عمره، حيث تعلّم اللغة التركية، وانخرط، بعدها، في خدمة الدولة، فعيّن مستشاراً في السفارة العثمانية بلندن، ثم كلّف مهمّة في سوريا، حيث أقام في حلب عشر سنين تعلّم، خلالها، اللغة العربية، وكلّف مهمّة صعبة في بلاد الهرسك (حيث كانت قد نشبت ثورة ضد الدولة العثمانية فوّض إليه أمر إخمادها مع سلطات واسعة لذلك)، ثم عيّن مستشاراً لولاية موناستير، ثم مستشاراً لولاية ادرنه، وقد انتقل من منصبه هذا إلى منصب الحاكم لجبل لبنان[١٠].

وصل واصا باشا إلى بيروت بتاريخ ٨ حزيران/ يونيو عام ١٨٨٣، وتسلّم مهماته في الجبل بتاريخ ١٠ منه، بعد تلاوة الفرمان السلطاني لتعيينه، في اليوم نفسه[١١]. وقد ظلّ رستم باشا يمارس مهماته كحاكم للجبل إلى هذا التاريخ، حيث أعدّ للحاكم الجديد استقبالاً حاشداً، «وبقي في الحفلة، يأمر وينهي، متقدّماً عليه، جالساً إلى يمينه»، حتى إذا ما تلي فرمان السلطان، تقدّم رستم باشا فصافح الحاكم الجديد و«انتقل في جلوسه إلى يساره» ثم حيّا الحشود تحية الوداع، «واتجه إلى عربة كانت واقفة بانتظاره» فاستقلّها إلى بيروت، حيث أبحر نحو الآستانة، «ولم يكن في وداعه إلاّ نفر من أقرب المقرّبين إليه»[١٢].

ويصف القنصل الفرنسي «باتريمونيو» في رسالته الآنفة الذكر إلى وزير خارجية بلاده «شامليل لاكور» الفرح الكبير الذي استقبل به أهالي الجبل واصا باشا، حيث «رسمت الأنوار ونيران الفرح دائرةً حول الجبال التي تحيط بخليج بيروت، فشكّلت زنار نار حقيقي»[١٣].

ويتحدّث القنصل نفسه عن الأثر الطيّب الذي تركه الحاكم الجديد في أحاديثه المتعدّدة، فور وصوله، مع الأهالي، فهو قد «أصرّ على حبّه للعدالة، وعلى حرصه على السهر لاحترام قوانين السلطان وكذلك قوانين الشعب (اللبناني) التي يتضمّنها النظام الأساسي». ويعلّق القنصل الفرنسي على ذلك بقوله «إنّ مجاهرة واصا باشا، عالياً وبصراحة، عن احترامه للنظام، تدلّ على أنه ماهر ويدرك السبب الحقيقي لعدم شعبية سلفه، وهو ما لم يفعله رستم باشا أبداً»(١٤).

ويبدو أنّ الحاكم الجديد قد استفاد، حقيقة، من تجربة سلفه، فهو قد استقبل المطارنة الموارنة، وكذلك «ممثّل الكرسي الرسولي» إستقبالاً ودياً، وذلك «بعكس الحقد الذي كان رستم باشا يكنّه لهم»(١٥).

وكانت أسرة واصا باشا مؤلّفة من زوجته «كاترين بوناطي» وابنته «ماري» من زوجة أولى كانت له، وصهره الأرمني «كوبليان» (زوج ماري)، وشقيق زوجته كاترين وزوجته، وطبيبه الرومي، وقد ماتت زوجته كاترين بالسرطان ودفنت في الحازمية «في قبر مجاور لقبر فرانكو باشا»، ثم ماتت إبنته ماري بالسل ودفنت إلى جنبها بالحازمية، ثم مات شقيق زوجته «بوناطي» وكان قد عيّنه قائداً للدرك، فلم يبق بجواره سوى صهره «كوبليان» وكان «طماعاً يحب المال، وله أساليب شيطانية في تحصيله»(١٦)، وقد أساء كثيراً إلى سمعة حميه المتصرّف، مما جعل حميّه يأمره بمغادرة البلاد والسفر إلى الآستانة، فسافر تاركاً لدى حميّه إبنتيه اللتين أنجبتهما «ماري» إبنة المتصرّف منه، فاستبقاهما المتصرّف سعيداً بهما، إلاّ أنهما لم تتمكّنا من ملء فراغ قلبه الموحش، فعاد إلى دفاتره القديمة، واستذكر فتاة فرنسية تدعى «لوريش» كان على علاقة حب قديمة بها، فتزوّجها، وأنجبت منه غلامين، ووفّرت له حياة هانئة مريحة(١٧).

٢ – كبار موظّفين المتصرفية في عهده:

أمّا كبار الموظّفون الذين تسلّموا الحكم، في دوائر المتصرّفية وأقضيتها، في عهد واصا باشا، فهم:

- مدير دير القمر: قسطنطين بك الخازن (١٨٨٢ – ١٨٨٦)، ثم:
  الأمير مسعود أمين (١٨٨٦ – ١٨٨٧)، ثم:
  قسطنطين بك الخازن (١٨٨٧ – ١٨٩٣).
- قائمقام الشوف: نسيب بك جنبلاط (١٨٨٤ – ١٨٩١).
- قائمقام جزين: الأمير نجيب شهاب (١٨٨٤ – ١٨٨٤)، ثم:
  الشيخ رشيد الخازن (١٨٨٤ – ١٨٨٦)، ثم:
  الشيخ قسطنطين الخازن (١٨٨٦ – ١٨٨٧)، ثم:
  الأمير سعد شهاب (١٨٨٧ – ١٨٩٣).
- قائمقام زحلة: إسكندر الحداد (١٨٨٤ – ١٨٩١)، ثم:
  حبيب بك لطف الله (١٨٩١ – ١٨٩٢).
- قائمقام المتن: الأمير يوسف علي (١٨٨٤ – توفي)، ثم:
  الأمير نجيب شهاب (١٨٨٥ – ١٨٨٦)، ثم:
  الشيخ رشيد الخازن (١٨٨٦ – ١٨٩١)، ثم:
  الأمير يوسف إسماعيل (١٨٩١ – ١٨٩٢).
- قائمقام كسروان: الأمير قيس قعدان شهاب (١٨٨٣ – ١٨٨٥)، ثم:
  الأمير يوسف إسماعيل (١٨٨٥ – ١٨٩١)، ثم:
  الشيخ رشيد الخازن (١٨٩١ – ١٨٩٢).
- قائمقام البترون: الأمير سعد شهاب (١٨٨٣ – ١٨٨٦)، ثم:
  أسعد بك كرم (١٨٨٦ – ١٨٩٢).

- دائرة الحقوق: الأمير نجيب شهاب (١٨٨٣ - ١٨٨٤)، ثم:
بطرس بك كرم (١٨٨٤ - ١٨٨٧)، ثم:
الأمير نجيب شهاب (١٨٨٧ - ١٨٩٥).
- دائرة الجزاء: نسيب بك جنبلاط (١٨٨٣ - ١٨٨٤)، ثم:
قاسم بك العماد (١٨٨٤ - ١٨٨٨)، ثم:
ملحم بك تلحوق (١٨٨٨ - ١٨٩٢).
- وكيل رئاسة مجلس الإدارة: الأمير سعد شهاب (١٨٨٣ - ١٨٨٧)، ثم:
الأمير أفندي شهاب (١٨٨٧ - ١٨٩٩).
- مدير الدائرة السياسية: كوبليان (١٨٨٣ - ١٨٩٢)[١٨].

٣ - المشاريع التي نفذت في عهده:

وكان واصا باشا، كما وصفه القنصل الفرنسي «باتريمونيو» ذا رأس هو عبارة عن «عش حقيقي للمشاريع، فلديه، كلّ لحظة، مشروع «لليتامى، ومدارس للفنون والمهن، والمعارض»[١٩]. ولكن هذا القنصل الفرنسي لا يتيه إعجاباً بالحاكم الجديد وتقديراً لمزاياه إلاّ لكي يتسلّل منها إلى معايبه فيحصيها لكي يخترق، من خلالها، شخصية هذا الحاكم، وبالتالي سياسته، فينتزع منه الخضوع انتزاعاً. وهكذا، فهو يرى أن معايب واصا باشا «تترك المجال واسعاً لتأثيرنا» كما يقول هو، «شرط أن لا نمارسه (أي التأثير) إلاّ في المناسبات الكبيرة» ويستطرد ناصحاً: «ولكن يجب أن تستمرّ المراقبة كلّ لحظة»، وذلك لأنّ واصا باشا، كما يبدو للقنصل الفرنسي، «خالياً من مزايا الفطنة والحذر اللذين تتطلّبهما البلاد التي يحكم»، ثم يقول بحزم «ليس لدى واصا باشا السلطة الكافية لاكتناف البلاد»[٢٠]. وعلى هذا، فهو (أي القنصل) يعتمد

على استراتيجيّته تلك لكي يعيد بناء ما دمّره رستم باشا من نفوذ لفرنسا في هذه البلاد، وقد فهم واصا باشا ذلك، وأصبح يدرك «اننا نحن فقط، من يمكنه أن ينتظر منهم، في المستقبل، وبصورة حقيقية، عوناً جدياً ونافعاً»[٢١].

وبالفعل، كان رأس واصا باشا يعجّ بالمشاريع العمرانية، فهو قد وعد، فور وصوله إلى بيت الدين وتسلّمه مهامه بتاريخ ١٠ أيار/ مايو ١٨٨٣، بشق طريق معبدة تصل بيت الدين ببيروت [٢٢]. وفي عام ١٨٨٤، حلم واصا باشا بمشروع آخر هو أن يقوم، بالاتفاق مع حكّام بيروت وطرابلس، بشق طريق واسعة تبدأ بصور وتنتهي بطرابلس، على طول الساحل، «على أن يسدّد الجبل ثلث التكاليف، بينما يسدّد الثلثان الباقيان ولايات صور وصيدا وبيروت وطرابلس»، ولكن واصا باشا عاد فتراجع عن مشروعه هذا نظراً لتكاليفه الباهظة وصعوبة التنفيذ[٢٣].

وفيما يلي تعداد لبعض المشاريع التي استطاع واصا باشا تنفيذها خلال حكمه:

- انشأ قاعة في قصر بيت الدين مخصّصة لاجتماعات مجلس الإدارة، كما «أنشأ قاعات أخرى لمختلف الدوائر الإدارية والقضائية في المركز والملحقات، وجهّزها بكلّ ما تحتاج إليه من أثاث ومعدّات».

- أقام، في بيت الدين، مستشفى، وأنشأ فيها مطبعة وجريدة، وأنشأ القسم الخارجي في السراي، وهو القسم المعدّ لمجلس الإدارة ودوائر العدلية.

- شيّد داراً للحكومة في بعبدا على أنقاض قصر الأمير ملحم الشهابي الذي كان مقرّاً شتوياً لها، وجعل من هذه الدار مقرّاً شتوياً لحكومته.

- بنى سرايا للحكومة في زحلة (عام ١٨٨٨).

- باشر ببناء سراي للحكومة في جونيه، إلاّ أن الموت لم يمهله لإنجازها، فأنجزها، بعده، خلفه نعوم باشا.

- أقام مخافر على الطرق للمحافظة على الأمن في البلاد.

- انشأ ١١٧ جسراً وعبارة على الجسور والقنوات والسواقي.

- شق طرقاً للعربات، وخصوصاً: طريق نهر الكلب - جونيه وطريق عين عنوب وغيرهما[٢٤].

أمّا الطرق التي فتحت، في عهد حكومة الجبل، (حتى خريف عام ١٨٨٨) فهي:

١ - طريق بيروت - بيت الدين (٨ ساعات بالسيارة): بدأها رستم باشا وأنجزها واصا باشا.

٢ - طريق بيروت - بعبدا (ساعة ونصف بالسيارة): فتحها رستم باشا.

٣ - طريق بيروت - بعبدات (٣ ساعات بالسيارة): فتحها واصا باشا، إلاّ أنها لم تنجز.

٤ - طريق بيروت - زحله مروراً ببكفيا والمتين: بدأها رستم باشا، وأنجز واصا باشا منها حتى بكفيا (على مسافة ثلاث ساعات ونصف من بيروت).

٥ - طريق بيت مري (ساعتان بالسيارة): فتحها واصا باشا.

٦ - طريق طرابلس: تتفرّع من بكفيا إلى الساحل، أنجز منها حتى جبيل (على مسافة ٧ ساعات من بيروت)، وأمّا قسم (بيروت - جبيل) فقد أنجزه واصا باشا، ودشّنه ربيع عام ١٨٨٨، ولكنه «غير سالك بعد» (أي عام ١٨٨٨)[٢٥].

٤ – الفساد في عهده

ومع ذلك، يصف القنصل الفرنسي العام ببيروت «الڤيكونت دي بيتيتڤيل Le Vicomte de petite ville» «واصا باشا» بأنه رجل «ذو مقدرة إدارية متوسّطة، وهو بلا عزيمة»[٢٦]، مخالفاً، بذلك، سلفه القنصل «باتريمونيو» الذي كان معجباً بالحاكم الجديد، وعقله الذي هو «عش حقيقي للمشاريع» كما سبق أن ذكرنا. ولكن «دي بيتيتڤيل» أصاب كبد الحقيقة عندما تحدث عن سيطرة «كوبليان»، صهر المتصرّف، على كلّ شؤون الحكم «بلا منازع»، وكنا قد سبق أن تحدّثنا عن فساد هذا الرجل وما سبّبه للحاكم من إحراج بسبب تعاطيه الرشوة في كلّ ما يتعاطاه من شؤون الحكم، (وكان عمّه الحاكم قد عيّنه «مديراً لدائرته السياسية، ومديراً للقلم الأجنبي») مما دفع بالحاكم إلى إبعاده إلى الآستانة للخلاص من فساده، ولكنه لم يفتأ أن عاد، بعد فترة وجيزة، مسلّحاً «بأمر صادر من الباب العالي، بالعودة إلى مركزه السابق»، فأعاد لملمة أصحابه من المقربين والمنتفعين الذين يكتفوا بأن يستفيدوا من مركز «كوبليان» وصلاحياته الواسعة، بل إنهم اجتذبوا إليهم زوجة الحاكم بعد أن أغروها بالمال وطلبوا إليها أن تضغط، بدورها، على الحاكم لكي ينال نصيبه من الرشوات، وإن لم يفعل، فليسكت عن ما يكتشف له من فساد يرتكبه صهره وزوجته، فكان لهم ما أرادوا، وسكت واصا باشا مرغماً هذه المرّة، بينما تفشى الفساد والرشوة في كلّ أجهزة الحكم في البلاد، وأصبحت حكومة الجبل، في عهد واصا باشا، أشبه «بمغارة لصوص» كما وصفها أحد معاصريه[٢٧]، وخصوصاً عندما أدرك واصا العجز والمرض، فتسلّم صهره أمور البلاد وأصبح يدير شؤون المتصرّفية على هواه دون أن يتمكّن واصا من ردعه، حتى أنّ بعضهم رسم صورة تمثّل حكومة الجبل «بقرة يعنى «كوبليان» بحلبها، ويمسكها له واصا من قرنيها»[٢٨]،

كما أنّ شاعراً قال في واصا، بعد موته، بيتين من الشعر اشتهرا يومذاك ولا يزالان مشهورين، وهما:

قالوا قضى واصا وواروه الثرى فأجبتهم وأنا العليم بذاته
رنوا الفلوس على بلاط ضريحه وأنا الكفيل بكم بردّ حياته

وربما، بسبب طموح واصا باشا إلى مشاريع عمرانية متعدّدة، أو بسبب الهدر الذي تسبّبه الرشوات التي روّجها صهره «كوبليان» في الإدارات العامة للدولة، نرى مجلس الدولة في المتصرّفية لا يتورع عن أن يحمّل أهالي الجبل ضرائب جديدة (مثل الضريبة التي فرضها المجلس على أحواض الغزل في البلاد، سواء أكانت ملكاً لأهل الجبل أم للأجانب، وذلك في مطلع عام ١٨٨٧) مما أثار استنكار بعض القناصل الأوروبيين وسخطهم، وخصوصاً القنصل الفرنسي، حيث أنه كان للفرنسيين عدّة مصانع غزل في الجبل[٢٩]. وإن دلّ ذلك على شيء، فإنما يدلّ على مدى تدهور الأحوال الإقتصادية في البلاد، في عهد واصا باشا، بسبب الهدر والرشوة وسوء الإدارة. ولم يوفّر الفساد الباشا نفسه الذي تدخّل في انتخابات ممثّلي الأقضية في مجلس الإدارة المركزي، حتى أنه اختار مرشحاً وصفه القنصل الفرنسي «دي بيتيتفيل» بأنه «فاسد، لا يحسن القراءة ولا الكتابة ومتهم بأنه قتل أحد مواطنيه»، ويشير القنصل نفسه إلى حادثة خبرها بنفسه، في هذه الإنتخابات، إذ كان عدد كبير من الموظفين يأتون إلى بيروت «ليأخذوا كلمة السر» من الباشا نفسه، وقد صارح أحدهم (وهو مدير قضاء) القنصل قائلاً: «أمّا أنا، فأنفّذ تعليمات الباشا بحذافيرها، لأنني أحرص على أن أعيّن قائمقاماً، وسوف أعيّن إذا حصلت على أغلبية الأصوات، في البترون، لصالح فلان...»، وعندما سأله القنصل إن كان يعرف ذلك المرشح

وما يشاع حوله قال: «ليس لي أن أحكم على صفاته الأخلاقية، يقال إنه سيء، أعرف ذلك، ولكنه إذا نجح فسأكون قائمقاماً، والباقي لا يهمّني»، وفاز في البترون، فعلاً، مرشّح الباشا «بالتهديد والعنف»[٣٠].

وهكذا أصبح كلّ شيء فاسداً، في الحكم والإدارة، في عهد واصا باشا، سواء أكان الفساد عن طريقه أم عن طريق صهره وزوجته. وقد أدى هذا الفساد، الذي استشرى في البلاد، إلى معارضة عنيفة لواصا باشا وللزمرة المحيطة به من المرتشين والمنتفعين والمفسدين، وساءت الأحوال في البلاد. ورغم أن واصا باشا كان يحكم «بلا رقابة، وبمنأى عن الخلاف الذي كان سائداً بين مختلف ممثلي الدول الكبرى»، فإن الأهالي الذين «كانوا قد تعبوا من القلاقل التي عاشوها لفترة طويلة»، إستطاعوا أن يدفنوا ما كان بينهم من أحقاد وخلافات، «واتحدوا ضد السلطة»[٣١]، وقد «اتحد الدروز والمسيحيون ضد الإدارة... في البترون والشوف وزحلة، أي عند الدروز والموارنة والروم، فقد تعب الأهالي جميعهم من تجاوزات أسرة واصا باشا، وغطيت الجدران بإعلانات التهديد»[٣٢]. وقد جاء في تهديد موجّه لـ«كوبليان» ما يلي: «... إن عطشك إلى الرشوة يتزايد، وكم من مرّة شكوناك إلى واصا باشا، حميّك، الذي لم يرغب أن يسمع كلّ الشكاوى المساقة ضدك، لأنك استغلّيت ثقته وخنته وفضحته، إذ قلت أنه شريكك وانه غير جدير بأن يدير شؤون البلاد لوحده، وانه دون مستوى المهمة الموكلة إليه، ولا يستطيع أن يستغني عن مساعدتك»[٣٣].

ويبدو أنّ الباب العالي قد أدرك ما يُلحقه «كوبليان» من فساد في الجبل، وهو الذي يغطيه حموه الحاكم، سواء لضعف منه أو لحسابات خاصة به، فاستدعي إلى الآستانة في النصف الثاني من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٨٧[٣٤]، وقد تقرّر عدم عودته إلى سوريا «حيث ارتكب الكثير من

الموبقات»[٣٥]، إلاّ أنه ما لبث أن عاد ليتابع ممارسة مهماته السابقة إلى جانب حميّه الحاكم.

وأخيراً، انقد الموت واصا باشا، إذ إن مرضاً ألمّ به في حزيران/ يونيو عام ١٨٩٢، ثم أدركه الموت، في بيروت، في الشهر نفسه[٣٦]. وفيما يلي تقييم لواصا باشا الحاكم والإنسان، وضعه القنصل الفرنسي في بيروت «دي بيتيتڤيل» في رسالة منه إلى «سبولّر Spuller» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ آذار/ مارس عام ١٨٨٩، يقول القنصل:

«يحكم واصا باشا (جبل) لبنان منذ ٦ سنوات، وخلال هذه السنوات الست التي عاشها في منصبه، بلا انقطاع، لم يتخذ صديقاً، ولم يكن له، وليس له أيضاً، سوى شركاء ومتملّقين، يحومون حوله، لمنفعة لهم. أمّا ندماؤه العاديون فهم إمّا أصحاب مصارف يهمهم استثمار أموالهم أو بعض الموارنة المغامرين...

«لم يستطع واصا باشا أن ينشىء لنفسه وضعاً شخصياً. وكحاكم، كان عاجزاً تماماً، مع مسحة من الغرور الطاغي. لم أره، أبداً، يتخذ قراراً، جيّداً أم خاطئاً، وطالما ان «كوبليان» موجود، «فكوبليان» هو الحاكم. واليوم، فإنّ رئيس مكتبه التركي هو السيد المطلق في الجبل...»[٣٧].

حواشي الفصل الرابع

(١) خاطر، لحد، عهد المتصرفين في لبنان، ص: ١٢٥.

(٢) م. ن. ص: ١٣١، عن «الجوائب» بتاريخ ٦ آذار/ مارس ١٨٨٣.

(٣) م. ن. ص: ١٢٦ - ١٢٨.

(٤) طربين، أحمد، لبنان منذ عهد المتصرّفية إلى بداية الإنتداب، ص: ٢٣٥.

(٥) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٣١ - ١٣٢.

(٦) م. ن. ص: ١٣٢ - ١٣٣ و١٣٨.

(٧) م. ن. ص: ١٢٨ و: Ismail, Doc. diplomatiques et consulaires, T. 17 pp. 26 - 27.

(٨) رسالة بتاريخ ٨ أيار/ مايو ١٨٨٢.

(Ibid, T 15, p. 32).

(٩) أنظر دحضاً حاسماً لهذا الزعم في (Ismail, Histoire du Liban, T. 1, pp. 169 - 189).

(١٠) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٣٩ - ١٤٠.

(١١) رسالة القنصل الفرنسي «باتريمونيو» إلى وزير الخارجية الفرنسية «شاليل - لاكور» بتاريخ ١٤ حزيران/ يونيو ١٨٨٣. (Ismail, Doc, T 15, P. 39).

(١٢) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٤٠.

(١٣) رسالة القنصل الفرنسي بتاريخ ١٤ حزيران/ يونيو ١٨٨٣. (Ismail, Doc. T 15. P. 39).

(١٤) Ibid, P. 40.

(١٥) Ibid.

(١٦) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٤١. ويذكر القنصل الفرنسي في رسالته إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٤ آذار مارس ١٨٨٤، أنّ من يحيطون بالحاكم لا يشرّفونه، حيث تباع الوظائف لمن يدفع أكثر، وصهره هو الذي يدير هذه العمليات.

(Ismail, Doc. T. 15, P. 73).

(١٧) خاطر، م. ن. ص: ١٤٢.

(١٨) الخوري، شاكر، مجمع المسرات، ص: ٢٩٦ - ٢٩٧.

(١٩) رسالة: «باتريمونيو» إلى «شامليل - لاكور» بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٨٣، .Ismail, Doc) T. 15, P. 55).

(٢٠) Ibid.

(٢١) Ibid, P. 58.

(٢٢) Ibid, P. 46.

(٢٣) رسالة «باتريمونيو» إلى «جول فرّي Jules Ferry» رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية، نياريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٨٤.

(Ibid, pp,. 124 - 125).

(٢٤) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٤٢ - ١٤٣، وانظر: الأسود، إبراهيم، دليل لبنان، ص: ٦١ و: الخوري، شاكر، المصدر السابق، ص: ٥٩.

(٢٥) رسالة من «غيو Guiot» القائم بأعمال قنصلية فرنسا ببيروت، إلى «غوبليه Goblet» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٨٨.

(Ismail, Doc. T. 15, P. 314).

(٢٦) رسالة «دي بيتيتفيل» إلى «دي فريسينيت De Freycinet» رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٠ أيار/ مايو ١٨٨٦.

(Ibid, pp. 157 - 158).

(٢٧) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٤٦. ويذكر القنصل الفرنسي «دي بيتيتفيل» في رسالة منه إلى رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١١ تشرين الأول/ نوفمبر ١٨٨٦ أنّ «زوجة واصا باشا ضبطت في خيانة زوجية مع صهر زوجها (كوبليان)».

(Ismail, Doc, T. 15, P. 173).

(٢٨) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٤٩. ويذكر القنصل الفرنسي، في رسالة منه إلى رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٨٦، أنّ من مهمة «كوبليان» تفتيش المحاكم، وهو، بهذه الصفة، يتولّى كلّ الشؤون القضائية، وانه يرغب في تغيير التنظيم القضائي القديم، وهو أمر مكلف ولا تستطيع حكومة الجبل تحمل أعبائه.

(Ismail, Doc. T. 15, P. 179).

(٢٩) أنظر المذكرة التي أرسلها واصا باشا إلى القنصل الفرنسي «دي بيتيتفيل» بموضوع الضريبة، بتاريخ ١٠ شباط/ فبراير ١٨٨٧، والرسائل المتبادلة بين القنصل والحاكم بهذا الصدد، بتاريخ ١٦ و١٩ شباط ١٨٨٧.

(Ibid, PP. 189 - 191 et 193 - 194).

(٣٠) رسالة القنصل الفرنسي إلى «فلورنس Flourens» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣ أيار/ مايو ١٨٨٧. (Ibid, PP. 204 - 205).

(٣١) الرسالة نفسها. (Ibid, P. 208).

(٣٢) رسالة القنصل «دي بيتيتفيل» إلى وزير الخارجية «فلورنس» بتاريخ أول حزيران/ يونيو ١٨٨٧.

(Ibid, P. 214).

(٣٣) إعلان تحت عنوان «إنذار إلى الشقي كوبليان». (Ibid, PP. 219 - 220).

(٣٤) رسالة «دي بيتيتفيل» إلى «فلورنس» بتاريخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٨٧، (Ibid, P. 244).

(٣٥) رسالة «دي بيتيتفيل» إلى «غلوبيه Globlet» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٨٨٨، (Ibid, P. 279).

وذكر «دي بيتيتفيل» ان «كوبليان» لن يعزل، بل سيعين في وظيفة في وزارة العدل بالآستانة (Ibid) وقد ظلّ راتبه قائماً يرسل إليه من خزينة حكومة الجبل بمعدّل ألف فرنك (فرنسي) شهرياً.

(Ibid, pp. 280 et 290).

(٣٦) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٤٩.

(٣٧) Ismaii, op. cit. T. 15, P. 349.

الفصل الخامس

المتصرّف نعوم باشا

(١٨٩٢ - ١٩٠٢)

١ – تعيين نعوم باشا متصرفاً

بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ١٨٩٢ صدر البروتوكول الذي عيّن نعوم باشا حاكماً على جبل لبنان خلفاً للحاكم المتوفّي واصا باشا، وقد تضمّن هذا البروتوكول ما يلي:

«بعد وفاة واصا باشا، شغر منصب حاكم (جبل) لبنان، وقد تفضّل جلالة السلطان بتعيين نعوم أفندي، الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية، حاكماً للجبل.

«إنّ ممثلي الدول الموقّعة على النظام الأساسي (لجبل) لبنان بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦١ وبتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٤، وكذلك بروتوكولات ٢٧ تموز/ يوليو ١٨٦٨ و٢٢ آذار/ مارس ١٨٧٣ و٨ أيار/ مايو ١٨٨٣، والمجتمعين في مؤتمر عند وزير الشؤون الخارجية لدى جلالة السلطان، أجمعوا، بهذا البروتوكول، على تأكيد الإتفاق المبدئي الذي تمّ، بمناسبة هذا التعيين، بينهم وبين الباب العالي.

«وان ممثّلي الدول اتفقوا، كذلك، مع الباب العالي، على الإعتراف بأنّ الضرورة تقضي بتحديد مدّة سلطات حاكم (جبل) لبنان بخمس سنوات.

«ويعتقد ممثّلو الدول، إضافة إلى ذلك، أنه يتوجّب لفت إنتباه الباب العالي، جدياً، إلى بعض التغييرات المحدثة في نصوص نظام (جبل) لبنان، والطلب إليه أن يتأكّد، مستقبلاً، من تنفيذ هذه الشروط التي تراعي ما يلي:

«١ - إجراء إنتخابات المجلس الإداري مع كلّ ضمانات الإستقلالية المبتغاة، واحترام صلاحيات هذا المجلس.

«٢ - إعادة النظام القضائي الذي أنشأه نظام عام ١٨٦١، وعدّله حكّام (جبل) لبنان بدون موافقة الدول (الكبرى)، وذلك وفقاً للمواد ٦ و٧ و١٠ من هذا النظام.

«٣ - إحترام الضمانات المعطاة للقضاة وفقاً للمادة ١١ من هذا النظام، ولا يمكن نقل هؤلاء الموظفين أو عزلهم إلاّ بعد تحقيق يتمّ برعاية المجلس الإداري.

«وقد أعلن سعيد باشا (وزير الخارجية العثمانية) أنّ الباب العالي أخذ علماً بهذا الطلب، وأوصى الحاكم الجديد بوجوب احترام نظام (جبل) لبنان وتنفيذ كلّ نصوصه بأمانة.

«وبناء عليه، فإنّ المفوّضين مطلقي الصلاحية قد وقّعوا هذا البروتوكول ومهروه بأختامهم.

«حرّر في الآستانة، بتاريخ ١٥ آب ١٨٩٢.

«**التواقيع:**

سعيد، فورد (F. cl. Ford)، فون مولّر (Von Müller)، كاليس (Calice)، كامبون (Cambon)، دي بوزيو (Di Bosio)، جادوسكي (Jadoski)[1]».

وكان سعيد باشا قد رشّح لهذا المنصب عدداً من المرشحين تداول المجتمعون أسماءهم وهم: نعوم أفندي (مستشار في وزارة الخارجية)، وزهراب باشا، ونصري بك (نجل فرانكو باشا)، ومورل بك (كان في الجبل، مع رستم باشا)، ومخايل أفندي برتوغال، وبادروس أفندي، وغضبان أفندي. وقد وقع اختيارهم، بعد المداولة، على نعوم أفندي، حاكماً جديداً لجبل لبنان[٢].

ونعوم باشا حلبي الأصل لاتيني المذهب، من أسرة توتنجي، إبن أخت فرانكو باشا، ولد في الآستانة عام ١٨٤٦، وتعلّم في المدرسة السلطانية حيث أتقن اللغات التركية والفرنسية، بينما كانت اللغة العربية لغته الأصلية باعتباره من والدين عربيين. وقد عيّن، بعد تخرّجه من المدرسة، في وزارة الخارجية العثمانية حيث قام بوظيفة كاتب، ثم عيّن أمير سر في السفارة العثمانية بروسيا، ثم أعيد إلى الاستانة بناء لطلبه، حيث قام بوظيفة مستشار في الوزارة نفسها، وظلّ في هذا المنصب طوال ربع قرن، حتى تعيينه حاكماً لجبل لبنان. وهو متزوّج من حلبية أيضاً هي إبنة خاله، وتدعى «ماري»، وقد أنجبت منه ولداً إسمه «سعيد» نال من المناصب ما سبق أن ناله أبوه[٣].

كان نعوم باشا يتصف بالحكمة والتعقّل والدهاء والرصانة، حسبما وصفه إبراهيم الأسود، «وكان من خصومه»، إذ قال عنه:

«كان نعوم باشا رجلاً عاقلاً حسن التدبير، وكثيراً ما جدّ وراء إرضاء قناصل الدول والسلطات الدينية». وقال عنه الياس طنوس الحايك:

«كان نعوم باشا داهية في تصرّفه مع رجال الدين وقناصل الدول، فلم يدع أحداً منهم مستاء منه كلّ الإستياء، أو راضياً عنه كلّ الرضى، أي أنه لم يدع لهم مجالاً لأن يطمعوا به أو لأن ينفروا منه ويستعدوه. أما مع سائر الناس فكان

يجانب الضرر بأيّ مخلوق، ولم يكن يستنكف عن الجدل مع أصحاب المصالح وإقناعهم بالبرهان بصحة رأيه وبطلان ما يريدونه ويرمون إليه، وعلى ذلك، كانوا يغادرونه شاكرين ما بدا لهم منه من لطف ومؤانسة ولو لم يحصلوا على ما جاؤوا يطلبون منه»[٤].

وقال عنه الدكتور شاكر الخوري: «ان نعوم باشا رجل حليم طبعاً، بعيد عن الضرر، وهو أوّل متصرّف يجادلك بالبرهان المعقول، تدخل عنده متكدراً وترجع منشرحاً بدون أن تنال منه غرضك، فقط تكون مقتنعاً من برهان عمله، لا يكل من التعب، ولا يلهيه شيء عن شغله، سهران على مصلحته، يعزّز المأمور ولا يقبل عليه تشكياً إلاّ بالبرهان، ولكن يوبّخ ويهدّد سرّاً، ويعزّزه ظاهراً، ولا يمكن أن تذكر له عيوب مأمور إلاّ بحيلة»[٥].

وقال عنه «تايّانديه Taillandier»، قنصل فرنسا العام ببيروت: «حاكم مجتهد ويهمّه أن يدير كلّ شيء بنفسه، لذا، فهو سيجرّب أن يرأس، بنفسه، كلّ جلسات المجلس ويلغي نائب الرئيس»[٦].

وصل «نعوم باشا» إلى بيروت، على متن الباخرة «النيجر Niger» صباح يوم الأحد في ٤ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٩٢، فاستقبله كبار موظّفي حكومة الجبل على متن الباخرة، كما استقبله، على رصيف الميناء، «والي بيروت وقائد الموقع وجماهير غفيرة جاءت من كلّ صوب من الجبل. وأدّى له التشريفات فوج من المشاة وسريتا خيالة. وبات الحاكم الجديد ليلته تلك في منزل صديقه ومعتمده للشؤون السياسية، إسكندر بك تويني»[٧]، ثم انتقل، في اليوم التالي، إلى مركز الحكومة في بعبدا، حيث تلا موظّف تركي فرمان التعيين، باللغة التركية، وترجمة آخر إلى اللغة العربية، ورحّب المطران يوسف الدبس بالحاكم الجديد، ثم تكلّم، باسم الحاكم، صديقه «تويني» وطلب بأمر من الحاكم، أن يلتحق

موظّفو حكومة الجبل في مراكز وظائفهم ببيت الدين بتاريخ ١٥ أيلول لمباشرة العمل في ظل الحاكم الجديد[٨].

وبتاريخ ٧ أيلول، إنتقل نعوم باشا إلى بيت الدين[٩]، فاستقبله أهالي البلدات التي مرّ فيها بالأهازيج والهتافات، ويروى أنه، عندما مرّ بالحازمية «زار قبر سلفه، وانحنى أمامه انحناءة إجلال وترحّم، فأكبر الناس فيه تلك العاطفة»[١٠].

وفي اليوم الثاني لوصوله، عمد نعوم باشا إلى تطهير إدارته من بقايا «كوبليان» و«واصا باشا» وكلّ من عرف أنه «شاركهما بما كانا يقترفانه من مساوىء، مبتدئاً بالزعماء منهم»، ثم «حلّ مجلس الإدارة» وأقال كتبته، وحلّ «دائرة الحقوق» وعمد إلى إجراء إنتخابات جديدة، وهكذا استطاع أن ينشىء جهاز حكم جديد اختاره من النخبة، ومع ذلك، فهو ظلّ يراقب أعمال الموظفين وسلوكهم وتصرّفاتهم، ولا يتوانى عن محاسبتهم، ثواباً وعقاباً[١١].

٢ – كبار موظفي المتصرفية في عهده:

وفيما يلي أسماء كبار موظفي حكومة الجبل في عهد نعوم باشا:

– مدير دير القمر: الشيخ أمين الخازن (١٨٩٣ – ١٨٩٤)، ثم:
الأمير خليل سعد شهاب (١٨٩٤ – ١٨٩٩)، ثم:
الشيخ يوسف عواد (١٨٩٩ – ١٩٠٠)، ثم:
الشيخ كنعان الضاهر (١٩٠٠ – ١٩٠١)، ثم:
الأمير فائق شهاب (١٩٠١ – ١٩٠٢).

– قائمقام الشوف: الشيخ سعيد حمدان (١٨٩٢ – ١٨٩٢)، ثم:

الأمير مصطفى (١٨٩٢ - ١٩٠٢)، ثم:

الأمير شكيب ارسلان (١٩٠٢ - ١٩٠٢).

- قائمقام جزين: نعمان بك حبيش (١٨٩٣ - ١٨٩٦)، ثم:

سليم بك عمون (١٨٩٦ - ١٨٩٩)، ثم:

الأمير حارس شهاب (١٨٩٩ - ١٩٠٢).

- قائمقام زحلة: الياس بك الباشا (١٨٩٢ - ١٨٩٥)، ثم:

حبيب لطف الله (١٨٩٥ - ١٨٩٧)، ثم:

الياس الباشا (١٨٩٧ - ١٩٠٠)، ثم:

سليمان الجاهل (١٩٠٠ - ١٩٠٢).

- قائمقام المتن: الأمير قبلان (١٨٩٣ - ١٨٩٩)، ثم:

الشيخ رشيد الخازن (١٨٩٩ - ١٩٠٢).

- قائمقام كسروان: الأمير نجيب شهاب (١٨٩٣ - ١٨٩٤)، ثم:

الشيخ رشيد الخازن (١٨٩٤ - ١٨٩٨)، ثم:

أسعد بك كرم (١٨٩٨ - ١٩٠١)، ثم:

سليم بك عمون (١٩٠١ - ١٩٠٢).

- قائمقام البترون: علوان بك حبيش (١٨٩٢ - ١٨٩٤)، ثم:

الأمير نجيب شهاب (١٨٩٤ - ١٨٩٦)، ثم:

أسعد بك كرم (١٨٩٦ - ١٨٩٨)، ثم:

الشيخ رشيد الخازن (١٨٩٨ - ١٨٩٩)، ثم:

سليم بك عمون (١٨٩٩ - ١٩٠١)، ثم:

أسعد بك كرم (١٩٠١ - ١٩٠٢).

- قائقامية الكورة: حنا الخوري (١٨٩٦ - ١٨٩٩)، ثم:
أسعد طالب (١٨٩٩ - ١٩٠١)، ثم:
أمين الجريديني (١٩٠١ - ١٩٠٢).
- رئيس دائرة الحقوق: سليم بك عمون (١٨٩٥ - ١٨٩٦)، ثم:
الأمير نجيب شهاب (١٨٩٦ - ١٩٠١)، ثم:
نعمان بك حبيش (١٩٠١ - ١٩٠٢).
- رئيس دائرة الخبراء: نسيب بك جنبلاط (١٨٩٢ - ١٨٩٣)، ثم:
سعيد بك تلحوق (١٨٩٣ - ١٩٠٢).
- وكيل مجلس الإدارة: الأمير قبلان أبي اللمع (١٨٩٩ - ١٩٠١).
- مدير الدائرة السياسية ومعتمد الشؤون السياسية: اسكندر بك تويني(١٢).

٣ - أعماله العمرانية:

ومن أهم أعماله العمرانية:
- بناء سرايا في جونيه وبعقلين وجزين وبحنس والبترون (عام ١٨٩٧).
- بناء سراي أميون (عام ١٨٩٨).
- ترميم قاعة العمود والحمام القديم في سراي بيت الدين(١٣).
- فتح طريق بيروت - صيدا - جزين، وطريق جونيه - جبيل - البترون، وطرق أخرى في أقضية عديدة مثل «الكورة والبترون وكسروان والشوف (شقّ في عهده ٤٨٠ كلم و٨٨٠ م. من الطرقات).
- إنشاء «بضعة عشر جسراً» أهمها: جسر على نهر إبراهيم، وآخر على نهر بيروت. وتجديد جسر نهر الكلب (وكان واصا باشا قد أنشأه)(١٤).

- تقديم تسهيلات كبيرة للشركة الفرنسية «شركة باتينيول La société des Batignolles» التي كانت تقوم بإنشاء خط السكة الحديدية بين دمشق وبيروت، وذلك بشهادة القنصلية الفرنسية العامة ببيروت(١٥).

٤ – المعارضة في عهده:

ومع ذلك فقد بدا موارنة الجبل غير راضين، تماماً، عن حكم «نعوم باشا» وقد لاحظ ذلك القائم بأعمال القنصلية الفرنسية ببيروت «جيلّمييه Jullemier» الذي اعتبر أنّ «نعوم باشا» قد استقبل استقبالاً فاتراً من قبل أهالي كسروان، خلال جولة قام بها على تلك البلاد، خريف عام ١٨٩٤، مفسّراً ذلك بأن الموارنة «بدوا غير راضين عن إدارة نعوم باشا التي يتهمونها بأنها تضحّي بهم لمصلحة الطوائف المنافسة، وهم ينسبون إلى المحيطين به تأثيراً مضاداً لمصالحهم»، ويستطرد: «ويعبّر أهالي كسروان خصوصاً، وبصورة علنية، عن هذه الشكاوى»(١٦). إلاّ أنه بعكس ذلك، إستقبل استقبالاً حاراً في إهدن وبشري (وهما بلدتان مارونيتان) وكذلك في البترون(١٧).

ويبدي «جيلّمييه» رأياً في إدارة «نعوم باشا» فيقول إنّ الشكوى بدأت تتسرّب، منذ شهور، وذلك من خلال «اتهام صريح لبعض الموظفين، وهم ليسوا قلّة» بأنهم فاسدون وأنهم «ينقادون، خصوصاً في الشؤون الخدماتية، لدوافع ذات منفعة شخصية». ويستطرد القائم بالأعمال الفرنسي أنّ هذه الإتهامات تطال «أشخاصاً مقرّبين من الباشا، ويبدو أنهم يحظون بثقته المطلقة»(١٨)، وهو ما حاربه نعوم باشا فور وصوله إلى الجبل، وسعى، صادقاً، لتخليص إدارة الحكم منه، باعتباره إرثاً ثقيلاً كان قد ورثه عن حكومة سلفه «واصا باشا» وصهره «كوبليان». وينهي جيلّمييه تقريره بقوله: «إنّ الحال أبعد

ما يكون عن الرضى، وإذا لم يعرف نعوم باشا كيف يتصرّف بحزم ويعتمد خطاً حازماً وواضحاً، فإنه لا يُخشى أن يفقد شعبيته فحسب، بل إنه سوف يعرّض، جدياً، الإستقرار والإزدهار لحكم سيظل مناطاً به، بعدُ، لثلاث سنوات»[١٩].

وبعد عامين من الملاحظة التي أبداها القائم بأعمال القنصلية الفرنسية العامة ببيروت «جيلّمييه» في خريف عام ١٨٩٤، حول التحفّظات التي يبديها موارنة كسروان تجاه حكم نعوم باشا، جاء القنصل الفرنسي العام «سوهارت Souhart» لكي يؤكّدها، في خريف عام ١٨٩٦، وهو يعزو ذلك إلى أن «الجبليين» في الجبل الشمالي يأخذون على «الحكومة المركزية» أنها تحابي، بشكل كامل «المناطق الواقعة تحت نظرها مباشرة» في الجبل الجنوبي. ويؤيّد «سوهارت» هذه النظرة للأمور، ويعتبرها «صحيحة»، وحجّته، في ذلك، أنّ «أي طريق معبدة لم تفتح، عبر هذه المنطقة (الشمالية)، على غرار تلك التي فتحت في باقي القائمقاميات»[٢٠]. وكان يؤخذ على نعوم باشا، رغم كلّ صفاته الحميدة، أنه قليل التعاطي في الشؤون الإدارية للبلاد، وانه يعتمد، في ذلك، على معتمده وصديقه «إسكندر بك تويني»[٢١]. ويبدو أن السلوك الإداري العام لهذا المعتمد هو الذي كان يثير نقمة الشعب على الحاكم الذي «وضع فيه كلّ ثقته» والذي هو، بالفعل «الموزّع الحقيقي للمكاسب الحكومية في البلاد»، حيث «كلّ منصب، وكلّ مكسب، يباع. ويمكننا أن نحصي الموظّفين الذين حصلوا على وظائف بدون أن يدفعوا، مسبقاً، مبلغاً من المال»[٢٢]. ويتهم القنصل الفرنسي «سوهارت»، في تقريره هذا، إسكندر بك تويني، بالفساد الذي اكتسبه بدوره، من أمثال «كوبليان أفندي وناصيف الريس»[٢٣]، محاولاً تبرئة الحاكم من الفساد المستشري في البلاد، إذ يرى أن الأهالي لا يضعونه «في صف سلفه» واصا باشا،

ولكنهم يربطون بينه وبين إسكندر بك الذي تربطه به صداقة وطيدة. ويرى القنصل الفرنسي أن انتخابات بعض أعضاء المجلس الإداري التي ستجري (في العام نفسه) في المتن وجزين وكسروان، هي «المناسبة الحاسمة التي يمكن أن تبدّد شعبية الباشا»[٢٤].

٥ – التجديد لولاية ثانية

وقد جاء تقرير «سوهارت» هذا، بمناسبة اقتراب موعد انتهاء مدّة حكم نعوم باشا، (آب/ أغسطس ١٨٩٧) والإشاعات التي سرت حول إمكان التجديد له خمس سنوات أخرى.

ومع ذلك، فقط طلب الباب العالي من الدول الكبرى ذات العلاقة الموافقة على التجديد لنعوم باشا خمس سنوات أخرى في حكم الجبل. وبناء على ذلك، إجتمع سفراء هذه الدول في الآستانة بتاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو ١٨٩٧، ووافقوا على هذا الطلب بالإجماع، باعتبار أنّ «الشروط المطلوبة تتوافر في هذا الموظف»[٢٥]، مع طلبهم تنفيذ التوصيات التي ضمنتها هذه الدول للبروتوكول الذي عيّن، بموجبه، نعوم باشا حاكماً لجبل لبنان[٢٦].

وفي إحصاء لسكان المتصرفية أعدّته «دائرة الشؤون السياسية» بباريس ورفعته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٠ تموز/ يوليو ١٨٩٧، نجد ما يلي:

عدد سكان متصرّفية جبل لبنان: ٤٠٠ ألف نسمة، موزّعين كما يلي:

- مسلمون: ٣٠،٠٠٠
- دروز: ٥٠،٠٠٠
- موارنة: ٢٣٠،٠٠٠
- روم كاثوليك: ٣٠،٥٠٠

- روم أرثوذكس: ٥٤،٢٥٠
- بروتستانت: ٧٥٠
- لاتين وأرمن وسريان: ٤٥٠٠[٢٧].

وبتاريخ ١٤ آب/ أغسطس عام ١٨٩٧، صدر البروتوكول الذي مدّد، بموجبه، لنعوم باشا خمس سنوات أخرى، وهذا هو نصّه:

«بما أنّ فترة خمس سنوات المحدّدة لمدّة سلطات نعوم باشا كحاكم (لجبل) لبنان، تنتهي في ١٥ آب/ أغسطس ١٨٩٧، فإنّ جلالة السلطان قد تفضّل بتثبيته بهذه الصفة لمدّة خمس سنوات جديدة.

«إنّ ممثّلي الدول الموقّعة على النظام الأساسي (لجبل) لبنان) بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦١ ونظام ٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٦٤، وبروتوكولات ٢٧ تموز/ يوليو ١٨٦٨ و٢٢ نيسان/ أبريل ١٨٧٣ و٨ أيار/مايو ١٨٨٣ و١٥ آب/ أغسطس ١٨٩٢، والمجتمعين في مؤتمر مع وزير خارجية جلالة السلطان، قد أجمعوا، بهذا البروتوكول، على تأييد الإتفاق المبدئي الذي تمّ، بمناسبة تجديد مهمّة نعوم باشا، بينهم وبين الباب العالي.

«تظل نصوص البروتوكول الصادر بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ١٨٩٢ معمولاً بها.

«وبناء عليه، فإن المفوّضين، مطلقي الصلاحية، قد وقّعوا هذا البروتوكول ومهروه بأختامهم».

«حرر في الآستانة بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس ١٨٩٧.

«التواقيع:

«توفيق، كاليس (Calice)، نليدو (Nelidow)، كامبون (Cambons)، كوري (Currie)، سورما (Saurma)، بانسا (Pansa)[٢٨]».

بدء نعوم باشا فترة حكمه الجديدة بإعادة «اسكندر بك تويني» إلى المنصب الذي كان قد شغله خلال الفترة الأولى، وذلك رغم تحفّظات القنصل الفرنسي عليه، ورغم وعود نعوم باشا، كما يبدو، بأن لا يعيده إلى هذا المنصب، مما أثار القائم بأعمال القنصلية الفرنسية ببيروت «بوبوت - ديكوتير Bobot-Des-Coutures» الذي أبرق إلى وزير الخارجية الفرنسية «هانوتو» يشكو تصرّف الحاكم ويعتبر هذا التصرّف نكثاً للوعود التي كان قد قطعها بعدم إعادة تويني إلى الوظيفة التي كان يشغلها، كما يعتبره مسايرة للقنصل الإنكليزي الذي ألحّ على إعادة تويني إلى وظيفته، ويرى القنصل الفرنسي أن هذا التصرّف، من قِبل الحاكم، يعتبر «ضربة» تمسّ النفوذ الفرنسي في الجبل[٢٩]. ولكن وزير الخارجية الفرنسية كان أكثر روية وديبلوماسية من القنصل، إذ انه ألمح، في برقية جوابية منه بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩٧، إلى أنّ عمل الحاكم لا يعدّ، بالضرورة «خرقاً للتأكيدات المعطاة من قبل نعوم باشا للسفير الفرنسي كامبون» بل إنه وعد بأن يتأكّد، هو شخصياً، من سلوك مرؤوسه هذا، ويضيف وزير الخارجية «ويبدو أنه من السياسة القبول بنتائج الإمتحان الذي كان لصالح الموظّف المعني». ثم لا يتورع الوزير عن أن يوجّه ملاحظة للقنصل، نراها قاسية، وذلك عندما يقول له: «يهمني كثيراً أن يعطي القنصل العام هذه المسألة الشخصية حجمها الحقيقي، وأن يجتهد لكي يقيم علاقات جيّدة مع نعوم باشا»[٣٠]، مما يدفع الباحث إلى الشك فيما كان يبديه القنصل من آراء حول سلوك «تويني» وسواه، خصوصاً إذا كان خلف تلك الآراء مشاعر شخصية بحتة تدعو إلى الريبة، وإذا لم تويّد تلك الآراء بآراء لمراقبين آخرين في ذلك العصر. وفيما يلي رأي لمعاصر، من ذلك الزمن، في «اسكندر بك تويني»، أورده شاكر الخوري، في كتابه «مجمع المسرّات»:

«هو الرجل الذي خدم حكومة (جبل) لبنان مدة ٣٦ سنة، وكان سياسياً عظيماً ليس بالعنفوان والقوّة بل بالبرهان والرفق واللين، وكان صديقاً لصديقه وحزبه، لم ينفك عنه أبداً. فتارةً يرتفع إلى أعلى الدرجات فيرفع معه من يخصّه، وحين كان يهبط يهبط معه أصدقاؤه. وهو الوحيد الذي حافظ على حزب سياسي في لبنان، بيروتي الأصل من عائلة كريمة اشتهرت بمبراتها... دخل في خدمة الحكومة اللبنانية مدّة فرانكو باشا كترجمان المتصرّفية، ثم أصبح خلال حكم نعوم باشا مدير البوليتيك، وبقي في وظيفته حتى حكم مظفر باشا سنة ١٩٠٢، وبعد ترك وظيفته تقريباً توفيت زوجته... ولم يمض على وفاتها ثمانية أشهر تقريباً حتى تبعها زوجها اسكندر بك الذي كان قد تعيّن عضواً بمجلس إدارة ولاية بيروت» وقد مدحه المؤلّف بقصيدة كما مدح زوجته ورثى إبنه، وكان صديقاً له»[٢١].

ويكشف القنصل «الكونت دي سيرسي» عن الأسباب التي دفعت، ربما، بعض القناصل الفرنسيين ببيروت (القائم بالأعمال بوبوت ديكوتير، والقنصل سوهارت) إلى اتهام «اسكندر بك تويني» بالفساد، وذلك عندما يوضح أنّ هذا الرجل خدم في القنصلية الفرنسية العامة ببيروت «سنوات طويلة» و«ببعض التفاني»، إلاّ أنّ حاجاته تنامت «كما تنامت لديه، في الوقت نفسه، الرغبة بالبذخ»، وانه سعى «لمنفعة مادية» أن يستفيد من علاقاته القديمة بفرنسا، محاولاً أن يقنع المتصرّف بأن «العدو الحقيقي لتركيا، في جبل لبنان، هو فرنسا» وذلك بهدف التقليل من هيبتها[٢٢]، مستفيداً، ولا شك، من وجود صديقه «نعوم باشا» على رأس الحكم، حيث كان هذا المتصرّف «خجولاً، متردّداً، شرقياً بعمق، تطغى عليه حاشيته»، لذا، فهو «بسبب ضعفه، ينقاد إلى موظّفيه» وعلى رأسهم «اسكندر بك تويني، زبوننا القديم، الأرثوذكسي المحمي جداً من

القنصلية الروسية، وخصوصاً من الأمير مصطفى أرسلان الزعيم الرئيسي للطائفة الدرزية»(٣٣).

كان المتصرّفون السابقون على نعوم باشا يقيمون، شتاء، في بيروت، وينتقلون منها إلى بعبدا، المقر الشتوي لحكومة الجبل، ولكن نعوم باشا خرق هذا التقليد وأقام في الحدث بدلاً من بيروت، وصار ينتقل منها، كلّ يوم صباحاً، إلى بعبدا، لكي يمارس مهماته. ويبدو أنه أراد، بذلك، أن ينهي إلتباساً، ربما كان قائماً، بوجود «حاكمين» في مدينة واحدة هي «بيروت»، أو انه أراد، بذلك، أن «يبتعد عن إقامة قناصل الدول الكبرى» مما جعل الإتصال بينه وبينهم «أقلّ سهولة» كما ظن البعض.

ويعلّق القنصل الفرنسي، تأكيداً لوجهة النظر الأخيرة، ان على القناصل «لكي ينتقلوا من بيروت إلى الحدث، ذهاباً وإياباً»، أن يمضوا، بالعربة، قرابة ثلاث ساعات على الأقل «مما يجعل تعاطينا الشفوي، مع نعوم باشا، أقل من الماضي»(٣٤).

هل استطاع «نعوم باشا» أن يخلق نوعاً من التوازن في التعامل مع مختلف الطوائف في الجبل، فارتاح إليه الموارنة، أخيراً، كما ارتاح إليه الدروز وباقي الطوائف؟ هذا ما حاول أن يوضحه الكونت «دي سيرسي Comte de Sercey» قنصل فرنسا العام ببيروت، في رسالة منه إلى «دي لاكاسّيه De la cassé» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٨٩٨، حيث رأى أنّ نعوم باشا استطاع، خلال ممارسته للحكم، أن يظهر، من الود والبساطة والعدالة والمساواة بين رعاياه، ما «نزع سلاح» المعارضة من «العدد الأكبر» منهم، ورغم ذلك، لا تزال هناك «مجموعات» ساخطة، معظمها «فعّال» وبعضها مؤيَّد من «البطريركية المارونية»(٣٥).

أمّا العلاقة مع الجوار، فيبدو أنها كانت تتوتّر أحياناً، كذلك الذي جرى بين والي دمشق والمتصرّف، مما دفع بالمتصرّف إلى أن يأمر بإقامة «مخفر» للشرطة في «بوارج» على الحدود الشرقية بين جبل لبنان وولاية سوريا، وذلك بهدف «وقف أعمال سلب المواطنين وتوقيف اللصوص المحترفين»، وكانت «بوارج» بلدة «مهمة في الولاية». وقد أرسل «ناظم باشا» والي سوريا، مندوباً من قبله لوقف أعمال البناء، كما أرسل المتصرّف «جنداً من ميليشيا» الجبل مع أوامر «بمراقبة استعادة العمل الذي يجري تحت أنظارهم وعلى أرض حكومته»، لكن أهالي «بوارج» هاجموا جند الميليشيا «اللبنانية» وانتزعوا بعضاً من سلاحهم، بعد أن منعوهم من متابعة العمل(٣٦).

٦ - معارضة التجديد لولاية ثالثة

ما أن اقتربت نهاية حكم نعوم باشا، حتى تحرّكت الأوساط المعارضة لمنع التجديد له، إذ تحرّك أعيان الموارنة الساخطون على إدارة المتصرّف وراحوا يجمعون التواقيع لرفض هذا التجديد إذا ما جرى التفكير به، وقد استطاعوا أن يجمعوا نحو ١٥٠٠ توقيع على عريضة تتضمّن شكاوى الأهالي ضد إدارة نعوم باشا(٣٧)، وأهم الشكاوى التي وردت في هذه العريضة هي:

«١ - التدخّل الفعلي للحاكم وموظّفيه في انتخابات مشايخ القرى وانتخابات مجلس الإدارة، حيث لم يترك شيء من الحرية للناخبين، وأما الدافع لهذا التدخل فهو الفساد.

«٢ - إنشاء ضرائب جديدة على المسائل الجزائية، والوكالات، وأعمال التأمين، والجوازات، وذلك خلافاً لنصوص النظام.

«٣ – إلغاء بعض الأحكام القانونية التي لفظتها المحاكم، وذلك بناء على السلطة الخاصة بالحاكم.

«٤ – الإعفاءات التي يمنحها الحاكم، بلا مبرر، للمحكومين، والحكم غير القانوني على الأبرياء، وإطلاق سراح معيب لعدّة مجرمين يُنتزعون من المحاكم بعنفٍ ظاهر.

«٥ – الضغط الذي يمارسه الحاكم وموظّفوه على القضاة لإشباع رغبات حاشيته، وقد عزل بعض القضاة بسبب مقاومتهم لهذا الضغط»[٣٨].

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذا المجال: هل كانت المعارضة «مارونية» فقط، أم كانت مشتركة من كلّ الطوائف؟ وإن كانت كذلك، فلماذا اقتصر القنصل الفرنسي حديثه على معارضة الطائفة المارونية دون سواها، مع العلم أنّ هذه الطائفة تتأثّر بالسياسة الفرنسية إن لم تكن تخضع لها خضوعاً تاماً؟ وما هي علاقة هذه «المعارضة» بالموقف الفرنسي من المتصرّف وحاشيته، وخصوصاً «اسكندر بك تويني؟»».

وما يجعلنا نؤكّد وجود علاقة بين المعارضة المارونية لنعوم باشا وتوجيهات القنصلية الفرنسية هو ما ورد في رسالة القنصل نفسه (الكونت دي سيرسي) إلى وزير خارجية بلاده (ديلكاسيه) بتاريخ ٧ أيار/ مايو عام ١٩٠٢ من استعراض مفصل للعيوب التي برزت في النظام نفسه، أثناء تنفيذه، وللتجاوزات والمخالفات التي ارتكبت خلال ممارسة نعوم باشا للحكم، مستنداً، في ذلك، على العيوب التي أظهرتها عريضة المعارضين الآنفة الذكر ومن أهم هذه العيوب: السلطات الإستنسابية اللامحدودة المعطاة للحاكم (من خلال نظام ١٨٦٤) وغياب أيّ توازن يخفف من هذه الآحادية المطلقة (المادة الأولى من النظام). وإذا كانت المادة الثانية من النظام قد لحظت وجود «مجلس

إداري» أعطي صلاحيات واسعة من حيث «توزيع الضرائب ومراقبة إدارة الواردات والنفقات، وإبداء رأي إستشاري في كلّ المسائل التي تطرح عليه من قبل الحاكم»، ومن خلال تنوّعه الطائفي الذي لحظته المادة العاشرة (١٢ عضواً من مختلف الطوائف)، مما يجب أن يحدّ من السلطات المطلقة التي يتمتع بها الحاكم، فالحقيقة هي أنّ هذا الجهاز «الذي كان يجب أن يشكّل منظّماً» للعلاقة بين الحاكم والرعية، أصبح «بسبب فساده، آلةً» هي الأكثر طواعية «بيد المتصرّف»[٣٩]. هذا بالإضافة إلى ما في الجهازين، القضائي والضريبي، من خلل، بسبب السلطات المطلقة التي يتمتع بها الحاكم، فالقضاة، مثلاً، «يُختارون ويُعينون» من قبله، و«لا يرتبطون إلاّ به وحده، وإليه وحده يعود أمر بقائهم أو عزلهم»، وذلك رغم ما ورد في بروتوكول عام ١٨٩٢ الذي سمّى الحاكم الجديد، من أنه، «لا يعزل القاضي إلاّ بعد التحقيق معه من قبل مجلس الإدارة» (المادة ٣ منه)، إلاّ أنه، وبعد سنة فقط، أعلن نعوم باشا أنه «لا يستطيع الخضوع لإجراءات من هذا النوع، تظل حرفاً ميتاً، إلاّ على حساب هيبته»[٤٠]. وأما المسألة المالية (الضريبية) فقد كانت سبباً «لنقد حاد لنعوم باشا» حيث «يُتحدث عن اختلاسات تبلغ، كلّ عام، حدّ المليون قرش»[٤١].

ويرفق القنصل رسالة أخرى منه إلى وزير الخارجية بتاريخ ٤ تموز/ يوليو عام ١٩٠٢، ببيان بالإصلاحات التي يراها ضروريةً لنظام ٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٦٤ (المواد ٢ و١٠ و١١ و١٥ منه) لا نرى ضرورة لسردها، بل يُستحسن الرجوع إليها في الرسالة نفسها[٤٢]. وقد لحقت بهذه الرسالة، إلى وزير الخارجية، رسالةٌ من القائم بأعمال السفارة الفرنسية، في الآستانة، إلى الوزير نفسه، تعلّق على ما ورد في بيان الإصلاحات المقدّم من القنصل، وتبدي رأياً فيه[٤٣].

ولكن يبدو أن حظ المتصرف نعوم باشا في احتمال التجديد له لفترة ثالثة، بات شبه منعدم، وذلك لما لقيه من معارضة مارونية أولاً وفرنسية ثانياً، وبريطانية كذلك[٤٤]، فقد بدأت أسماء المرشحين لمنصب الحاكم، خلفاً له، تتوارد على الدوائر الديبلوماسية الأجنبية في الآستانة، حيث كتب «باست Bapst»، القائم بأعمال السفارة الفرنسية في عاصمة السلطنة، رسالةً إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٠٢، أرفقها ببيان عن المرشحين لمنصب حاكم جبل لبنان خلفاً لنعوم باشا، وهم: أوهانس أفندي سركيسيان، ويوسف بك كوسا (إبن فرانكو باشا)، وفتحي بك، وموريل بك، وكويومجيان، ومظفر باشا، وميشال أفندي ميسيرلي، ونصري بك بكاشي، وأرام أفندي، ويتضمّن بعض المعلومات عن كلّ منهم[٤٥]. ورغم ذلك، فقط ظلّت هذه الأسماء في التداول دون أن تتمكّن الدول المعنية من اتخاذ قرار حاسم باختيار أحدها، كما أنّ السلطنة العثمانية لم تقترح، بدورها، إسماً معيناً تقدّمه لهذه الدول، رغم انتهاء المدة المحدّدة لحكم نعوم باشا (١٥ اب/ أغسطس ١٩٠٢)[٤٦]. إلاّ أنه، بتاريخ ١٧ آب/ أغسطس ١٩٠٢، دعا «توفيق باشا» وزير الخارجية العثمانية، ممثلي الدول الكبرى إلى اجتماع يعقد في سفارة النمسا، حيث قدّم إليهم الوزير العثماني أسماء ستة مرشحين هم: نعوم باشا (الحاكم الحالي)، وفتحي بك، ويوسف بك (إبن فرانكو باشا)، ومظفر بك، ومورك بك، ودانيش أفندي، إلاّ أنّ أيّاً من هذه الأسماء لم يحظ بإجماع ممثلي الدول المؤتمرة، فتمّ تأجيل الإجتماع، لاتخاذ القرار، حتى ٢٨ آب/ أغسطس، على أن يتابع «نعوم باشا» القيام بمهماته في الجبل حتى تعيين البديل[٤٧].

في هذه الأثناء، كانت تطرح أسماء عديدة، إلاّ أنها لم تكن تنال إجماع ممثلي الدول والباب العالي، مما أدّى إلى إرجاء الإجتماع الذي كان مقرراً

بتاريخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٠٢، وبعد شهر، أي بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٢، صباحاً، عقد اجتماع، في السفارة النمساوية بالآستانة، بين ممثلي الدول الكبرى المعنية، ووزير خارجية السلطنة، تمّ، على أثره، تعيين «مظفر باشا» حاكماً جديداً لجبل لبنان(٤٨).

أما نعوم باشا الذي ظلّ يقوم بمهماته كحاكم لجبل لبنان حتى وصول المتصرّف الجديد إلى سوريا، فقد غادر هذه البلاد بتاريخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٠٢، «والدموع تجول في مآقيه»، وقد عيّن فور وصوله إلى الآستانة، مستشاراً في وزارة الخارجية العثمانية، ثم أُرسل سفيراً إلى باريس حيث توفي، فجأة، عام ١٩١١، ودفن هناك(٤٩).

حواشي الفصل الخامس

(١) Ismail, Doc. diplomatiques et consulaires, T. 17, pp. 27 - 28.

وانظر: خاطر، لحد، عهد المتصرفين في لبنان، ص: ١٥٢.

(٢) خاطر، م. ن. ص: ١٥١.

(٣) م. ن. ص. ن.

(٤) م. ن. ص: ١٥٤ - ١٥٥.

(٥) الخوري، شاكر، مجمع المسرات، ص: ٤٥٠.

(٦) رسالته إلى «ريبو Ribot» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٣ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٩٢، غداة تسلّم نعوم باشا مهماته في الجبل.

(Ismail, op. cit. T. 16, p. 151).

(٧) رسالة القنصل الفرنسي العام «تاپانديه» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٩٢.

(Ibid, pp. 155 - 156).

(٨) خاطر، المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٩) رسالة القنصل الفرنسي بتاريخ ٧ أيلول/ سبتمبر. (Ismail, op. cit. T. 16, p. 157)

(١٠) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٥٣ - ١٥٤.

(١١) م. ن. ص: ن، و: الخوري، المصدر السابق، ص: ٤٤٦.

(١٢) الخوري، م. ن. ص: ٤٤٦ - ٤٤٧.

(١٣) الأسود، إبراهيم، دليل لبنان، ص: ٥٩ و٦١ - ٦٢.

(١٤) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٦٠.

(١٥) رسالة القائم بأعمال القنصلية العامة ببيروت «جيلّمييه Jullemier» إلى «هانوتو Hanotaux» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٨٩٤.

(Ismail, op. cit. T. 16, p. 217).

(١٦) رسالة «جيلّمييه» إلى «هانوتو» بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩٤.

(Ibid, p. 235).

(١٧) Ibid, p. 236.

(١٨) Ibid, p. 237.

(١٩) Ibid, p. 238.

(٢٠) رسالة «سوهارت» إلى «هانوتو» بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩٦. وكان الحاكم قد قام، في هذه الأثناء، بجولة على أقضية زحلة وجزين والمتن وجبل صنين، ولقي استقبالاً حافلاً.

(Ibid, pp. 356 - 357).

(٢١) رسالة «سوهارت» إلى «كامبون Cambon» سفير فرنسا في الاستانة، بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٩٦. (Ibid, P. 363).

(٢٢) رسالة «سوهارت» إلى «هانوتو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٥ شباط/ فبراير ١٨٩٧.

(Ibid, p. 371).

(٢٣) Ibid. وناصيف الريس، هو أحد كبار موظّفي الحكومة في عهد واصا باشا، وكان يتهم بإساءة إستعمال السلطة، والفساد، مثل كوبليان.

(٢٤) Ibid, p. 372. ويبدو أن الإنتخابات جرت في أقضية كسروان والمتن وجزين وكانت نتائجها مرضية للقنصل الفرنسي (Ibid, p. 378) الذي رأى أنه الحاكم كان «مضطراً» لأن يكون على الحياد.

(Ibid, pp. 380 - 381).

(٢٥) برقية من «كامبون» سفير فرنسا في الآستانة إلى «هانوتو» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو ١٨٩٧. (Ibid, P. 403)

(٢٦) راجع، بهذا الصدد، الرسائل المتبادلة بين «توفيق باشا» وزير خارجية الدولة العثمانية، و«كامبون» وزير الخارجية الفرنسية بين ٤ و١٣ آب/ أغسطس ١٨٩٧.

(Ibid, T. 17, PP. 15 - 22).

(٢٧) Ibid, T. 16, PP. 26 - 27.

(٢٨) Ibid, T. 17, PP. 22 - 23.

(٢٩) برقية مرسلة بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩٧، .(Ibid, P. 43)

(٣٠) Ibid, PP. 43 - 44.

(٣١) مجمع المسرات، ص: ٤٨١ - وانظر القصائد المشار إليها في م.ن. ص: ٤٨١ - ٤٨٤.

(٣٢) رسالة «الكونت دي سيرسي» إلى الوزير «ديلكاسيه» بتاريخ ٣١ آب/ أغسطس ١٩٠٠.

(Ismail, op. cit. T. 17, p. 104).

(٣٣) رسالة «دي سيرسي» إلى الوزير «ديلكاسيه» بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٠٠،
(Ibid, P. 111).

(٣٤) رسالة القنصل الفرنسي «سوهارت» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٩٧. (Ibid, pp. 44 - 45)

(٣٥) Ibid, pp. 56 - 57.

(٣٦) رسالة الكونت «دي سيرسي» قنصل فرنسا ببيروت، إلى «ديلكاسيه» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ١٨٩٩. (Ibid, p. 76)

(٣٧) رسالة «دي سيرسي» إلى «ديلكاسيه» بتاريخ ١٢ آذار/ مارس ١٩٠٢.
(Ibid, p. 134).

(٣٨) Ibid, p. 144 وانظر ترجمة لهذه العريضة إلى الفرنسية في (Ibid, pp. 143 - 147).

(٣٩) Ibid, pp. 147 - 148.

(٤٠) Ibid, pp. 153 - 154.

(٤١) Ibid, p. 154.

(٤٢) Ibid, PP. 166 - 168.

(٤٣) أنظر الرسالة نفسها في: Ibid, PP. 168 - 170.

(٤٤) أرسل رسالة القنصل الفرنسي «دي سيرسي» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٢. (Ibid, p. 182)

(٤٥) أنظر الرسالة والبيان في: (Ibid, pp. 171 - 175).

(٤٦) رسالة «كونستانس Constans» السفير الفرنسي في الآستانة، إلى «ديلكاسيه» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٨ آب/ أغسطس ١٩٠٢ (Ibid, p. 178) إلاّ أن السفير الفرنسي يذكر، في رسالته هذه (Ibid, p. 180) ان مدة حكم نعوم باشا تنتهي في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٠٢، والصحيح انها تنتهي في ١٥ منه.

(٤٧) الرسالة نفسها (Ibid, p. 180).

(٤٨) برقية من «كونستانس» سفير فرنسا في الاستانة، إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٢. (Ibid, p. 188)

(٤٩) خاطر، لحد، المرجع السابق، ص: ١٦١.

الفصل السادس

المتصرّف مظفر باشا

(١٩٠٢ - ١٩٠٧)

١ - تعيين مظفر باشا متصرفاً:

هو ابن عائلة بولونية من ليتوانيا، إشترك والده «ميشال تشايكا M. Czayka» كونت تشايكوفسكي «C. Czay-Kowski» في الثورة البولونية عام ١٨٣٠ - ١٨٣١، ثم هاجر إلى ڤارصوفيا «Varsovie» ومنها إلى الآستانة، عام ١٨٤١، حيث أخذ يهتم باللاجئين البولونيين إلى تركيا خلال الحرب الهنغارية. وفي بداية حرب القرم، عام ١٨٥٤، إنخرط «الكونت تشايكوفسكي» في الجيش العثماني برتبة «جنرال» وأصبح إسمه «صادق باشا» حيث نظم فوجين من الجند البولونيين هما «فوج القوزاق وفرج الدراغون»، وكان له ولدان هما «ادام ولاديسوس» هاجرا معه إلى الآستانة، وقد سمّي الأول «أنور» والثاني «مظفر»[1].

ولد «مظفر» في ولاية «ڤولهيني» ببولونيا عام ١٨٣٧، وانخرط، منذ مطلع شبابه، في الجيش العثماني واشترك في الحرب العثمانية الروسية، ثم تابع دراسته العسكرية في الكلية الحربية الفرنسية «سان سير» حيث تخرّج منها ضابطاً في سلاح الفرسان عام ١٨٦٣، ثم عيّن مرافقاً «Aide de camp» للصدر الأعظم «فؤاد باشا»، ثم مرافقاً للسلطان، ثم مديراً للإسطبلات السلطانية، «فقائداً للحرس السلطاني، فعضواً في مجلس التفتيش العسكري العالي»، وكان «مظفر» قد تدرّج، في المناصب التي شغلها، في سلسلة الرتب العسكرية، حتى بلغ

رتبة «فريق» ثم «مشير» حيت اختاره الباب العالي وممثّلو الدول الكبرى لمنصب «متصرّف» جبل لبنان (بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٢)، وكان «مظفر» كاثوليكياً لاتينياً، رغم أنّ والده كان أرثوذكسياً[٢].

وكان «مظفر باشا» قد بلغ الستين من عمره عندما عيّن حاكماً «لجبل لبنان»، ورغم أن الحكومة الروسية كانت قد وضعت «ڤيتو» على تعيينه في هذا المنصب بسبب اشتراكه في الحرب العثمانية الروسية ضد روسيا، فإنّ «سلوكه المتحفظ» من جهة، ومصاهرته لروسيا من جهة ثانية، (حيث كانت زوجته من التابعية الروسية)، نجحا في محو آثار «الإنطباع السيء»، الذي كان قد تركه، لدى الروس، إشتراكه في تلك الحرب، فوافقت روسيا على تعيينه[٣].

ويتحدّث السفير الفرنسي في الآستانة «كونستانس» في رسالة منه إلى وزير الخارجية الفرنسية «ديلكاسيه» بتاريخ ٥ تشريه الأول/ أكتوبر عام ١٩٠٢، عن الحاكم الجديد للجبل، فيصفه بأنه «قليل الظهور، ... بينما تعيش زوجته حياة صاخبة تكرّسها، خصوصاً، لمسائل الخيل»، فهي «تتشاجر مع الحوذيين والبيطريين، وغالباً ما ينتهي الشجار بضربات السوط»، لذا، فإنّ «مظفر باشا» لا يعتزم اصطحابها معه إلى الجبل، في الوقت الحاضر على الأقل[٤].

ويستطرد، السفير، بعد ذلك، في الحديث عن الحاكم الجديد، فيصفه بأنه يبدو «بمظهر الرجل الخجول، ولم أسمع، أبداً، أيّ شك في استقامته»، خصوصاً أن وضعه المالي غير ميسور، وانه، خلال تسلّمه مناصب في الدولة، لم تنقصه الفرص لتحسين هذا الوضع «بطرق غير سليمة»، إلاّ أنه لم يفعل ذلك، «وهذه شهادة جيّدة لمصلحة حاكم المستقبل لبلادٍ يزدهر فيها الإختلاس في وظائف الدولة». وقد منحه السلطان لقب «مشير»، و«سيكون، في منصبه، وفي التراتب المدني، برتبة وزير»، إلاّ أنه لن يتمكّن من دفع تكاليف مراسم تسلّمه

الفرمان السلطاني، إذ ان هذه التكاليف تبلغ «٤٠٠ ليرة عثمانية» أي ما يساوي «نحو عشرة آلاف فرنك فرنسي»، وهو ما «ليس باستطاعته توفيرها، ولا حتى استدانتها»(٥).

وكان تعيين «مظفر باشا» حاكماً للجبل «مفاجأة كبرى ليس أقل منها الراحة الكبرى» التي شعر بها أهل الجبل أنفسهم، خصوصاً أن نعوم باشا وأعوانه كانوا قد أشاعوا أن المتصرّف المذكور باق في منصبه أو ان «يوسف بك فرانكو» هو الذي سيخلفه(٦).

وكان قد صدر، بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٠٢، البروتوكول الذي عيّن، بموجبه، مظفر باشا، حاكماً على الجبل، وهذا نصّه:

«بما أنه منصب حاكم (جبل) لبنان قد أصبح شاغراً بسبب انتهاء المدّة الثانية (خمس سنوات) لسلطات نعوم باشا، فإن جلالة السلطان قد تفضّل بتعيين سعادة الفريق مظفر باشا، مرافق السلطان، لهذا المنصب.

«إنّ وزير خارجية جلالة السلطان وممثّلي الدول الموقّعة على النظام الأساسي لـ(جبل) لبنان بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو عام ١٨٦١ وبتاريخ ٦٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٦٤، وكذلك بروتوكولات ٢١ تموز/ يوليو عام ١٨٦٨ و٢٢ نيسان/ أبريل عام ١٨٧٣ و٨ أيار/ مايو عام ١٨٨٣ و٥ آب/ أغسطس عام ١٨٩٢ و١٤ آب/ أغسطس عام ١٨٩٧، قد أكّدوا، بالإجماع، وبالبروتوكول الحالي، الإتفاق الذي سبق أن تمّ بينهم وبين الباب العالي، بمناسبة هذا التعيين.

«إنّ الباب العالي، وممثّلي الدول الكبرى، يعلنون تمسّكهم بنصوص بروتوكولي ١٥ آب/ أغسطس و١٤ آب/ أغسطس عام ١٨٩٧ المتعلّقة بمدة الخمس سنوات المحدّدة لسلطات الحاكم.

«ويذكّر ممثلو الدول الباب العالي بالتعهّد الذي قطعه سعادة سعيد باشا، باسم الحكومة العثمانية، وبموجب بروتوكول ١٥ آب/ أغسطس عام ١٨٩٢، بأن يوصي حكومة (جبل) لبنان بتنفيذ المطالب الثلاثة الواردة في البروتوكول المذكور، والتي تشترط:

«١ - أن تتمّ انتخابات المجلس الإداري بكلّ ضمانات الإستقلالية المرجوة، وأن تحترم صلاحيات هذا المجلس.

«٢ - أنّ التنظيم القضائي الذي أنشىء بموجب نظام ٦ أيلول ١٨٦٤ لا يمكن أن يعدّل بدون موافقة هذه الدول.

«٣ - أنّ الضمانات المعطاة للقضاة بموجب البند /١١/ من النظام نفسه يجب أن تحترم، وأن حركات نقلهم وعزلهم لا تتمّ إلاّ بعد تحقيق يجري بإشراف المجلس الإداري.

«ويؤكّد ممثلو الدول أنّ التعهّد الذي قطعه سعادة وزير الخارجية التركية عام ١٨٩٢، بصدد هذه الشروط هو بمستوى إدراجها في نظام الجبل.

«وبناء عليه. فإن المفوّضين، مطلقي الصلاحية، قد وقّعوا هذا البروتوكول ومهروه بأختامهم.

«حرّر في الآستانة بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٠٢».

«التواقيع:

«توفيق، زينوفييت (Zinoviet)، كونستانس (Constans)، وونجنهايم (Wangenheim)، كاليس (Calice)، اوكونور (O'Connor)، مالاسبينا (Malaspina)[٧]».

غادر مظفر باشا الآستانة، بعد أن تسلّم فرمان تعيينه، على متن باخرة روسية أقلّته إلى بيروت، فوصل إليها يوم الثلثاء في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام

١٩٠٢، حيث استقبله العديد من موظّفي الجبل، كما استقبله، على رصيف الميناء، «والي بيروت (رشيد بك)، ونعوم باشا، والسلطات، وجمهور كبير أتى من كلّ المناطق من (جبل) لبنان»[٨]. وبعد يومين، أي بتاريخ ١٦ منه، انتقل «مظفر باشا» إلى سراي بعبدا، وكانت هذه البلدة قد ازدانت «بأحسن حلّة من الزينة» وغصّت بالجماهير، وتلي فرمان التنصيب «بالتركية والعربية»، ثم وقف كلّ من مفتي بيروت، وشيخ عقل الدروز، والمطران الدبس مطران بيروت للطائفة المارونية، فباركوا الحاكم ودعوا له بالتوفيق. وبعد ذلك، ألقى «مظفر باشا» خطاباً، باللغة التركية، أعيد، في الوقت ذاته ،باللغةالعربية، وكان هذا الخطاب عبارة عن «برنامج للإصلاح»، ينوي الحاكم الجديد تنفيذه خلال ولايته. ويعتبر هذا البرنامج «أسوأ حكم على العهد السابق»، كما يعتبر برنامجاً «يبشّر بالخير، والحفاظ على القانون والأمن والعدالة، وإنهاض (جبل) لبنان إلى درجة رفيعة من الازدهار»[٩].

٢ – برنامجه الإصلاحي:

ولم يكتف «مظفر باشا» بإعلان برنامجه على الجمهور، بل إنه جمع، بعد ذلك، مجلس الإدارة المركزي وعرض عليه برنامجه هذا وطلب منه مناقشته وإبداء رأيه فيه. وفيما يلي موجز للنقاط التي يتضمّنها هذا البرنامج:

«١ – إجراء إصلاحات في الإدارة المركزية للمتصرّفية.

«٢ – وجوب ارتداء الزي الرسمي من قِبل بعض الموظفين، كالقضاة الذين عليهم أن يرتدوا ثوب القضاء.

«٣ – إنشاء هاتف داخل السراي مع شبكة مواصلات هاتفية عندما يصبح ذلك ممكناً.

«٤ - تحديد حدود جبل لبنان وتصحيحها.

«٥ - إنشاء موانىء بحرية.

«٦ - منع ألعاب القمار.

«٧ - تصحيح خارطة (جبل) لبنان، وتحديد الأملاك العائدة للقرى والنواحي والأقضية.

«٨ - ردع عصابات التهريب.

«٩ - إصلاح الشؤون المالية.

«١٠ - منع الهجرة.

«١١ - تحسين إجراءات الإنتخابات.

«١٢ - طبع موازنة منتظمة للمتصرّفية.

«١٣ - إعادة تنظيم الجندرمة.

«١٤ - إعادة تنظيم المحاكم وتطبيق نظام العمل الأوروبي فيها.

«١٥ - إنشاء صندوق للتقاعد المدني والعسكري.

«١٦ - إنشاء الطرق الضرورية.

«١٧ - إستخراج المعادن.

«١٨ - درس الوسائل الناجعة للمحافظة على الفنون والصناعة.

«١٩ - تحريج الجبل.

«٢٠ - بناء قصر للحاكم العام على تخوم الجبل والولاية»[١٠].

لا شك في أنّ هذا البرنامج الإصلاحي الذي قدّمه الحاكم الجديد، فور تسلّمه مهام الحكم في الجبل، ينم عن عقلية متطوّرة وفكر تجديدي مهم كان الحكم العثماني، برمّته، بحاجة إليهما. ويعلّق القنصل الفرنسي على هذا

البرنامج مشككاً في إمكان تحقيقه على يد واضعه فترة ولايته، فيقول: «إن برنامجاً كهذا ليس هزيلاً، وانه لمن المشكوك فيه أن تكون سنوات حكم مظفر باشا كافية لتنفيذه بكامله»، ويرى أن نقطتين تلفتان انتباهه في هذا البرنامج، وهما: إنشاء موانىء بحرية، وإعادة تنظيم الجندرمة[11]. وفيما يلي نص الخطاب الذي ألقاه مظفر باشا يوم تسلّمه الحكم (١٦ تشرين الأول/ أكتوبر) والذي تضمّن هذا البرنامج:

«لقد شرّفني جلالة السلطان، سلطاننا المعظّم، ان أناط بي إدارة متصرّفية الجبل، لمدّة خمس سنوات، وذلك وفقاً للأنظمة الأساسية التي وضعت بالإتفاق مع الدول الست الكبرى (بعد إضافة ايطاليا) بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو عام ١٨٦١ و٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٦٤، ووفقاً للبروتوكولات الموقّعة من وزير خارجية جلالة السلطان وممثلي الدول الكبرى بتاريخ ٢٧ تموز/ يوليو ١٨٦٨ و٢٢ نيسان/ أبريل ١٨٧٣ و٨ أيار/ مايو ١٨٨٣ و١٥ آب/ أغسطس ١٨٩٢ و١٤ آب ١٨٧ و٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٢.

«وانه لواجب مقدّس عليّ أن أحترم كلّ الإرادات السنية، وأن أعمل، دوماً، وفقاً للأنظمة والبروتوكولات الآنفة الذكر، وأن أحرص على تطبيقها بشكل يزيد من ازدهار هذه البلاد وثروتها، ويؤمّن النظام والإستقرار العام، ويلغي الفساد، جذرياً، ومن كلّ نوع، ويحفظ، إذا لزم الأمر، الوفاق والوحدة بين مختلف فئات الشعب في المتصرّفية.

«وسيكون أوّل اهتماماتي أن أدرس الأوضاع، شخصياً، وميدانياً، وأن أعمل، دائماً، بكلّ تجرّد، وأن لا أتخذ تدابير حاسمة إلاّ بعد أن أتوصّل إلى الحصول على براهين مقنعة.

«٤ - تحديد حدود جبل لبنان وتصحيحها.

«٥ - إنشاء موانىء بحرية.

«٦ - منع ألعاب القمار.

«٧ - تصحيح خارطة (جبل) لبنان، وتحديد الأملاك العائدة للقرى والنواحي والأقضية.

«٨ - ردع عصابات التهريب.

«٩ - إصلاح الشؤون المالية.

«١٠ - منع الهجرة.

«١١ - تحسين إجراءات الإنتخابات.

«١٢ - طبع موازنة منتظمة للمتصرّفية.

«١٣ - إعادة تنظيم الجندرمة.

«١٤ - إعادة تنظيم المحاكم وتطبيق نظام العمل الأوروبي فيها.

«١٥ - إنشاء صندوق للتقاعد المدني والعسكري.

«١٦ - إنشاء الطرق الضرورية.

«١٧ - إستخراج المعادن.

«١٨ - درس الوسائل الناجعة للمحافظة على الفنون والصناعة.

«١٩ - تحريج الجبل.

«٢٠ - بناء قصر للحاكم العام على تخوم الجبل والولاية»[١٠].

لا شك في أنّ هذا البرنامج الإصلاحي الذي قدّمه الحاكم الجديد، فور تسلّمه مهام الحكم في الجبل، ينم عن عقلية متطوّرة وفكر تجديدي مهم كان الحكم العثماني، برمّته، بحاجة إليهما. ويعلّق القنصل الفرنسي على هذا

البرنامج مشككاً في إمكان تحقيقه على يد واضعه فترة ولايته، فيقول: «إن برنامجاً كهذا ليس هزيلاً، وانه لمن المشكوك فيه أن تكون سنوات حكم مظفر باشا كافية لتنفيذه بكامله»، ويرى أن نقطتين تلفتان انتباهه في هذا البرنامج، وهما: إنشاء موانىء بحرية، وإعادة تنظيم الجندرمة[11]. وفيما يلي نص الخطاب الذي ألقاه مظفر باشا يوم تسلّمه الحكم (١٦ تشرين الأول/ أكتوبر) والذي تضمّن هذا البرنامج:

«لقد شرّفني جلالة السلطان، سلطاننا المعظّم، ان أناط بي إدارة متصرّفية الجبل، لمدّة خمس سنوات، وذلك وفقاً للأنظمة الأساسية التي وضعت بالإتفاق مع الدول الست الكبرى (بعد إضافة ايطاليا) بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو عام ١٨٦١ و٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٦٤، ووفقاً للبروتوكولات الموقّعة من وزير خارجية جلالة السلطان وممثلي الدول الكبرى بتاريخ ٢٧ تموز/ يوليو ١٨٦٨ و٢٢ نيسان/ أبريل ١٨٧٣ و٨ أيار/ مايو ١٨٨٣ و١٥ آب/ أغسطس ١٨٩٢ و١٤ آب ١٨٧ و٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٢.

«وانه لواجب مقدّس عليّ أن أحترم كلّ الإرادات السنية، وأن أعمل، دوماً، وفقاً للأنظمة والبروتوكولات الآنفة الذكر، وأن أحرص على تطبيقها بشكل يزيد من ازدهار هذه البلاد وثروتها، ويؤمّن النظام والإستقرار العام، ويلغي الفساد، جذرياً، ومن كلّ نوع، ويحفظ، إذا لزم الأمر، الوفاق والوحدة بين مختلف فئات الشعب في المتصرّفية.

«وسيكون أوّل اهتماماتي أن أدرس الأوضاع، شخصياً، وميدانياً، وأن أعمل، دائماً، بكلّ تجرّد، وأن لا أتخذ تدابير حاسمة إلاّ بعد أن أتوصّل إلى الحصول على براهين مقنعة.

«وسأعير انتباهاً خاصاً إلى زيادة طرق المواصلات والإعتناء بها، وإلى السهولة والسرعة في نقل محاصيل البلاد، وإلى تنمية مختلف الصناعات وإتقانها، واستخراج المعادن، وتحريج الغابات. وبصورة عامة، إتخاذ كلّ التدابير التي تزيد من مداخيل المتصرّفية وراحة أهلها.

«وسأعيد تنظيم الجندرمة بطريقة تؤمن، بصورة أفضل، أمن البلاد، وتلغي كلّ أنواع العصابات، وسأعاقب كلّ الضباط والجنود الذين يرتكبون أخطاء، وكذلك الذين لا يقومون بواجباتهم بضمير حي، وستكون عقوباتهم قاسية.

«أمّا الإختلاس، وخصوصاً في الوظائف الإدارية والقضائية، والفساد من كلّ نوع، فسأعاقب مرتكبيه بلا رحمة، وبأقصى العقوبات التي تحدّدها القوانين، وأمّا الموظفون، بلا استثناء، الذين يعيشون حياة تستوجب نفقات تتجاوز حدود رواتبهم، فسوف يعزلون فوراً.

«وسأقمع، بقسوة، ألعاب القمار في الأماكن العامة، وسأعاقب مرتكبيها، الذين يضبطون بالجرم المشهود، بأقسى العقوبات.

«وسآمر برفع كلّ الإحتجاجات والشكاوى والمطالب إليّ مباشرة وبلا وساطة، وسوف أتخذ كلّ التدابير الضرورية لكي تنجز هذه المسائل بكلّ دقّة وبأقصى سرعة ممكنة، ودون أن يُدفع أي بدل، مقابل ذلك، سوى ما يترتّب عليها من حقوق وتعرفات قانونية.

وإذ يتمنّى جلالة السلطان المعظّم، لرعيته المخلصة، السعادة والإزدهار، فإنني أستطيع أن أؤكّد، وبشكل قاطع، وبناء لاقتراحاتي المعلّلة، أن تمنح المكافآت إلى كلّ الأشخاص الذين يبرهنون عن إخلاص وتضحية لجلالته، وعن كفاءة وتفان في ممارسة وظائفهم.

«وإذ يشرّفني أن أكون ممثل جلالة السلطان، سلطاننا المعظّم، ومندوب الدول الكبرى، فإنني سأحرص، دائماً، على أن أحتفظ بهيبتي وامتيازاتي التي لن أسمح بأن تمسّ بمظاهر أو تصرّفات غير لائقة.

«وإني آسف لاضطراري أن أتخذ، فور وصولي، بعض التدابير القاسية التي تسبّب ضرراً لبعض الأشخاص، ولكن المصلحة العامة تقضي بأن تظل هي، دائماً، فوق المصالح الشخصية، ولن أتردّد في ذلك، ولن يعتريني أيّ شك.

«كما إني، بعون الله، وبرعاية سيّدنا جلالة السلطان، وحمايته، ووفقاً لروابط الصداقة التي تربطنا بممثّلي الدول، وبالتعاون المخلص والمتجرّد الذي يقدّمه لنا الإكليروس، وبجهد الشعب وإرادته الطيّبة، آمل أن أتوصّل، في وقت محدود جداً، إلى بسط النظام والوفاق والوحدة، وزيادة راحة الأهالي وازدهارهم، كي يتوجّهوا، تلقائياً، بتمنهياتهم ودعواتهم، إلى شخص سيّدنا السلطان المعظم»[١٢].

ولكن هل استطاع «مظفر باشا» أن يحقق رغباته هذه، أثناء حكمه، وينفّذ برنامجه الإصلاحي؟ لا شك في أنه فشل في ذلك، إذ إن البنية الإجتماعية الشعبية، والحكومية، سواء على صعيد الموظّفين في حكومة الجبل، أم على صعيد الحكم العثماني، لم تكن مهيأة لمثل هذا المشروع المتطوّر.

ولم يستطع أهل الجبل أن يستفيقوا، بسهولة، من المفاجأة التي سبّبتها لهم قرارات «مظفر باشا» التي أعلنها يوم تسلّمه الحكم في بعبدا، وما أشيع عنه، في الوقت نفسه، من «حيوية ونشاط»، ومن «رغبة في الإطلاع على كلّ شيء» في المتصرّفية، ومن «حياد وقسوة»، مما أوجد تمايزاً كبيراً بينه وبين الحاكم الذي سبقه، الأمر الذي أربك الكثير من الموظّفين الذين لم يستطيعوا التكيّف مع الواقع الجديد «فدفعوا، من وضعهم الوظيفي، ثمن التباطؤ في فهمهم لهذا

الواقع»، وهكـــذا، فقد خسر أربعة من أصل سبعة» من القائمقامين في الجبل، مناصبهم، وبقي خامس «لأنّ المتصرّف لم يتفرّغ له بعد»[١٣].

ولم يكن قد مضى على تسلّمه الحكم أكثر من خمسة أيام عندما قام المتصرف بجولته الأولى في الشمال، حيث زار «مدرسة عينطورة، وجونية وغسطا وريفون وأفقا والحدث» ثم «الديمان» حيث «اجتمع بالبطريرك الماروني»، وعزل، عند مروره بجونيه، رئيس محكمتها «تامر الملاط» و«اسكندر بك تويني» وذلك بسبب «قضية تزوير» في سجل المحكمة، وما أن عاد إلى بيت الدين حتى أجرى تعديلات في مجلس الإدارة وعزل العديد من موظّفي الإدارة والقضاء، حتى قيل «إنّ مجموع ما حصل في أيامه، من تغيير وتبديل بين الموظّفين، يزيد على كلّ ما حصل من نوعه في أيام سائر المتصرّفين، من داود حتى أوهانس»[١٤]. وأصدر مظفر باشا، بتاريخ ٢ شباط/ فبراير عام ١٩٠٢، بلاغاً أذاعه على «عموم اللبنانيين» تحدّث فيه عمّا شاهده، في جولاته، في مختلف مناطق الجبل، من أحوال مزرية، مما دفعه إلى القول: «فعدنا والنفس حزينة لما شاهدنا وتيقّنا من كثرة احتياجات البلاد... فلم تزدنا هذه الحال إلاّ عزماً وتشبّثاً بما فرضناه على نفسنا من حق القيام بالمهمّة المقدّسة الملقاة على عاتقنا». مبرراً، وفقاً لما سبق أن وصفه من حال البلاد، ما اضطرّ إلى إجرائه «من التغييرات والتبديلات»، ووعد بأنه سوف يستمرّ في التغيير والتبديل «في هيئة مأموري المتصرّفية، كلّما اقتضت الحال، حتى نراها قد استوت وتوطّدت على أساس النزاهة والغيرة وحسن الآداب». ثم إنه حذّر جميع الموظّفين والمأمورين من أن «عيننا الساهرة دوماً» على تصرّفاتهم «كباراً كانوا أم صغارا، قديمي الخدمة أم حديثيها»، سوف لا تغفل عن أخطائهم «ولا يردّ عنهم شفيع لدى استيجاب العقاب» ثم عدّد «الممنوعات» التي يتوجّب على

جميع المأمورين «ملكيين كانوا أم عسكريين» أن يتحاشوها، كأن يعمدوا إلى «تكليف الأهلين ما لا تكلّفهم إليه النظامات» مثل قبول الهدايا أو لعب القمار، مهدّداً إياهم بالعزل إن هم خالفوا تعليماته هذه، وواعداً إياهم بتحسين أحوالهم المعيشية وذلك بزيادة رواتبهم «اعتبار من شهر مارس/ آذار من العام نفسه. ويصف المتصرّف، بعد ذلك، أحوال البلاد الإقتصادية وغيرها، في البلاغ - التقرير نفسه[١٥].

ويرى بعض المؤرّخين أن مظفر باشا كان يعزل الموظّفين، في الإدارة والقضاء، بلا محاكمة (خلافاً لما كان قد وعد به في خطابه يوم تسلّمه الحكم)، كما أنه كان يسلّم الوظائف، المهمّة خصوصاً، (مثل القائمقامين والمديرين) إلى رجال «ليسوا أهلاً لها» مما أدّى إلى أن «سقطت هيبة الحكم، وقلّت ثقة الناس به»[١٦].

٢ – كبار موظّفي المتصرفية في عهده:

وفيما يلي أسماء الموظّفين الذين تسلّموا وظائف مهمّة في عهد مظفر باشا:

- مدير دير القمر: الأمير فايز أفندي (١٩٠٢ – ١٩٠٧)، ثم:
  ملحم بك ناصيف (١٩٠٧ – ١٩٠٧).
- قائمقام الشوف: نسيب بك جنبلاط (١٩٠٢ – ١٩٠٤)، ثم:
  الأمير سامي أرسلان (١٩٠٤ – ١٩٠٥)، ثم:
  الأمير توفيق ارسلان (١٩٠٥ – ١٩٠٥).
- قائمقام جزين: الأمير فائق شهاب (١٩٠١ – ١٩٠٣)، ثم:

الشيخ كنعان الضاهر (١٩٠٣ - ١٩٠٤)، ثم:

الأمير فائق شهاب (١٩٠٤ - ١٩٠٧)، ثم:

الأمير فايز شهاب (١٩٠٧ - ١٩٠٧).

- قائمقام زحلة: إبراهيم بك أبو خاطر (١٩٠٢ - ١٩٠٦)، ثم:

سليمان الجاهل (١٩٠٦ - ١٩٠٦).

- قائمقام المتن: الأمير قبلان أبي اللمع (١٩٠٢ - ١٩٠٣)، ثم:

الأمير يوسف إسماعيل (١٩٠٢ - ١٩٠٦)، ثم:

الشيخ كنعان الضاهر (١٩٠٦ - ١٩٠٦).

- قائمقام كسروان: الأمير يوسف إسماعيل (١٩٠٢ - ١٩٠٣)، ثم:

الشيخ رشيد الخازن (١٩٠٣ - ١٩٠٤)، ثم:

الشيخ كنعان الضاهر (١٩٠٤ - ١٩٠٥)، ثم:

الشيخ حبيب البيطار (١٩٠٥ - ١٩٠٦)، ثم:

الأمير يوسف إسماعيل (١٩٠٦ - ١٩٠٦).

- قائمقام البترون: سليم بك عمون (١٩٠٢ - ١٩٠٣)، ثم:

الأمير فائق شهاب (١٩٠٣ - ١٩٠٤)، ثم:

نعمان بك حبيش (١٩٠٤ - ١٩٠٤)، ثم:

الشيخ كنعان الضاهر (١٩٠٥ - ١٩٠٦)(*)، ثم:

(*) وردت (١٩٠٤ - ١٩٠٦) فاقتضى التصحيح، باعتبار أن الضاهر كان عام ١٩٠٤، وحتى العام ١٩٠٥، قائمقاماً لكسروان.

الشيخ حبيب البيطار (١٩٠٦ - ...)(**).

- قائقام الكورة: عبدالله الخوري (١٩٠٢ - ١٩٠٣)، ثم:

فارس شقير (١٩٠٣ - ١٩٠٥)، ثم:

أسعد بك طالب (١٩٠٥ - ...)(***).

- رئيس دائرة الجزاء: ملحم بك تلحوق (١٩٠٢ - ١٩٠٥)، ثم:

مصطفى بك العماد (١٩٠٥ - ١٩٠٦).

- رئيس دائرة الحقوق: يوسف أفندي الخوري (١٩٠٢ - ١٩٠٣)، ثم:

سليم أفندي ثابت (١٩٠٣ - ١٩٠٦).

- وكيل الإدارة: حبيب باشا السعد (١٩٠٢ - ١٩٠٥)، ثم:

حبيب بك البيطار (١٩٠٥ - ١٩٠٥)، ثم:

الأمير قبلان أبي اللمع (١٩٠٥ - ...)[١٧].

أمّا الكونت دي سيرسي، قنصل فرنسا ببيروت، فيعدّد، في لائحة أرسلها إلى وزير خارجية بلاده بتاريخ ٢٤ أيار/ مايو عام ١٩٠٤، أسماء القائمقامين الذين تناوبوا حكم القائمقاميات في الجبل، منذ وصول مظفر باشا، وحتى تاريخها، نوردها للمقارنة بينها وبين ما أوردناه إستناداً إلى وثائق أخرى:

(**) كان لا يزال قائمقاماً عندما وضع المؤلّف كتابه (مجمع المسرّات).

(***) كان أسعد بك طالب لا يزال قائمقاماً عندما وضع المؤلّف كتابه (مجمع المسرّات)، كما أنّ إبراهيم بك الأسود، يذكر، في كتابه (دليل لبنان، ص ٥٢) أنّ «طالب» كان عام ١٩٠٦ لا يزال قائمقاماً على الكورة.

القضاء	القائمقامون
المتن	أسعد كرم
	سليم عمون
	سعدالله حويك (لمدّة ٥ شهور)
	الأمير فايق شهاب
	نعمان حبيش (عيّنه رئيساً لمحكمة الإستئناف، ثم عزله).
كسروان	سليم عمون
	الأمير يوسف أبي اللمع
	الشيخ رشيد الخازن
	الشيخ كنعان الضاهر.
المتن	الشيخ رشيد الخازن
	الأمير قبلان أبي اللمع
	شديد عقل (لمدة ٣ شهور)
	الأمير يوسف أبي اللمع.
الشوف	الأمير شكيب ارسلان
	حمد حماده (لمدّة شهرين)
	نسيب جنبلاط
	عبد الحميد تلحوق (لمدّة شهرين).
الكورة	أمين جريديني
	عبدالله خوري (لمدّة شهرين)
	أسعد طالب
	فارس شقير.

القضاء	القائمقامون
زحلة	سليمان الجاهل
	حبيب لطوف
	إبراهيم أبو خاطر.
جزين	الأمير فارس شهاب
	الشيخ كنعان الضاهر
	الأمير فايق شهاب[١٨].

ويعدّد «إبراهيم الأسود» في كتابه «دليل لبنان» الذي وضعه عام ١٩٠٦ (أي في العام قبل الأخير لانتهاء ولاية مظفر باشا) أسماء الموظّفين الذين كانوا يتبوّأون مراكز مهمة في الجبل، في ذلك العام، وهم:

- الأمير قبلان أبي اللمع: وكيل رئاسة مجلس الإدارة.
- الرئيس سليم أفندي ثابت: رئيس دائرة الحقوق الإستئنافية.
- الرئيس مصطفى بك عماد: رئيس دائرة الجزاء الإستئنافية.
- سليم أفندي باز: وكيل مدّعي عمومي.
- الميرالاي بربر بك الخازن: ميرالاي العسكر النظامي، ورئيس مجلس الألاي.

الشوف:

- الأمير توفيق أرسلان: قائمقام قضاء الشوف.
- الرئيس محمد أفندي أبو عز الدين: رئيس هيئة المحكمة البدائية في القضاء.
- اليوزباشي رشيد بك مزهر: رئيس هيئة الضابطة في القضاء.

المتن:

- كنعان بك الضاهر: قائمقام المتن.

- سليم بك المعوشي: رئيس هيئة المحكمة البدائية في القضاء.

- اليوزباشي الشيخ رشيد حبيش: رئيس هيئة الضابطة في القضاء.

كسروان:

- الأمير يوسف إسماعيل: قائمقام قضاء كسروان.

- الرئيس اسكندر أفندي صفا: رئيس هيئة المحكمة البدائية في القضاء.

- اليوزباشي شكري أفندي جلخ: رئيس هيئة الضابطة في القضاء.

البترون:

- حبيب بك البيطار: قائمقام قضاء البترون.

- الرئيس أنطوان بك الخوري: رئيس هيئة المحكمة البدائية في القضاء.

- الملازم أول سمعان آغا بولس: رئيس هيئة الضابطة في القضاء.

جزين:

- الأمير فايق سعد شهاب: قائمقام قضاء جزين.

- الرئيس يوسف بك أبو صعب: رئيس المحكمة البدائية في القضاء.

- اليوزباشي حليم بك شقير: رئيس هيئة الضابطة في القضاء.

الكورة:

- أسعد بك طالب: قائمقام قضاء الكورة.

- الرئيس راجي أفندي أبو حيدر: رئيس هيئة المحكمة البدائية في القضاء.

- الملازم الأول يعقوب آغا مخول: رئيس هيئة الضابطة في القضاء.

زحلة:

- سليمان أفندي الجاهل: قائمقام قضاء زحلة.

- سليم أفندي المعلوف: رئيس هيئة المحكمة البدائية في القضاء.

- اليوزباشي نجيب بك المعلوف: رئيس هيئة الضابطة في القضاء.

دير القمر:

- الأمير فايز أفندي شهاب: مدير قصبة دير القمر (مديرية دير القمر).

- سعيد أفندي فياض: رئيس هيئة المحكمة البدائية في المديرية.

- الملازم الأول عبدالله آغا الحاج: رئيس هيئة الضابطة في المديرية(١٩).

وتتوافق هذه الأسماء مع تلك التي وردت عند «شاكر الخوري» في كتابه «مجمع المسرات».

٤ – مسألة الهجرة من الجبل

كيف كان الوضع في الجبل عندما تسلّم مظفر باشا الحكم فيه؟

في رسالة منه إلى وزير خارجية بلاده، بتاريخ ٢٦ شباط/ فبراير عام ١٩٠٢، يشرح «الكونت دي سيرسي» قنصل فرنسا العام ببيروت، هذا الوضع بالتفصيل، وهو ما لم يكن مظفر باشا مسؤولاً عنه، على الإطلاق، بل إنه ورثه عن أسلافه من المتصرفين السابقين، وإنما كان عليه أن يعالجه بسرعة وفعالية بالنظر لخطورته.

وكان الوضع الخطير الذي يجب معالجته هو تنامي هجرة الجبليين إلى الخارج بسبب ضيق ذات اليد من جهة، وبسبب انعدام موارد الرزق وقلّة أسبابه

من جهة أخرى، ويقول «دي سيرسي»، في رسالته إنه «خلال السنوات الخمس عشرة التي مرّت» ترك ثمانون ألفاً من أهل الجبل «مسقط رأسهم»، إلى بلاد أخرى، كي يفتّشوا عن لقمة العيش. وكان سكّان الجبل يعدّون ٤٠٠ ألف نسمة، ففقدوا، في هذه الحالة، ١/٥ من عددهم. ويشير، كذلك، إلى أن هناك نسبة كثيفة من الهجرة «تهمّنا لأكثر من سبب»: «ما هي أسباب هذه الهجرة؟، وفي أية ظروف تجري؟ وما هي تأثيراتها؟» وغير ذلك من الأسئلة[٢٠]. ويحاول «دي سيرسي» أن يستعين بوصف مفصّل للطبيعة الصخرية للجبل التي تجعل منه أرضاً غير صالحة للزراعة (وهذا ما حدا بأهالي الجبل للمطالبة، فيما بعد، بضمّ أراض أخرى خصبة إليه، مثل البقاع، والشمال والجنوب لكي تزيد من وارداته)، ويقول «دي سيرسي»: «يرتفع الجبل اللبناني بشكل عمودي فوق البحر، وهو بلاد صخرية، تقطعها عدّة أودية يلتصق بعضها ببعض، حيث المياه نادرة فيها»، ويعدّد مزروعات الجبل وهي: الزيتون، والليمون والكرمة والتوت، ثم يذكر أنه «لا توجد أية صناعة أخرى في البلاد سوى صناعة نسج الحرير»[٢١].

ويقدّر عدد المهاجرين من الجبل إلى كلّ من الولايات المتحدة الأميركية وأميركا الجنوبية والمكسيك وأوستراليا وغيرها كما يلي:

- في الولايات المتحدة الأميركية ٤٠ ألف مهاجر.
- في أميركا الجنوبية، والمكسيك ٢٧ ألف مهاجر.
- في أوستراليا والكاب وجزر الآنتيّ (Les Antilles): ١٣ ألف مهاجر[٢٢].

ويهتمّ القنصل الفرنسي، خصوصاً، بالمهاجرين الموارنة، ثم يحصي المهاجرين جميعاً، وفقاً لطوائفهم، كما يلي:

- موارنة	٥٥ ألف	٦٩٪ من كامل عدد المهاجرين.
- أرثوذكس	١٢ ألف	١٥٪ من كامل عدد المهاجرين.
- روم كاثوليك	٩ آلاف	١١٪ من كامل عدد المهاجرين.
- دروز ومتاولة	٤ آلاف	٥٪ من كامل عدد المهاجرين.

ويرى أنّ «٥٥ ألف ماروني ينقصون، حالياً، في الجبل، وهؤلاء ينقصون من زبائننا، والذين يعودون، منهم، يعودون بمشاعر مختلفة»[٢٣].

ويتساءل القنصل الفرنسي، أمام هذا الوضع، عن الحلول، فيرى أنه «قريباً جداً من الجبل، يستطيع (اللبناني) أن يعمل كفلاح في سهل البقاع الغني، أو في الأراضي الخصبة لسلسلة جبال لبنان الشرقية التي تُترك، عادة، أرضاً بوراً بسبب فقدان اليد العاملة». إلاّ أنه يستطرد بأنّ هذه الأرض هي «لولاية دمشق»، وهو يخشى أن يتعرّض (اللبناني)، إن هو استخدمها، إلى «كلّ المضايقات والإهانات، بسبب كونه مسيحياً من جهة، وكونه من إقليم يحظى بامتيازات خاصة»[٢٤].

بهذه الطريقة الفجة، كانت الدبلوماسية الفرنسية تربّي الناشئة (اللبنانية) على روح العداء والكراهية للمواطن السوري، رغم ما يربط هذه الناشئة، بذلك المواطن، من روابط القربى والجوار.

٥ – عجزه، ودور أسرته في إفساد الحكم:

هل استطاع مظفر باشا أن ينفّذ برنامجه الإصلاحي أو قسماً منه؟

تحدّث القنصل الفرنسي عن بداية هذا الإصلاح، في مطلع العام الأول لتسلّم الحاكم مهمّاته، فرأى أنّ عملية إصلاح «الجندرمة» لم تكن بالمستوى المطلوب، مما أدّى إلى إحالة عدد من الضباط إلى التقاعد، وشكواهم إلى

الآستانة التي أرسلت مفتشاً خاصاً للتحقيق في هذه الشكاوى، وهذا ما أثار القنصل الفرنسي الذي اعتبر ذلك تدخلاً، من قِبل الآستانة، في الشؤون الداخلية للجبل، وخرقاً لامتيازاته، وذلك لأن «فوج الضبطية يتمتع باستقلال ذاتي، ولا علاقة للإدارة العسكرية العثمانية به»[٢٥].

أمّا مسائل «تصحيح الحدود، وإنشاء مرافىء (لبنانية)، وإنشاء صندوق للتقاعد، وإصلاح المحاكم وردع العصابات، وتعهّد طرق المواصلات» فهي مسائل معقدة، إذ ان «خلافاً جرى بين المارشال (المتصرّف) والمجلس الإداري بسبب تعهّد الطرقات»، وهو يضع المسؤولية، كاملة، على المتصرّف الذي أساء اختيار الوقت المناسب لترميم الطرق، فعارضه مجلس الإدارة، فغضب، فازداد المجلس معارضة له ومقاومة لمشاريعه، فهدّد، إلاّ أنه انتهى بالاستسلام[٢٦].

هذا واحد من الأمثلة العديدة التي قدّمها القنصل الفرنسي لوزير خارجية بلاده، في رسالته إليه بتاريخ ٣١ تموز/ يونيو عام ١٩٠٣، عن الصعوبات التي تعترض تنفيذ البرنامج الذي عرضه مظفر باشا يوم تسلّمه الحكم، وكان قد مرّ على ذلك نحو عام تقريباً. فكيف سارت الأمور بعد ذلك؟

الوثائق التي تتحدّث عن هذه الشؤون قليلة جداً، إن لم تكن نادرة، باستثناء الوثائق الدبلوماسية الفرنسية التي كانت أكثر الدبلوماسيات الأجنبية اهتماماً بالشأن «اللبناني» باعتباره شأناً «مسيحياً» عموماً و«مارونياً» خصوصاً. وليس باستطاعتنا أن نتابع، في هذا البحث، تفاصيل اهتمامات القنصلية الفرنسية خصوصاً بشؤون الجبل لتفرّع هذه الإهتمامات وتشعّبها وتنوّعها، إلاّ أنّ الذي يهمّنا هو معرفة إلى أيّ مدى استطاع المتصرّف «مظفر باشا» أن ينفّذ برنامجه خلال مدّة حكمه، أي حتى عام ١٩٠٧.

من خلال هذه الوثائق الفرنسية، وغيرها مما تمكنا الحصول عليه من وثائق، يمكننا الإستنتاج أن ما نفّذ من برنامج «مظفّر باشا» لم يكن بمستوى الوعود والتعهّدات التي قطعها هذا الحاكم على نفسه يوم تنصيبه، خصوصاً أن «مجلس الإدارة، والشعب (اللبناني)، وبعض القناصل، لم يكونوا يوافقون، بلا تحفّظات، على ابتكاراته الهدّامة والمفسدة»، كما يصفها القنصل الفرنسي نفسه[٢٧]، في رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو عام ١٩٠٣، وهي الرسالة التي استند إليها الوزير عندما قرّر، في برقية منه إلى «كونستانس» سفيره في الاستانة، بتاريخ ٢٩ آب/ أغسطس عام ١٩٠٣، ان الحاكم العام لجبل لبنان «ليس فقط، لم يتمكّن من تحقيق الإصلاحات التي وعد بها في البدء»، بل إنه «ارتكب تجاوزات جديدة، وأثار لدى الشعب الذي يحكمه، شعوراً بالإستياء العام»، كما قرّر أن «المسؤولية عن هذا الوضع تقع، في جزء منها، على المستشارين المحيطين بالحاكم، ومنهم ناصيف بك الريس» (وكان هذا من المقرّبين إلى الحاكم السابق نعوم باشا وصهره كوبليان)، وقد طلب الوزير من سفيره التأكّد من المعلومات الواردة في رسالة القنصل ومعالجة الوضع الذي «يهدّد بأن يحمل ضرراً خطيراً لنفوذنا التقليدي في (جبل) لبنان»[٢٨]. إلاّ أنّ السفير لم يتمكّن من «معالجة الوضع» كما أمره الوزير، إذ ان صحّة «مظفر باشا» كانت قد بدأت تسوء بسبب اضطرابات في القلب، مما حمل زوجته وابنه «فؤاد بك» على تسلّم المسؤوليات كاملة وإدارة شؤون البلاد، بدلاً منه، وذلك إثر نصيحة الأطباء له بالخلود إلى الراحة[٢٩].

كانت زوجة مظفر باشا قد لحقت به، مع ابنها فؤاد بك، «وكان لكليهما عليه سيطرة وسطوة»، فعيّن ابنه «مفتّشاً للجند»، وخضع لأهواء زوجته وأطماعها، وكانت «امرأة شريرة طمّاعة متسلّطة على أفكاره»، فلعبت، بالنسبة

إليه، الدور الذي لعبه «كوبليان» بالنسبة إلى نعوم باشا، حيث تفشّت الرشوة في دوائر الدولة، وكانت لا تتورّع عن أن تطلب المال من طالبي الوظائف، ولو أدّى الأمر إلى أن تربطهم «بكمبيالات» لسداد الدين الذي يترتب عليهم إذا ما تسلّموا وظائفهم.

وكانت، لأجل ذلك، تحمل زوجها على توقيع مراسيم هؤلاء الموظّفين، الذين يدفعون الرشوات، بمختلف الطرق[٣٠]. وبما أنّ مظفر باشا اضطرّ للسفر إلى الآستانة، فإنّ شؤون الحكم استقرّت بيد الزوجة وابنها، مما دفع بالقنصل الفرنسي لأن يكتب إلى وزيره بأن «الأمنية التي لا حدود لها، هي منع إقامة زوجة المتصرّف وابنه في (جبل) لبنان» لأنهما يضعان البلاد، «في هلاك منتظم»[٣١].

وقد بلغ التدخّل الفرنسي في الشؤون الداخلية للجبل حداً أفقده، حقاً، أية سيادة تدّعيها حكومته، ففي رسالة من «مظفر باشا» إلى قنصل فرنسا العام ببيروت «الكونت دي سيرسي» بتاريخ ١٠ آذار/ مارس عام ١٩٠٤، يشير حاكم الجبل إلى أنّ «شائعات» تدور في البلاد حول «توزيع الوظائف على المذاهب والطوائف» في الجبل، لذا، وبمناسبة «السنة المالية الجديدة»، فهو يرسل إلى القنصل «وبصورة شخصية جداً، وغير رسميّة» بعض جداول الإحصاءات الرسمية المتعلّقة بهذا الموضوع، ويقول له: «من خلال هذه الجداول، تستطيع معرفة الطوائف المميّزة أو المتضرّرة» مع الإشارة «إلى أنني لم أغيّر الوضع الذي وجدته عند وصولي إلى (جبل) لبنان»[٣٢]. ثم يرفق رسالته هذه بعدد من الجداول التي تبيّن:

- الموازنة العامة لحكومة الجبل لعام ١٩٠٢ (الواردات ٤،٣٠٨،٢٨٣ قرشاً والنفقات مثلها).

- الوظائف وتوزيعها، في مركز المتصرّفية وفي الأقضية، على الطوائف وهي: (المسلمون السنّة،والموارنة، والدروز، والأرثوذكس، والكاثوليك، والمتاولة، والبروتستانت، والأجانب).

- توزيع الموازنة على الوظائف وبالطوائف (الموازنة الشهرية والموازنة السنوية).

- المجموع العام لموظّفي حكومة الجبل ورواتبهم.

- توزيع الرواتب بالنسبة إلى الضريبة المدفوعة.

- توزيع الرواتب بالنسبة إلى الموظّفين في الإدارات المدنية.

- توزيع الرواتب بالنسبة إلى الموظّفين في الضبطية (الجندرمة).

- توزيع الرتب في الضبطية (الجندرمة) وفقاً للطوائف والمذاهب.

- توزيع الرواتب في الضبطية (الجندرمة) وفقاً للطوائف والمذاهب.

- توزيع الضبطية (الجندرمة) وفقاً للسكان، وبالطوائف والمذاهب[٣٢].

وهكذا تكون فرنسا هي المسؤولة عن كلّ ما حملناه، ولا نزال نحمله، من نوازع وترسّبات طائفية ومذهبية، منذ أيام المتصرّفية (التي حملت فرنسا، أساساً، مسؤولية إنشائها، ثم رعايتها، بكلّ مساوئها) إلى يومنا هذا.

٦ – موقف الطوائف منه وآراء معاصريه منه:

ولكن، ما هو موقف الطوائف، على اختلافها، في جبل لبنان، من الحاكم العام مظفر باشا؟

في ٢١ نيسان/ أبريل عام ١٩٠٤، كتب «الكونت دي سيرسي» رسالة إلى وزير خارجية بلاده، يشرح له فيها، بالتفصيل، مواقف هذه الطوائف من الحاكم العام، وقد جاءت كما يلي:

- الدروز: إستقال نسيب بك جنبلاط، «عميد القائمقامين في الجبل» فاستبدل الحاكم به «عبد المجيد تلحوق، مدير عاليه»، فأغضب الجنبلاطيين بقبول إستقالة «نسيب بك»، ولم يُرض الارسلانيين (اليزبكيين) بتعيين تلحوق بدلاً منه، والدروز «قسمان كبيران: جنبلاطيون وارسلانيون»، وهكذا أصبح «الدروز جميعهم» مستائين من الحاكم «مظفر باشا».

- الموارنة: أما من «جهة الموارنة، فليس الحال بأفضل منه» في جهة الدروز، إذ ان الموظّفين الموارنة، أنفسهم، «لا يخفون استياءهم من حالة الفوضى التي عمّت الجبل»، كما أنّ الباشا وأسرته يهاجمون، دائماً «البطريرك وأسقفيّته» ويتهمونهم بأن «ولاءهم لفرنسا» هو تعبيرٌ عن «جحودهم للسلطان الذي يجب أن يخلصوا له جسداً وروحاً».

وهكذا، فقد أصبحت إدارة مظفر باشا «محتقرة» إلى درجة أنها «فقدت كلّ سلطة»[٢٤]: فساد ورشوة، إذن، واستياء شامل من الطوائف كلّها، وانعدام للثقة متبادل بين الحاكم والدوائر النافذة والمنفّذة في الحكم، وخصوصاً مجلس الإدارة الذي لم يكن على وفاق معه. وفيما يلي نموذج للشكاوى التي كانت ترفع ضد الحاكم العام، سواء إلى السلطات العثمانية الرسمية، أم إلى قناصل الدول الكبرى ببيروت:

«١ - حل بلدية غزير (في كسروان) وبلدية بكاسين (في جزين) خلافاً للنظام، وتعيين كيفي للجنة من ثلاثة أعضاء لإدارة شؤون هاتين البلديتين.

«٢ - سحب مبالغ من حساب حكومة (جبل) لبنان، مودعة في البنك العثماني، بدون موافقة مجلس إدارة الجبل.

«٣ - نقل قضاة أو عزلهم، بلا تحقيق مسبق من قِبل مجلس الإدارة، وخصوصاً نقل القاضي الياس أفندي شهيد، القاضي في محكمة زحلة، بصورة غير قانونية.

«٤ - إدخال عناصر غير كفوءة في الضبطية (الجندرمة)، إذ عيّن «بربر الخازن» قائد كتيبة، والدكتور «فايز شهاب» نقيباً.

«٥ - تشكيل غير قانوني للضبطية في خدمة المواكبة (مواكبة الحاكم).

«٦ - التدخّل في الشؤون القضائية في زحلة، وذلك بأن ضغط (الحاكم) على القضاة لكي يؤيّدوا، عن طريق البلدية، الإستيلاء على عين تخص واحداً من آل غصن.

«٧ - في جونيه، أوقف الحاكم التحقيق المفتوح ضد أفراد من عائلة «لحود»، متهمين بالسطو على قلم المحكمة، لإخفاء دعوى مقامة ضدهم.

«٨ - التغيير المستمر لعناصر الإدارة، ففي بعض القائمقاميات، تغير القائمقامون أربع مرات خلال ١٨ شهراً، كما تغيّر مدير «سوق الغرب» ١٧ مرّة، منذ استلام مظفر باشا الحكم.

«٩ - عدم التماسك في القرارات، كتعيين قضاة متجوّلين، ثم إلغاء هذا القرار بعد ساعات فقط من اتخاذه.

«١٠ - محاولات إفساد، إذ أقدمت زوجة الحاكم، بناء على رأي ابتكره قنصل إنكلترا، على إبقاء قائمقام الشوف في مركزه، لقاء رشوة قدرها ٢٥٠ ليرة عثمانية[٣٥]».

بعد كلّ ما تقدّم، لم يعد هناك مجال للشك في أن الحاكم العام أضحى عاجزاً عن تنفيذ ما كان قد قدّمه، في بدء ولايته، من برنامج إصلاحي، بل إنه كان أضعف من أن يستطيع القيام بما كان قد رغب به من إصلاح، سواء لما كان قد اعترى حكمه من فساد ورشوة، أو لما انتاب قراراته من تردّد وضعف ومخالفة للقوانين والأنظمة، مما حدا بالمجلس الإداري وكبار موظفي الحكومة إلى معارضتها باستمرار.

وقد أيّد ذلك ما قاله فيه معاصروه من الذين رافقوه في الحكم أو راقبوا، عن كثب، تصرّفاته ومسلكه.

فقد وصفه «شاكر الخوري» انه كان «عادلاً وعديم الضرر، ولكنه مصاب بمرض في دماغه، وهذا سبب عدم ركزه (تركيزه) على أمر، وجميع تقلّبات أوامره ناشئة عن هذا المرض، فصار، بسببه، عدم اعتبار للأوامر، فأخذت الأهالي الطمع به، ولذلك كثرت القلاقل بين الشعب، وأصبح كلّ فرد يتجاسر على أوامره» خصوصاً انه كان «محاطاً بزوجته وولده فؤاد اللذين لم يراعيا صيته، وكانا يغصبان دولته على كلّ عمل يريدانه، ولضعف جسمه، ما كان يمكنه المقاومة، فيرضى أو يُقهر على ما يريدانه»[٣٦].

ووصفه معاصره ومرافقه خلال فترة ممارسته للحكم، إبراهيم بك الأسود، انه كان «رجلاً ساذجاً لا رأي له يصحّ السكوت عليه، لأنه كان مصاباً بعلّة اللين الدماغي التي أدّت إلى سوء حاله، وعرّضته للسقوط من مركزه، خصوصاً أنّ زوجته كانت تحبّ التدخل في شؤون الحكومة، وكانت، على ما يعرف (اللبنانيون) لا تستقرّ على حال»[٣٧].

ووصفه «المطران يوسف نجم» بقوله: «الظاهر من ملامح دولته أنه نشيط، لتربيته العسكرية، صاحب همّة وإقدام، لطيف، أنيس، قلبه مفتوح... وبالنظر إلى جهله حالة البلاد، يُخشى عليه من التسرّع، إلى إتيان أعمال لا توافق، فهو، من هذا القبيل، يفتقر إلى مرشد أمين خلوص حكيم، والذي لحظته إجمالاً أن دولته سليم النية، قلبه طيب، لكنه غير خبير بأمور السياسة». والجدير بالذكر ان المطران نجم قد وصف الحاكم بهذه الصورة عندما جاء لتحيته، إثر وصوله إلى الجبل، مندوباً عن البطريرك الماروني الياس الحويك[٣٨].

أمّا الخوري «إبراهيم حرفوش» فكتب عنه أنه «على ما يعلم الجميع، كان قد خولط في عقله لمّا كان، بعد، في الاستانة، ثم عاد إلى رشده، فأُسندت إليه متصرّفية (جبل) لبنان، وقد ظهر، من تصرّفاته، أنه لم يكن، بعد، قد حصل على الشفاء تماماً... وكانت زوجته المسيطرة عليه تتدخّل في شؤونه، وتبيع الوظائف بالمال دون خجل، فاختلّت الإدارة، وكثر الهرج والمرج، وذهبت هيبة الحكومة»(٣٩).

وانضمّ الأمير شكيب ارسلان إلى فريق المنتقدين للحاكم العام والمهاجمين له، فاتهمه «بالرشوة والفساد والتزوير، وتدخّله السافر في القضاء»، ونشر (عام ١٩٠٧) كتاباً بإسم «مظفر باشا في لبنان» ضمنه «اتهامات خطيرة» للمتصرّف. إلاّ أن الأمير أوقف هجومه وانتقاداته له، بعد موته، وقال «أمسك القلم حرمة للموت لا حرمة للميت»(٤٠).

هذه شهادات وافية من العديد من معاصري «مظفر باشا» الذين رافقوه في فترة حكمه، بل مارس بعضهم الحكم إلى جانبه، ولا نشك في أن «مظفر باشا» كان صادقاً في وعوده وفقاً للبرنامج الإصلاحي الذي طرحه يوم بدء ممارسته للحكم، بل إنه وضع اليد على جرح الجبل، خصوصاً بعد جولاته الإستكشافية في مختلف مناطقه، إلاّ أنّ حالته الصحية، من جهة (وخصوصاً إصابته بمرض القلب)، وضعف إرادته من جهة أخرى (عدم تمكّنه من وضع حد لزوجته وابنه ومنعهما من التدخّل في شؤون الحكم وتعميم الفساد والرشوة في دوائر الحكومة)، وتردّده في اتخاذ القرارات (التي كان أكثرها غير صائب)، بالإضافة إلى خلافه المستمر مع إدارات الحكم، وخصوصاً مجلس الإدارة، كلّ ذلك منعه من أن يقدّم للجبل ما كان عازماً، حقاً وبصدق، على تقديمه له من إصلاحات، كلّها ضرورية وصائبة وفي محلّها، فكان ان انقضت ولايته دون أن يتمكّن من تنفيذ أيٍ من تلك الإصلاحات.

٧ – إنجازاته العمرانية – وفاته:

ولكن، ما هي المشاريع التي استطاع مظفر باشا تنفيذها، في البلاد، خلال ولايته؟

١ – يذكر «إبراهيم بك الأسود» في كتابه «دليل لبنان»[٤١]، ان «مظفر باشا» أنجز، خلال حكمه، المشاريع التالية:

– أنشأ «سراي الشويفات» عام ١٩٠٢، وسراي «أنفة» وسراي «غزير» عام ١٩٠٤، وسراي «الجديدة» عام ١٩٠٥، ومستشفى المساجين في بعبدا عام ١٩٠٦.

٢ – أجرى إصلاحات على مدخل دار الحكومة في بعبدا، ونقش «الطغران الهمايونية» فوق ذلك المدخل، مع أبيات من الشعر تؤرّخ لتلك الإصلاحات[٤٢].

٣ – تمّ عام ١٩٠٦ تلزيم شق الطريق الساحلية، من بيروت إلى طرابلس، إلى المهندس الإيطالي «سنتورو»، مع «نفق مكشوف يخترق عقبة المسيلحة (عند رأس الشقعة) طوله ١٣٠ متراً»، إلاّ أن المهندس الإيطالي لم يفِ بالتزامه ولم ينفّذ المشروع كاملاً، فأقامت حكومة المتصرّفية دعوى ضده، ولا تزال أوراق هذه الدعوى محفوظة في «اسطنبول». ولكن الطريق أنجزت فيما بعد، وتعتبر «أعظم طريق أنشئت، في جبل لبنان، حتى عام ١٩٠٩» إذ انها تخترق «رأس الشقعة، الذي يعلو عن سطح البحر ٢٠٠ م. عمودياً، على مسافة ١٨٠ م. عرضاً»[٤٣].

ولم يمهل القدر «مظفر باشا» حتى انتهاء ولايته، إذ انه توفي صباح ٢٨ حزيران/ يونيو عام ١٩٠٧، إثر إصابته بأزمة حادة من «التهاب القصبة الرئوية»[٤٤]. وقد تمّ الإتفاق بين الباب العالي وسفراء الدول الكبرى على اختيار «يوسف فرانكو باشا» إبن المتصرّف الأسبق «فرانكو باشا» حاكماً لجبل لبنان خلفاً للحاكم المتوفى[٤٥].

حواشي الفصل السادس

(١) خاطر، لحد، عهد المتصرفين في لبنان، ص: ١٦٢ وانظر:

Ismail, Doc. diplomatiques et consulaires, T. 17, P. 192.

وكان والد مظفر وأخوه قد عادا إلى بولونيا وانخرطا في جيشها، وقد طرد والده من الجيش مما دفعه إلى الإنتحار، أما أخوه فبقي في الجيش البولوني حتى بلغ ما يوازي رتبة «ميرالاي». (خاطر، م. ن. ص. ن.).

(٢) خاطر، م. ن. ص. ن. و: Ismail, Ibid. pp. 192.

(٣) رسالة «كونستانس Constans» سفير فرنسا في الآستانة، إلى «ديلكاسيه Delcassé» بتاريخ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٠٢ (Ibid, p. 190).

(٤) Ibid, p. 191.

(٥) Ibid.

(٦) رسالة القنصل الفرنسي العام ببيروت (الكونت دي سيرسي) إلى وزير الخارجية الفرنسية (ديلكاسيه) بتاريخ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٢. (Ibid, p. 192)

(٧) Ibid, pp. 196 - 197. وكانت الدول الكبرى الخمس قد أصبحت ست دول بانضمام إيطاليا إليها.

(٨) برقية الكونت «دي سيرسي» إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٢، ورسالته إلى هذا الوزير بتاريخ ٢٠ منه (Ibid, pp. 198 - 199) وانظر: خاطر، لحد، المرجع السابق، ص: ١٦٣. وانظر وصفاً مفصّلاً لاستقبال «مظفر باشا» ببيروت في: يوميات لبناني في أيام المتصرّفية، ص: ٥٢ (المحقق: د. سليم هشي).

(٩) رسالة القنصل إلى الوزير بتاريخ ٢٠ منه (Ismail, Doc. T. 17, PP. 199 - 200) و: خاطر، المرجع السابق، ص: ١٦٣.

(١٠) الرسالة نفسها، (Ibid, pp. 200 - 201) وخاطر، م. ن. ص: ١٦٣ - ١٦٤. وانظر فصلاً عن برنامج المتصرّف مظفر باشا في: هشي (محقق)، يوميات لبناني في أيام المتصرفية، ص: ٦٣ - ٦٦.

(١١) (Ismail, op. cit. T. 17, P. 201).

(١٢) Ibid, PP. 205 - 207.

(١٣) رسالة «الكونت دي سيرسي» إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ أول كانون الثاني/ يناير عام ١٩٠٣. (Ibid, p. 212)

(١٤) خاطر، عهد المتصرفين في لبنان، ص: ١٦٥.

(١٥) هشي، (محقق)، المصدر السابق، ص: ١٠٥ - ١١٠.

(١٦) م. ن. ص. ن.

(١٧) الخوري، مجمع المسرّات، ص: ٤٥٣ - ٤٥٤، والأسود، ابراهيم، دليل لبنان، ص: ٢٤ و٢٥ و٥٢ و Ismail, op. cit. T. 17, pp. 213 - 214.

(١٨) Ismail, Ibid, pp. 282 - 283.

(١٩) الأسود، المصدر السابق، ص: ٢١ - ٥٦.

(٢٠) Ismail, op. cit. T. 17, pp. 220 - 221.

(٢١) Ibid, p. 221.

(٢٢) Ibid, P. 223، وانظر فصلاً عن هجرة اللبنانيين في هذه الفترة، في: هشي (محقق)، المصدر السابق، ص: ٥٥ - ٦٢.

(٢٣) Ismail, Ibid, p. 227.

(٢٤) Ibid, p. 221.

(٢٥) Ibid, PP. 247 - 248.

(٢٦) Ibid, P. 248.

(٢٧) Ibid, P. 252.

(٢٨) Ibid, PP. 255 - 256.

(٢٩) رسالة القنصل الفرنسي العام ببيروت إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٨ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٠٤ (Ibid, P. 264).

(٣٠) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٦٥ - ١٦٦. وتؤكّد ذلك رسالة القنصل الفرنسي العام ببيروت إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٠٤، حيث يؤكّد القنصل الفرنسي أنّ زميله، قنصل إنكلترا، يشاطره هذا الرأي (Ismail, Ibid, P. 265).

(٣١) رسالة القنصل الفرنسي المشار إليها آنفاً. (Ibid).

(٣٢) Ibid, P. 267.

(٣٣) Ibid, PP. 268 - 278.

(٣٤) Ibid, pp. 279 - 280.

(٣٥) Ibid, pp. 291 - 292.

(٣٦) الخوري، المصدر السابق، ص: ٤٥٦.

(٣٧) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٦٦ - ١٦٧.

(٣٨) م. ن. ص: ١٦٧.

(٣٩) م. ن. ص. ن.

(٤٠) هشي (محقق)، المصدر السابق، ص: ١٧٠ حاشية (١).

(٤١) ص: ٦٢ - ٦٣.

(٤٢) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٦٨.

(٤٣) هشي، (محقق)، المصدر السابق، ص: ١٦٢ حاشية (١).

(٤٤) برقية من «فوكس - ديبارك Fouques - Duparc» قنصل فرنسا العام ببيروت، إلى «بوب Bobbe» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الاستانة، بتاريخ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٠٧.

(Ismail, op. cit. T. 17, pp. 409 - 410).

(٤٥) برقية من «بوب» القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الاستانة إلى «بيشون Pichon» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٦ تموز/ يوليو عام ١٩٠٧، وأخرى من «بيشون» إلى سفراء فرنسا في لندن وبرلين وبطرسبورغ وڤيينا وروما. (Ibid, pp. 434 - 435).

الفصل السابع

المتصرّف يوسف فرانكو باشا

(١٩٠٧ - ١٩١٢)

١ - تعيين يوسف فرانكو باشا متصرفاً:

هو إبن فرانكو باشا كوسا، المتصرّف الثاني لجبل لبنان، ولد في الآستانة عام ١٨٥٨[١]، (وقيل عام ١٨٥٦)[٢]، وتلقّى علومه الإبتدائية في مدارسها، ثم انتقل مع أبيه، المتصرّف فرانكو باشا، إلى جبل لبنان بسوريا، وكان عمره عشرة أعوام (أو اثني عشر عاماً)، حيث درس اللغتين التركية والفرنسية، على أساتذة خصوصيين، وأكمل دراسته، بعد ذلك، في الآستانة التي عاد إليها بعد وفاة والده ببيروت عام ١٨٧٢. وكان قد أتمّ العشرين من عمره عندما عيّن كاتباً في «قلم التحريرات» بوزارة (نظارة) الخارجية العثمانية، وقد ترقى في وظيفته حتى تسلّم إدارة القلم المذكور (مدير قلم التحريرات الخاصة بتقارير السفراء في الوزارة)، وكان يكلّف، خلال ذلك، مهمات دبلوماسية رفيعة في أوروبا، مثل رئاسة الوفد العثماني إلى مؤتمر السلم في لاهاي عام ١٨٩٩. وقد أنعم عليه السلطان بعدد من الأوسمة الرفيعة مثل الوسامين «العثماني والمجيدي» من الدرجة الأولى، ووسامي الإمتياز «الذهبي والفضي» ووسام «اللياقة»، كما تلقى أوسمة أجنبية عديدة[٣].

بقي «يوسف فرانكو باشا» في وظيفته بالخارجية العثمانية حتى تعيينه متصرفاً لجبل لبنان عام ١٩٠٧، وكان متسلّماً وظيفة «رئيس ديوان وزير

الخارجية»[٤] عندما نقل إلى منصبه الجديد بسوريا، وقد وقّع ممثل الباب العالي وسفراء الدول الكبرى، بروتوكول تعيينه بتاريخ ٨ تموز/ يوليو عام ١٩٠٧، وفيما يلي نص هذا البروتوكول:

«بما أنّ منصب حاكم (جبل) لبنان قد شغر بوفاة مظفر باشا، فإن جلالة السلطان قد تفضل بتعيين يوسف بك، رئيس ديوان وزير الخارجية، لهذا المنصب.

«إنّ ممثلي الدول الموقعة على الأنظمة الأساسية وبروتوكولات (جبل) لبنان المجتمعين بمؤتمر مع وزير الخارجية (العثمانية)، قد اتفقوا، بالإجماع، على تأكيد البروتوكول الحالي الذي سبق أن وضع، بالإتفاق بينهم وبين الباب العالي، على هذا التعيين.

«إنّ وزير الخارجية (العثمانية) وممثلي الدول يعلنون تمسّكهم بالشروط الواردة في البروتوكولات الصادرة بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ١٨٩٢ و١٤ آب/ أغسطس ١٨٩٧، و٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٢ الذي يحدّد مدّة سلطات الحاكم بخمس سنوات، وكذلك كلّ الترتيبات والمستندات التي تتضمّنها البروتوكولات المذكورة».

«وبناء عليه، فإن المفوّضين، مطلقي الصلاحية، قد وقّعوا هذا البروتوكول ومهروه بأختامهم.

«حرّر في الآستانة بتاريخ ٨ تموز/ يوليو ١٩٠٧».

التواقيع:

«توفيق، زينوفييف (Zinovief)، اوكونور (O'Connor)، امبيريالي (Imperiali)، بالآفيتشيني (Pallavicini)، كيدرلين (Kiderlin)، بوب (Boppe)»[٥].

وفي اليوم الثاني من شهر جمادى الآخرة عام ١٣٢٥هـ. الموافق لـ١٣ تموز/ يوليو عام ١٩٠٧، صدر فرمان تعيين «يوسف باشا» متصرّفاً على جبل لبنان، وهذا نصّه:

«الدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم مدير أمور الجمهور بالفكر الثاقب متمّم مهام الأنام بالرأي الصائب ممهّد بنيان الدولة والإقبال مشيد أركان السعادة والإجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى ومن أعاظم رجال دولتي العلية مدير القلم المخصوص بنظارة خارجيتي المحسن لعهدة استهاله برتبة الوزارة السامية والموجّهة إليه متصرّف جبل لبنان والحائز نيشاني العثماني والمجيدي ذوي الشأن من الرتبة الأولى وزيري يوسف فرانكو باشا دام الله تعالى إجلاله. إنه لدى وصول توقيعي هذا الهايوني الرفيع فليكن معلوماً أنه لما كان بالنظر لوقوع وفاة مظفر باشا متصرّف جبل لبنان وقد وجد مسلتزماً تعيين بدل منه، وكان كما هو مستغنٍ عن البيان ان أقدم أفكار ملوكانيتي العادلة إستحصال واستكمال أسباب أمنية جميع صنوف تبعتي السلطانية المودعة لذات خلافتي الشاهانية من قبل العزة الإلهية، وكان مطلوباً وملتزماً لدى سلطنتي مضاعفة حصول عمران الجبل المذكور أيضاً وتزييد ثروة وسعادة أهاليه، وكان مأمولاً منك أنت أيها المشار إليه ظهور الخدمات الحسنة الموافقة لرضاي الملوكاني العادل، والمطابقة لقوانين العدلية المؤسّسة ونظامات دولتنا العلية وذلك بمقتضى ما أنت متصف به من الدراية واللياقة، وكنت مشمولاً بتوجيهات مكارمنا السلطانية التي هي ظاهرة بحقك، قد وجّه وأحسن، لعهده درايتك، في اليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الأولى لسنة (ألف) وثلاث مئة وخمس وعشرين، برتبة الوزارة السامية مع تفويض وإحالة متصرفية جبل لبنان بموجب أمري السلطاني المقرون بالعناية الذي صار شرف

سنوحه وصدوره من عواطف شاهانيتي السنية وعوارف سلطنتي الجليلة. وبناء عليه أصدرت أمري هذا الجليل القدر المتضمّن مأموريتك، يجب، في حال وصولك إلى محل مأموريتك، أن تجتهد بوقاية نظامات دولتنا العلية الموضوعة للجبل المذكور من الخلل مع حسن إدارة الأهالي المتوطنين فيه تطبيقاً لأحكام النظامات المذكورة، وباستحصال رفاهيتهم وأمنيتهم على كلّ حال، وتستجلب من أفواه جميعهم الدعوات الخيرية لجناب سلطنتي الأشرف، والحاصل أنّ تصرف ما في وسعك وطاقتك بأمر ضبط وربط البلاد وتأمين الراحة واستراحة الأهالي، مظهراً الأحوال والاثار المقبولة الموجبة لرضاي السلطاني المقرون بالسعادة المستوجبة لتمارس مأموريتك وتثابر حيناً بعد حين على تحرير وإشعار المواد اللازم الإنهاء بشأنها لباب ملوكانيتي مقر العدالة.

«تحريراً في اليوم الثاني من شهر جمادي الآخرة لسنة خمس وعشرين وثلاثمائة وألف»[٦].

إنتقل «يوسف باشا»، بعد أن تبلّغ بروتوكول تعيينه متصرّفاً لجبل لبنان، إلى سوريا على متن باخرة روسية، فوصل إلى بيروت صباح يوم ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٠٧، حيث حيّته المدفعية «بإحدى وعشرين طلقة»، وتدفّقت الجماهير لاستقباله على رصيف الميناء. أمّا والي بيروت فأرسل، لاستقباله، على متن السفينة، «مديره السياسي كميل بك إده»، بينما انتظره، «هو والسلطات العسكرية والمدنية في الولاية» في مكتب «الخدمات الصحية»، وفي هذا الوقت، كانت «كتيبة من الموقع»، بسلاحها، تستعدّ «لتقديم التشريفات» للقادم الكبير[٧].

وأمّا باقي المستقبلين، من موظّفي الجبل «الذين كانوا متشوّقين للتعرّف إلى حاكمهم الجديد»، فقد زحفوا إلى الميناء وصعدوا إلى متن السفينة التي تقلّ

الحاكم، واختلطوا بالبعثة التي كانت قد أوفدت لاستقباله في «مرسين» من قبل «نائب رئيس مجلس الإدارة، القائم بأعمال الحاكم العام». وما أن وطىء الحاكم الرصيف حتى «عزفت موسيقى الموقع النشيد الوطني التركي»، ثم غادر المرفأ، مع الوالي، إلى السراي، وبعدها، إنتقل، برفقة «مدير الشوون السياسية في الولاية» إلى الفندق، حيث أخذ يستقبل الوافدين للسلام عليه[٨]، ولم يفت «يوسف باشا» أن يذهب، في مساء اليوم نفسه، لزيارة قبري أبيه وأخيه في الحازميه[٩].

وفي اليوم التالي لوصوله إلى بيروت، انتقل «يوسف باشا» إلى مقرّ عمله في «بيت الدين» حيث لاقته جماهير المستقبلين، في القرى التي مرّ بها «بالأهازيج والعراضات»[١٠]، وكان هو قد دعا مختلف القنصليات الأجنبية والسلطات ذات العلاقة لحضور حفل تلاوة فرمان تنصيبه حاكماً، وكان ذلك بتاريخ أول آب/ أغسطس ١٩٠٧.

وفي اليوم المحدد (أول آب) اصطفّ جند «الكتيبة الأولى من الميليشيات اللبنانية، والحرس التركي في بيت الدين»، بإمرة «الكولونيل قائد القوى في الجبل» في «ساحة الشرف... مقابل منصّة الحاكم العام»[١١] لكي يقدّموا مراسم التكريم أثناء تلاوة الفرمان.

تلي الفرمان باللغة التركية أولاً، ثم أعيدت تلاوته باللغة العربية، وألقى الحاكم، بعد ذلك، خطاباً، باللغة التركية، نقل، فوراً، إلى اللغة العربية، وقد أعرب الحاكم، من خلال هذا الخطاب، عن «شكره للسلطان، وخضوعه للأوامر التي سيتلقاها لتأمين سعادة الشعب... وأمنه»[١٢]، ثم تحدّث عن خطته في إدارة شؤون الجبل حيث وعد «بإجراء العدل، واطّراد حسن الإدارة، والحفاظ على الراحة» طالباً من الجميع أن يكونوا «يداً واحدة في التقيّد

بالنظام ومجانبة كلّ ما يخلّ بمبادىء الحق أو يعكّر صفو الأمن»[١٣]. وقد تعاقب على الكلام، بعده، بعض الزعماء الروحيين، دروزاً ومسيحيين، وبعض القضاة المسلمين، لتهنئته والثناء عليه. وقد ختم الحفل «بعرض عسكري» للقوات المشاركة فيه[١٤].

٢ – التغييرات في إدارة الجبل

ويبدو أنّ يوسف باشا كان قد عزم، منذ تولّيه الحكم في جبل لبنان، على إجراء تغييرات مهمّة في جهازه الإداري، وهذا ما ألمح إليه، هو نفسه، عند اجتماعه بالقنصل الفرنسي العام ببيروت، وما أورده هذا القنصل في تقرير مفصّل إلى وزير خارجية بلاده بتاريخ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٠٧ (١٥). وكان مجلس الإدارة المركزي، الذي يعتبر أعلى سلطة إدارية، بعد الحاكم، في الجبل، يتألّف، قبيل تسلّم «يوسف باشا» لمهامه، على الشكل التالي (بتاريخ ٣ تموز/ يوليو ١٩٠٧):

الرئيس:	الأمير أسعد أبي اللمع، ماروني		
الأعضاء المنتخبون:	عمر الخطيب	مسلم (سني)	عن الشوف
	سعدالله حويك	ماروني	عن البترون
	شديد عقل	ماروني	عن المتن
	جورج زوين	ماروني	عن كسروان
	مسعود عازوري	ماروني	عن جزين
	شكيب جنبلاط	درزي	عن جزين
	فؤاد عبد الملك	درزي	عن الشوف

محمد صبرا	درزي	عن المتن
نجم الأسود	أرثوذكسي	عن المتن
جورج عازار	أرثوذكسي	عن الكورة
جوزف بريدي	روم كاثوليك	عن زحلة
محمد محسن	(مسلم) متوالي	عن كسروان

فيكون المجموع: رئيساً و١٢ عضواً، موزّعين، على الطوائف، كما يلي:

٤ موارنة، و٣ دروز، و٢ أرثوذكس، و١ روم كاثوليك و١ مسلم (سني) و١ متوالي (شيعي)، بالإضافة إلى رئيس المجلس وهو ماروني[١٦].

إلاّ أنّ معاصره «شاكر الخوري»، مؤلّف كتاب «مجمع المسرّات» الذي أصدره في مطلع حكم يوسف باشا عام (١٩٠٨)، يذكر أنّ «يوسف باشا» قد «أبقى كلّ متوظّف في محلّه، وابتدى يفحص عنه، فغيّر البعض، وأبقى الكل تقريباً، وهؤلاء هم المتوظفون الحاليون». ويعدّد «شاكر الخوري» الموظّفين الرئيسيين في حكومة «يوسف باشا» في ذلك الحين، ومنهم:

- وكيل الإدارة: الأمير قبلان أبي اللمع.
- رئيس دائرة الحقوق: سليم أفندي ثابت.
- رئيس دائرة الجزاء: مصطفى بك العماد.
- مدير دير القمر: ملحم بك ناصيف.
- قائمقام كسروان: سليم بك عمون، ثم: حبيب بك البيطار عام ١٩٠٨.
- قائمقام البترون: الشيخ رشيد الخازن.
- قائمقام الشوف: الأمير توفيق نجيب أرسلان.
- قائمقام المتن: الأمير مالك شهاب.

- قائمقام جزين: حبيب بك البيطار، ثم: أسعد بك لحود عام ١٩٠٨.
- قائمقام زحله: سليمان أفندي الجاهل، ثم الياس بك الباشا عام ١٩٠٨.
- قائمقام الكورة: الياس بك بحمدوني.

وقد استحدث «يوسف باشا» مركزين جديدين مهمين هما:
- مفتش للعدلية، وعيّن له سليم بك ظاهر المعوشي.
- مفتش للمالية، وعيّن له نمر أفندي شمعون[١٧].

٣ – المعارضة: معارضة القنصل الفرنسي، والمعارضة الداخلية:

ويبدو أن «يوسف باشا» سلك، في سياسته، أسلوباً هادئاً وحذراً ومتكتماً، و«بدأ يعامل جميع الأحزاب على قدم المساواة»، فأصاب رضى من رعاياه أهل الجبل، (كما يذكر «لحد خاطر» دون أن يسند رأيه هذا بأيّ مصدر)[١٨]، إلاّ ان للقنصل الفرنسي رأياً مغايراً تماماً، إذ انه يذكر، في رسالة منه إلى سفير بلاده في الاستانة، بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٠٧، وفي معرض حديثه عن عزم «يوسف باشا» على تعيين «الشيخ رشيد الخازن» قائمقاماً لقضاء البترون، ان قسماً من الشعب، في هذا القضاء، غير راض عن هذا التعيين، ثم يستطرد قائلاً: «منذ ذلك الحين، وأنا أسعى جاهداً، ولعدّة محاولات، أن أبيّن ليوسف باشا، المساوىء، أو على الأقل، عدم الجدوى من أن يبدو، باتخاذ إجراءات من هذا النوع، كأنما يريد أن يتحدّى قسماً من الأهالي الذين، رغم معارضتهم التي سبق أن أعلنوها، وهذه حقيقة، لتعيينه حاكماً، لا يزالون يحتفظون، في كلّ حال، ومنذ وصوله إلى سوريا، بموقف هادىء وسليم، وأن من السهل عليه أن يستعيد ثقتهم شيئاً فشيئاً[١٩]». فمن أيّ قسم من الشعب

يتحدّث القنصل الفرنسي؟ خصوصاً أنّ أهل قضاء «البترون» مسيحيون بغالبيتهم (نحو ٥ آلاف من المسلمين ونحو ٥،٥ آلاف من المسيحيين غير الموارنة، مقابل ٥٢ ألف من الموارنة)[٢٠]، وهل ان ما يقوله يعبّر عن رأي المسيحيين في القضاء، وخصوصاً الموارنة منهم، أم عن رأي القنصل الفرنسي ذاته؟ إن قراءة معمقة للرسالة نفسها تبيّن، بوضوح، الموقف المعارض الذي يتخذه القنصل للسياسة التي يتبعها الحاكم، بل إنه لا يتردّد في أن يحرّض حلفاءه من أهل الجبل على اتخاذ هذا الموقف ضد الحاكم الذي «لا يفتأ يختار عناصر إدارته من الموظفين القدامى المخلصين لعائلته» ومن بين هؤلاء من «تسمح لهم تقاليدهم وماضيهم أن يكونوا ممثلين للإقطاع، وبالتالي، غير ملائمين لأيّ تطوّر شعبي». ورغم اعتراضات القنصل الفرنسي هذه، فقد أقدم يوسف باشا على عزل القائمقام «حبيب البيطار» عن قضاء البترون وتعيين الشيخ رشيد الخازن مكانه[٢١]. وهكذا نرى القنصل الفرنسي مهتاجاً من سلوك الحاكم العام يوسف باشا الذي «لا يسمع إلاّ النصائح التي تعجبه، ويرفض كلّ توصية بالإعتدال والحذر» يوجهها إليه[٢٢].

ولكن «يوسف باشا» استمرّ في تنفيذ السياسة التي رسمها لنفسه في حكم البلاد، ولم يأبه لاعتراضات القنصل الفرنسي وسواه من الأهالي المتضرّرين من هذه السياسة، وكان مقتنصو الفرص في كلّ عهد، وطلاّب الوظائف «يحومون حوله لخطب ودّه»، ولكنه لم يكن يعيرهم أيّ انتباه، بل كان صارماً في مراقبته للجهاز الإداري الذي ورثه عن سلفه، فقام بحملة تفتيشية على بعض الأقضية لمراقبة سير العمل في أجهزتها الإدارية، ثم انصرف إلى إصلاح المحاكم والدوائر القضائية فأمر بتفتيشها «وعزل بعض موظفيها»، وأجرى سلسلة تشكيلات بين آخرين فيها، وفرض «رسوماً جديدة» على الدعاوى

والمعاملات القضائية بغية «سد العجز... وزيادة مرتّبات الجند والموظفين». وكان لا بدّ من وجود فئة من الموظفين المعزولين، ومن المتضررين الذين خابت آمالهم في الإنتفاع من الحاكم الجديد، سواء أكانوا موظفين طامعين بترقية، أو أشخاص مرشحين لوظيفة، أو ممالئين طامعين بمنفعة، فاستطاعت هذه الفئة أن تشكّل «حزباً معارضاً» يناصب الحاكم العداء «ويهيج الرأي العام عليه»، ولم يتورع هؤلاء عن أن يلوذوا ببعض القناصل الأجانب يشكون إليهم ما لحق بهم على يد الحاكم من حيف، ويعتبرون ما يقوم به من أعمال، وخصوصاً زيادة الرسوم، خرقاً للبروتوكول الذي وقّعته دول أولئك القناصل(٢٣). ويبدو أن هذا التحريض على الحاكم، من قبل خصومه ومعارضيه، لقي آذاناً صاغية عند بعض القناصل، وخصوصاً القنصل الفرنسي، بينما تحصّن الحاكم، في مواجهته لهذه المعارضة، بالمجلس الإداري الذي كان يتلقّى كلّ العرائض والشكاوى والمطالب فيدرسها ويناقشها ويردّ ما كان غير محق منها، فكان هذا المجلس، بحق «مجنّاً» يرد عن الحاكم «سهام خصومه»(٢٤).

ويبدو، من التقارير (الرسائل) التي كان يرفعها القنصل الفرنسي العام ببيروت «فوك ديبارك» إلى رؤسائه في الاستانة وباريس، ان هذا القنصل كان منحازاً، بشكل واضح، إلى معارضي الحاكم، يستمع إلى شكاواهم وينقلها إلى رؤسائه، دون أي تمحيص أو تدقيق، كأنما هي حقائق لأمراء فيها(٢٥).

إلاّ أن المعارضة ما لبثت أن بدأت تتفاقم، متخذة من صلابة المتصرف في التشبث بالقوانين ومعاقبته المخالفين بشدة، ومن تحريض القنصل الفرنسي لها، مبرّراً لأعمال عنف بدت بوادرها في غزير، في شتاء عام ١٩٠٨، إذ أقدم جمهور من هذه البلدة على القيام بمظاهرة صاخبة ضد الحاكم، وقد تغاضى «سليم بك عمون» قائمقام كسروان عنها، بل إنه خطب بالمتظاهرين الذين ما

لبثوا أن نادوا به أميراً على الجبل «وأجلسوه على دكة بمثابة عرش ملكي، وتلوا بين يديه الخطب والقصائد والأزجال النارية»، فما كان من يوسف باشا إلاّ أن أمر بعزل «سليم بك عمون» وبعث إلى غزير بفرقة من الجند اعتقلت العديد من المحرّضين والمشاركين في التظاهرة وساقتهم إلى بيت الدين، حيث ألقى الحاكم بهم في السجن مدة طويلة، واكتفى بعزل سليم بك عمون ولم يقاضِه، بناء لنصيحة الموالين له، كي لا تزداد النقمة عليه(٢٦).

وفي نيسان/ أبريل من العام نفسه (١٩٠٨)، أقدم يوسف باشا على كف يد أحد أعضاء مجلس الإدارة إستناداً إلى شكاوى وصلته بحق هذا العضو، واشتكى القنصل الفرنسي، إلى سفير بلاده في الآستانة، من تصرّف الحاكم تجاه العضو المتهم، معتبراً أن هذا التصرّف خروج على نظام الجبل، إذ إنه «استناداً على الاتهام الموجّه إلى هذا العضو، وبدون أن ينتظر نتيجة التحقيق الذي أوكله إلى موظّفين مختارين، خصيصاً، من قبله، لفظ، بسلطته الخاصة، الحكم بإيقافه عن العمل، مقترحاً، كما قال، إرسال ملف التحقيق، لاحقاً، وبعد استكماله، إلى الآستانة، بغية عرض خلاصته على مجلس الدولة»(٢٧). ويخلص القنصل إلى القول إن المبادرة التي اتخذها الحاكم بحق هذا العضو قد أثارت «اعتراضات جدية» من قِبل الأهالي الذين «يحمون، بقلوبهم، المبادىء التي تضمّنتها مختلف البروتوكولات القائمة بين الباب العالي والدول الكبرى بصدد إدارة الجبل»(٢٨). من المؤكّد أن الأمر لا يستحق المبالغة التي وضع القنصل، في إطارها، مبادرة الحاكم هذه، خصوصاً أن قرار الآستانة يتطلّب وقتاً لا يمكن للحاكم أن يقف، خلاله، مكتوف الأيدي تجاه العضو المتهم، وأن المبادرة التي اتخذها تقع في مكانها المناسب، ولا تتحمل أي اعتراض، من قبل القنصل أو سواه.

ويأتي توضيح هذه القضية، بالأسماء (وهي ما لم يورده القنصل)، عند «خاطر» الذي روى أن شكوى وردت إلى الحاكم بأن عضوي المتن في مجلس الإدارة «خليل عقل والياس الشويري» أقدما، في ربيع عام ١٩٠٨، على تقديم رشوة قدرها ١٥ ليرة عثمانية، لأحد شيوخ الصلح «لمساعدتهما في الإنتخاب»، عندها قرّر الحاكم كف يد العضوين دون الرجوع إلى مجلس الإدارة الذي اعترض على قرار الحاكم مطالباً بتحويل الدعوى إلى المجلس لدرسها والبت بها، ومعتبراً أن تصرّف الحاكم بهذا الشكل هو خروج على النظام، بل انه يجعل من عضو مجلس الإدارة «المنتخب من الشعب، نظير كاتب دائرة، وتجرّده من صفة النيابة». إلاّ أن الحاكم لم يأخذ برأي المجلس هذا، وأصرّ على موقفه مستنداً «إلى حسن علاقته بالقناصل»، مما أدى إلى خلاف شديد بينه وبين المجلس[٢٩].

ويبدو أن تفاقم الخلاف بين الحاكم والمجلس أدى إلى تعمّد الحاكم إهمال المجلس في كثير من القضايا، وكان أهمها قضية «تذاكر النفوس» التي حاول الحاكم أن يفرضها على أهل الجبل، ولكن المجلس رفضها، وتنادى الأهالي إلى مقاطعة الحكومة لأجل ذلك، فعاد الحاكم عن قراره وترك الخيار للأهالي في اعتماد هذه التذكرة أو عدم اعتمادها، وذلك بناء لتدخّل من البطريرك الماروني واقتراح منه[٣٠].

إلاّ أن اعتراض القنصل الفرنسي كان منصبّاً على زيادة الضرائب في الجبل، وهي زيادة كانت تتمّ بالاتفاق بين الحاكم ومجلس الإدارة، ففي مذكّرة وجّهها القنصل «فوك - ديبارك» إلى يوسف باشا، بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو عام ١٩٠٨، بناء لتوجيهات من سفير بلاده في الاستانة، أبدى القنصل تحفّظه على زيادة الضرائب في البلاد، معتبراً أن ما ورد في

البروتوكولات ١٨٦١ و١٨٦٤ من تحديد للضرائب في الجبل بـ٧٠٠٠ كيس، يعطي الحاكم حقاً إستنسابياً بزيادة هذه الضرائب، وفقاً للبند الملحق بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦٠ (راجع المقدّمة التاريخية)، إلاّ أن هذا الحق لا يجب استعماله «إلاّ بأقصى التحفّظ، وبالسعي دائماً، وقبل كله شيء، إلى إيجاد توازن صحيح بين المداخيل والنفقات». ووفقاً للمعلومات التي لدى القنصل عن موازنة حكومة الجبل، فهو لا يرى ضرورة للقرار الذي اتخذه المجلس بزيادة الضرائب[٣١]. ولكن «يوسف باشا» لم يتوان عن أن يرسل مذكرة (جوابية) إلى قناصل الدول الكبرى ببيروت، ردّاً على مذكرة القنصل الفرنسي، يبرّر، من خلالها، الأسباب التي دعته، ومجلس الإدارة، إلى زيادة الضرائب في الجبل، ومن تلك المبررات «المتطلّبات الحالية للحياة» في الجبل، و«ارتفاع الأسعار»، و«الرواتب المتواضعة للموظّفين ورجال الجندرمة»، مما جعل عديد من هؤلاء الرجال «غير كاف لحفظ النظام والأمن في البلاد»، الأمر الذي «اضطر مجلس الإدارة إلى البحث عن الوسائل الناجعة لمعالجة هذه الحالة»، وذلك بإيجاد الموارد اللازمة لتأمين التوازن بين الواردات والنفقات»[٣٢].

وقد حاول القنصل الفرنسي، في مذكرة تالية، بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٠٨، أن يطلب من يوسف باشا «نسخة عن آخر موازنة» لحكومة الجبل، كي يرفعها إلى سفير بلاده، في الاستانة ولكن «يوسف باشا» كان حاسماً في ردّه على طلب القنصل، إذ أجابه بأنه لا يوجد «أي تدبير يسمح للحكومة بأن تعطي القناصل العامين ببيروت نسخة من وثائق كهذه»[٣٣].

وحاول الحاكم العام أن يطبّق قانون المطبوعات الساري المفعول في مختلف ولايات الإمبراطورية العثمانية على الصحف التي تصدر في جبل لبنان،

فلقي معارضة شاملة من أصحاب هذه الصحف، إلاّ أنه أصرّ على تطبيقه وأصرّوا، بدورهم، على معارضته، فاضطر إلى الصمت مرغماً(٣٤).

وفي الحادي والثلاثين من آب/ أغسطس عام ١٩٠٨ أصدر الحاكم أمراً إلى القائمقامين، في جبل لبنان، بوجوب «انتخاب نواب يتمتعون بالصفات التي نصّ عليها الدستور»(٣٥)، وهو الدستور الذي كان «مدحت باشا» رئيس الوزراء العثماني قد وضعه عام ١٨٧٦، ثم أعلنه السلطان عبد الحميد الثاني بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٧٧(٣٦)، إلاّ أن المعارضة في الجبل ردّت على ذلك، بتاريخ ١٢ أيلول/ سبتمبر من العام نفسه (١٩٠٨)، بأن بعثت إلى الحاكم بعريضة تتضمّن المطالب التالية:

«١ - نشر الدستور العثماني في (جبل) لبنان، وانتخاب نوّاب لمجلس المبعوثان، بشرط أنه لا يحق لهؤلاء النواب مناقشة المسائل التي يمكن أن تمسّ الأنظمة الخاصة بالمتصرّفية إلاّ بناء على طلب من أهل الجبل أنفسهم (وكان السلطان عبد الحميد قد أوقف العمل بالدستور، وحلّ مجلس المبعوثان، إلاّ أنه أعاد العمل بالدستور في ٢٤ تموز/ يوليو عام ١٩٠٨ بضغط من جمعية الإتحاد والترقي. وقد فرض الدستور، على كلّ ولاية من ولايات السلطنة، أن تنتخب نوّاباً لها في المجلس، بما فيها متصرفية جبل لبنان).

«٢ - حل مجلس الإدارة، مع إعطاء أهل الجبل حق إعادة إنتخاب من يرغبون من بين الأعضاء الحاليين.

«٣ - تطهير الإدارة في (جبل) لبنان وذلك بتسريح الموظفين غير الأمناء أو المختلسين، كما جرى في كلّ ولايات الإمبراطورية.

«٤ - إلغاء الضرائب الجديدة.

«٥ - تشكيل لجنة مؤقتة من ٨ أعضاء يؤخذون من كلّ الأقضية، بما فيها دير القمر، ويختارهم الأهالي، وتكون مهمّة هذه اللجنة التدقيق في حسابات الإدارة في الجبل، ودرس ما يجب الاحتفاظ به أو إلغاؤه من الضرائب، ووضع موازنة الجبل وذلك بتحديد عدد الموظفين ومقدار رواتبهم. وتصدّق هذه التدابير بمرسوم يصدر عن مجلس الإدارة، ويظل معمولاً بهذا المرسوم طالما أن أهالي الجبل يرغبون في الإحتفاظ به»[٣٧].

وأتبع المعارضون عريضتهم هذه بتظاهرة كبيرة قصدت بيت الدين في اليوم التالي (١٣ أيلول/ سبتمبر)، وقد استجاب الحاكم العام لبعض مطالب المعارضة فعزل عدداً من الموظفين وأهمهم صديقه الأمير «قبلان أبي اللمع» وعيّن بدلاً منه «سليم بك عمون» (قائمقام سابق لقضاء كسروان، كان قد استقال، من هذه الوظيفة، في كانون الأول/ ديسمبر من العام المنصرم) ظنّاً من الحاكم أنه «أقلّ معارضيه خطراً»[٣٨]، وكان عمون قد أصبح، بعد استقالته وبسبب قربه من المتصرّف الأسبق «نعوم باشا» وعائلته، من أشد المعارضين ليوسف باشا، بل إنه أسهم في هذه المعارضة إسهاماً كبيراً، إلاّ أنه لم يشارك في تظاهرة ١٣ أيلول/ سبتمبر، بسبب زيارته للمتصرّف، في بيت الدين، قبل قيام التظاهرة بأيام، وبناء على استدعاء من المتصرّف نفسه[٣٩]، إلاّ أن «عمون» لم يكن عند «حسن ظن» الحاكم به، إذ انه ما لبث أن وقف ضد تصرّفاته، موثّراً «حماية المجلس من سلطة المتصرّف» على التقرّب منه[٤٠]. كما شملت التغييرات الإدارية التي أجراها الحاكم، بعد مظاهرة ١٣ أيلول/ سبتمبر الأمير توفيق أرسلان، قائمقام الشوف، الذي حلّ محلّه قريبه «الأمير شكيب أرسلان»، وهو «أحد أقطاب المعارضة»[٤١]، كما ألغى مجلس الإدارة، في وقت لاحق (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٨)، بعض الضرائب التي كانت قد فرضت حديثاً[٤٢].

وكانت «جمعية الإتحاد والترقي» العثمانية، والتي تتخذ من «سالونيك» مقراً لها، قد باشرت السعي، في مختلف الولايات العثمانية، لتنشيط عملية انتخاب نواب، من هذه الولايات، لمجلس المبعوثان، وأوفدت مبعوثين من قبلها إلى الجبل حيث قام هؤلاء المبعوثون بنشر نداء، في إحدى صحفه «لسان الحال» بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٠٨[٤٣]، يحثون، من خلاله، أهل الجبل، على انتخاب نوابهم لهذا المجلس. وكان المطلوب أن يمثل الجبل بنائبين: واحد درزي وآخر ماروني، وكان أهل الجبل قد انقسموا، تجاه هذا الأمر إلى فريقين: واحد يرغب بأن يمثّل الجبل في المجلس النيابي العثماني، وآخر يرفض ذلك[٤٤]. وقد اتخذ أهالي دير القمر، بهذه المناسبة، قراراً بعدم الإشتراك بهذه الإنتخابات، وبعثوا إلى الصدر الأعظم، في الآستانة، وإلى الحاكم، ببرقية بهذا المعنى[٤٥]، كما بعثوا، في الوقت نفسه، ببرقيات مماثلة إلى سفراء كلّ من فرنسا وروسيا وإنكلترا وألمانيا والنمسا وإيطاليا في الآستانة، وأخرى مماثلة إلى قناصل هذه الدول ببيروت، كما وجهوا، إلى بلديات زحلة وجزين وجونية وغزير وبكفيا والشوير والبترون وبشري وإهدن وأميون وأنفه، برقيات بالمعنى نفسه، طالبين من هذه البلديات أن تبلغ الدوائر الإدارية المرتبطة بها، بالأمر، وبأنها متفقة بأن «تتحفّظ تجاه كلّ مساس بالإمتيازات الممنوحة (لجبل) لبنان، وترفض، بالتالي، تعيين أو إرسال نواب (إلى مجلس المبعوثان) وذلك بغية الحفاظ على سلامة نظامنا». وفي اجتماع عقد في منزل وجيه من «آل بدورة» ببيروت، ضمّ «خليل أفندي بدورة» كمندوب عن بلدية «دير القمر» كما ضمّ «عدّة شخصيات مقيمة ببيروت، من هذه البلدة»، «وعدّة أعيان، دروز ومسيحيين، من مختلف المناطق»، ووجّهوا إلى الحاكم العام برقية جاء فيها:

«إن الإتحاد اللبناني، ببيروت، وفي اجتماع ضمّ أعياناً رئيسيين، مسيحيين ودروزاً، أتوا من كلّ المناطق من (جبل) لبنان، ليشتركوا في هذا الإجتماع بإسم الشعب (اللبناني)، قد قرّر إبلاغ سعادتكم بأنه أنهى اجتماعه بأمر اليوم الذي يتضمّن الإعلان عن رفضه تعيين أيٍ كان لمجلس النواب، وهو عازم على تقديم عرائض بهذا الشأن.

«لقد شكّلت لجنة دائمة لإرسال هذه العرائض، أو تقديمها.

«ولن تظل عزيمة اللبنانيين بلا نتيجة».

ويلي ذلك تواقيع المشاركين الرئيسيين بالإجتماع[٤٦].

٤ - إنبعاث الحركة القومية العربية:

في هذه الأثناء، كانت الحركة القومية العربية قد بدأت تعتمل في نفوس العرب جميعاً، بمن فيهم السوريون (واللبنانيون منهم)، خصوصاً أن الإمبراطورية العثمانية كانت قد بدأت تعيش حالة «الرجل المريض»، وبدأت الدعوة «الطورانية» تقوى وتتعزّز في الأوساط التركية، مما أدّى إلى تعزيز الدعوة لاستقلال البلاد العربية، ومن ضمنها بلاد الشام، عن تلك الإمبراطورية، وهكذا بدأنا نشهد قيام حركات وجمعيات وأحزاب قومية عربية تضم، بين منشئيها وأعضائها، العديد من المسيحيين السوريين (اللبنانيين فيما بعد) مثل:

- «الجمعية السرية» التي تألّفت في بيروت عام ١٨٧٥ من خمسة من الشبان المسيحيين، في البدء، وهم: إبراهيم الحوراني، وفارس نمر، ويعقوب الصراف، وشاهين مكاريوس، وإبراهيم اليازجي، ثم أنشأت فروعاً لها في دمشق وطرابلس وصيدا، وانضمّ إليها الكثير من المسلمين والمسيحيين[٤٧]،

وكان أول أهداف هذه الجمعية هو «نيل الإستقلال على أساس وحدة سوريا مع جبل لبنان»(٤٨) الذي كان قد فصله «نظام المتصرفية» عن سوريا.

- «جامعة الوطن العربي» التي أنشأها المفكّر المسيحي العربي «نجيب عازوري» عام ١٩٠٤، فكانت أول حزب قومي في الوطن العربي يدعو إلى «إقامة إمبراطورية عربية تمتدّ من الفرات ودجلة إلى خليج السويس، ومن المتوسّط حتى بحر عُمان» مع احترام «الحكم الذاتي في لبنان، واستقلال إمارات اليمن ونجد والعراق»(٤٩).

- «جمعية الإخاء العربي - العثماني» التي تأسّست في الاستانة عام ١٩٠٨ و«الجمعية القحطانية» التي تأسّست عام ١٩٠٩، وكان هدف هذه الجمعية (القحطانية) تحويل الدولة العثمانية إلى مملكة ذات تاجين: واحد تركي، وآخر عربي، على أن تولّف «الولايات المتحدة العربية مملكة واحدة» تشكّل «جزءاً من إمبراطورية تركية عربية»(٥٠).

- «الجمعية العربية الفتاة» التي تأسّست في باريس عام ١٩٠٩، وقد أسّسها سبعة شبان من العرب كانوا يتابعون دراستهم في العاصمة الفرنسية، وكان أول أهدافها «نيل الإستقلال العربي داخل إطار الإمبراطورية العثمانية»(٥١).

- «المؤتمر العربي» الذي عقد بباريس عام ١٩١٣ وحضره ٢٤ مندوباً معتمداً من بلاد الشام والعراق، ومن الجاليات العربية في الولايات المتحدة الأميركية، وعن باقي البلدان العربية، وكانت عضوية هذا المؤتمر «مقسومة قسمة» تكاد تكون متساوية «بين المسلمين والمسيحيين، والكثرة الغالبة من الأعضاء كانوا من أهل الشام»(٥٢)، ومن أعضائه: مختار بيهم، والشيخ أحمد طبارة، وسليم علي سلام، وعبدالحميد الزهراوي، وأنطوان لطيف، وعبد الغني

العريسي، وخيرالله خيرالله، واسكندر عمون، وندره مطران، وغيرهم(٥٣). وقد انتهى المؤتمر بمجموعة من القرارات أهمها: «تأكيد مطالب العرب بالحقوق السياسية الكاملة ونصيبهم من الإشتراك إشتراكاً فعّالاً في إدارة شؤون الدولة»(٥٤).

- «اللجنة المركزية السورية Comité central Syrien» وهي لجنة مقرّها باريس، ويرأسها سوري من بعلبك يدعى «رشيد مطران» شقيق «ندره مطران» المعروف بحماسته للوحدة السورية وللقومية العربية. وتعرّف هذه اللجنة عن نفسها بأنها «تضم كلّ سوريي تركيا والخارج، ويعدّون بالآلاف» كما أنها «تعبّر عن المشاعر الحميمة لكلّ أبناء هذا الوطن المجيد (سوريا) الذي نتمنّى له السعادة»(٥٥). ويعرّف القنصل الفرنسي العام ببيروت «فوك-ديبارك» رشيد مطران بأن «هذا الرجل غير معروف كثيراً في سوريا، وينتمي إلى عائلة ملكية (أرثوذكسية شرقية)، وهو غير ماروني، كما أنه من بعلبك، ولاية دمشق»(٥٦). ويستطرد القنصل الفرنسي في شرحه لأفكار «رشيد مطران» و«اللجنة المركزية السورية التي يرأسها» فيقول: «كلّ العرب يؤمنون بقومية متميّزة» سواء أكانوا مسلمين (سنّة) أو متاولة أو مسيحيين، ومن أية منطقة كانوا، باستثناء (جبل) لبنان، ويمكنهم أن يجتمعوا. والقومية العثمانية، الظاهرة حالياً تجاه الأجانب. تتحوّل إلى قومية عربية، وتمارس، عندئذ، تعصّبها حتى تجاه الأتراك أنفسهم»(٥٧). ولا شك في أن القنصل الفرنسي، عندما يستثني، في قوله الآنف الذكر، مسيحيي جبل لبنان من الإيمان بتلك «القومية المتميّزة» فإنما يقصد «الموارنة» باعتبار أنهم يشكّلون الغالبية في هذا الجبل.

وكان «رشيد مطران» رئيس «اللجنة المركزية السورية» قد أصدر، من باريس، بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٠٨، إعلاناً يقيّم، من خلاله،

الدستور العثماني الذي أعيد العمل به في العام نفسه كما ذكرنا، ويرى أننا «نقبل، كأساس شرعي لوجودنا القومي، الدستور الذي منحه السلطان، إلاّ أننا نستخلص منه كلّ ما هو ممكن لتنمية وطننا الغالي (سوريا) وازدهاره، حتى إذا ما أتى اليوم الذي يصبح فيه هذا الدستور غير قابل للحياة - حتى في نظر أكثر المتحمّسين له - فإنّ سوريا تظلّ واقفة بسلطتها الذاتية، وبتنظيم داخلي قوي، لكي تساعد الإمبراطورية عند الحاجة، وتدافع عن السلطة المركزية ضد أي متطاول عليها»[٥٨]. وينهي «مطران» هذا الإعلان بقوله: «لقد استيقظت سوريا من سبات مؤلم طالت مدّته وآلامه التي تطهّرت بالزمن، مما أعطاها حقوقاً بمستقبل أفضل، وهي حقوق غير قابلة للتقادم»[٥٩]. وفي ملحق خاص بالإعلان المذكور، يطالب «مطران» بحكم ذاتي لسوريا «يضمن لنا، الوسائل اللازمة لرفعة بلادنا»[٦٠]. ولا يخفى أن «سوريا» التي يعنيها «رشيد مطران» هي سوريا ما قبل «سايكس - بيكو».

ولا شك في أن ما كان يجري، في الآستانة، من اضطرابات داخل السلطنة، بل حول العرش العثماني ذاته، كان يؤثّر، إلى حدّ كبير في التوجّهات الإنفصالية التي كانت تتنامى، في جبل لبنان بحدّ ذاته، وبتحريض من الدول الأوروبية، ومن فرنسا بالذات، وفي البلاد العربية، كذلك، حيث تزايد الشعور القومي وتنامى، كردّ، لا بدّ منه، على الطورانية، أو القومية التركية، المتنامية، التي كانت تقودها جمعية «تركيا الفتاة» أو جمعية «الإتحاد والترقّي»، خصوصاً أنّ هذه الجمعية قد استطاعت، بواسطة الجيش الذي انحاز إلى الحركة الإصلاحية في السلطنة، أن تخلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش وتنصّب، مكانه، أخاه السلطان محمد رشاد، الذي توّج سلطاناً، في ٢٧ نيسان/ أبريل عام ١٩٠٩، بإسم «السلطان محمد الخامس»[٦١].

وهكذا، فبينما كانت الأحزاب والجمعيات والهيئات العربية تناضل لتكوين وحدة الأمة واستقلالها عن السلطنة العثمانية، كانت فرنسا، بدورها، تسعى إلى تعزيز فصل جبل لبنان واستقلاله، نهائياً، عن الوطن الأم سوريا، متذرّعة، لذلك، بالتمايز الطائفي القائم بينه وبين سوريا عموماً، وكانت فرنسا تهدف، من وراء ذلك، إلى إيجاد كيان طائفي مميّز (حكومة مسيحية، مارونية خصوصاً) تعتبرها رأس جسر لها إلى سوريا والمشرق العربي.

إلاّ أن صراعاً خفياً كان لا يزال قائماً بين الدول على هذا الجزء من سوريا (جبل لبنان)، فبينما كانت فرنسا تجهد لأن تحتفظ بالموارنة إلى جانبها، كحلفاء طبيعيين لها، كانت إنكلترا، بدورها، تسعى إلى كسب ودّهم وانحيازهم إلى جانبها أيضاً، ويبدو ذلك واضحاً مما ورد في رسالة «ريستلهوبر Ristelhueber» القائم بأعمال القنصلية العامة الفرنسية ببيروت، إلى «بيشون» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٠٩، حيث جاء في هذه الرسالة أنّ ما يثير انتباهه هو «نشاط القنصل العام الإنكليزي، خصوصاً فيما يتعلّق بالشؤون اللبنانية»، وذلك من خلال الجولات التي يتعمّد القيام بها في كلّ أنحاء الجبل، إذ استطاع أن «يتدخّل في شؤون زبائننا التقليديين، الموارنة، واجتذاب قسم منهم إليه، حيث وجد نفسه يحارب، بطريقة غير مباشرة، نفوذنا»[٦٢].

٥ – الصراع الداخلي حول مسألتي: بطاقة الهوية وانتخاب نواب لمجلس المبعوثان، ومسائل أخرى:

وقد أثارت مسألة فرض بطاقة هوية لسكان الجبل مشكلة لدى هؤلاء السكان، فانقسموا بين فريق مؤيّد لها وفريق رافض. وكان مجلس الإدارة

المركزي في المتصرفية قد اجتمع، بتاريخ ١١ تموز/ يوليو ١٩٠٩، واتخذ قراراً بإجراء إحصاء بقصد وضع «تذكرة نفوس» خاصة بأهل المتصرفية، وذلك بهدف أن يكون لدى كلّ فرد من مواطني الجبل «وثيقة تؤكّد جنسيته، وعمره، وهويته»[٦٣]. ثم وضع، لذلك، نظاماً خاصاً مولّفاً من ١٢ مادة أهمها أنه «على كلّ لبناني، بلا تمييز في السن أو الجنس، أن يحمل تذكرة نفوس لبنانية»، وهو يحدّد الترتيبات اللازمة للإحصاء، ولحصول كلّ (لبناني) على بطاقة هوية خاصة به[٦٤].

وقد تحدّث قنصل فرنسا العام، في رسالة منه إلى وزير خارجية بلاده، عن المعارضة التي لقيتها، لدى فريق من أهل البلاد، فكرة إحصاء أهل الجبل بقصد وضع «تذكرة نفوس» لكلّ مواطن، وأرفق رسالته بترجمة لعريضة موقّعة من ١١ ألف مواطن من الجبل ضد هذه الفكرة التي وجدوا فيها مخالفة صريحة لنظام المتصرّفية (عام ١٨٦١ و١٨٦٤)، وإذا كان لا بدّ من تنفيذها «فيجب أن تنفّذ بالشروط نفسها الواردة في نظام ١٨٦١، أي، بلا تكاليف مادية، وبلا تذكرة نفوس، ولأجل هذا، فنحن نرفض تسلّم التذاكر ودفع الضريبة الناتجة عن وضعها»[٦٥].

مقابل ذلك، رفعت عرائض مضادة للأولى تطالب بإجراء الإحصاء وتنظيم تذاكر النفوس، وتعتبر أن معارضة هذا الإجراء تتضمّن «مشاعر ضد العثمانيين» وانه ناجم عن شعور المعارضين «بأن لديهم صفة لبنانية، ... وان للبناني جنسية خاصة به»، وتستطرد العريضة: «إن ضلالاً كهذا لا بدّ من أن يثير السلطات العثمانية ضد الشعب اللبناني ويحملها على اعتبار هذا الشعب متمرّداً». وعلى هذا، فإن موقّعي العريضة يرون أن وجهة نظرهم، فيما يختص «بفتح موانىء لبنانية، ووضع تذاكر نفوس، وكلّ مسألة تتعلّق بسلطة مجلس

الإدارة... مستوحاة، كلياً، من هذا المجلس الذي لديه الصفة بأن يعمل باسمنا»، ويلتمسون من الحاكم العام «أن ينقل إلى حكومة السلطان وإلى مجلس الإدارة تمسّكنا بإشعارنا هذا»(٦٦).

وكان الأمير شكيب أرسلان، قائمقام الشوف، من أشد المتحمّسين لتنظيم تذكرة النفوس لأهل الجبل، تدلّ على ذلك العريضة التي رفعها أهل «برجا» ضده، إلى القنصل الفرنسي العام ببيروت، والتي جاء فيها ان القائمقام يضطهدهم، وأنه يرسل «الجندرمة» لكي «يحتلّوا منازلنا، ويحطّموا أبواب هذه المنازل، ويضربوا نساءنا وأطفالنا، ويستولوا على كلّ مؤننا لكي يقدّموها طعاماً لخيلهم، ولكي يشبعوننا، بالتالي، إهانات واضطهاداً»، ويطالبون «بملاحقته أمام العدالة، وأن تنزل به العقوبات التي يستحقها بسبب جريمته: حبس عدد كبير من الأهالي بلا حق، واحتلال الجند للمنازل مع كلّ أنواع الإضطهاد الذي لا يحتمل»(٦٧).

هل كان الأمير شكيب ارسلان بهذه الصفات حقاً؟ ذلك ما نشك فيه. أما انه كان إلى جانب السلطنة، ومجلس الإدارة، وخصوصاً في مسألة تنظيم تذاكر الهوية في جبل لبنان، كما في سائر ولايات الإمبراطورية، فذلك أمر مؤكّد. ولكن بقصد أن تكون هوية «الجبل» هوية عثمانية، لا لبنانية.

وقد تقدّم بعض مديري الصحف في الجبل بعريضة، إلى القناصل الأوروبيين ببيروت، وخصوصاً القنصل الفرنسي، ينتقدون، من خلالها، تصرّف الحاكم العام الذي لا يفتأ يوقع الضرر «بنظامنا اللبناني»، إذ انه «يسعى، بكلّ جهده، لكي يضع، موضع التنفيذ، في (جبل) لبنان، كلّ القوانين التي تعدّ وتصدر عن مجلس النواب العثماني، لولايات الإمبراطورية»، وخصوصاً «قوانين الاعلام»، طالبين من القنصل الفرنسي مساعدة أولئك الأهالي «للحفاظ على ما

تبقّى من امتيازاتنا، وذلك بالطلب من حاكم (جبل) لبنان أن لا يُدخل القوانين الجديدة إلاّ إذا وقّعتها الدول الكبرى وأعلنت مطابقتها لنظام (جبل) لبنان». وقد وقّع هذه العريضة كلّ من مديري الصحف:

- فيليب باخوس، مدير الروضة، بعبدا - فيليب الخازن، مدير الأرز، جونيه - عبود أبي راشد وأمين الغريّب، مدير النصير، الحدث - بول خوري، مدير المهذّب، زحلة - الأب طوبيا عطالله، مدير الحق، بيت شباب - سليم وهبه، مدير الحكمة، جبيل[٦٨].

مقابل ذلك، نجد صحفاً أخرى تقف إلى جانب الحاكم العام، والسلطة العثمانية، في بعض القضايا العائدة إلى الجبل، ومنها قضية انتخاب ممثّلين عن الجبل للإشتراك في «مجلس المبعوثان»، ومن هذه الصحف، صحيفة «المفيد» التي نشرت، بتاريخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٠٩، مقالاً بعنوان «اللبنانيون يوقعون الضرر بأنفسهم» ومما جاء فيه:

«منذ صدور دستور الإمبراطورية العثمانية، سارعت الولايات لانتخاب ممثّليها في البرلمان، أمّا في (جبل) لبنان، فقد وقف بعض أصحاب المصالح ضد أن يسهم الجبل في هذه الإنتخابات التشريعية، بحجّة أنّ إسهامه فيها سوف يفقده امتيازاته. ان الحفاظ على الإمتيازات في الجبل، يوجب، بعكس ذلك، حضور ممثّلين عنه في المجلس العثماني». ثم يستطرد: «إذا كان للبنانيين نواب في البرلمان للدفاع عن قضيتهم، فسوف يحصلون، بلا شك، على فتح موانئهم، إذ ان الصدر الأعظم قد قال بهذا الصدد: ما لم يتنازل اللبنانيون ويرسلون نواباً، فإننا لن نتنازل، بدورنا، ونوافقهم على فتح ميناء».

ويتهم المقال المعارضين لانتخاب نواب من الجبل لتمثيله في «مجلس المبعوثان» بأن بعضهم «يعتمد على إنكلترا» والبعض الآخر «يعتمد على فرنسا»

لضمان مصالحه، ويستطرد: «ولكن هؤلاء يجهلون أن هاتين الدولتين، اللتين كانتا تسعيان، من خلال النظام السابق، إلى تقويض أسس الإمبراطورية العثمانية، ترغبان، في الوقت الحاضر، في مساندتها، وتدعمانها في مسيرتها في طريق التقدّم»[٦٩]. بينما تردّ عليها صحيفة أخرى، هي صحيفة «الأرز»، في مقالة نشرتها بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٠٩، بعنوان «الغيورون على لبنان»، ومما جاء فيه:

«لقد أخذت جريدة «المفيد» على اللبنانيين غيابهم عن الإنتخابات التشريعية، وخلطت بين التوبيخ والتهديد. ومنذ مدة، اعترضت الصحيفة، نفسها، على القرار الذي اتخذته الحكومة العثمانية باعتبار اللغة التركية هي اللغة الرسمية في الإمبراطورية، خشية منها أن ترك اللغة العربية سوف يضرّ بالوحدة القومية لفريقها». وتستطرد الصحيفة:

«وتأخذ المفيد، كذلك، على اللبنانيين رفضهم للخضوع لقانون الإعلام، واعتراضهم أمام القناصل، مهدّدة بأن هذا السلوك سوف يحرمهم من امتيازاتهم أو عزل حاكمهم». وتنتهي الصحيفة إلى القول: «ليُسمح لنا بأن نرد (على هذه الصحيفة) أننا، في الخيار بين شرّين، نختار الأقل شرّاً»[٧٠].

وهكذا يبدو لنا، واضحاً، كم ان الشرخ كان كبيراً وواسعاً وخطيراً بين فئتين من الشعب في (لبنان ؟)، كما يبدو لنا أن هذا الشرخ لم يلتئم بعد، رغم مرور ما يناهز القرن من الزمن.

واستمرّ الصراع في الجبل، حول هذه الأمور (وخصوصاً انتخاب ممثّلين عنه لمجلس المبعوثان، وقانون الإعلام، وتذكرة النفوس)، بين فريق معارض وآخر مويّد، وقد ساعد، على ذلك، ضعف المتصرّف وعدم تمكّنه من الإمساك بزمام الأمور، مما دفع بصحيفة «المفيد» (وهي صحيفة بيروتية يصفها

القنصل الفرنسي العام ببيروت «ريستلهوبر» بأنها مسلمة) إلى القول، بتاريخ ٨ آذار/ مارس عام ١٩١٠، إنها تلقّت رسالة من الاستانة تفيد بأن «كلّ الدوائر الرسمية لا تنتظر سوى مبرّر ما لعزل متصرّف (جبل) لبنان، وذلك لأن عجزه لم يعد موضع شك عند أحد»(٧١).

أضف إلى ذلك أن الخلاف بين مجلس الإدارة والحاكم العام قد بلغ أشدّه، بعد أن كرّر الحاكم تجاوزه لهذا المجلس، وخصوصاً في الطريقة التي كان يحاسب بها أعضاءه، فيكفّ يدهم دون محاكمة ودون أخذ رأي المجلس نفسه، وقد جرى ذلك مع كلّ من: شديد بك عقل، وزوين بك، وأخيراً، خليل أفندي عقل، مما دفع بعدد من أعضاء هذا المجلس إلى تقديم شكوى بحق الحاكم إلى الصدر الأعظم، وقّعها كلّ من: سعدالله حويّك، ومحمد جنبلاط، ويوسف بريدي، وخليل عقل، والياس شويري، ومحمد محسن، معتبرين أنّ تصرّفه هذا هو «ضد القوانين الدستورية والشكليات المتبعة من حكومة السلطان ومن الحكّام العامين منذ تأسيس المتصرفية في (جبل) لبنان، وذلك لأن كلّ هذه المسائل ترتبط مباشرة بمجلس الإدارة كما تشهد بذلك سجلاّت المجلس»، ولذلك، «فنحن نعترض، أمام سموّكم، على هذه التدابير غير الشرعية، ونلتمس منكم المحافظة على حقوقنا، واحترام تقاليدنا»(٧٢).

وكان واضحاً أن أمر الجبل كان يهمّ فرنسا والطائفة المارونية أكثر من أي بلد أو طائفة أخريين، فقد كتب «ديفرانس» وزير فرنسا في القاهرة، إلى «بيشون» وزير الخارجية الفرنسية بباريس، يفيده أنه تلقّى معلومات من الأسقف الماروني في القاهرة، مصدرها الآستانة، بأن الحملة العسكرية العثمانية التي توجّهت إلى حوران، في سوريا، سوف تعود عن طريق جبل لبنان، «فتعمد إلى نزع سلاح القبائل المجاورة للجبل، ثم تدخل الجبل نفسه، حيث لا

تعمد، فقط، إلى نزع السلاح منه، بل تترك فيه مفرزة منها». ويتابع وزير فرنسا في رسالته: «مع العلم أنّ دخول القوات العثمانية إلى جبل لبنان ممنوع، وفقاً لنظام ١٨٦١، إلاّ في بعض الحالات المحدودة جداً»[٧٣].

وكتب وزير الخارجية الفرنسية، بدوره، «بومبارد Bombard» إلى سفيره في الآستانة بتاريخ ٢٣ شباط/ فبراير عام ١٩١١، يستفسره، ويطلب منه الإحتجاج، أمام الباب العالي، على أيّ خرق يمكن أن يحدث (للمادة ١٣ من نظام ١٨٦٤) وأن يفيده، برقياً، عن «كلّ مس بالوضع الراهن»، كما كتب وزير الخارجية، في الوقت نفسه، إلى «كوجيه Couget» قنصل فرنسا العام ببيروت، يطلب إليه أن يحتج أمام الحاكم العام في الجبل[٧٤].

وكتب «بوب Boppe» القائم بأعمال السفارة الفرنسية، في الآستانة، بدوره، إلى «كروبي Cruppi» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٥ آذار/ مارس ١٩١١، يفيده أنه «وفقاً للمعلومات التي استطعت جمعها هنا (في الآستانة)، فإنّ شيئاً لا يسمح بالإعتقاد بأن لدى الحكومة العثمانية مشروعاً بجمع السلاح من اللبنانيين. وأن الحملة العسكرية إلى حوران قد أنهت عملياتها، على ما يبدو، وأن الجنرال سامي باشا، قائد هذه الحملة، قد أبحر من بيروت عائداً إلى الآستانة»[٧٥].

وتلقى وزير الخارجية الفرنسية، بعد ذلك، معلومات مماثلة، من القنصل الفرنسي العام ببيروت، وقد بعث الوزير، بدوره، هذه المعلومات إلى «ديفرانس» وزير فرنسا في القاهرة[٧٦].

إنّ هذه الحادثة، على بساطتها، تؤكّد لنا، حقيقةً، أن جبل لبنان كان خارجاً، بالفعل، عن سلطة الحكم العثماني، في تلك الحقبة من الزمن، وأن فرنسا كانت الراعية الحقيقية لهذا الخروج، متذرّعة بالنظام الذي وضعته مع

باقي الدول الكبرى، ومع الباب العالي، عام ١٨٦١ ثم عام ١٨٦٤]. وكانت تلك البداية الحقيقية لتشكيل النواة التي اجتمعت حولها باقي المناطق التي أضيفت إلى الجبل عام ١٩٢٠ لتشكّل «دولة لبنان الكبير» ثم «الجمهورية اللبنانية»، ولم يكن للبنان (الكيان والدولة) بداية قبل ذلك، حتى ليمكن القول إنه: لولا تصميم فرنسا ومتابعتها وإصرارها المستمر، لما أنشىء هذا الكيان.

ويبدو أنّ مسألة دخول الجيش العثماني إلى أراضي الجبل كانت تأخذ حيّزاً فريداً من اهتمامات فرنسا، ففي ٢٦ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٢ كتب «كوجيه» القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى الرئيس «بوانكاريه Poincaré» رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية، الفرنسي، رسالة تتعلّق بدخول الجيش العثماني (حامية بيروت) إلى مركز المتصرفية في بعبدا، وفي زيارة مجاملة، إذ ذكر القنصل الفرنسي أنه، في ١٧ الجاري - كانون الثاني ١٩١٢) قامت حامية بيروت «بنزهة عسكرية» إلى بعبدا، حيث استقبلها «ضباط الجندرمة اللبنانية» والموظفون في سراي بعبدا، «ويبدو أن الحاكم قد أُخطر بهذه الزيارة وأعدّ للحامية استقبالاً».

ثم يتحدّث القنصل عن «حامية بيروت» فيقول إن هذه الحامية غالباً ما تستخدم الطرق المحاذية للجبل في مسيراتها العسكرية، إلاّ أنها، هذه المرة، «وللمرّة الأولى، حسب علمي»، يقوم «نحو ١٥٠٠ جندي، مع سلاحهم، وعدّة مدافع جبلية، بالتوغّل بعيداً في (جبل) لبنان». ويستطرد القنصل: «إن هذا العمل يجب أن يلاحَظ، ويمكن أن يتيح الفرصة لتذكير حكومة السلطان بوجوب التقيّد ببروتوكول عام ١٨٦٤، لأنه، إذا ما تكرّر، فسيعدّ خرقاً صريحاً لنصوص المادة ١٤ من هذا النظام». ثم يرى القنصل، كذلك، أن وجود ٦٠ خيالاً عثمانياً في سراي بيت الدين، بصورة دائمة، يعدّ خرقاً للمادة نفسها (من النظام

نفسه)، خصوصاً انه، للمرّة الأولى، «هذا العام، دعاهم يوسف باشا للحاق بالحكومة إلى مقرّ إقامتها الشتوي في بعبدا»، وهكذا، «وبدلاً من أن يظلّوا بعيدين عن الأنظار في الجبل، هم الآن موجودون علناً، والأنظار تتجه نحوهم». ويستطرد القنصل: «أعتقد أن على المجلس الإداري في (جبل) لبنان، رغم خجله، أن يثير الحالة الأولى، ويستفيد من ذلك لكي يشير إلى الحالة الثانية»(٧٧).

ويبدو أن ما لفت القنصل الفرنسي العام ببيروت، لفت، كذلك، صحيفة «الريفي Réveil» التي كتبت، بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٢، عن دخول الحامية العثمانية إلى بعبدا، واستقبال الجنود (اللبنانيين) لها «مشاة وخيّالة، الموسيقى في المقدّمة». وقد وصل الجنود (اللبنانيون) إلى «فرن الشباك» ورافقوا القوات العثمانية حتى بعبدا «وقد حيّا الجنود اللبنانيون والأتراك العلم العثماني وصرخوا بصوت واحد: عاش الباديشاه». ثم قدم الحاكم المرطبات «للضباط الذين اجتمعوا في الصالون الكبير في السراي» وللجنود في مكان اجتماعهم، وبعد ذلك «قدّم الجنود اللبنانيون عرضاً أمام رفاقهم الأتراك، وعادوا إلى بيروت». وتستطرد الصحيفة: «أُكّد لنا أن مجلس الإدارة لم يصادق على الترخيص المعطى من الحاكم، وانه تقرّر أن يحتجّ، بشدّة، أمام الصدر الأعظم والسفارات. ويعتبر اللبنانيون أن هذا الحادث الخطير يعدّ مؤشّراً على رغبة جديدة في تدمير الإمتيازات اللبنانية، ذلك أنه، في حالات الضرورة القصوى، وبناء على طلب من مجلس الإدارة، يمكن للقوات غير اللبنانية الدخول إلى الأراضي اللبنانية»(٧٨).

أمّا صحيفة «المناظر» فكتبت، بتاريخ ٣ شباط/ فبراير ١٩١٢، ما يلي:

«القوات التركية في بعبدا،

«اسمعوا ما تقوله الزميلة «الاقبال» (صحيفة إسلامية):

«لقد علمنا، بدهشة، أن أعضاء مجلس الإدارة في (جبل) لبنان، الذين هم عثمانيون، قد احتجّوا ضد سمو الوزير العثماني، الحاكم العام للبنان، لأنه لبى رغبة السلطات العسكرية بزيارة الجبل الذي هو جزء لا يتجزّأ من السلطنة. وكان يمكن لهؤلاء الأعضاء أن لا يوافقوا على هذه الزيارة لأنها، في نظرهم، تعتبر مساساً بامتيازات لبنان الذي لا يسمح للقوات العثمانية أن تتجاوز الحدود إلاّ بعد أن تحصل، مسبقاً، على ترخيص من الحاكم العام مبني على موافقة مجلس الإدارة (كما لو ان لبنان كان...).

«يا للعار! أن نسمح لأنفسنا باحتجاج كهذا طالما نحن عثمانيون، وطالما نحن نتمتع بالسلام الكامل في ظل الراية العثمانية المجيدة، وطالما اننا كنا، منذ الولادة، محط ترحيب وكرم من السلطنة. إنّ هذا مؤسف، وكلّ المواطنين متأثّرون ومضطربون.

«بعد ذلك، زارت بارجة فرنسية لبنان نفسه، فهل احتجّينا على زيارتها؟

«وماذا تقولون أيها الأعضاء المحترمون في المجلس الإداري؟». إنتهى كلام صحيفة «الاقبال». وتستطرد صحيفة «المناظر» فتقول:

«إننا نطلب من زميلتنا أن تكبح جماح غضبها الذي نراه عاصفاً، وتسمح لنا بالكلام: «إنه من غير المسموح للقوات العثمانية أن تجتاز حدود لبنان بدون موافقة مسبقة من الحاكم العام في هذه البلاد، إلاّ أنه ليس ممنوعاً على بارجة حربية أجنبية أن تزور ميناء لبنانياً. إن الإحتجاج على زيارة القوات التركية إلى بعبدا مستندة إلى مبدأ قائم على اتفاقيات دولية، أمّا الإحتجاج الذي تطالب زميلتنا أن نقوم به ضد زيارة بارجة فرنسية لميناء جونيه، فعلى أيّ أساس يقوم؟.

«أمام هذه الحقيقة، سنقول زميلتنا: إذا لم يكن بإمكانكم الإحتجاج، منطقياً، على هذه الزيارة، كان بوسعكم أن لا تقيموا للضباط والبحارة الفرنسيين استقبالاً فخماً، وأن لا تحيطوهم بالتشريفات التي احطتموهم بها في جونيه.

«ونرد على هذا: لقد أقمنا إستقبالاً فخماً لبحّارة «جول فرّي Jules Ferry» لأن من واجبنا تكريم فرنسا، فهي التي حمتنا عندما كنا بحاجة إلى حماية، وهي مستمرّة بمساعدة مدارسنا. وعلى زميلتنا أن تعرف، كذلك، أنّ عدّة شخصيات لبنانية أقامت في بعبدا، إستقبالاً جيداً للقوات التركية، مع أن الأتراك أنزلوا بنا، في الماضي، من الآلام، ما خففته فرنسا، وحدها، عندما أتت لنجدتنا»(٧٩).

وتتابع الصحف، نقداً أو ترحيباً، وفقاً لاتجاهاتها (الطائفية بكلّ أسف)، فتنتقد صحيفة «الاقبال» (وهي صحيفة إسلامية) احتجاج مجلس الإدارة على زيارة القوات العثمانية لبعبدا، «كأنما لبنان أرض تابعة لـ...»، بينما «تزور باخرة أجنبية «الأسبوع المنصرم، هذه البلاد العثمانية...»، وتنتهي إلى القول: «تحية لكلّ مخلص لحكومته ووطنه». وتتساءل صحيفة «الإتحاد العثماني»: هل أنّ لبنان عثماني أم أجنبي؟»، ثم تتحدّث عن زيارة القوات العثمانية لبعبدا، منتقدة، كذلك، احتجاج مجلس الإدارة على هذه الزيارة، وتعتبره «أمراً مؤسفاً»، ثم تنتهي إلى القول: «إن ما يرثى له هو أن الحماسة الوطنية والكبرياء العربي أصبحا لعبة بيد المصالح الأجنبية». أما صحيفة «الثبات» فتتساءل إن كان لبنان «أجنبياً أم عثمانياً»، وبعد أن تبحث في النصوص القانونية العائدة لنظام المتصرّفية وما هو مسموح للقوات العثمانية أو غير مسموح أن تفعله، تنتهي إلى القول: «إن بيروت محصورة، من كلّ الجهات، وقريباً جداً من الأرض

اللبنانية، فأين يمكن لقوات الحامية أن تناور، إن لم يكن ذلك على الأرض اللبنانية؟... إن على المختصّين في القانون الدولي، وهم عديدون في بيروت ولبنان، إن لا يتردّدوا في حلّ هذه المسألة»[٨٠].

هل تغيّر شيء، في لبنان، إذن، من الأمس إلى اليوم؟.

ولا يتأخّر «بوانكاريه» رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسي، عن أن يبلغ بهذه الحادثة إلى المدى الأقصى، حيث يرسل مذكّرة إلى سفرائه في لندن وبرلين وسانت بطرسبرغ وڤيينا وروما، بتاريخ ١٦ شباط/ مارس ١٩١٢، يبلغهم فيها أنه تلقّى من قنصليته ببيروت إفادة عن خرق القوات العثمانية لنظام الجبل بدخولها بعبدا، وأنّ سفارته في الآستانة قدّمت احتجاجاً، بهذا الصدد، إلى الباب العالي، ثم يُطلع سفراءه، في العواصم الآنفة الذكر، أنه وافق على تصرّف سفارته، وكذلك، على استعدادها للطلب من سفارات الدول المعنية تقديم احتجاجات مماثلة «أمام الحكومة العثمانية، ضد المساس بنظام الجبل»[٨١].

لا شك في أنّ المواقف التي كان يوسف باشا يتخذها، في أثناء ممارسته لحكم الجبل، والتي كانت، بغالبيتها، متوافقة مع رغبات الحكومة العثمانية، قد سبّبت له خصومة معلنة مع مجلس الإدارة، وإحراجاً مع المسيحيين، والموارنة خصوصاً، ومع فرنسا كذلك. ولم تتأخّر فرنسا عن إثارة الرأي العام، في الجبل، ضده، خصوصاً ان الإحتجاجات ضدّ ممارساته في الحكم قد تكاثرت وتراكمت، فنشأت جمعية دعيت بإسم «أرزة لبنان» كان هدفها وضع حدّ لتجاوزات الحاكم العام ومنعه من تجديد ولايته، وإجراء تعديلات على بعض مواد النظام المعمول به في المتصرفية، وكان على رأس هذه الجمعية «حبيب باشا السعد وسليم بك المعوشي» وقد وضع هذان الزعيمان لائحة بالمطالب التي وقّعها مخاتير القرى ومشايخها، وتضمّنت ما يلي:

«١ – وضع حدّ لسلطة المتصرّف ضمن دائرة القانون.

«٢ – إقرار الطريقة الشعبية في انتخاب أعضاء المجلس الرداري.

«٣ – حماية هذا المجلس من أيّ ضغط وتوسيع سلطته واجبار المتصرّف على تنفيذ مقرّراته.

«٤ – إلغاء الضرائب التي استأثر المتصرّفون بوضعها دون موافقة المجلس.

«٥ – تأمين الحرية للقضاة وحماية وظائفهم من تحكّم المتصرّف.

«٦ – إنشاء محكمة تجارية في لبنان تصدر أحكامها بداية واستئنافاً.

«٧ – منع المتصرّف من السكن خارج لبنان صيفاً وشتاء.

«٨ – إصلاح الجندرمة ومنع الجنود من الإستخدام في منازل المأمورين جميعاً.

«٩ – تفويض الجمعية في كلّ ما تراه موافقاً للإصلاح في لبنان»[٨٢].

وكان خلافاً قد وقع بين نظام باشا والي بيروت والمتصرّف يوسف باشا، فاغتنمت الجمعية هذه الفرصة واستحوذت على تأييد الوالي لها في المحافل الرسمية بالآستانة، وهكذا، ما أن حلّ السابع من تموز/ يوليو ١٩١٢، موعد إنتهاء ولاية يوسف باشا، حتى استدعي إلى الآستانة وأسندت مهمّة تسيير أعمال المتصرفية إلى «سعدالله الحويك» نائب رئيس مجلس الإدارة (وكان الأمير قبلان أبي اللمع رئيس المجلس مريضاً، وما ان شفي من مرضه حتى تسلّم، بدوره، المهمّة من الحويك، إلاّ أنه ما لبث أن توفّي، فعادت المهمّة إلى الحويك من جديد)، وذلك ريثما يتمّ تعيين بديل ليوسف باشا، ولم يكن قد تمّ إتفاق بين السفراء والباب العالي على هذا البديل[٨٣].

٦ – إنجازاته العمرانية، وآراء بعض معاصريه فيه:

أمّا الأعمال التي تمّت في عهد يوسف باشا فأهمّها:

- شُقّت طرق للعربات يبلغ طولها الإجمالي نحو ١١٨ كلم.
- أُقيمت، على الأنهار والسواقي الداخلية، جسور وعبّارات عديدة، لمرور المشاة والخيّالة والمركبات.
- تمّ جرّ مياه «نبع الزويتيني» إلى زحلة.
- تمّ جرّ مياه «حمانا» إلى عاليه وسوق الغرب.
- إستُكمل شق طريق «المسيلحة» التي بوشر بشقها في عهد مظفر باشا(٨٤).

وفي الثاني عشر من تموز/ يوليو عام ١٩١٢ غادر «يوسف باشا» بيت الدين مركز المتصرفية، إلى بيروت، حيث مكث فيها نحو أسبوعين يعدّ نفسه للسفر، ثم غادر بيروت في ٢٩ منه، بحراً، مع زوجته وابنتيه، ولم يكن في وداعه «غير حفنة من أخصّائه لا يتجاوز عددهم أنامل الكف»، وقد توجّه في رحلة إلى أوروبا، حيث مكث فيها نحو أربعين يوماً عاد، بعدها، إلى الآستانة كي يتسلّم منصبه الجديد كعضو في مجلس الأعيان(٨٥).

وقد قيل في المتصرّف يوسف باشا الكثير، ومما قيل فيه:

- قال إبراهيم بك الأسود: «كان يوسف باشا فرانكو رجلاً عاقلاً ورصيناً يتلقّى النوائب بالحكمة والصبر، وحين أعلن الدستور في تموز/ يوليو عام ١٩٠٨، إتخذه أعداؤه وسيلة للإيقاع به... فأجابهم إلى ما طلبوا منه كي لا يتسع الخرق... وبعد ذلك ظلّ ينتهز الفرص إلى أن ثأر لنفسه من كلّ واحد منهم».
- وقال الياس الحويك: «لم يترك يوسف باشا أثراً محموداً في لبنان، وقد امتاز بممالأته الدولة على خرق نظام لبنان، وفعل أموراً كثيرة لم يكن النظام

يجيزها ودون أن يأخذ موافقة المجلس». وقال أيضاً: «كان يوسف باشا مستسلماً لمحيطه وأذنابه، واقعاً تحت إنتداب زوجته الحسناء»، وقد تحدّث الناس عما كان بين زوجته وجان بسترس «من علاقات تطعن كرامته في الصميم».

- وقال الخوري إبراهيم حرفوش: «لم يحقق يوسف باشا الآمال بما كان ينتظر منه، من الحزم وإصلاح الشؤون، بل ظهر ضعيفاً قاصراً في الإدارة، وقد وقعت في أيامه حوادث مشهورة زادت من ذهاب هيبته»[٨٦].

- ونقول بدورنا: «بلغ يوسف باشا من الضعف وقلّة الحنكة والدراية حداً أضحى جبل لبنان بسببه، وفي عهده، مسرحاً لصراعٍ اجتماعيٍ وطائفيٍ مستمرٍ حتى يومنا هذا».

حواشي الفصل السابع

(١) الخوري، شاكر، مجمع المسرّات، ص: ٥٣٨.

(٢) خاطر، لحد، عهد المتصرفين في لبنان، ص: ١٧٦.

(٣) م. ن. ص. ن.، وانظر الخوري، المصدر السابق، ص: ٥٣٩، وانظر، الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج ٥: ٣٩٨.

(٤) أنظر نص «البروتوكول» الذي عيّن، بموجبه، يوسف باشا، متصرّفاً لجبل لبنان.
(Ismail, Doc. diplomatiques et consulaires, T. 17, P. 440).

(٥) Ibid.

(٦) هشي، سليم، (محقق)، يوميات لبناني في أيام المتصرفية، ص: ١٧٦ - ١٧٨.

(٧) رسالة القنصل الفرنسي العام ببيروت «فوك - ديبارك Fouques - Duparc» إلى «بيشون Pichon» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٠٧، (Ismail, op. cit. T. 17, P. 445). ويذكر «خاطر» أن يوسف باشا وصل إلى بيروت يوم الأربعاء في ٢٩ تموز/ يوليو (ص ١٧٩) دون أن يشير إلى المصدر الذي استقى منه معلوماته، لذا، نحن نعتمد المصدر الفرنسي الذي أرّخ للحدث يوم وقوعه.

(٨) Ismail, p. cit. T. 17, P. 446.

(٩) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٧٦.

(١٠) م. ن. ص. ن.

(١١) رسالة القنصل الفرنسي ببيروت إلى وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣ آب/ أغسطس ١٩٩٧.
(Ismail, op. cit. T. 17, PP. 447 - 448).

(١٢) Ibid, PP.448 - 449.

(١٣) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٧٦.

(١٤) Ismail, op. cit. T. 17, p. 449.

(١٥) Ibid, PP.454 - 458.

(١٦) Ibid, p. 432، وكان المتصرّف هو الرئيس الفعلي لمجلس الإدرارة، إذ أنه، وفقاً للمادة الأولى من النظام، يدعوه للإجتماع، ويرأس إجتماعاته، وكان يعين وكيلاً له في المجلس.

(١٧) الخوري، المصدر السابق، ص: ٥٣٩ - ٥٤٠.

(١٨) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٧٧.

(١٩) Ismail,doc,. T. 18, pp. 15 - 16.

(٢٠) Guinet, Vital, Syrie, Liban et Palestine, p. 262.

(٢١) Ismail, op. cit. T. 18, p. 16.

(٢٢) Ibid, P.17.

(٢٣) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٧٧، وانظر نص القرار الذي اتخذه المجلس الإداري بزيادة الرسوم في:

Ismail, Ibid, pp. 27 - 28.

(٢٤) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٧٧.

(٢٥) أنظر التقرير المرفوع من القنصل إلى «كونستانس» السفير الفرنسي في الآستانة، بتاريخ ٢٩ نيسان/ إبرايل ١٩٠٨.

(Ismail, op. cit. T 18, pp. 29 - 33).

وما يليه من تقارير أخرى.

(٢٦) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٧٧.

(٢٧) رسالة القنصل الفرنسي ببيروت إلى السفير الفرنسي في الآستانة بتاريخ ٢٩ نيسان/ أبريل عام ١٩٠٨ (Ismail, op. cit. T. 18, p. 30).

(٢٨) Ibid, P.30.

(٢٩) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٧٨.

(٣٠) م. ن. ص. م.

(٣١) (Ismail, op. cit. T. 18, pp. 44 - 45.

(٣٢) مذكرة يوسف باشا إلى قناصل الدول الكبرى ببيروت بتاريخ ١٨ حزيران/ يونيو عام ١٩٠٨.

(Ibid, pp. 51 - 52).

(٣٣) أنظر مذكرة القنصل الفرنسي، (Ibid, p. 53)، ومذكرة يوسف باشا بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٠٨ (Ibid, p. 54).

(٣٤) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٧٨.

(٣٥) Ismail, op. cit. T. 18. p. 99.

(٣٦) فريد بك، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص: ٧٠٤.

(٣٧) Ismail, op. cit. T. 18, pp. 98 - 99.

(٣٨) رسالة القنصل الفرنسي ببيروت «فوك ديبارك» إلى «بيشون» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٠٨، (Ismail, Ibid, p. 100) و: خاطر، المرجع السابق، ص: ١٨٠، وانظر، لقضية استقالة سليم بك عمون من قائمقامية كسروان، رسالة القنصل نفسه إلى سفير بلاده في الآستانة، بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٠٧. (Ismail, Ibid, p. 18).

(٣٩) الرسالة المشار إليها أعلاه بتاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٨ (Ibid, p. 100).

(٤٠) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٨١.

(٤١) الرسالة نفسها المشار إليها أعلاه. (Ismail, op. cit. T. 18, p. 100).

(٤٢) Ibid, pp. 117 - 118.

(٤٣) أنظر الترجمة الفرنسية للنص المنشور في جريدة «لسان الحال» في: Ibid, p. 105.

(٤٤) جريدة «الأحوال» بتاريخ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٨. (Ibid, p. 106).

(٤٥) نظر الترجمة الفرنسية لهذه البرقية في (Ibid, pp. 106 - 107). وذلك نقلاً عن جريدة (الأحوال) بتاريخ ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٨.

(٤٦) Ibid, pp. 107 - 108، وانظر الترجمة الفرنسية للبرقية التي أرسلها المجتمعون إلى الحاكم العام في (Ibid, p. 108).

(٤٧) أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص: ١٤٩-١٥٨ وزين، زين، نشوء القومية العربية ص: ٦٠ و١٩٦.

(٤٨) أنطونيوس، م. ن.، ص: ١٥٨.

(٤٩) عازوري، نجيب، يقظة الأمة العربية، ص: ٢١٩ - ٢٢٠.

(٥٠) أنطونيوس، المصدر السابق، ص: ١٨٦.

(٥١) أنطونيوس، م. ن.، ص: ١٨٧ - ١٨٨ وزين، المرجع السابق، ص: ٩١.

(٥٢) أنطونيوس، م. ن.، ص: ١٩١ - ١٩٢.

(٥٣) خوري، يوسف، المشاريع الوحدوية العربية، ص ١-٣. وارسلان، شكيب، سيرة ذاتية، ص: ١٠٨-١١٠.

(٥٤) أنطونيوس، المصدر السابق، ص: ١٩٢.

(٥٥) عن الإعلان الذي نشرته هذه اللجنة بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٠٨، أنظر:

(Ismail, op. cit. T. 18, pp. 127 - 128).

(٥٦) رسالة القنصل الفرنسي ببيروت إلى وزير خارجية بلاده بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير ١٩٠٩.

(Ibid, p. 151).

(٥٧) Ibid, pp. 154 - 155.

(٥٨) Ibid, pp. 128 - 129.

(٥٩) Ibid, p. 130.

(٦٠) Ibid, p. 131.

(٦١) فريد بك، المصدر السابق، ص ٧٠٨ - ٧١٠.

(٦٢) Ismail, op. cit. T. 18, pp. 223 - 228.

(٦٣) Ibid, p. 220.

(٦٤) المادة الأولى من النظام المذكور، وانظر باقي مواد النظام في:

Ibid, pp. 221 - 224.

مع التأكيد على أن تعبير «اللبنانيين» يشمل أهالي جبل لبنان فقط.

(٦٥) رسالة القنصل الفرنسي العام ببيروت إلى وزير خارجية بلاده بتاريخ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٠٩ (Ibid, p. 293) وانظر النص الفرنسي للعريضة في: (Ibid, pp. 236 - 237).

(٦٦) عريضة نشرت في جريدة «الإتحاد العثماني» بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٠٩.

(Ibid, pp. 242 - 243).

(٦٧) Ibid, pp. 237 - 238.

(٦٨) Ibid, pp. 249 - 251.

(٦٩) Ibid, pp. 252 - 253، مع التأكيد على أنه، لا إنكلترا ولا فرنسا، كانتا «ترغبان بمساندة الدولة العثمانية وتدعمانها في مسيرتها».

(٧٠) Ibid, pp. 254 - 255.

(٧١) Ibid, p. 271.

(٧٢) Ibid, pp. 328 - 329.

(٧٣) رسالة وزير فرنسا في القاهرة إلى وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٩ شباط/ فبراير ١٩١١. (Ibid, p. 338).

(٧٤) Ibid, pp. 339 - 340.

(٧٥) Ibid, p.p. 340 - 341.

(٧٦) أنظر: Ibid, pp. 341 - 343.

(٧٧) Ibid, pp. 386 - 389.

(٧٨) Ibid, p. 393 - 394.

(٧٩) Ibid, p. 995 - 396.

(٨٠) Ibid, p.p. 396 - 400.

(٨١) Ibid, p.p. 400 - 408.

(٨٢) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٨٦ - ١٨٧.

(٨٣) م. ن. ص: ١٨٧.

(٨٤) م. ن. ص: ١٨٧ - ١٨٨.

(٨٥) م. ن. ص: ١٨٩.

(٨٦) م. ن. ص: ١٨٨.

الفصل الثامن

المتصرّف أوهانس قيومجيان باشا (١٩١٣ - ١٩١٥)

١ - تعيين أوهانس قيومجيان باشا متصرفاً:

يحدّثنا «الأمير شكيب ارسلان» في كتابه «سيرة ذاتية»[١] عن تعيين أوهانس قيومجيان، الأرمني الأصل، العثماني التبعية، متصرّفاً على «جبل لبنان» عام ١٩١٢، فيقول: علمت، وأنا في أدرنه «أن مدّة يوسف باشا فرانكو في متصرّفية (جبل) لبنان قد انتهت، وأنه ربما تجدد مدّته خمس سنوات أخرى. ونظراً لما كنت أعلم من سوء الحالة هناك، حملت أنور (باشا) على الأبراق إلى الآستانة بعدم تجديد مدّة يوسف فرانكو متصرّف (جبل) لبنان، فأبرق بشدّة، فلذلك قرّروا عزله... فانصرف المذكور من (جبل) لبنان وجعلوا في محلّه، وكيلاً موقتاً، سعدالله بك الحويك شقيق البطريرك الماروني، فبقي سعدالله بك في الوكالة عدّة أشهر. ولمّا جئت إلى الآستانة، ونشبت البلقان، وصار كامل باشا في الصدارة، ذكرت له مسألة (جبل) لبنان وعدم مناسبة بقاء المتصرّفية بدون متصرّف أصيل في تلك الأحوال المضطربة، فقرّرنا معاً إنتخاب متصرّف، وأشار إليّ بأن أكتب إلى يوسف سابا باشا، ناظر البوستة المصرية سابقاً، سائلاً إياه إذا كان يقبل متصرفية (جبل) لبنان، فكتبت إليه، ووردني الجواب بأنه يقبل هذا المنصب مع الشكر، ... وهكذا تقرّر بيني وبين الصدر، وان التعيين الرسمي يكون

قريباً، إلاّ أنه كان، وقتئذ، نورا دونجيان أفندي، الأرمني، ناظراً للخارجية، وكان أيضاً أوهانس بك، الأرمني أيضاً، مستشاراً للنظارة نفسها، فالتمس مني نورا دونجيان أفندي أن أتكلّم مع الصدر الأعظم في تعيين أوهانس بك المذكور متصرّفاً (لجبل) لبنان، ولعلّه كان يريد التخلّص منه حتى لا يكون كلّ من ناظر الخارجية ومستشارها أرمنياً، فقلت لنورا دونجيان أفندي: إن الصدر الأعظم قرّر إنتخاب سابا باشا لمتصرّفية (جبل) لبنان، وقد كتبت له من مصر وجاءني جوابه بالقبول، فقال لي: راجعه في أمر أوهانس بك فإنه يكون أحسن لأجل الدولة... وكنت يومئذ أراجع كلاً من الصدر الأعظم ومن ناظر الخارجية في أمور تتعلّق (بجبل) لبنان، من جملتها زيادة أعضاء مجلس الإدارة، وفتح موانىء في الجبل، فذهبت إلى الصدر وعرضت عليه اقتراح تعيين أوهانس بك متصرّفاً (لجبل) لبنان، ولم أفعل إلاّ إكراماً لناظر الخارجية الذي، بواسطته، تمكّنت من جعل عضوين للدروز في قضاء الشوف، بعد أن كان أحدهما منتخباً من قضاء جزين. وبمساعدته أيضاً، قرّرت جعل ميناء في المكان المسمى بالنبي يونس، بين بيروت وصيدا، بمقابلة الموانىء التي نال الموارنة الإذن بفتحها في كسروان. أمّا الصدر الأعظم، فقد جاوبني، في مسألة أوهانس بك، إنّ هذا الرجل لا أظن يتمكّن من إدارة الجبل لأنه رجل ساذج، فقلت له: إذا كان ساذجاً كما تقول، فكيف تجعلونه مستشاراً للخارجية. ولقد ظهر أن كامل باشا لم يكن مخطئاً في قوله، فإن أوهانس بك لم يثبت، في متصرّفية الجبل، شيئاً من الاقتدار. على أني قلت للصدر، عندما شافهته بهذه المسألة، إني أظن أن أوهانس بك يكون، في سياسته، عثمانياً أكثر من سابا باشا، لأن سابا باشا منشأه بمصر تحت حماية الإنكليز، فلعلّ هذه الكلمة أثّرت به، فارتضى أخيراً بترشيح أوهانس،

ورجعت أنا إلى نور آدونيجان أفندي وأخبرته بوعد الصدر الأعظم، وأخبرت أوهانس بك أيضاً. وأتذكّر أني أوصيته، يومئذ، بتعيين حبيب باشا السعد رئيساً لمجلس الإدارة في الجبل، وبعزل ناصيف الريس الذي كنت قد بلوت الموت من دسائسه بحقي، مع مهارته في اختراع الأساليب المضرّة في كتاباته إلى الباب العالي، فإنه هو الذي كان مديراً للقلم التركي الذي به جميع المراجعات من (جبل) لبنان إلى الآستانة، فأخذ أوهانس بك أسماء هذين الرجلين وغيرهما، ووعدني بأنه، إذا تعيّن متصرّفاً (لجبل) لبنان، يفعل ما قلته له. ثم مضت مدّة شهر ولم ينفَّذ شيء، فكتب لي أوهانس بك بطاقة يلتمس فيها مواجهتي، فجئته إلى الخارجية فقال لي إنه يريد أن يعلم هل تقرّر تعيينه لمتصرّفية (جبل) لبنان أم لا، لأنه يريد أن يخلص من حال التربّص، فراجعت الصدر الأعظم واستعجلته في الأمر، فأعلم الصدر سفراء الدول، واجتمعوا، ولم يجد أحد منهم اعتراضاً على أوهانس بك، فصدرت إرادة السنية بتعيين أوهانس باشا متصرّفاً لـ(جبل) لبنان، مع رتبة الوزارة»(٢).

لقد آثرنا الإستشهاد بهذا النص، الطويل نسبياً، لتبيان الوسيلة، البسيطة والساذجة، - إذا صح الإدعاء - التي كان يتمّ بها تعيين حكّام الجبل، بلا مواربة ولا تعقيد، إذ كانت تكفي وساطة صديق أو قريب، للصدر الأعظم، حتى يتمّ ذلك. ولم تكن سفارات الدول الكبرى (الأوروبية) لتهتمّ بالأمر، إن لم تكن هناك ملاحظة ما على الشخص المرشّح، باستثناء فرنسا التي كانت تهتم، إلى حدّ كبير، بإسم المرشح لهذا المنصب، نظراً لما تعلّق عليه من أهمية، باعتبار أن وجود رجل مشاكس في هذا المنصب لا بدّ من أن يعرقل الخطط التي رسمتها لمصير هذا الجبل.

وذكر «لحد خاطر» في كتابه «عهد المتصرّفين في لبنان»، أن الباب العالي رشّح عدّة أسماء لمنصب المتصرّف على جبل لبنان «ونشرت الصحف أسماء المرشحين» وهم:

«١ - يوسف باشا سابا، الناشيء في مصر، والمفتش العام لنظارة البرق والبريد في الاستانة.

«٢ - بيب داود باشا، من أشراف «المرديت» في ألبانيا.

«٣ - الدكتور زاني بك، المستشار الفني في دائرة الرسومات.

«٤ - أوهانس بك، المستشار في نظارة الخارجية.

«٥ - أضيف إلى هؤلاء: سينابيان أفندي، وصوصه أفندي، وارام أفندي».

مما يدلّ على أنّ أسماء كثيرة ظهرت قيد التداول، في الآستانة، كمرشّحين لمنصب الحاكم لجبل لبنان، ولكن ذلك لا يناقض ما أورده «شكيب ارسلان» في مذكّراته.

أما «يوسف الحكيم» الذي تسلّم وظيفة «مدير القلم التركي» في حكومة الجبل، في عهد أوهانس باشا، فيورد رواية أخرى، ربما لا تتناقض مع رواية «شكيب ارسلان»، إلاّ أنها لا تتفق معها تماماً. ويقدّم «يوسف الحكيم»، لروايته، بحديث عن المعارضة التي كانت ليوسف فرانكو باشا في الجبل، وخصوصاً من أولئك «الطامعين في المناصب الحكومية العالية في الإدارة والقضاء»، وأنّ من بين الشكاوى التي أثيرت ضد هذا المتصرّف هو «أن إدارته تتمشى مع السياسة البريطانية»، وذلك لما كان بين «ناصيف بك الريّس، مدير القلم التركي» في عهد يوسف فرانكو باشا وبين «إسبر شقير، الترجمان الأول لقنصل بريطانيا العام» من صداقة وود، يقول الحكيم: «ولما كانت المناظرة بين فرنسا وبريطانيا العظمى قديمة العهد وغير قابلة للستر والإخفاء، ولا سيّما في بيروت و(جبل)

لبنان، إتصلت سفارة فرنسا في الآستانة، قبيل انقضاء مدة حاكمية يوسف باشا، بمستشار وزارة الخارجية العثمانية أوهانس باشا قيومجيان، المرشح لمقام متصرفية جبل لبنان، وحصلت منه على وعد بأن يقيل ناصيف بك الريس من مديرية القلم التركي، ويسند نيابة رئيس مجلس الإدارة (الشاغرة بموت الأمير قبلان أبي اللمع) إلى حبيب باشا السعد، زعيم المعارضة»[٣].

وفي برقية من «بومبارد» سفير فرنسا في الاستانة، إلى وزير الخارجية الفرنسية «بوانكاريه» بتاريخ ٢٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٢، كتب السفير يقول إن الباب العالي «سحب الإقتراحات التي كانت وزارة الخارجية العثمانية قد قدّمتها إلينا بشأن منصب الحاكم (لجبل) لبنان، واستبقى إسم المرشح أوهانس بك قيومجيان، وكيل دولة في وزارة الخارجية»[٤]. وطلب وزير الخارجية، من «دائرة الشؤون الخارجية» أن تؤمّن له المعلومات اللازمة عن المرشّح «أوهانس» فكتبت له تلك الدائرة في اليوم التالي (٢٧ أيلول/ سبتمبر) التقرير التالي: «إنّ إسم أوهانس أفندي قيومجيان معروف جيداً في الدائرة، فهو، منذ زمن طويل، أمين سر أول، ثم مستشار، في السفارة العثمانية بروما، وقد عيّن أوهانس أفندي، إثر بدء النظام الدستوري، مستشار دولة، وبعدها، وكيل دولة في وزارة الخارجية (العثمانية).

«إن هذا الرجل لن يكون كفوءاً لاختياره لمنصب حاكم (جبل) لبنان، وإذا كان ملائماً، لهذه الوظائف، أن يكون محايداً ومعتاداً على ممارسة الشؤون الإدارية، فإننا نستطيع أن نتساءل عما إذا كان لدى أوهانس أفندي الصفات الكافية للعيش في وسط المؤامرات السورية.

«أوهانس أفندي أرمني - كاثوليك.

«أوهانس أفندي تابع لمكتب الشؤون الخارجية، وقد مورست عليه، خلال إدارة نعوم باشا ويوسف باشا، ضغوطات بدا تأثيرها واضحاً جداً»[٥].

إذا كان هذا هو رأي «دائرة الشؤون السياسية» في وزارة الخارجية الفرنسية، في «أوهانس أفندي»، فكيف تكون فرنسا هي الساعية، أصلاً، لإيصاله إلى منصب الحاكم العام لجبل لبنان، كما يرى «يوسف حكيم»؟

ويبدو أن الأمور قد سارت وفقاً لما رواه «شكيب ارسلان»، وربما يكون صحيحاً أن فرنسا عادت فعدّلت من موقفها إزاء «أوهانس أفندي» عندما وعدها بتنفيذ رغباتها فيما يتعلّق بإقالة «ناصيف بك الريس» وتعيين «حبيب باشا السعد» كرئيس لمديرية القلم التركي في حكومة الجبل، كما روى «يوسف الحكيم»، وربما بتنفيذ رغبات أخرى غيرها، ذلك أنه، بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٢ التأم مجلس سفراء الدول الكبرى، في الاستانة، ووافق على قرار الصدر الأعظم بتعيين «أوهانس باشا» متصرفاً لجبل لبنان، وكتب «بومبارد» سفير فرنسا، في اليوم نفسه، إلى وزير خارجية بلاده، ينبئه بالأمر ويقول: «وقّعت، للتو، بروتوكول تعيين أوهانس بك قيومجيان، بصفته حاكماً لـ(جبل) لبنان»[٦]. وقد أجرى هذا البروتوكول بعض التعديلات على نظام المتصرّفية، وفيما يلي نص البروتوكول نفسه:

«بما أن منصب حاكم (جبل) لبنان قد شغر بانتهاء سلطات يوسف باشا، فإن جلالة السلطان قد تفضّل بتعيين «أوهانس بك قيوميجيان»، وكيل دولة في وزارة الخارجية (العثمانية).

«إنّ ممثّلي الدول الموقّعة على الأنظمة الأساسية وبروتوكولات (جبل) لبنان، المجتمعين، بمؤتمر، مع وزير الخارجية (العثمانية)، أكّدوا، بالإجماع، وبهذا البروتوكول، ما سبق أن اتفق عليه، بمناسبة هذا التعيين، وهو الإتفاق الذي تمّ بينهم وبين الباب العالي، كما أكدوا التمسّك بالنص الذي يحدّد مدّة سلطات الحاكم بخمس سنوات، إبتداء من تاريخ توقيع هذا البروتوكول. وتمّ

الإتفاق، كذلك، فيما بينهم، على إضافة الترتيبات التالية للأنظمة والبروتوكولات المومى إليها أعلاه:

«١ - بالتماثل مع طريقة الإنتخاب المعمول بها، في زحلة، فإن أعضاء مجلس الإدارة سوف يُنتخبون، في الدوائر، بواسطة مشايخ القرى التي سوف تُضمّ إلى القرى التي تعدّ ألف منتخب أو أكثر، بمعدّل مئة منتخب لكلّ مندوب. أمّا عضو المجلس، فيظلّ ينتخب، كالسابق، بمندوبين يعينون بمعدّل خمسين منتخباً (لكلّ مندوب).

«إنّ عدد الأعضاء المنتخبين لمجلس الإدارة، في كلّ دائرة، ونسبتهم، لا يتغيّران من جهة الطوائف الممثّلة في المجلس. وفي كلّ حال، فإن أهالي مديرية دير القمر، المحرومين، حتى الآن، من التمثيل في المجلس، سوف يُدعون لإرسال عضو من طائفتهم إليه. ومن جهة ثانية، فإن العضو الدرزي، في المجلس، الذي يُنتخب، حتى الآن، من جزين، سوف يُنتخب من الشوف.

«٢ - لا يمكن للحاكم أن يعلّق عضوية أي عضو من مجلس الإدارة، في حال انتخابه، وفي حال الغلط، أو التعسّف، أو التقصير في الواجبات الملقاة على عاتقه كعضو في هذا المجلس، إلاّ بعد التحقيق، وبناء على رأي المجلس الإداري الذي يجب أن يتلقّى نتائج التحقيق.

«٣ - يضع الحاكم الموازنة التي تقدّر المداخيل والنفقات، بمساعدة مجلس الإدارة، وتوضع وتطبع، قبل فتح السنة المالية العائدة إليها، بثلاثة أشهر.

«٤ - على الحاكم المعين حالياً أن يدرس مراجعة سجل التأريف (مسح الأراضي) والإحصاء ومختلف الضرائب الحالية، ويعمد، كذلك، إلى درس المسائل الإضافية مثل أراضي الخراج أو الأراضي الأميرية التي يستحسن أن تدخل في القانون العام. واستناداً إلى المعطيات المستقاة، وقبل ستة أشهر، كحدّ

أقصى، من انتهاء سلطاته، عليه أن يقدّم، للباب العالي، إقتراحاته بشأن مراجعة المادة ١٥ من النظام الأساسي الصادر بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٨٦٤، والتي يجب أن توضع بالإتفاق بين الباب العالي والدول الكبرى.

«٥ - في الأمور التجارية، وفي المسائل التي يكون الأطراف فيها، كلّهم، لبنانيون، تكون محاكم الجبل ذات صلاحية للنظر في هذه المسائل، في الدرجتين الأولى والثانية.

«٦ - إنّ عديد وحدة الشرطة اللبنانية المحدّدة بالمادة ١٤ من نظام ١٨٦٤ يصبح ١٢٠٠ رجل، ويوكل أمر تدريبها، خلال الفترة اللازمة، إلى أحد الضباط الذين هم في خدمة الدولة العثمانية لإعادة تنظيم الجندرمة. وتسوّى الزيادة في النفقات الناتجة عن ذلك بشكل يلحق أقل ضرر ممكن بالميزانية العامة للإمبراطورية.

«وبناء عليه، فإن ممثّلي الدول وقّعوا هذا البروتوكول ومهروه بأختامهم.

«حرّر في الآستانة في ٢٣/١٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٢».

التواقيع:

«نور أدونغهيان Nouradounghian، بالأفيتشيني Pallavicini، لوثر Lowther، بومبارد Bompard، جيير Giero، وانغنهايم Wangenheim، غارّوني Garroni[٧]».

و«أوهانس قيوميجيان» هو بن أبٍ ثري أرمني كاثوليكي يدعى «بادروس أفندي»، كان «مديراً للمعادن والغابات» في الإدارة العثمانية، وعضواً في مجلس شورى الدولة، وابن أم مارونية من آل حوّا. وقد ولد في الاستانة عام ١٨٥٢، وتلقّى علومه في مدارسها، ثم انخرط في السلك الخارجي (في نظارة الخارجية العثمانية) وترقّى في هذا السلك، من وظيفة كاتب إلى وظيفة وكيل وزارة،

وانتقل بعدها، مباشرة، من وظيفته تلك إلى منصب متصرّف لجبل لبنان، وكان قد رشّح لهذا المنصب «مرّتين، قبل تعيينه، فآثر الرفض»[٨].

وصل «أوهانس باشا» إلى بيروت، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٣، على متن باخرة فرنسية[٩] (ويذكر لحد خاطر أن الباخرة وصلت إلى ميناء بيروت يوم الثلاثاء في ٢١ كانون الثاني/ يناير مساء، إلاّ أنّ المتصرّف آثر أن يظل على متنها إلى صباح اليوم التالي ٢٢ منه)[١٠]، وقد عجّت الباخرة بالمستقبلين... وعند نزوله، لاقاه إلى المرفأ جمهور غفير يتقدّمهم والي بيروت والرؤساء والقادة العسكريون، وعزفت له الموسيقى، وضربت المدافع[١١]، وبعد يومين، أي بتاريخ ٢٤ منه، إنتقل إلى بعبدا حيث جرى احتفال بتلاوة الفرمان السلطاني الذي عُيّن «أوهانس باشا»، بموجبه، حاكماً عاماً لجبل لبنان، وقد حضر هذا الإحتفال جماهير غفيرة، بالإضافة إلى مندوبي «البطاركة ورجال الدين والأعيان الوافدين من جميع أنحاء» جبل لبنان[١٢]. وقد ذكر القنصل الفرنسي العام ببيروت، في رسالته إلى وزير خارجية بلاده، بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٣، وبناء على تقرير قدّمه إليه ممثّله في هذا الإحتفال (المترجم الأول في القنصليّة)، ان الجماهير «احتفت بحبيب باشا السعد (زعيم المعارضة) إحتفاء حقيقياً»[١٣]. وقد ألقى المتصرّف، في نهاية الإحتفال، خطاباً حيّا فيه أهالي الجبل وعبّر لهم عن طموحاته في أن يسعى إلى ترقية بلادهم «أدبياً ومادياً»، مشيراً إلى «ما كان له من يد في إقرار التعديلات الإصلاحية الجديدة»، ثم طلب منهم أن «يشدوا أزره بالوقوف إلى جانبه» لكي يتمكّن من «القيام بالمهمات الجسام الملقاة على عاتقه»[١٤].

وذكر القنصل الفرنسي، في رسالته المشار إليها آنفاً، إن أول «تدبيرين» اتخذهما المتصرّف، فور وصوله، هما: تعيين «حبيب باشا السعد» وكيلاً لمجلس

الإدارة، «وكان هذا قد سبق أن شغل المنصب نفسه، وحافظ، مع القناصل العامين الفرنسيين، على أحسن العلاقات»، ثم الطلب من «ناصيف بك الريس، الأرثوذكسي»، أن يقدّم إستقالته من منصبه «كرئيس للمكتب التركي»، وكان قد سبق لهذا «أن عُزل بناء إلى إلحاحنا» إلاّ أنه استعاد هذا المنصب في عهد «مظفر ويوسف باشا» وكان له تأثير كبير عليهما، ومن المعروف أنه «عمل ضدنا»(١٥).

٢ – حال الجبل عند تسلمه الحكم – يقظة عربية:

كيف كانت الأحوال في الجبل عند وصول أوهانس باشا؟

كتب القائم بأعمال القنصلية العامة الفرنسية ببيروت «كولوندر Coulondre»، إلى «بوانكاريه Poin-Caré» رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٢، رسالة يقول فيها إن الحالة النفسية لأهل الجبل، منذ رحيل المتصرّف السابق، جعلتهم يشعرون أنه «بمقدار ما ينتظرون تعيين المتصرّف الجديد» فهم يعتادون على هذا «الوضع الجديد الذي يحقق، بشكل كامل تقريباً، حلم الإستقلال الذي يسعون إليه»، حتى ان الكثير منهم يرى أنّ «الفرصة مناسبة لفصم الرابط الوحيد الذي يوحّدهم مع الإمبراطورية العثمانية» ولو كان ذلك عن طريق القوّة(١٦).

ردّاً على ذلك، وبصورة «سرية جداً»، عمّم «بوانكاريه» على سفرائه في لندن وروما وسان بطرسبرغ وبرلين وفيينا، بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٢، مذكرة جاء فيها أن قنصله العام ببيروت أبلغه عن الحالة النفسية التي تسيطر على أهالي الجبل منذ رحيل الحاكم العام، وأن الفرصة سانحة لكي

«يفصم اللبنانيون الروابط التي تربطهم بالإمبراطورية العثمانية»، كما أكّد له أن «الدوائر الدينية العالية ليست معادية لعمل مباشر يحظى بمساندة فرنسا»، ثم يرسل «بوانكاريه» نسخة من تقرير القنصل إلى أولئك السفراء وذلك لما له من أهمية «لا يمكن إلاّ أن تتصاعد وتستحق، من قبلنا، المتابعة باهتمام خاص»(١٧).

مقابل ذلك، كان الوحدويون، السوريون والعرب، ينشطون في كلّ المجالات، فبالإضافة إلى نشاط الأحزاب والجمعيات والهيئات الشعبية الوحدوية التي سبق أن أشرنا إليها في الفصل السابق، كانت الصحف تتابع أخبار البلاد السورية بكثير من اليقظة والإهتمام، كأنما هي تنتظر، على مسرح هذه البلاد، أحداثاً جساماً متوقّعة لا بدّ من تتبّعها، فقد كتبت جريدة «المقطم» المصرية بتاريخ ٢٩ اذار/ مارس عام ١٩١٣، بناء على ما ورد من مراسلها الخاص ببيروت، أن سوريا هي «أول منطقة تتحدّث الأوساط السياسية عنها وتناقش الصحف الأوروبية مستقبلها»، وأن «حركةً إصلاحيةً يراها المراقبون تقوم ببيروت»، وأن «الناس المتيقّظين فيها، إذ يرون الصحافة الفرنسية وأوساطها السياسية تتحدث، عن بلادهم، بلا توقّف، يتذكّرون أحداثاً مماثلةً جرت قبل احتلال إيطاليا لطرابلس الغرب، وفي ذلك الكثير من الحقيقة، إذ إن الأحداث متشابهة تماماً. وقد خطر لهم أن سوريا سائرة نحو مستقبل مشابه لمستقبل أخواتها ما وراء البحار، وهم يواجهون الوضع، ولا يرون أية قوة، في بلادهم، باستثناء السلطة التي تتركّز بين يدي حكومة محلية، وقد أدركوا أن الباب الذي تدخل منه أوروبا إلى بلادهم هو باب الخلافات التي يزرعونها بينهم، ولأجل هذا، فقد صبّوا جهودهم لكي يوحّدوا كلمتهم ويبعدوا كلّ الأسباب التي يمكن أن تزرع الخلاف بين طوائفهم»(١٨).

ويستطرد مراسل «المقطم» حديثه عن «الحركة الإصلاحية» ببيروت فيرى فيها «شعوراً وطنياً ورغبةً بالمحافظة على سلطة الهلال في سهل دمشق»، ولكنه يعود فيذكر أن «الإتفاق المدهش وغير المتوقّع الذي تمّ، في بيروت، بين المسيحيين والمسلمين، سيكون الأساس المتين لمستقبل سوريا، وأن الذين على رأس هذه الحركة قد روضوا، بعبقرية، المشاعر الدينية لدى الفئتين (الإسلامية والمسيحية)، وهكذا، فإنه لا يمكن أن يحصل أي شيء يفصل بين المسيحي وأخيه المسلم، وذلك لسببين رئيسيين: أولهما أن الفئتين أدركتا النتائج المحزنة للعداء بينهما، فيما مضى، والثاني أن تغيير مخططهما الحالي لا يتماشى مع الخلافات الشخصية»[١٩]. هذه الحركة الإصلاحية التي تحدّث عنها مراسل «المقطم»، هي، نفسها «لجنة الإصلاح» التي تألّفت ببيروت، في أواخر عام ١٩١٢، وبلغت مداها في «المؤتمر العربي الأول» الذي عقد بباريس بين ١٨ و٢٣ حزيران/ يونيو عام ١٩١٣، والذي سبق أن تحدّثنا عنه، باختصار، في الفصل السابق، ولا نرى بأساً من العودة إليها، في هذا الفصل، بإيجاز:

كانت هذه الحركة عربيةً قد جمعت ٨٦ عضواً من كلّ الطوائف «المسيحية والإسلامية»، وقد تبنّت خطةً ترمي إلى السعي للحصول على «حكم ذاتي» للبلاد العربية، ضمن الإمبراطورية العثمانية. وقد نسّقت هذه الحركة، وهي سورية، مع «حزب اللامركزية» الذي أنشيء في القاهرة، وتعاونا معاً «تعاوناً وثيقاً»، وكان برنامج «لجنة الإصلاح» يلتقي مع برنامج «حزب اللامركزية» بأن كليهما يطالب «بالإستقلال الذاتي» للبلاد العربية «على أسس اللامركزية».

وقد أعلنت «لجنة الإصلاح» برنامجها بعد نحو ثلاثة أسابيع من وصول أوهانس باشا إلى سوريا (في منتصف شهر شباط/ فبراير عام ١٩١٣)، فاستقبل هذا البرنامج بترحيب كبير في ولايات الشام كلّها، وفي العراق،

«فمقدت الإجتماعات العامة في دمشق وحلب وعكا ونابلس وبغداد والبصرة، وانهالت البرقيات على القسطنطينية تتضمّن تأييد البرنامج، وانه يعبّر عن الرغبة العامة في الولايات العربية»[٢٠]. إلاّ أن حزب «الإتحاد والترقي»، الذي كان قد تسلّم الحكم في الآستانة، لم يكن راغباً بتطبيق «اللامركزية» في الولايات العثمانية، فأصدرت الآستانة أمراً بحلّ اللجنة، وفي يوم ٨ نيسان/ أبريل عام ١٩١٣، وبينما كانت اللجنة مجتمعة، داهمتها شرطة الولاية وأبلغت أعضاءها أن لجنتهم قد حلّت، وان مراكزها قد أغلقت، وقد «قوبل النبأ بالفزع والسخط العامين، فأغلقت جميع المتاجر ودور الأعمال في بيروت أبوابها، وصدرت الصحف وقد أحاطت بها أطر سوداء، وكان الخبر الوحيد الذي نشرته هو حلّ اللجنة»[٢١]، وعندها نقلت الحركة نشاطها إلى باريس، وكانت «جمعية العربية الفتاة» قد تأسّست بباريس عام ١٩١١، فتمّ الإتفاق على التنسيق بين الحركتين (الجمعية واللجنة) وبينهما وبين «حزب اللامركزية» المصري، فعقد، بباريس، بتاريخ ١٨ حتى ٢٣ حزيران/ يونيو عام ١٩١٣، أول مؤتمر عربي سوري يجمع المسيحيين والمسلمين، ويدعو إلى يقظة عربية شاملة توحّد العرب وتفتح لهم طريق الحرية والإستقلال، وفيما يلي قرارات هذا المؤتمر الذي افتتحه «ندره مطران» عضو اللجنة ومندوب بعلبك:

«١ - إن الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية، فيجب أن تنفّذ بوجه السرعة.

«٢ - من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية، وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية للمملكة إشتراكاً فعلياً.

«٣ - يجب أن تنشأ، في كلّ ولاية عربية، إدارة لا مركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

«٤ - كانت ولاية بيروت قدّمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها في ٣١ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩١٣ بإجماع الآراء، وهي قائمة على مبدأين أساسيين هما: توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين أجانب، فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين الطلبين.

«٥ - اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرّر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية.

«٦ - تكون الخدمة العسكرية محليةً في الولايات العربية، إلاّ في الظروف والأحيان التي تدعو للاستثناء الأقصى.

«٧ - يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لمتصرّفية (جبل) لبنان وسائل تحسين ماليتها.

«٨ - يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.

«٩ - سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية.

«١٠ - وتبلغ أيضاً، هذه القرارات، للحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية.

«١١ - يشكر المؤتمر الحكومة الفرنسوية شكراً جزيلاً لترحابها الكريم بضيوفها».

ملحق بقرارات المؤتمر:

«١ - إذا لم تنفّذ القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر، فالأعضاء المنتمون إلى لجان الإصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب كان في الحكومة العثمانية إلاّ بموافقة خاصة من الجمعيات المنتمين إليها.

«٢ - ستكون هذه القرارات برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين، ولا يمكن مساعدة أي مرشّح في الإنتخابات التشريعية إلاّ إذا تعهّد، من قبل، بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه.

«٣ - يشكر المؤتمر مهاجري العرب على وطنيتهم في مؤازرتهم له، ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبيهم».

ثم تمّ اتفاق بين هذا المؤتمر ومندوب الإتحاديين لكي يكون التعليم «في جميع البلاد العربية، باللسان العربي، في القسم الإبتدائي والإعداديّ، ويكون بلسان الأكثرية في القسم العالي»، وممن حضروا هذا المؤتمر: أنطوان لطيف، سليم علي سلام، خليل زينيه، رامز مخزومي، عبد الحميد الزهراوي، عبد الغني العريسي، جبران كزما، خيرالله خيرالله، مختار بيهم، إسكندر عمون، ندره مطران، نجيب دياب (جميعهم من بلاد الشام)، وسيد كامل (من مصر) وممثّلون عن السوريين (واللبنانيين) في بلاد الإغتراب[٢٢].

والجدير بالذكر أن مختلف الطوائف المسيحية في ولاية بيروت قد أصدرت، بتاريخ ٢٦ أيار/ مايو عام ١٩١٣، شهادة موقّعة من الرؤساء الروحيين لهذه الطوائف تثبت أن السادة سليم علي سلام، والدكتور أيوب ثابت، وأحمد مختار بيهم، وألبرت جوزف سرسق، والشيخ أحمد حسن طبارة، وخليل زينه، قد تلقّوا تفويضاً بتمثيل كلّ أهل الولاية، على اختلاف طوائفهم، للإجتماع في أوروبا وملاحقة مطالبها[٢٣].

ولم تكن أجواء الضباط العرب، في الجيش العثماني، أقلّ حماسة للتحرّر، من أجواء المثقّفين العرب في كلّ أقطارهم، ففي رسالة من القنصل العام الفرنسي ببيروت «كوجيه» إلى سفير بلاده في الآستانة «بومپار» بتاريخ ٣١ آذار/ مارس عام ١٩١٣، كتب القنصل يقول إن ضابطاً عربياً شاباً من بيروت، ومن

الجيش العثماني المرابط في «غاليبولي» ويدعى «صالح بك»، وصل إلى بيروت، واتصل بأعضاء «لجنة الإصلاح» السورية، ومما قاله لهم: «إن الأسباب الصحية التي تذرّعت بها لأكون بينكم، لم تكن سوى ذريعة لتغطية الهدف من رحلتي، وأنا هنا، في الحقيقة، لأدرس معكم الوضع وإمكانات القيام بعمل عسكري لتحرير سوريا، وقد كلّفني هذه المهمّة رفاقي الضباط العرب في الفرق المحشودة في «غاليبولي»، وهي فرق ينتمي رجالها، في أصولها، إلى بلادنا. إن فكرة إستقلال سوريا التي نبشّر بها، بين جنودنا، قد انتشرت، بسرعة، بينهم، وعندما يحين الوقت، وإذا وجدنا منكم الدعم الكافي، فإننا سوف نتحرّك».

واستطرد القنصل الفرنسي، في رسالته، تعليقاً على كلام الضابط العربي الشاب، فقال إنّ على رأس هذه الحركة، بين الضباط العرب، في الجيش العثماني «ضابط يدعى رضا بك، من أصل بيروتي» وقد كان هذا الضابط ببيروت عند بدء النظام الجديد (الدستور)، وساعد على تأسيسه، «وهو اليوم، رئيس أركان الجيش في غاليبولي».

ويتوقّف القنصل عند حديث الضابط الشاب فيرى انه من الضروري أن نأخذ كلامه بكثير من التحفّظ، إذ ربما يكون الهدف منه «إثارة دهشة رفاقه وإعجابهم، وينتهي إلى القول: «إن تدخل العناصر العسكرية في المسألة السورية سيكون عاملاً جديداً ومهماً سوف يغيّر، بشكل خاص، المعطيات»[٢٤].

وقد سبق أن تحدّثنا عن الأجواء السائدة في البلاد، في عهد يوسف فرانكو باشا، والتي كانت تتمحّض عن تناقض حاد بين تيارين أحدهما لبناني إنفصالي والثاني سوري وحدوي، وإذا كانت «لجنة الإصلاح» قد حاولت أن تفرض جوّاً جديداً يتسم بالروح القومية العربية وبالطموح الوحدوي، فإن لجاناً أخرى، ذات لون طائفي، مثل «اللجنة اللبنانية ببيروت»، كانت تسعى إلى خلق مناخ آخر مغاير

تماماً، مستعينةً، لذلك، بفرنسا التي تمثّل، بالنسبة إليها، السند والملجأ. وقد أرسلت «اللجنة اللبنانية ببيروت» إلى «بوانكاريه» رئيس الوزراء، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٢ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٣، رسالة جاء فيها:

«إنّ من حقّنا، بكلّ احترام، أن ننقل إلى دولتكم، بأن «الجمعية اللبنانية ببيروت» قد اتخذت، في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٠ كانون الثاني، بالإجماع، أمر اليوم التالي:

«إن اللجنة اللبنانية ببيروت، إذ تسجّل الرغبة التي عبّر عنها مجموع أعضائها. كما عبّرت عنها شخصيات ذات ثقافة فرنسية، وهي ترجمان لرغبات الشعب اللبناني الذي أثّرت فيه، بعمق، تصريحات دولة الرئيس «بوانكاريه» رئيس مجلس الوزراء، في لجنة الشؤون الخارجية، وفي مجلس الشيوخ، والمتعلّقة بلبنان، قد قرّر ما يلي:

«١ - ان تعرب للسيّد «بوانكاريه» عن المشاعر العميقة بعرفان الجميل التي يشعر بها السكان اللبنانيون للعناية العطوفة التي خصّتهم بها حكومة الجمهورية (الفرنسية) ورئيسها السامي المقام.

«٢ - أن تتوسّل إلى السيّد «بوانكاريه» لكي تستمرّ حكومته في مساندتها الكريمة لأجل تحسين مصير أهالي الجبل.

«٣ - أن توكّد للسيّد «بوانكاريه» ثبات مشاعر الود العميق والإمتنان الصادق من الشعب اللبناني لفرنسا، وهي مشاعر مرتبطة بتقاليد تمتدّ لعدّة أجيال، وسوف يظلّ واجب نقلها إلى أجيال الغد هاجس لبنانيي اليوم.

«وان لنا الشرف الكبير، يا دولة الرئيس بأن نكون، نحن أعضاء اللجنة، بجانب دولتكم، وإذ ننقل إليكم أمر اليوم، نرجو أن تتقبّلوا ولاءنا واحترامنا العميق».

عن اللجنة:

«يوسف الحويك، د. س. جلخ، د. درعوني، د. ألفرد خوري، حبيب بيطار، جو دحداح، ج. الجميل، فريد الخازن، بشارة الخوري، و. حداد، د. أمين الجميل، طانيوس عبود»[٢٥].

كما طالبت اللجنة اللبنانية بباريس ورئيسها «شكري غانم» بتوسيع «لبنان» وذلك بضم بيروت إليه، وهو أمر «يتجاوب مع رغبات كلّ اللبنانيين، وكذلك السكان المسلمين والمسيحيين في ولاية بيروت، كما يجد شرعيته في التاريخ والموقع الجغرافي وضرورات العيش» كما يزعم «شكري غانم» في «المذكرة السرية» التي رفعها إلى «بيشون» وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو عام ١٩١٣. ولا ينسى «شكري غانم» أن يشير إلى «المغانم التي سوف تجنيها فرنسا من ذلك» فيقول: «ونحن نعمل من أجلها، ومن أجل بلادنا»، ثم يستطرد: «لبنان الموسّع؟ ألا يعني ذلك أن تمتلك فرنسا السواحل السورية، بدون احتلال فعلي. وبدون تعقيدات ولا مساومات؟»[٢٦].

واستأثرت الدعوة إلى «تكبير لبنان وتوسيعه» بحيّز مهم من تفكير القادة المسيحيين المتحمّسين لقيام دولة مستقلّة في «جبل لبنان» والمتمسّكين بفصله عن سوريا الأم، إلى درجة أنّ بعضهم رأى أن يتكوّن «لبنان الأكبر» وفقاً لخارطة جديدة مستمدّة من تلك التي رسمها «الجنرال دي بوفور دوتبول» بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير عام ١٨٦١. وقد كتب «جورج ڤايسييه G. Vayssié» مدير «جريدة القاهرة»، مقالةً مطوّلةً أرفقها برسالة منه إلى «غوتييه Gauthier» مساعد وزير فرنسا في القاهرة، بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو عام ١٩١٣، وقد رسم، في هذه المقالة، الحدود التي يراها ملائمة «للبنان» الجديد كما يلي:

«يجب أن يُحَدّ الجبل، من الجنوب، بالقاسمية، عند مصب (الليطاني) في البحر، حتى النقطة التي يقطع بها خط بيروت - دمشق الحديدي، ثم، من رياق، ودائماً في المشرق، بسكة حديد رياق - حلب حتى حمص، قاطعة البقاع إلى قسمين، وأخيراً، في الشمال، بخط حمص - طرابلس، ويعاد إليه هذا المرفأ، مثل بيروت ومثل صيدا. وهكذا، يصبح للجبل، على البحر المتوسّط، حدودٌ بحريةٌ حقيقيةٌ وليس شريطاً ساحلياً مقطّعاً بتجويفات تركية هي، بالترتيبات الفريدة للبروتوكول الأساسي، النقاط الوحيدة التي للبنان فيها منفذ إلى البحر»[٢٧].

ويزعم كاتب المقالة، دون أن يسند زعمه إلى وثائق وحقائق تاريخية دامغة، ان الأراضي اللبنانية كانت تشكّل، قبل عام ١٨٦٠ «رأساً حاداً نحو الشرق عبر سلسلة جبال لبنان الشرقية حتى أبواب دمشق نفسها، وكانت هذه الأراضي تتوقّف عند مخرج زحلة، على المنحدر الشرقي (لجبل) لبنان، حيث كان البقاع، أو (سوريا المجوّفة القديمة Coelésyrie)، ملكاً للجبليين، وحيث كان خصبها الأسطوري يؤمّن لهم الغنى، وقد انتزعها منهم بروتوكول ١٨٦٠. وعلى البحر، انتزعت منهم النوافذ التي سبق أن تكلّمت عنها وهي: طرابلس وبيروت، وصيدا»[٢٨].

في هذه الأجواء المتناقضة، بين عروبيين (سوريين خصوصاً) يطمحون إلى تحرير بلادهم من الحكم العثماني واستقلالها وتوحيدها، وبين «لبنانيين» يطمحون إلى توسيع «جبل لبنان» لأجل أن يكون «غنيمة لفرنسا، بلا احتلال فعلي، وبلا تعقيدات ولا مساومات»، وصل «أوهانس باشا» إلى سوريا، وباشر القيام بمهماته الصعبة في حكم «جبل لبنان».

وكان أول ما واجه «أوهانس» في عمله الجديد، هو «ثورة الميليشيا (الجندرمة اللبنانية)، فقد زحفت هذه الميليشيا، من مختلف أنحاء الجبل، نحو

بعبدا، حيث يقيم المتصرف، مطالبةً بزيادة رواتبها. وسوف نتحدّث عن هذه الثورة في الباب التالي (التاريخ العسكري).

وكان المتصرّف الجديد قد عيّن «حبيب باشا السعد» رئيساً لمجلس الإدارة، كما سبق أن ذكرنا، ولكن يبدو أن الحال لم تستمر، بين المتصرّف والمجلس، على ما يرام، إذ انه ما لبث الخلاف أن وقع بينهما، وذلك بسبب محاولة المتصرّف التدخّل، في شؤون المجلس، بشكل «غير مشروع» مما دفع برئيسه إلى صدّه «ووقفه عن أيّ تدخّل غير مشروع».

وحاول «أوهانس باشا» أن يتخلّص من المجلس عن طريق حلّه، فجال في مختلف أقضية الجبل، في «المتن وكسروان والبترون وزحلة» وسعى لكي يوقّع عريضة من المواطنين، في هذه الأقضية، للمطالبة بحلّ المجلس وتشكيل مجلس جديد يكون أكثر طواعية له، ولكنه فشل في مهمّته(٢٩).

د – إندلاع الحرب العالمية الأولى وتأثيرها على الجبل

ويبدو أن الظروف العامة في المنطقة والعالم لم تساعد أوهانس باشا لكي يقدّم للبلاد خدمات تذكر، إذ كانت نذر «الحرب العالمية الأولى» قد بدأت تظهر في الأفق، ثم ما لبثت أن انفجرت في ٢٨ تموز/ يوليو عام ١٩١٤ (بين النمسا وصربيا) ثم في ١ آب/ أغسطس (بين روسيا وألمانيا) وفي ٣ منه (بين فرنسا وألمانيا)، وما لبثت الإمبراطورية العثمانية أن دخلت هذه الحرب، إلى جانب ألمانيا، في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه (١٩١٤)، وكانت قد أعلنت النفير العام في مختلف أنحاء الإمبراطورية، وصار الجنود العثمانيون التابعون لمكاتب التجنيد يلاحقون الرجال لسوقهم إلى الدوائر المختصة بالتجنيد، مما حدا بحكومة الجبل إلى إصدار «تذاكر نفوس» خاصة بأبناء الجبل استطاعوا،

من خلالها، أن يتخلّصوا من مسألة التجنيد الإجباري والاشتراك بالحرب[٣٠]. وبالإضافة إلى «تذاكر النفوس»، فقد افتتح، في عهد أوهانس باشا، ثلاثة مرافىء هي: مرفأ جونيه للموارنة، ومرفأ شكا للأرثوذكس، ومرفأ النبي يونس للدروز[٣١].

ولما كانت الدول الأوروبية الموقعة على نظام المتصرّفية وبروتوكولاتها قد انخرطت، جميعها، في الحرب أو كادت، فقد اغتنمت السلطنة العثمانية الفرصة، بتاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٤، وقبل أن تدخل الحرب إلى جانب ألمانيا، وأقدمت على إلغاء الإمتيازات الأجنبية، «وأقفلت حكومة بيروت ما كان فيها من دوائر بريد للأجانب». وفي ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٤، أي بعد نصف شهر فقط من دخول السلطنة الحرب، أعلن السلطان محمد رشاد «الجهاد المقدّس» وتلقّى كلّ من ولاة «سوريا وحلب وبيروت ومتصرّفي جبل لبنان والقدس» اعلاناً بهذا الصدد[٣٢].

وما أن دخلت الإمبراطورية العثمانية الحرب حتى أعلنت حالة الطوارىء في الولايات كافة، وأصبح «الفريق زكي باشا الفاروقي» قائد الفيلق الرابع، ومركزه دمشق، حاكماً عسكرياً لولايات «سوريا الطبيعية، من حدود أضنه شمالاً حتى حدود مصر جنوباً» بالإضافة إلى «الحجاز واليمن وجبل لبنان»، مع احتفاظ الجبل «بنظامه الخاص»[٣٣].

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه (١٩١٤)، عُيّن الفريق جمال باشا، ناظر البحرية العثمانية، قائداً للفيلق الرابع في سوريا وحاكماً عسكرياً بسوريا، خلفاً للفريق زكي الفاروقي. وكان جمال باشا الشهير «أحد أركان جمعية الإتحاد والترقي، ومن أبطال انقلاب عام ١٩٠٨»، كما كان موصوفاً «بالحزم والشدّة وقوّة الإرادة»[٣٤]، وكان أول عمل قام به، قبل وصوله إلى

سوريا، هو أنه أذاع، في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩١٤) بلاغاً إلى أهل «جبل لبنان» يدعوهم فيه «إلى الإخلاص لدولتهم العلية»، وانه سوف يضمن لهم الأمن والرفاهية والتمتع بما منحهم السلطان «من نظام خاص»، كما أنه سوف «لا تزيد عليهم الضريبة ولا يكلّفون الخدمة العسكرية»، ولكنه أشار إلى أن «الإدارة العرفية» المطبقة في سوريا، منذ بدء الحرب، والتي شملت كلّ الولايات العثمانية «ستطبّق في جبل لبنان». وكانت قوات عثمانية، من الفيلق الرابع، قد غادرت دمشق في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩١٤) ودخلت زحلة عن طريق البقاع، وانتقلت منها إلى «ضهور الشوير» ثم انتشرت جنوباً إلى «عاليه»، حيث تمركزت في خط دفاعي باتجاه الساحل. وقد أعلن جمال باشا، لأهالي الجبل، أن هذه القوات هي «لصدّ ما يحتمل وقوعه من هجوم الأعداء المحاربين»، موصياً إياهم بأن «يخلدوا إلى السكينة، وينصرفوا إلى أعمالهم الخاصة». وبعد وصول جمال باشا إلى سوريا، لم يعد الباب العالي يتصل بحاكم جبل لبنان لبحث قضايا الجبل، بل صار يتصل مباشرة، بالحاكم العسكري لسوريا، جمال باشا، الذي فُوّض صلاحيات إدارية وعسكرية[٣٥].

ويحدّثنا الرئيس الأسبق الشيخ بشارة الخوري، في مذكّراته، عن تلك الفترة، فيقول:

«ذهبت يوماً إلى سراي بعبدا، في كانون الأول عام ١٩١٤ لزيارة الوالد، وكانت تركيا قد دخلت الحرب بجانب ألمانيا، ولما حانت ساعة الإنصراف... وقف والدي والتفت إلى السراي وقال لي حزيناً: يا بشارة، هذه آخر أيام امتيازات لبنان، فإذا انتصرت تركيا زال النظام، وإذا انكسرت جاءنا الإحتلال الأجنبي»[٣٦].

٤ – تدابير جمال باشا في الجبل خلال الحرب العالمية الأولى:

وفور وصوله إلى سوريا، أعلن جمال باشا الأحكام العرفية في البلاد، وشكّل «مجلساً عرفياً» في «عاليه» لمحاكمة من يشك بولائهم للسلطان، وعيّن «رضا باشا» حاكماً عسكرياً وجعل مقرّه «عاليه». ويذكر الرئيس الأسبق، الشيخ بشارة الخوري، أنه، عندما وصل الحاكم العسكري «رضا باشا» إلى مقرّه بعاليه، إستدعى إليه المتصرّف «أوهانس باشا» وأعلمه أن العسكر العثماني «سيتقدّم، لأسباب حربية، من البقاع حتى ضهور الشوير ليحتلّها وضواحيها، فأخذ المتصرّف علماً بذلك، وتحرّكت الجنود من البقاع إلى زحلة وضهور الشوير بطريق القمم»[٣٧].

وفي آذار من عام ١٩١٥، أعلن جمال باشا حلّ مجلس الإدارة المركزي لجبل لبنان، وأمر بنفي عدد من أعضائه إلى مدن الأناضول وغيرها، وفي مقدّمتهم «حبيب باشا السعد»، كما أمر بنفي العديد من أعيان الجبل وأدبائه ورؤسائه الروحيين[٣٨]. وممن نفاهم «جمال باشا» من حكومة الجبل ومجلس إدارته وأعيانه ورؤسائه الروحيين:

«- الأميرالاي سعيد بك البستاني، قائد الجندرمة اللبنانية.

«- جرجس بك صفا، رئيس دائرة الحقوق الإستئنافية.

«- مصطفى بك العماد، رئيس دائرة الجزاء الإستئنافية.

«- الأستاذ سليم باز، المدعي العام الإستئنافي.

«- الدكتور بولس نجيم، رئيس القلم الأجنبي.

«- نمر أفندي شمعون، معاون رئيس المالية.

«- إبراهيم بك أبو خاطر، قائمقام زحلة.

«- سعدالله بك الحويك، عضو مجلس الإدارة عن قضاء البترون.

«- فؤاد بك عبد الملك، عضو مجلس الإدارة عن قضاء الشوف.

«- سليمان بك كنعان، عضو مجلس الإدارة عن قضاء جزين.

«- نسيب أفندي الخوري، مميّز قلم الأوراق في مركز المتصرفية.

«- إبراهيم بك عقل، مدير ناحية البترون.

كما نفى «المطران بطرس شبلي، رئيس أساقفة بيروت الماروني» و«المطران غراسيموس مسرّة، متروبوليت بيروت الأرثوذكسي».

ولم يتوقّف نفي رجالات البلاد عند هذا الحد، فقد نفى جمال باشا، بعد ذلك:

- الشاعر المعروف رشيد بك نخله، (بسبب خطبة كان قد ألقاها عام ١٩١٢ أمام النائب الفرنسي موريس بار، في بلدته «الفريديس» فحفظت له).

- والأمير فائق شهاب، قائمقام المتن وزوجته الفرنسية.

- والأمير توفيق مجيد أرسلان، قائمقام الشوف، وشقيقه الأمير فؤاد[٣٩].

والواقع أن الدولة العثمانية كانت قد ألغت إمتيازات جبل لبنان، بصورة فعلية، منذ أن أعلنت حالة الطوارىء في البلاد وعيّنت حاكماً عسكرياً وأنشأت مجلساً عرفياً، وأدخلت الجيش العثماني إلى قلب الجبل. وفي ٢٣ آذار/ مارس عام ١٩١٥ أعلن جمال باشا حلّ مجلس الإدارة «وكان حلّه طبيعياً، بعد أن أوقفت حركته وأُبعد أكثر أعضائه إلى منفاهم». ويذكر «يوسف الحكيم» رئيس القلم التركي في إدارة «أوهانس باشا» ان الحاكم سمع «من فم جمال باشا»، كما سمع هو (أي الحكيم) من المقرّبين من جمال باشا، بحكم وظائفهم، ان «حجّته في حلّ المجلس، لا تخرج عن اعتقاده بوثيق صلات أعضائه، منذ انتخابهم، بل

قبله، بقنصليات دول الإتفاق التي أصبحت، في الحالة الراهنة، دولاً معادية محاربة»[٤٠].

وفي ٢٦ أيار/ مايو عام ١٩١٥، أصدر جمال باشا قراراً بتعيين مجلس إدارة جديد لجبل لبنان (خلافاً للنظام الأساسي للمتصرّفية، الذي ينص على أن يتمّ تأليف مجلس الإدارة بالإنتخاب وليس بالتعيين)، وقد تألّف هذا المجلس من:

«- أحمد الحسيني، عن كسروان.

«- وسليم داود ثابت عن دير القمر.

«- وحسن الحجار والأمير سامي ارسلان عن الشوف.

«- والشيخ عقل أبي صعب عن البترون.

«- والدكتور زخور بك العازار عن الكورة.

«- ويوسف بك بردويل عن زحلة.

«- وفؤاد عازوري عن جزين.

«- وأسعد مخايل لحود عن جبيل.

«- والمقدم رشيد مزهر وإبراهيم بك الأسود وإسكندر بك الخوري عن المتن».

وعين «الأمير سليم أبي اللمع» وكيلاً لرئاسة المجلس[٤١].

ثم عمد إلى سدّ الثغرات التي خلّفها نفي بعض الموظفين في الجهاز الإداري، مستنداً، في اختياره للموظفين الجدد، على ما يصله عنهم، من ممثله في عاليه «رضا باشا»، من تقارير، مراعياً، في هذه التعيينات، العرف الطائفي المتبع في نظام جبل لبنان، وقد أصدر التشكيلات التالية:

«١ - نقل الأمير مالك شهاب، قائمقام كسروان، إلى رئاسة دائرة الحقوق الإستئنافية في مركز بعبدا، خلفاً لجرجس بك صفا، الرئيس السابق.

«٢ - ترفيع محمد بك عز الدين، مستشار محكمة الإستئناف، رئيساً لدائرتها الجزائية، بدلاً من الرئيس مصطفى بك العماد.

«٣ - تعيين نعيم صوايا مؤسّس المدرسة الخاصة في بعبدات ومديرها، قائمقاماً في زحلة خلفاً لإبراهيم بك أبو خاطر.

«٤ - تعيين الرائد (الميجر) في الدرك اللبناني الأمير فايز شهاب، قائمقاماً في قضاء كسروان بالوكالة».

- بقي «نجيب مشرق» قائماً، بالوكالة، بوظيفة «النائب العام الإستئنافي»، وهي الوظيفة التي شغرت بنفي النائب العام الإستئنافي الأصيل «سليم باز».

- وكان العرف يقضي بأن تعهد وظيفة «قائد الجندرمة» إلى ضابط ماروني، ولمّا كان قائد الجندرمة «سعيد بك البستاني» من بين المنفيين، فقد عهد «جمال باشا» بقيادة الجندرمة إلى الضابط الدرزي، في سلك الجندرمة نفسه، المقدم «ملحم حماده» مخالفاً، بذلك، العرف الذي سارت عليه «الجندرمة اللبنانية» منذ تأسيسها[٤٢]. ولم ينته الأمر عند حدّ انتقال السلطة، في الجبل، من يد الحاكم العام ومجلس إدارته المنتخب، والموظّفين الإداريين الباقين الذين نفوا، أو عزلوا، ليحلّ محلّهم آخرون عيّنوا من قِبل جمال باشا، بل أصبح الحاكم الحقيقي للجبل هو «رضا باشا» وكيل القائد العام «جمال باشا»، والحاكم العسكري للجبل. أضف إلى ذلك ما انتاب البلاد من ويلات الجوع الذي بدأ يعمّ سوريا كلّها بسبب «انسداد باب البحر وانقطاع الإتصال بالمهاجرين ووقوف دولاب العمل ونضوب الأموال ومنع الأتراك توريد الحبوب إلى لبنان إلاّ بوثيقة»[٤٣]، مما وضع البلاد في حالة من الفقر والجوع لم يكن لها، في التاريخ الحديث، مثيل. يضاف إلى ذلك بلوى الجراد الذي غزا هذه البلاد، في الوقت نفسه، «ولم يغادرها إلاّ بعد أن أعادها جرداء كما كانت في كانون»[٤٤]. وهكذا،

اجتمعت، على الجبل وبلاد الشام كلّها، كلّ الويلات: الحرب والحكم العسكري والفقر والجوع والجراد. وكانت الدولة العثمانية قد بدأت حرب إفناءٍ ضد الأرمن «لاعتبارهم خونة، فقتلت منهم من قتلت، وساقت الآلاف منهم، شيوخاً وأطفالاً ونساءً، إلى سوريا»(٤٥). وأصبح «أوهانس باشا»، والحالة هذه، في وضع صعب وحرج، خصوصاً أن الحاكم العسكري «رضا باشا» لم يكن ينظر إليه بعين الود والرضا، ولا يكنّ له عطفاً ولا مودّة، كما أنه طلب من جمال باشا إقالته. وما أن علم «أوهانس باشا» بذلك حتى سارع إلى تقديم إستقالته، فقبلت فوراً، وسلّم مقاليد (ما تبقّى) من حكم الجبل إلى «حليم بك» رئيس المالية، وهو تركي الجنسية، وكان ذلك في ٥ حزيران/ يونيو عام ١٩١٥، ثم انتقل إلى بحمدون حيث مكث لمدّة شهرين انتقل بعدها، في منتصف شهر آب/ أغسطس من العام نفسه (١٩١٥)، ومعه أسرته، بالقطار الحديدي إلى الآستانة، حيث لم يمكث طويلاً بسبب الأجواء المشحونة التي كانت تسيطر فيها ضد شعبه الأرمني، فهجرها، نهائياً، إلى روما، حيث أمضى فيها بقية حياته(٤٦).

٥ - أوهانس باشا في نظر عارفيه:

كيف كان «أوهانس باشا» في نظر عارفيه:

- قال عنه الخوري إبراهيم الحرفوش «كان رجلاً متديّناً، يحترم رجال الدين، معروفاً بالإخلاص، مزداناً بأجمل الخِلال، ولكنه، لسوء الحظ، كان موقفه مع الأتراك، بعد اضطهادهم للأرمن، وهو أرمني، من أصعب المواقف».

- وقال عنه الياس الحويك: «كان حسن السيرة طيّب السريرة يعطف على لبنان ويسعى لخيره، ولكنه كان ضعيف الإدارة غير متمرّن على العمل، وكان كما يقولون (قليل الخصيّة) لأنه كان ضعيف البنية متقدّماً في السن».

- وقال عنه إبراهيم بك الأسود: «لم يأتِ عملاً مذكوراً في لبنان، ولا أصلح فيه شيئاً، وفي عهده حلّ بلبنان كثير من النوائب بسبب الحرب الكونية، واشتدّ الخلاف بينه وبين مجلس الإدارة لأنه كان يميل إلى مساعدة شركة الريجي ضد مصلحة لبنان»(٤٧).

- وقال فيه أقرب الناس إليه، يوسف الحكيم (وكان أوهانس باشا قد عيّنه، في شباط/ فبراير عام ١٩١٣، مديراً للقلم التركي): «إنه رفيع التهذيب نبيل العاطفة، ألف معاشرة أمثاله رجال السياسة العظام، مخلصٌ لدولته ولجبل لبنان، شريف حافظ للعهد، ولكنه عصبي المزاج يشكو ألماً في معدته أكثر الأحيان، لم يألف الإدارة الداخلية في ماضي حياته، وهو، في الوقت عينه، صريحٌ في قوله، نزيهٌ في تفكيره، لا يستطيع الصبر على المكاره، يأنف الخضوع لأمر آمرٍ عرفه، من قبل، دونه مرتبة، وهكذا فاقت محاسنه ما يشكونه منه». ويقول الحكيم، بصدد خلاف الحاكم مع أعضاء مجلس الإدارة: «لو كان أطول بالاً وأرحب صدراً وأحسن سياسةً في الإدارة... لاستطاع التفاهم معهم والتغلّب عليهم وسدّ أفواههم، تارةً بالمجاملة وطوراً بشديد المعاملة، مراعياً، في ذلك، الظروف التي تنتاب كلّ إنسانٍ مهما سما قدره»(٤٨).

وقال فيه الشيخ بشارة الخوري، رئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق، إنه كان، هو وزوجته، وكانت كريمة المحتد، يعيشان «بخوف الله وقضاء الواجب»(٤٩).

- إلاّ أن شهادة الصدر الأعظم «كامل باشا» بـ«أوهانس باشا» تظل هي الأبرز، نظراً لمعرفته العميقة به من خلال ممارسته (أي أوهانس) لوظيفة مستشار في الخارجية العثمانية، إذ قال للأمير شكيب ارسلان، عندما عرض عليه إسمه كمتصرف لجبل لبنان: «لا أظنه يتمكّن من إدارة الجبل لأنه رجل ساذج»(٥٠). وكان الصدر الأعظم محقاً في حكمه هذا على «أوهانس باشا قيوميجيان».

حواشي الفصل الثامن

(١) ص: ٩٤ - ٩٧.

(٢) ص: ١٩٠.

(٣) الحكيم، يوسف، بيروت ولبنان في عهد ال عثمان، ص: ٥٩. ويذكر «لحد خاطر» ان أوهانس باشا عيّن «حبيب باشا السعد» رئيساً لمجلس الإدارة بناء لتوصية من نجيب ملحمة (خاطر، عهد المتصرفين في لبنان، ص: ١٩٣).

(٤) Ismail, Doc. diplomatiques et consulaires, T. 19, P. 78.

(٥) Ibid, p. 79.

(٦) Ibid, P. 231.

(٧) Ibid, pp. 237 - 239. قد ذكر «لحد خاطر» ان الإصلاحات الجديدة لنظام المتصرفية، والتي أُدخلت في بروتوكول تعيين «أوهانس باشا»، قد نصّت على أنه «يجوز للبواخر أن تطرق (تستخدم) مرفأين في (جبل) لبنان هما: جونيه والنبي يونس» (خاطر، عهد المتصرفين في لبنان، ص: ١٩١).

(٨) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٩٠ - ١٩١.

(٩) رسالة «كوجيه» القنصل الفرنسي العام ببيروت، إلى «جونّار Jonnart» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٣.

(Ismail, op. cit. T. 19, p. 293).

(١٠) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٩٢.

(١١) م. ن. ص. ن.

(١٢) م. ن. ص. ن. والحكيم، يوسف، المصدر السابق، ص: ٥٩.

(١٣) Ismail, op. cit. T. 19, P. 294.

(١٤) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٩٢.

(١٥) الرسالة المشار إليها أعلاه، (Ismail, op. cit. p. 293) ويذكر الرئيس بشارة الخوري في مذكراته (ج ١: ٦٩) ان المتصرّف أوهانس باشا عيّن حبيب باشا السعد رئيساً لمجلس الإدارة.

(١٦) Ismail, Ibid, p. 80.

(١٧) Ibid, pp. 90 - 91.

(١٨) Ibid, pp. 399 - 400.

(١٩) Ibid, pp. 400.

(٢٠) أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص: ١٨٩ – ١٩٠.

(٢١) م. ن. ١٠، ص: ١٩١.

(٢٢) خوري، يوسف، المشاريع الوحدوية العربية، ص: ١ – ٣ (وانظر نص الدعوة للمؤتمر مع برنامج المؤتمر في (Ismail, Doc. T 20, pp. 188 - 190).

(٢٣) Ismail, Ibid, pp. 186 - 188.

وانظر صورة للوثيقة الأصلية لهذه الشهادة، ممهورة بأختام موقعيها، في (Ibid, p. 187).

(٢٤) Ibid, T. 20, pp. 36 - 37.

(٢٥) Ibid, T. 19, pp. 276 - 77.

(٢٦) Ibid, T. 20, pp. 193 - 199.

مع الإشارة إلى أن «شكري غانم» نفسه قد اشترك في المؤتمر العربي الأول، وألقى، في نهايته، كلمة شكر فيها فرنسا «حامية كلّ الأفكار التحررية» لاستضافتها المؤتمر (Ibid, p. 235).

(٢٧) Ibid, p. 211.

(٢٨) Ibid, p, 210، ولن نناقش الإدعات التي لا أساس تاريخياً لها، والتي تزعم، في المقالة نفسها، ان هذه الأراضي، وغيرها، سلخت عن لبنان منذ زمن، وتطالب بعودتها إليه. وقد سبق أن تعرّضنا لهذا الموضوع، بالتفصيل، في الجزئين: الأول (العهد المعني) والثاني (العهد الشهابي) من كتابنا هذا، ولا نرى لزوماً لمناقشته من جديد.

(٢٩) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٩٤ – ١٩٥.

(٣٠) م. ن. ص: ١٩٦ – ١٩٧، وانظر: الأيوبي، الهيثم، الموسوعة العسكرية، ج ١: ٦١٩ و٦٢٣.

(٣١) خاطر، م. ن. ص: ١٩٤.

(٣٢) م. ن. ص: ١٩٧ – والحكيم، يوسف، المصدر السابق، ص: ١٥١.

(٣٣) الحكيم، م. ن. ص: ١٥٤.

(٣٤) م. ن. ص: ١٥٨ – ١٥٩.

(٣٥) م. ن. ص. ن.

(٣٦) الخوري، بشارة، حقائق لبنانية، ج ١: ٧٥.

(٣٧) م. ن. ص. ن.

(٣٨) خاطر، المرجع السابق، ص: ١٩٨.

(٣٩) الحكيم، المصدر السابق، ص: ١٦٧ - ١٦٨. وخاطر، المرجع السابق، ص: ١٩٨.

(٤٠) الحكيم. م. ن. ص: ١٧٢.

(٤١) خاطر، المصدر السابق، ص: ٢٠٠ - ٢٠١.

(٤٢) الحكيم، المرجع السابق، ص: ١٧٥ - ١٧٧.

(٤٣) خاطر، المرجع السابق، ص: ٢٠٠.

(٤٤) م. ن. ص. ن.

(٤٥) م. ن. ص: ٢٠١.

(٤٦) م. ن. ص. ن.، وانظر: الحكيم، المصدر السابق، ص: ٢١٤.

(٤٧) خاطر، م. ن. ص: ١٩٢ - ١٩٣.

(٤٨) الحكيم، المصدر السابق، ص: ١٨٩.

(٤٩) الخوري، المصدر السابق، ص: ٦٩.

(٥٠) أرسلان، شكيب، سيرة ذاتية، ص: ٩٦.

الفصل التاسع

المتصرّفون الاستثنائيون

(١٩١٥ - ١٩١٨)

يحدّثنا الأمير شكيب ارسلان، في مذكراته «سيرة ذاتية» عن فترة ما بعد أوهانس باشا في جبل لبنان، فيقول: «لما نشبت الحرب العالمية، كان (اوهانس باشا) لا يزال على سياسته المناوئة لنا، فتكلّمت مع جمال باشا في وجوب تغييره، فجاوبني أنه كتب إلى الباب العالي بشأن عزل أوهانس باشا ولكنهم لم يجيبوا طلبه، وأشار إليّ بأن أكتب أنا من جهتي إلى طلعت بك ناظر الداخلية، فكتبت إلى طلعت بك أقول له: ان اللبنانيين يحرصون على امتيازاتهم الأساسية... ولكنهم لا يهمهم أن يكون المتصرّف زيداً أو عمراً... ثم إنه لقد تتابع على لبنان ثمانية متصرّفين مسيحيين فصار يجب التغيير، ويجب أن يكون المتصرّف هذه المرّة مسلماً، فلما وصلت كتابتي هذه وجدها طلعت بك صواباً، وكنت كتبت ما يعزّزها إلى علي بك منيف، مستشار الداخلية وصديق طلعت، فتذاكرا في هذه المسألة وقال طلعت لعلي منيف بك: إذهب أنت أولاً وتولَّ هذه المتصرّفية مدّة أشهر، إلى أن يكون استتبّ الحال، فتعود إلى منصبك في مستشارية الداخلية التي سأتركها بالوكالة مدّة غيابك، وهكذا تمّ عزل أوهانس باشا ومجيء علي منيف بك محله»[1].

مقابل ذلك، يحدّثنا «يوسف الحكيم» مدير «القلم التركي» في حكومة «أوهانس باشا»، عن الأسباب التي دفعت «أوهانس باشا» إلى الإستقالة من حكم جبل لبنان، فيقول إن جمال باشا استدعاه (أي يوسف الحكيم)، بتاريخ ٧ حزيران/يونيو ١٩١٥ لمقابلته في دمشق، وما ان مثل بين يديه حتى بادره بقوله: «يوسف بك، أهكذا يدار جبل لبنان؟»، ويقصد، بذلك، أنه يدار من قبله هو (أي من قبل يوسف الحكيم نفسه) وليس من قبل المتصرّف. وأخذ «الحكيم» يبرّر لجمال باشا مواقف المتصرّف، خصوصاً تجاه القناصل الأجانب الذين يرون أنّ من حقّهم التدخّل في شؤون الجبل كما يريدون، وقال له: «كانت العادة المتبعة، مع كلّ أسف، أن يتدخّل قنصل فرنسا في بعض الشؤون الإدارية بحجّة المحافظة على حقوق الموارنة، وقنصل بريطانيا العظمى بحجّة حماية حقوق الدروز، وقنصل روسيا فيما يتعلّق بالأرثوذكس، وكان المتصرّفون، فيما سبق، يستمزجون، بأسلوب لا يخلّ باستقلاليتهم، آراء أولئك القناصل قبل تعيين كبار الموظّفين، ولكن أوهانس باشا قيومجيان خالف هذه العادة حين أقصى عن الوظيفة قائمقام كلّ من قضاءي البترون وكسروان، ولمّا لفت نظره أحد رؤساء المصالح القدامى إلى الخطة التي كان أسلافه يسيرون عليها، أجابه بأن جبل لبنان بلد عثماني لا يختلف، في عثمانيته، عن سائر الولايات، فلا دخل لقناصل الدول الأجنبية في شؤونه، بل تنحصر مهماتهم في مراقبة أعماله من ناحية المحافظة على نظامه، فإذا أتيت ما يخالفه أخبروا مراجعهم». ويتابع «الحكيم» بأنه حاول أن يجد مبرراً لاستمزاج آراء القناصل عند تعيين أحد كبار الموظّفين أو عزله، فكان جواب المتصرّف: «أريد أن أتجاهل تلك العادة السيئة وأحول دون تدخّل أجنبي في الجبل». ثم يستطرد «الحكيم» مخاطباً «جمال باشا»: «وكانت النتيجة، يا دولة

الفريق، ان المتصرّف نفّذ أمره، وبعد قليل من الزمن، وردت برقية رقمية من مقام الصدارة العظمى تنبئه بشكوى سفارة فرنسا من إهماله التقاليد القديمة فيما يتعلّق بتعيين القائمقامين، وتطلب منه الإيضاحات المقتضبة لإعطاء السفارة الجواب على شكواها»(٢).

وعندها أبلغ «جمال باشا» يوسف الحكيم بأن «أوهانس باشا» قد قدم «للصدارة العظمى» إستقالته من منصبه، وطالب بتعيين «حاكم إداري» بدلاً منه، ولكنه «لم يتلقّ جواباً، فظلّ مثابراً على عمله». ولم يكن يفوت «الحكيم» الحرج الذي كان يقع به «أوهانس باشا» عندما ينعته «رضا باشا» الحاكم العسكري بعاليه بـ«الأرمني» في وقت كان «وجود العنصر الأرمني محكوماً عليه، بما يشبه الإبادة»(٣).

وسواءً أصح ما رواه «لحد خاطر» (دون أن يحدّد مصدر روايته) من ان «رضا باشا» طلب من «جمال باشا» أن يقيل «أوهانس باشا» ولما علم أوهانس باشا بذلك بادر إلى تقديم إستقالته بنفسه(٤).

وسواء أكان «أوهانس باشا» قد عزل من منصبه، كما روى شكيب ارسلان، أو انه استقال من تلقاء نفسه، كما قال يوسف الحكيم، فقد آل منصب المتصرّف إلى «علي منيف بك» ناظر الداخلية العثمانية الذي تسلّمه، بعد رحيل «أوهانس باشا»، عن هذه البلاد، بثلاثة أشهر وعشرين يوماً، فكان أول «المتصرفين الإستثنائيين» الذين تداولوا حكم جبل لبنان حتى رحيل السلطة العثمانية عن سوريا، في أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٨.

١ - علي منيف بك (٢٥ أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٥ - ١٥ أيار/ مايو عام ١٩١٦

كان علي منيف بك أول متصرّف مسلم لجبل لبنان (وهو ما رغب به شكيب ارسلان)، وكان ارتباطه المباشر بوزارة الداخلية العثمانية، أسوة بباقي

ولايات السلطنة، وخلافاً لما كان قد نصّ عليه نظام المتصرفية لعامي (١٨٦١ و١٨٦٤)، وكان من السهل للسلطنة أن تخرق هذا النظام بعد أن أصبحت جميع الدول الأوروبية الموقّعة عليه من أعدائها في الحرب، بما فيها إيطاليا التي دخلتها في أيار/ مايو عام ١٩١٥، باستثناء حليفتها ألمانيا التي شجعتها على ذلك.

وصل علي منيف بك إلى بيروت، قادماً من الاستانة، بالقطار، في ٢٥ أيلول/ سبتمبر (١٩١٥)، وفي ٢٨ منه، وصل إلى بعبدا، حيث تلي فرمان تنصيبه على جمهور غفير من الأهالي، وخلافاً لمن سبقه من الحكام، فقد اتخذ من بعبدا مقراً دائماً لحكمه، وأخذ يسوس الحكم في الجبل مثل باقي ولايات السلطنة، وقد استمرّ فيه فترة وجيزة (سبعة أشهر وعشرين يوماً فقط)، حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩١٦، وقد استطاع، في هذه الفترة الوجيزة، وفي ظروف الحرب الصعبة، أن يقوم ببعض الإنجازات، ومنها:

- تعيين «كمال بك اليافي» مديراً للقلم التركي (أو مديرية الرسائل) بدلاً من: «حسين بك الأحدب» الذي كان رئيساً لهذا القلم بعد استقالة «يوسف الحكيم» منه، (وكان الحكيم قد تسلّم رئاسة لجنة ترجمة القوانين إلى العربية بعد أن استقال من مديرية القلم التركي).

- إلغاء «مديرية القلم الأجنبي» بعد أن غادر القناصل الأجانب (الفرنسي والإنكليزي والروسي خصوصاً) بيروت، بعد دخول دولهم الحرب ضد الدولة العثمانية، فلم يعد من حاجة لمترجم، من هذه اللغات أو إليها، أو إلى اللغتين التركية والعربية، واكتفى باثنين من أمناء القلم الأجنبي هما «كميل بك شدياق ويوسف بك معتوق».

- إجراء تشكيلات بين قائمقامي الأقضية، وذلك بعد أن نُفي بعضهم وعُزل بعضهم الآخر، وممن أدركتهم هذه التشكيلات:

- تعيين الأمير فايز شهاب قائمقاماً للمتن (بعد نفي شقيقه الأمير فائق الذي كان قائمقاماً لهذا القضاء).

- تعيين الأمير أمين أبي اللمع قائمقاماً لكسروان (بدلاً من الأمير فايز شهاب الذي نقل من كسروان)، وبعد أشهر، أقيل الأمير أمين وعُين الشيخ كنعان الضاهر بدلاً منه.

- الإبقاء على «يوسف بك البريدي»، قائمقاماً لزحلة (وكان هذا عضواً سابقاً عن زحلة في مجلس الإدارة المنحل، فعيّنه جمال باشا قائمقاماً لبلدته مكافأة لأهلها الذين استقبلوا، بالترحاب، الجيش العثماني القادم من دمشق إلى الجبل، كما استقبلوا، بالترحاب، جمال باشا نفسه).

- إجراء تشكيلات في القضاء العدلي:

- الإبقاء على «الأمير مالك شهاب» رئيساً لمحكمة الإستئناف.

- تعيين «نجيب بك القباني» رئيساً لدائرة الجزاء، بدلاً من «محمد بك أبو عز الدين».

- تعيين «جلال زهدي بك» نائباً عاماً بدلاً من «سليم باز» الذي نفي إلى الأناضول.

وقد أنكر أهل الجبل على «علي منيف بك» تصرّفه هذا، عندما عيّن، في بعض الوظائف، الإدارية والقضائية الهامة، موظفين من خارج الجبل، من ولاية بيروت أو من ولاية سوريا، (وكان نجيب القباني بيروتياً وجلال زهدي حلبياً)، ولم يكن ذلك في نظر «علي منيف بك» مخالفةً، باعتبار أن الجميع كانوا، في نظره، من رعايا الدولة العثمانية، كما أنه لم يكن هو المرجع الأعلى لتعيين كبار الإداريين والقضاء، بل كان يقترح الأسماء ويرفعها إلى نظارتي الداخلية

والعدلية العثمانيتين اللتين تقرّها وتصدر بها فرماناً، كما في سائر ولايات السلطنة[٥].

إلاّ أن ما يؤخذ على «علي منيف بك» أنه دخل مساهماً في شركة إحتكارية، لأحد البيروتيين، كانت تحتكر شراء القمح وبيعه في السوق السوداء بأثمان باهظة، مما أدى إلى استفحال المجاعة، في وقت كان الجوع يضرب السوريين جميعاً، بلا استثناء، وكان الجراد يعود إلى بعض أنحاء الجبل (٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٥) ليقضي على ما تبقّى فيها من نباتات ومزروعات[٦].

بالإضافة إلى ذلك، وبما أن امتيازات الجبل كانت قد ألغيت، وأدى إعلان الأحكام العرفية وحالة الطوارىء في البلاد إلى نقل السلطة إلى يد العسكريين، ولم يعد هناك من حاجة لأن يقوم الشعب بانتخاب نواب عنه أو مبعوثين يمثّلونه في «مجلس المبعوثان»، كما نصّ الدستور العثماني، وكان سبق لأهل الجبل ان استنكفوا عن هذا الأمر فظلّ الجبل غير ممثل بهذا المجلس، فقد ارتأى المتصرّف الجديد «علي بك منيف» أن يتم تعيين مبعوثين عن الجبل إلى هذا المجلس، باقتراح منه وموافقة الحاكم العسكري لسوريا «جمال باشا» ومجلس الوزراء في الآستانة، فاقترح، لهذه المهمة، ثلاثة مبعوثين (أو نواب) عن جبل لبنان، هم: الأمير حارس شهاب، والأمير عادل أرسلان، ورشيد بك الرامي، وقد اشترك هؤلاء الثلاثة في مجلس الأمة العثماني (مجلس المبعوثان)، وكان لهم دور مميز فيه. وبما أن منصب «قائمقام الشوف» قد خلا بتعيين «الأمير عادل ارسلان» نائباً (وكان قائمقاماً لهذا القضاء) فقد عيّن المتصرّف «الأمير فؤاد شهاب، من كبار موظفي الإدارة السوريين» قائمقاماً للشوف، كما عيّن «يوسف الحكيم» رئيس لجنة ترجمة القوانين (والمؤلّف الذي

استندنا إلى مذكّراته) قائمقاماً للكورة(بتاريخ أول تموز/ يوليو عام ١٩١٦) بدلاً من الشيخ فؤاد العازار(٧).

ويذكر أنه، في عهد «علي منيف بك»، إنخرط أطباء من الجبل في «الفرقة الصحية» التابعة للجيش العثماني، وكان ذلك سبباً لاستشهادهم في الحرب.

وفي عهده، كذلك، حلّ «البنطلون» محل سروال «الزواف» في لباس «الجندرمة» في جبل لبنان(٨).

- مجازر جمال باشا:

ولكن الحادث المأساوي الذي جرى، في عهد «علي منيف بك» ولا يزال اللبنانيون يذكرونه، بكثير من الأسى والألم، إلى اليوم، هو أن الأتراك استطاعوا أن يصلوا، في مبنى القنصلية الفرنسية، بواسطة أحد موظفيها وهو من بكفيا، بجبل لبنان، ويدعى «فيليب زلزل» الذي كان يعمل ترجماناً في السفارة، إلى مخبأ سرّي وجدوا فيه وثائق تدين عدداً من السوريين (واللبنانيين) بتهمة الإتصال بفرنسا، وطلب معونتها لاستقلال سوريا، واستقلال لبنان «وتوسيع حدوده». وبناء على هذه الوثائق حوكم الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في تلك الوثائق، ولم يتمكّنوا من مغادرة البلاد، وأُعدم عدد كبير منهم، ولا يزال يعتبر يوم ٦ أيار، وهو يوم إعدام آخر قافلة منهم، يوماً وطنياً في سوريا ولبنان، وفيما يلي أسماء الذين أعدموا وتاريخ إعدام كلّ منهم:

- بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس عام ١٩١٥، أعدم الخوري يوسف الحايك، كاهن بلدة سن الفيل، في دمشق، بتهمة إرسال «معلومات خطية» إلى فرنسا «قد تساعدها على احتلال لبنان». مع الإشارة إلى أن التهمة التي وجّهت إليه لم تكن صحيحة(٩) وقد تمّ إعدامه قبل تسلّم «علي منيف بك» حكم الجبل.

- بتاريخ ٢٠ آب/ أغسطس عام ١٩١٥، تمّ إعدام القافلة الأولى من الشهداء في ساحة الشهداء ببيروت، وهم: عبد الكريم الخليل، والاخوان محمد ومحمود المحمصاني، وعبد القادر الخرسا، ونور الدين القاضي، ومحمود نجا، وصالح حيدر، وعلي ارمنازي، ومسلم عابدين، وسليم عبد الهادي، ونايف تلّو، ومحمود العجم، وقد تمّ إعدامهم قبل تسلّم «علي منيف بك» حكم الجبل.

- بتاريخ ٥ نيسان/ أبريل عام ١٩١٦، تمّ إعدام الوجيه البيروتي «يوسف الهاني» بتهمة توقيع عريضة «تتضمّن التماس مساعدة فرنسا لفصل سوريا ولبنان عن الدولة العثمانية»[١٠].

- بتاريخ ٦ أيار/ مايو عام ١٩١٦، تمّ إعدام القافلة الثانية، وهي الكبرى من الشهداء، وهم: الشيخ أحمد طباره، وعبد الغني العريسي، وسعيد عقل، وباترو باولي، وتوفيق بساط، والأمير عارف الشهابي، وجورج موسى حداد، وعمر حمد، وسيف الدين الخطيب، ومحمد حسين الشنطي، وسليم الجزائري، وأمين محمد حافظ، وجلال البخاري، وعلي الحاج عمر، (وقد أعدموا في ساحة الشهداء ببيروت بناء على حكم صادر عن الديوان العرفي بعاليه)، كما أعدم، في دمشق: شفيق المؤيد العظم، وعبد الحميد الزهراوي (عضو مجلس الأعيان) وشكري العسلي، ورشدي الشمعة، وعبد الوهاب الإنكليزي، ورفيق سلوم[١١].

- قتل الجنود العثمانيون «نخله المطران» الذي كان محكوماً بعقوبة السجن المؤبد ومسجوناً في دمشق بتهمة «الالتجاء إلى مساعدة فرنسا لفك قضاء بعلبك عن سوريا وضمّه إلى جبل لبنان»، وقد قتل أثناء نقله بالقطار من دمشق إلى الآستانة بحجّة أنه حاول الفرار[١٢].

وقد ارتبطت هذه الأحداث الدامية، في سوريا وجبل لبنان، باسم «جمال باشا» الذي حرص على أن يشرف بنفسه، على محاكمة نخبة من

رجالات هذه البلاد، في الديوان أو «المجلس العرفي» الذي انعقد بعاليه، وأصدر بحقهم أحكاماً صارمة ومجحفة راوحت بين النفي والسجن والإعدام، بل كان «الاعدام» الطابع المميز لها، ولهذا، أضحى يوم ٦ أيار من كلّ عام، يوماً يتذكر فيه اللبنانيون شهداءهم الذين علّقهم «جمال باشا» على أعواد المشانق، في تلك الساحة من وسط بيروت، والتي سميت منذ ذلك الحين «ساحة الشهداء».

ولم يمر أكثر من أسبوع على إعدام القافلة الكبرى من شهداء لبنان وسوريا، أي في منتصف أيار/ مايو من العام ١٩١٦، حتى صدر فرمان بنقل «علي منيف بك» من منصبه كحاكم لجبل لبنان إلى منصب والي بيروت، حيث ظلّ في هذا المنصب حتى منتصف عام ١٩١٨، ثم نقل بعدها إلى الآستانة لاحتلال منصب آخر فيها[١٣]، أما جبل لبنان، فقد حكمه، من بعده، متصرّف جديد يدعى «إسماعيل حقي بك».

٢ - إسماعيل حقي بك (١٥ أيار/ مايو عام١٩١٦ - ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩١٨)

يعتبر «إسماعيل حقي بك» من أشهر المتصرفين «الإستثنائيين» الذين حكموا الجبل، وذلك بسبب إشرافه على وضع الكتاب الشهير «لبنان، مباحث علمية واجتماعية»، وهو كتاب لا يزال، إلى اليوم، من أهم المراجع لتاريخ لبنان. وهو «من الشخصيات البارزة» في العاصمة العثمانية، تقلّب في مناصب عديدة أهمها: منصب «أمين سر» في الديوان الهمايوني في عهد السلطان عبد الحميد، ومنصب عضو في مجلس الأعيان، ومنصب مستشار، في مصر، في عهد مختار باشا (الذي أصبح، فيما بعد، صدراً أعظم)[١٤].

ما أن علمت حكومة الجبل بمغادرة المتصرّف الجديد الآستانة متجهاً نحو سوريا حتى أرسلت، لاستقباله في حلب، كبير المرافقين «سعيد بك حماده»، وما أن وصل إلى بعبدا، بتاريخ ١٥ أيار/ مايو عام ١٩١٦ حتى خفّ لاستقباله، في محطة بعبدا «موظّفو الحكومة وأركان الجيش»، وعزفت له موسيقى الدرك «النشيد العثماني»، ثم اصطحبه الجميع إلى سراي الحكومة حيث تلي فرمان تنصيبه متصرّفاً لجبل لبنان، ثم اختار «الحدث» مكاناً لسكنه(١٥).

وكان «إسماعيل حقي بك» كما وصفه معاصره «يوسف الحكيم» يمتاز «بتهذيبه العالي، وعطفه على الشعب، وبُعده عن كلّ ما يمسّ شعورهم بأذى»(١٦)، كما كان «شيعي المذهب، طيّب الخلق، رقيق العاطفة، يحب عمل الخير والإحسان إلى الناس، والترفّع عن أي أذى، وهو الذي فتح المآوي الخيرية للأولاد الفقراء وجهّزها بالمؤن»(١٧).

ومن أهم آثاره: الكتاب الذي سبق أن تحدّثنا عنه، والذي أسهم في وضعه عدد من المثقّفين والمفكّرين أمثال: الأب لويس شيخو اليسوعي وعيسى اسكندر المعلوف وحسين كاظم بك وبولس نجيم وابراهيم الأسود والشيخ أحمد رضا وعارف النكدي(١٨).

إلاّ أن أحداثاً جرت في عهد «إسماعيل حقي بك»، ولم يكن له يدٌ فيها، مثل:

- المجاعة التي ألّمت بالبلاد، في صيف عام ١٩١٦، مما أدّى إلى «انتشار الأمراض وازدياد الوفيات، وإلى إقدام بعض الجياع على ذبح الأطفال المهملين وأكل لحومهم»(١٩).

- الثورة التي أعلنها الشريف حسين، شريف مكة، بتاريخ ١٦ حزيران/ يونيو عام ١٩١٦ والتي اشترك فيها العديد من السوريين (واللبنانيين).

- إعدام الأخوين فيليب وفريد الخازن، بتاريخ ٥ حزيران/ يونيو عام ١٩١٦، بحكم من «الديوان العرفي» بعاليه، وبتهمة «الإنضمام إلى جمعية سرية تعمل لفصل لبنان نهائياً عن الدولة العثمانية، واستقلاله وتوسيع حدوده، وطلب معونة فرنسا في هذا السبيل»[٢٠]، كما أعدم، في الوقت نفسه، الأخوان زريق، من طرابلس، بسبب تخلّفهما عن الخدمة العسكرية[٢١]، وبسبب وشاية إلى «جمال باشا» القائد الأعلى، ولم تكن الوشاية، «في ذلك الزمان، سوى الطعن في إخلاص الرعية للدولة العلية والعمل لمصلحة الأجنبي»[٢٢]، وقد تمّ إعدامهما «بصلبهما على عمودين متجاورين وإطلاق الرصاص عليهما»[٢٣].

إلاّ أنه، في مطلع شهر تموز/ يوليو عام ١٩١٨، استدعي «علي منيف بك» والي بيروت، إلى الآستانة، لتسلّم منصب فيها، وعيّن «إسماعيل حقي بك» متصرّف جبل لبنان، والياً لبيروت[٢٤]، حيث ظلّ في هذا المنصب حتى انسحاب الجيش العثماني من سوريا نهائياً، «ولما رأى ما حلّ بالجيش التركي من هزيمة، استدعى إليه رئيس البلدية، عمر بك الداعوق، وأبلغه تنحّيه عن الحكم، وسلّمه ما لديه من أوراق، وغادر بيروت، في آخر أيلول، مشيعاً بالإعزاز والإكرام»[٢٥].

وخلف «إسماعيل حقي بك»، في منصبه كمتصرّف لجبل لبنان، «ممتاز بك».

٣ - ممتاز بك (٢٦ آب/ أغسطس - ٣٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٨)

لم يمكث هذا المتصرّف، في جبل لبنان، سوى ٣٥ يوماً، إذ انسحب الجيش العثماني، بعدها، من سوريا، نهائياً، فانسحب هو معه، بعد أن استولى على صندوق مال المتصرفية، وحمل معه «ما خفّ وغلا من أمتعة»، ثم ذهب إلى زحلة

حيث استضافه صديقه «خليل بك مسلم» في منزله، لفترة وجيزة انتقل، بعدها، إلى رياق، حيث «انضمّ إلى فلول الجيش التركي» المنسحب(٢٦).

أمّا جبل لبنان، فقد عاد بعد ذلك، ولفترة وجيزة، إلى كنف سوريا، في ظل «الحكومة العربية السورية» التي رأسها «رضا باشا الركابي» في عهد «الملك فيصل» بعد دخوله دمشق عام ١٩١٨. وقد أوفد الركابي إلى بيروت «الفريق شكري باشا الأيوبي» ممثلاً عنه، وعيّن «حبيب باشا السعد» حاكماً للجبل باسم الحكومة العربية السورية، وجعل الحاكمُ الجديد مقرّه في «بعبدا». وفي ٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٨، رفع السعد العلم العربي فوق دار الحكومة (في بعبدا) بحضور الفريق الأيوبي ورئيس أركانه جميل بك الألشي، وذلك بعد انقضاء أربعة قرون من الحكم العثماني لهذه البلاد، ولكن العلم العربي لم يرفرف طويلاً في سماء بعبدا، إذ انه، لم تمر أيام، حتى احتلّت الجيوش الفرنسية - الإنكليزية المتحالفة الساحل الشامي، وتسلّم الكولونيل الفرنسي «دي بياباب» الحكم في «المنطقة الغربية من سوريا»، وكان أول عمل قام به الحاكم الفرنسي هو أنه أمر «بإنزال العلم العربي عن دار الحكومة في كلّ من بيروت وبعبدا، ورفع مكانه العلم الفرنسي، في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٨، وعاد الفريق شكري الأيوبي إلى دمشق»(٢٧).

حواشي الفصل التاسع

(١) ارسلان شكيب، سيرة ذاتية، ص: ٩٩ - ١٠٠.

(٢) الحكيم، يوسف، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص: ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٣) م. ن. ص: ٢٠٦.

(٤) خاطر، لحد، عهد المتصرّفين في لبنان، ص: ٢٠١.

(٥) الحكيم، المصدر السابق، ص: ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٦) خاطر، المرجع السابق، ص: ٢٠٣.

(٧) الحكيم، المصدر السابق، ص: ٢٢٠.

(٨) خاطر، المرجع السابق، ص: ٢٠٤.

(٩) الحكيم، المصدر السابق، ص: ٢٣٣ - ٢٣٤.

(١٠) م. ن. ص: ٢٣٦ - ٢٣٧.

(١١) م. ن. ص: ٢٣٨.

(١٢) م. ن. ص: ٢٣٩ - ٢٤٠.

(١٣) خاطر، المرجع السابق، ص: ٢٠٥

(١٤) الحكيم، المصدر السابق، ص: ٢٦٢ - ٢٦٣، وخاطر، م. ن. ص: ٢٠٦.

(١٥) الحكيم، م. ن. ص: ٢٦٢ - ٢٦٣، وخاطر، م. ن. ص: ٢٠٦.

(١٦) الحكيم، م. ن. ص: ٢٩٣.

(١٧) خاطر، المرجع السابق، ص: ٢٠٦.

(١٨) حقّق هذا الكتاب فؤاد افرام البستاني رئيس الجامعة اللبنانية، وصدر عن منشورات هذه الجامعة، عام ١٩٦٩، بإسم «لبنان، مباحث علمية وإجتماعية» وبجزءين. وقد ورد، في التمهيد، أسماء كلّ المشاركين في وضعه والأبحاث التي كتبوها.

(١٩) خاطر، المرجع السابق، ص: ٢٠٧.

(٢٠) الحكيم، المصدر السابق، ص: ٢٣٩.

(٢١) خاطر، المرجع السابق، ص: ٢٠٧.

(٢٢) الحكيم، المصدر السابق، ص: ٢٤٠.

(٢٣) خاطر، المرجع السابق، ص: ٢٠٧. ووردت، عند المؤلّف «عودين».

(٢٤) الحكيم، المصدر السابق، ص: ٢٩٢.

(٢٥) م. ن. ص: ٢٩٣. وانظر: خاطر، المرجع السابق، ص: ٢٠٨.

(٢٦) خاطر، م. ن.، ص: ٢٠٩. وانظر: الحكيم، المصدر السابق، ص: ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٢٧) الحكيم، م. ن.، ص: ٢٩٣ - ٢٩٥، وانظر، للمؤلف نفسه، سوريا والعهد الفيصلي، ص ٢٢ - ٢٣.

الفصل العاشر

التطوّر الجغراسياسي لجبل لبنان حتى عهد المتصرفية

١ – التطور الجغراسياسي لجبل لبنان:

ليس بإمكان أي باحث أن يروي تاريخ جبل لبنان دون أن يذكر الطائفة المارونية التي اتخذت من هذا الجبل وطناً مميزاً لها، حتى اقترن اسمها باسمه، وتاريخها بتاريخه. فقد نشأ المذهب الماروني، على يد القديس مارون، في «قورش» بجهات أنطاكية، من أعمال سوريا الشمالية، في النصف الثاني من القرن الميلادي الخامس، ولكن اضطهاد الروم البيزنطيين لهذه الطائفة جعل أبناءها ينزحون، جنوباً، متتبعين وادي «نهر العاصي» حيث استقرّوا، بدءاً من أواخر القرن السادس (في عهد الإمبراطور البيزنطي «موريق») في «سنير وحمص وأعمالها، كحماة وشيزر ومعرّة النعمان» وفي «جبل لبنان». ويبدو أن غالبيتهم استقرّت في وادي العاصي، بين حمص وحماة، ردحاً من الزمن أسّسوا، خلاله، كنيستهم المارونية، في ذلك الوادي، حيث لاحظ «المسعودي» انهم بنوا ديراً عظيماً، شرق حماة وشيزر، «حوله أكثر من ثلاثماية صومعة فيها الرهبان»[1]، كما أنشأوا، في أواخر القرن الميلادي السابع، ديراً، في بلاد البترون، شرق قرية «كفرحيّ»، وقد أنشأه القديس

«يوحنا مارون» عندما «فرّ من وجه بوستنيانيوس الافرم سنة ٦٩٤م.»، وسمّاه «ريش مارون» أي «راس مارون»(٢).

ولكن «المسعودي» عاش في القرن الهجري الرابع، أو الميلادي العاشر (توفي عام ٣٤٥ هـ. = ٩٥٦م أو عام ٣٤٦هـ. = ٩٥٧م.)، وانتهى من وضع كتابه الذي تحدّث فيه عن الموارنة في وادي العاصي عام ٣٤٥ هـ. = ٩٥٦ م. (أي عام وفاته أو قبلها بعام واحد)(٣)، مما يدلّ على أن الموارنة كانوا قد استقرّوا في هذا الوادي طوال أربعة قرون تقريباً، وإن كانوا قد بدأوا ينتقلون شيئاً فشيئاً، إلى جبل لبنان، لكي يستقرّوا فيه، ويتخذوه وطناً نهائياً، في القرن الميلادي الحادي عشر.

أما «إبن القلاعي» فهو، إذ يتحدث في زجليته «مديحة على جبل لبنان» أو «حروب المقدمين» أو «مديحة كسروان» التي يصف فيها الأحداث التي جرت للموارنة في جبل لبنان طوال ستة قرون، أي حتى القرن الميلادي الخامس عشر (ولد إبن القلاعي عام ١٤٤٧ م. وتوفي عام ١٥١٦ م.) ويقول نهايتها:

«كملت، بالدموع انكتبت ومن التواريخ انقلبت
عن ستماية عام حصلت لمارون في جبل لبنان»

إنما هو يشير إلى أن وجود الموارنة في جبل لبنان يعود إلى مطلع القرن الميلادي العاشر(٤)، وهي زجلية لا نستطيع الإعتماد عليها، كسند تاريخي، في أي حال.

ومن المفيد أن نشير إلى وجهة النظر التي أبداها المؤرّخ «كمال الصليبي» في هذا المجال، فهو يرى أنه «من المحتمل جداً» أن الموارنة «كطائفة من أصل عربي» كانوا «آخر القبائل العربية المسيحية» التي وصلت إلى الشام قبل الفتح

الإسلامي، ومن المتفق عليه أنهم استوطنوا «وادي العاصي» أي «الهضبة على جانبي الوادي» مع المناطق الشمالية من سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية «وصولاً إلى حلب»، وذلك «حتى القرن العاشر» الميلادي، حيث كانوا، في هذا القرن، لا يزالون، يقطنون وادي العاصي «وأجزاء أخرى من شمال الشام» (كما يشهد المسعودي)، وانهم لم يستقرّوا، نهائياً، في هذا الجبل، إلاّ في نهاية القرن الميلادي الحادي عشر[٥].

ولكن «جبل لبنان» لم يكن في ذلك الحين، سوى «جبة بشري وبلاد البترون وجبيل» وأحياناً «منطقة جبل كسروان»، وكان يقابل هذا الجبل، جنوباً، «ما سمي بجبل الدروز أو جبل الشوف»[٦]. ولم يكن «جبل لبنان» كياناً سياسياً، وانما هو «جبل بالشام» كما سماه المعلّم «بطرس البستاني» في كتابه «محيط المحيط»، أو هو، كما قال عنه الباحث الدكتور «ادمون ربّاط»: «عبارة جغرافية تدلّ على السلسلة الأكثر ارتفاعاً من الجبال التي تجتاز سوريا من الشمال إلى الجنوب، ولم يكن لبنان ليظهر، بهذا الشكل (الذي هو عليه الآن)، حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى»[٧]. ولا صحة لما ادّعاه بعض المؤرّخين اللبنانيين، في مطلع عهد الإنتداب، وأصبح، بعد ذلك، عرفاً تتباهى به فئة من اللبنانيين بأنه «كيان» يعود إلى نحو خمسة آلاف سنة، وهو ما لم يقله المؤرّخون اللبنانيون، بمن فيهم الموارنة الذيم كتبوا تاريخ سوريا وبلاد الشام طوال القرون الماضية، وقبل إنشاء دولة لبنان الكبير[٨].

وكان الجغرافيون العرب يعبّرون عن «جبل لبنان» في القرون الغابرة، وحتى القرن الميلادي العاشر، (عندما بدأ الموارنة يستقرّون فيه)، بأنه واحد من سلسلة جبال تمتد، من الشمال إلى الجنوب، بمحاذاة البحر المتوسّط، وقد

عبّر عنه «إبن حوقل» في كتابه «صورة الأرض» (القرن الميلادي العاشر)، بأنه مقابل «بانياس» لجهة البحر (غرباً) ودمشق لجهة البر (شرقاً)، ويقع جنوب جبل «بهراء وتنوخ» وحمص»(٩). أما «ياقوت» فيعبر عنه، في كتابه «معجم البلدان» (القرن الميلادي الثالث عشر) بأنه «جبل مطل على حمص، يجيء من العَرج الذي بين مكة والمدينة حتى يتصل بالشام، فما كان بفلسطين فهو جبل الحمَل، وما كان بالأردن فهو جبل الجليل، وبدمشق ستّير، وبحلب وحماة وحمص لبنان»(١٠).

ولم يخضع «جبل لبنان» لأيّ تطوّر جغراسياسي إلاّ بعد أن استوطنه الموارنة (أو المردة، كما يسميهم الشدياق، وهي تسمية خاطئة في أيّ حال) الذين عبّروا عن طموحهم إلى التوسّع والتمدّد جنوباً، حاملين معهم إسم الجبل الذي اعتبروه موطنهم الأصلي والنهائي. وساعدهم على الإستئثار بهذا الجبل دخول الفرنجة إلى هذه البلاد من الشمال، قاصدين بيت المقدس، وتحالفهم معهم، ومحاربتهم المسلمين إلى جانبهم، وذلك في مطلع القرن الميلادي الثاني عشر. ويحدّثنا «الدويهي» عن التحالف بين الموارنة والصليبيين فيقول (في أحداث العام ١٠٩٩م.): «فانحدروا إلى عندهم النصارى من جبل لبنان، ترحبوا بهم ينجدونهم في الذخيرة ويرشدونهم في الطريق حتى بلغوا القدس الشريف»(١١)، بل انهم قاتلوا، إلى جانبهم، ضد العرب المسلمين(١٢)، وهذا ما دفع المماليك إلى احتلال الجبل وإخضاع الموارنة بعد هزيمة الصليبيين وخروجهم من بلاد الشام. وتجدر الإشارة، في هذا المجال، إلى أن عداء الموارنة للعرب المسلمين، في ذلك الحين، لم يكن قائماً على أساس عرقي بقدر ما كان قائماً على أساس ديني، لذا، فهو لا يقدّم دليلاً كافياً على ان انهم، أي الموارنة، لا ينتسبون، في أصولهم، إلى شبه الجزيرة العربية(١٣).

وكان العرب المسلمون قد فتحوا بلاد الشام في القرن الميلادي السابع، واستقرّوا في السواحل، وفي الداخل، في دمشق وبعلبك وحمص وحماة وقنسرين وحلب واعزاز وإنطاكية، الموطن الأصلي للموارنة، ودانت لهم بلاد الشام كلّها، ساحلاً وجبلاً، وخضع من كان قد انتقل من الموارنة إلى جبل لبنان، في القرن الميلادي الثامن، لحكم العرب الفاتحين، «وأخلصوا في الطاعة لسلطة الخلفاء الأمويين والعباسيين، وتفرّغوا لحراثة أراضيهم وتربية مواشيهم آمنين» كما يقول «الدبس»[١٤]، بينما ولّى الخلفاء المسلمون على الموارنة، في جبل لبنان «رجالاً منهم، أو ولاةً مسيحيين... كما كانوا قد أبقوا بطرس الشريف المسيحي، والياً في بلاد العرب الحجرية، وبنتليون في الأرض المقدّسة، والياً على بعض المدن» كما ذكر الدبس، نفسه، نقلاً عن العلامة «السمعاني» وعن «إبن العبري»[١٥].

وتجدر الإشارة، في هذا المجال، إلى أن الموارنة لم يكونوا أول من استوطن جبل لبنان، أي أنهم ليسوا أهله الأوائل، وانهم ليسوا هم الذين بنوا مدنه وقراه، فقد سبقتهم إليه شعوب عديدة، ولم يكن، حين وصلوا هم إليه، فراغاً من البشر، فقد قال عنه «ياقوت» (توفي عام ١٢٢٨م.)، إنّ فيه «سبعين لساناً لا يعرف كلّ قوم لسان الآخرين إلاّ بترجمان»[١٦]، ويذكر «إبن خرداذبه» (توفي عام ٩١٢م.)، في كتابه «المسالك والممالك»[١٧]، أن «كورة دمشق» تشمل «مدينة بعلبك، والبقاع، وإقليم لبنان، وكورة جونية وكورة طرابلس وكورة جبيل وكورة صيدا». ولا شك في أن نصارى، من غير الموارنة، كانوا يقطنون جبل لبنان قبل وصول الموارنة إليه، ومن هؤلاء: آل تنوخ، وكانوا أمراء كسروان[١٨]، والملكيون «من أنصار الروم»، وربما الجراجمة[١٩].

ويرى بعض مؤرّخي الموارنة (ومنهم الدبس والدويهي) أن أصول الموارنة تعود إلى «الجراجمة» أو «المردة»، إلاّ أن ذلك غير ثابت، بل إن ما يربط الموارنة

بالجراجمة (أو المردة) هو التقاؤهم «في الزمن»، ثم «واقع توغّل الجراجمة أو المردة في الأطراف الجبلية من الشام، ومنها لبنان»[٢٠]. ومع ذلك، يرى «الدبس» أن الموارنة (أي الجراجمة أو المردة) هم الذين كانوا يشنون الغارات على العرب المسلمين، في العهد الأموي، إنصياعاً لأوامر البيزنطيين، وأنهم أقلعوا عن ذلك بعد أن علّمتهم التجارب «أن لا يصغوا لوساوس الأجانب، وأن يؤثروا الطاعة والإنقياد للحكومة السائدة بهم، على المعاندة والمخالفة لها»[٢١]. إلاّ أنه مما لا شك فيه، هو أن الموارنة استطاعوا، وعلى مدى أربعة قرون من الزمن، (منذ بدء هجرتهم من وادي العاصي إلى جبل لبنان، وحتى استقرارهم، نهائياً، فيه)، أن يطبعوا هذا الجبل بطابعهم، وأن يجعلوا منه الموطن النهائي لطائفتهم.

ولكن انقياد الموارنة للحكم العربي في بلاد الشام لم يستمر طويلاً، إذ إنه ما أن وصل الصليبيون الفرنجة إلى هذه البلاد حتى انحاز موارنة (جبل لبنان)، وقاتلوا العرب المسلمين إلى جانبهم، كما قدّمنا.

وفي عام ١٢٨٣، وبينما كان الصليبيون يدافعون عن آخر معاقلهم في الشمال، في طرابلس وجوارها، شن المماليك، في عهد الملك قلاوون الذي سمي «الملك المنصور»، هجوماً على جبل لبنان «لأن أهله كانوا نجدة الإفرنج الذين في السواحل»، فصعدت جيوش المسلمين إلى أعلى قمم جبل لبنان التي كان الموارنة يتخذون منها حصوناً لهم، وهاجموا جبة بشري، فاحتلّوا اهدن والحدث وحصرون وكفرصارون وغيرها، ثم تحوّلوا إلى قلعة المرقب والكرك وحصن صهيون، ثم حاصروا طرابلس (عام ١٢٨٧) لإخراج الصليبيين منها، إلاّ أن الموارنة صاروا يهاجمونهم من الخلف، من الشرق، إنطلاقاً من «جبل لبنان» المشرف على طرابلس، مما أربك القوات الإسلامية المحاصِرة، ورغم ذلك،

فقد تمكّن الملك قلاوون من احتلال طرابلس (عام ١٢٨٩) وطرد الصليبيين منها، ثم تمكّن ابنه الملك الاشرف خليل، الذي تولّى الملك بعد وفاة أبيه عام ١٢٩٠، من احتلال جبيل، وطرد الصليبيين منها، وادخال أهلها في طاعته[٢٢].

وما أن أنهى المماليك الوجود الصليبي في الشمال حتى سارعوا إلى مهاجمة آخر معاقلهم في الجنوب، في عكا، فدعا الملك الاشرف خليل إلى تجييش الجيوش للمعركة الفاصلة في عكا، وطلب من ولاته في الشام الإستعداد وإرسال الجيوش والذخائر والمؤن، وسقطت عكا بيد المسلمين في أيار/ مايو عام ١٢٩١، كما سقطت بعدها، بشهور قلائل، جميع معاقل الصليبيين التي كانت متبقية لهم على الساحل[٢٣]، وهكذا حرر المماليك بلاد الشام من الحكم الصليبي، وأعادوا توحيدها.

وما ان فرغ المماليك من حروبهم مع الصليبيين حتى قرّروا الإنصراف إلى القيام بحملات تأديبية، في الداخل، ضد أولئك الذين حاربوهم (من الشيعة) أو تحالفوا مع أعدائهم الصليبيين (من الموارنة)، وقد أخذ الملك الأشرف خليل على عاتقه تنفيذ هذه المهمّات.

كان الشيعة قد دخلوا كسروان، في أثناء الحكم الصليبي لهذه البلاد، وعلى مدى قرنين من الزمن، فاستوطنوها، وأضحوا يشكّلون ثقلاً مهماً فيها، كما كان لهم، في بلاد جبيل وجود مماثل. ولم يكن شيعة هذه البلاد موالين للحكم المملوكي، لأسباب تتعلّق بالسياسة الدينية التي حاول المماليك (السنّة) أن يفرضوها على غير السنة من المسلمين، والتي تهدف إلى «توحيد المذاهب الإسلامية باعتماد المذاهب الأربعة المعروفة بمذاهب السنة»[٢٤]، مما أدى إلى وقوف الشيعة في وجه محاولات المماليك هذه، وكان من نتيجة هذا الصراع أن

أفتى الإمام الشهير «تقي الدين بن تيمية» بهدر بدماء الشيعة في كسروان. وكان هولاء قد ثاروا على الملك المنصور قلاوون عام ٦٨٦هـ = ١٢٨٧م، الذي قرّر أن يرسل حملة لتأديبهم، فكلّف الأمير حسام الدين لاجين، نائب دمشق، إعداد هذه الحملة، وكلّف «لاجين» الأمير «سنقر المنصوري» القيام بهذه الحملة، ثم كتب إلى كلّ من «جمال الدين (حجى) وزين الدين (صالح) بن علي»، التنوخيين، انه، إذا بلغهما توجّه «سنقر المنصوري» قائد الحملة، بجيشه إلى «كسروان والجردين»، أن يتوّجها، بدورهما، لملاقاته «بمجموعهما وأهويتهما». ثم أمر «سنقر» أن يتوجّه، بجيشه، إلى أهل تلك البلاد «لاستئصال شأفتهم ونهب أموالهم وسبي ذراريهم وأنفسهم»، وأن «من نهب إمرأة منهم كانت له جارية، أو صبياً كان له مملوكاً، وأن من أحضر منهم رأساً فله دينار»[٢٥]. ولكن يبدو أن هذه الحملة لم تنفذ، إذ انه لم يرد ذكر لتنفيذها، وربما كان ذلك بسبب انهماك الملك المنصور قلاوون بحصار طرابلس، في العام نفسه.

إلاّ أنه، بعد سقوط عكا، وفي عام ٦٩١هـ = ١٢٩١م.، قرر الملك الأشرف خليل إرسال حملةٍ لتأديب الشيعة في كسروان، وانتدب، لقيادتها، نائبه بمصر، الأمير بدر الدين بيدرا، الذي قاد تلك الحملة، إلاّ أنه مني بفشل ذريع، وعاد من كسروان، منهزماً، مع فلول جيشه[٢٦].

وأعاد المماليك الكرة، فحملوا على شيعة كسروان، من جديد، عام ٧٠٥هـ = ١٣٠٥م، وكان ذلك في أيام الملك الناصر محمد بن المنصور قلاوون، وكانت الحملة بقيادة جمال الدين اقش (اقوش) الافرم، نائب دمشق، ومعه: زين الدين عدنان (نقيب الاشراف بدمشق) وتقي الدين أحمد بن تيميه (الفقيه الحنبلي الشهير الذي كان قد أفتى بهدر دمائهم)، والأمير بهاء

الدين قراقوش المنصوري، وكان عديد الجيش نحو خمسين ألفاً، وقد توجّه هذا الجيش إلى جبال الكسروانيين والجرديين من دمشق، بينما توجّه إليها «سيف الدين أسندمر» نائب طرابلس، من جهة طرابلس، و«شمس الدين سنقرجاه المنصوري» نائب صفد. واجتاحت هذه الجيوش، جميعها، كسروان، من كلّ صوب، وأطبقت على أهلها من كلّ ناحية «واحتوت على جبالهم، ووطت أرضاً لم يكن أهلها يظنون أن أحداً يطأها، وقطعت كرومهم وأخربت بيوتهم وقتل منهم خلق كثير، وتمزّقوا في البلاد»[٢٧]. وهكذا قضى المماليك على القوة الشيعية التي كانت في كسروان وجبالها، مما أدى إلى نزوحهم عن تلك البلاد ولجوئهم إلى البقاع وجزين والهرمل، وإلى اعتماد الشيعة، بعد ذلك، «التقية» التي تمنعهم من الجهر بعقيدتهم تلافياً لأي اضطهاد من السلطة الحاكمة.

ولم يفلت الموارنة، بدورهم، من عقاب السلطة المملوكية التي كانت لا تزال تضمر الشر لأولئك الذين انحازوا إلى أعدائها الصليبيين، طوال وجودهم في هذه البلاد، متخذين، من جبالهم الصعبة المسالك، حصوناً يتدرّأون بها لمنع السلطة الحاكمة من الوصول إليهم، وهكذا نرى مؤرّخيهم (الدبس، والدويهي، والشدياق) يتحدّثون عن حروب عديدة جرت بين الموارنة والمماليك، في أزمنة متعدّدة، أهمّها تلك التي جرت عام ١٢٨٣ في جبة كسروان، في عهد الملك المنصور قلاوون (وقد سبق أن تحدّثنا عنها)، وتلك التي جرت عام ١٢٩٢ بقيادة الأمير بيدرا، في عهد الملك الاشرف خليل (ويحسبها الدبس في عهد المنصور قلاوون، ويحسبها الشدياق في عهد الناصر محمد بن قلاوون)، وتلك التي جرت عام ١٣٠٥ بقيادة أقوش الافرم، نائب دمشق، وفي عهد الملك الناصر محمد بن المنصور قلاوون. ويبدو من تكرار الأسماء والأحداث، في هذه

الحروب، انها، هي نفسها التي جرت بين المماليك وشيعة كسروان (باستثناء الحرب التي جرت في جبة بشري عام ١٢٨٣)، ولا نرى عكس ذلك، إذ ان أهل كسروان كانوا يتوزّعون بين غالبية شيعية (اثني عشرية) تقطن المنطقة «الجبلية الاستراتيجية المطلّة على الطريق الساحلية الممتدّة إلى الشمال من بيروت» وهو «ما كان يقلق المماليك»(٢٨)، وبين أقلية مارونية ودرزية (من آل تنوخ). ويؤكد ذلك ما أورده «الشدياق» عن حرب عام ١٢٩٣ من أن المماليك أتوا «لمحاربة كسروان وأهل الجبل» وذلك «لأن المذكورين كانوا نجدة الافرنج» وهو ما لم يفعله شيعة كسروان، على ما نعلم، كما ذكر أن الذين واجهوا «جيوش الإسلام» كانوا «ثلاثين مقدماً بثلاثين ألفاً، ما عدا الكمناء» وان مقدم مشمش «إقتحم على قائد جيش الإسلام واحتزّ رأسه وتبعه باقي المقدمين برجالهم»، ثم ما لبثت «الكسرة» حتى وقعت «على جيوش الإسلام، وتمزّقت منهم الكتائب والأعلام»، ودخل «المردة» المدينة «مشمش» ثم «ألحقوا مَنْ داخلها بخارجها... والذين انهزموا نحو المدفون والفيدار، وقعوا بيد المردة، فأفنوهم بحد السيف»(٢٩). وفي حرب عام ١٣٠٥ (وأوردها الشدياق في عام ١٣٠٧)، يذكر الشدياق أن المماليك هاجموا كسروان والجرد «فأخربوا القرى وقطعوا الكروم وهدموا الكنائس وقتلوا وأسروا جميع من فيها من الدرزية والنصرانية»(٣٠).

وكان للتنوخيين الدروز دور مهم في كلّ الحروب التي جرت بين المماليك وأهل كسروان، فقد عاونوا المماليك في تعبئة الجيوش لحرب عام ١٣٠٥(٣١)، كما قاتلوا إلى جانبهم في حرب عام ١٢٩١ (أوردها الشدياق عام ١٢٩٣)، حيث ذكر الشدياق ان اقوش الافرم كتب إلى «أمراء الغرب التنوخية يأمرهم باجتماع الجيوش لمحاربة كسروان وأهل الجبل»(٣٢)، ومن الطبيعي أن يسهم تنوخيو

كسروان في هذه الحرب إلى جانب أقربائهم تنوخيي الغرب، حيث قتل فيها، من الأمراء التنوخيين، الأمير محمد وأخوه الأمير أحمد إبنا الأمير محمد بن كرامة التنوخي(٣٣)، مما دفع اقوش الافرم لأن يرسل عام ١٣٠٤ «الشريف زين الدين بن عدنان» لإجراء مصالحة بين التنوخيين وشيعة كسروان والجبال، وكان قد قتل من التنوخيين أميران «حين تحزّبوا لِعساكر الإسلام في واقعة جبيل»(٣٤)، ولكنه لم يوفّق في مسعاه، ثم أرسل إليهم «تقي الدين بن تيمية والأمير بهاء الدين قراقوش» فأصرّوا على رفضهم «ونبذوا طاعة قراقوش» مما حدا بالفقيه الحنبلي إلى أن يفتي «بقتلهم وسبيهم لأنهم فتكوا بجيوش الإسلام في واقعة جبيل، ولعدم رجوعهم إلى الطاعة، فشرع اقوش يجهّز العساكر من كلّ بلاد الشام لمدّة ثلاث سنين»(٣٥).

بعد كلّ هذه الحروب التي أنهكت شيعة كسروان من جهة وتنوخييها من جهة أخرى، وبعد الهزيمة القاسية التي مني بها الشيعة في كسروان والجرد، اضطرّ هؤلاء لكي يخرجوا من بلادهم، التي كانوا يشكّلون غالبية أهلها، ويتفرّقوا في البقاع وجزين والهرمل، مما أتاح للموارنة أن يتمدّدوا في كامل بلاد كسروان التي ما عتمت أن أضحت، كلّها، وبعد فترة وجيزة، جزءاً لا يتجزّأ من «جبل لبنان» وطنهم النهائي.

وهكذا برهن الموارنة، وسيبرهنون أكثر، فيما بعد، أنهم قوم يحملون وطنهم على كواهلهم، ويتقدمون به، جنوباً وغرباً، خطوة إثر خطوة، وأنهم سوف يمنحون إسم «جبل لبنان» إلى أية بقعة يستوطنونها.

أمّا المماليك، فإنهم، بعد أن استقرّ لهم الحكم في كسروان وجبل لبنان، ألحقوا هذه البلاد بنيابة طرابلس، وأوكلوا أمر إدارتها إلى أسرة تركمانية من آل عساف استقرّت في حصونها بالأزواق ونهر الكلب وجونيه، ثم قسّمت

كسروان إلى إقطاعات تحميها فرسان التركمان، ووزّعت هذه الإقطاعات على «۳۰۰ فارس» مهمّتهم حماية السواحل «من حدود انطلياس إلى مغارة الأسد وجسر المعاملتين»، وكانوا يؤمّنون الحراسة «ثلاثة أبدال، كل مئة فارس منهم يقيمون شهراً في الدرك، وتكون سكناهم في برج جونيه»(٢٦).

إستقرّ الحكم للعسافيين في كسروان، وصاروا يتناوبونه أميراً عن أمير، وظلّوا على هذه الحال حتى بداية العهد العثماني (١٥١٦) حيث تعزّز حكمهم في كسروان، وامتدّ حتى بلاد جبيل، واتسعت إمارتهم، من بيروت جنوباً، حتى عرقا شمالاً، وضمّوا إليهم البترون وبشري والزاوية والكورة والضنية، وخصوصاً في عهد الأمير منصور العساف (١٥٥٢ - ١٥٨٠). وكان العسافيون السنّة، طوال حكمهم لكسروان، وبعد هجرة الشيعة منها، يمالئون الموارنة، حيث عيّنوا أفراداً «من أسرة آل حبيش» مديرين لهم، «وبتشجيع من آل عساف ووكلائهم من آل حبيش، بدأت أعدادٌ من الموارنة تنزح من المناطق الشمالية من جبل لبنان لتستقرّ في كسروان»(٣٧).

لكن حكم العسّافيين لكسروان لم يستمر طويلاً، بعد ذلك، إذ قضي عليهم، بمقتل آخر أمرائهم «محمد بن منصور العساف» غيلة، عند مضيق المسيلحة، قرب البترون، عام ١٥٩٠، وذلك على يد «يوسف سيفا» باشا طرابلس، الذي ضمّ إليه إمارة العسافيين، وتزوّج امرأة ضحيته، واستولى على أموال العسافيين وأملاكهم(٣٨).

وقد حلّ الحماديون الشيعة، محل العسافيين في حكم كسروان، وكانوا قد أتوا إلى هذه البلاد من «بخارى» ببلاد العجم ونزلوا في «الحصين» بجبل لبنان، ثم تفرّقوا في «جبة المنيطرة ووادي علمات... وبعلبك... والهرمل»، وقد تولّى بعضهم الحكم في «جبة بشري» وفي «الضنية» و«بلاد جبيل» في عهد الأمراء

العسافيين، كما تولّوا «وادي علمات والفتوح وجبّة المنيطرة» و«البترون» واستوطنوا «الكورة والزاوية». وكانت بينهم وبين بعض الولاة في طرابلس وقعات ينهزمون فيها تارة وينتصرون أخرى.

وفي عام ١٦٨٤ دهم الأمير أحمد المعني، أمير الشوف، الحماديين في غزير، ففرّوا من وجهه إلى بعلبك، وفي عام ١٦٩١ تولّوا، من جديد، بلاد جبيل والبترون، وقويت شوكتهم، فقاتلهم الأمير أحمد المعني من جديد عام ١٦٩٢، وساعده الخازنيون في قتاله لهم، كما قاتلهم ارسلان باشا المطرجي، والي طرابلس، عام ١٦٩٨ ففرّوا من وجهه إلى دير القمر مستنجدين بالأمير الشهابي. وفي عام ١٧٥٩ طرد أهل «جبة بشري» الحماديين، وتولّى حكم البلاد بدلاً منهم: مشايخ من ال الضاهر والخوري (في بشري) والدويهي (في إهدن) وعوّاد (في حصرون) والياس (في كفرصغاب) والشدياق (في عينطورين)، وتولّى أولاد هؤلاء المشايخ حكم البلاد بعدهم، وعندما حاول الحماديون إستعادة حكم «جبة بشري» بألفي مقاتل عام ١٧٦١، إلتقاهم أهل بشري وقاتلوهم فهزموهم. وأخيراً، وفي عام ١٧٧٠ قبض الأمير يوسف الشهابي على بعضهم وفرّ الباقون إلى طرابلس حيث استنجدوا بحاكمها الذي أنجدهم بعسكر من عنده، وواجههم الأمير يوسف الشهابي في أميون فهزمهم، ولم تقم لهم قائمة بعدها[٣٩]، حيث ترك معظمهم كسروان وجبل لبنان إلى البقاع والهرمل.

خلال هذه الفترة، كان الموارنة يتحرّكون، غرباً باتجاه الساحل، وجنوباً باتجاه جبل الشوف (أو جبل الدروز)، حاملين معهم إسم موطنهم «جبل لبنان» كما قدّمنا، وساعدهم، على ذلك، روح التسامح التي تحلّى بها الحكم الإسلامي، مملوكياً كان (بعد خروج الصليبيين من البلاد وانتهاء الحرب بينهم

وبين المماليك) أم عثمانياً، فبدأوا يستوطنون سواحل البترون وجبيل وكسروان، حتى وادي نهر «الجعماني»(٤٠) المعروف، عند مصبّه، شمال بيروت، «بنهر بيروت». كما ساعدهم خروج التوخيين الدروز من كسروان ورحيلهم، جنوباً، إلى جبل الدروز، ثم سقوط يوسف سيفا، باشا طرابلس، وكذلك تطلّع الأمراء المعنيين، أمراء الدروز، أو أمراء الشوف، شمالاً، باتجاه جبل لبنان.

وسرعان ما التقى الطموحان الكبيران، المتعاكسان شمالاً وجنوباً، طموح فخر الدين المعني الثاني الكبير (١٥٩٠ - ١٦٣٥)، وطموح موارنة جبل لبنان. وكان الجبلان: الدرزي والماروني، أو الشوفي واللبناني، هما مسرح هذين الطموحين، وكانت الغلبة، أخيراً، للطموح الماروني، كما سنرى.

ما أن تسلّم المعنيّون حكم «جبل الدروز»، حتى تطلّعوا، شمالاً نحو «جبل لبنان»، وجنوباً نحو «جبل عامل»، كما تطلّع موارنة جبل لبنان جنوباً نحو «جبل الدروز». وازداد هذا التناغم السياسي المنسّق، بين المعنيين والموارنة، خلال عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، حيث كان العهد الذهبي، بالنسبة إلى الموارنة الذين بدأوا يهاجرون إلى الشوف، بأعداد كثيفة، كفلاحين أولاً، ثم كمستشارين ومدبّرين وقادة عسكريين. ويبدو أن علاقة فخر الدين بموارنة جبل لبنان كانت تشتد أواصرها وتزداد متانة كلّما صادف فخر الدين خطر ما من جانب الولاة العثمانيين الذين ظلّوا يرون فيه أميراً ميالاً للتمرّد والثورة، طموحاً للتوسّع والتمدّد شمالاً، وجنوباً، وغرباً. أما الموارنة فلم يكونوا يشكّلون، في نظر العثمانيين، خطراً مداهماً، خصوصاً انهم، منذ القرون الوسيطة، محاطون برعاية خاصة من القنصليات والإرساليات الأجنبية، وخصوصاً الفرنسية، حيث باتوا، في جبلهم المنيع «المزروع بين أهل الكفر والإنشقاق والبدع، كما في حقل من الأخطاء... كالسوسنة بين الأشواك» كما جاء في «البيان الرسمي

الرسولي» الذي وجّهه البابا «ليون العاشر» إلى الطائفة المارونية، ممثّلة ببطريركها «بطرس الثاني» عام ١٥١٠م.(٤١). وقد شجع الأمراء المعنيون الموارنة على الهجرة إلى جبل الدروز، فبدأوا يتوافدون على هذا الجبل، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث كانوا يتعهّدون الأرض لدى المقاطعجيين الدروز، واستطاعوا، خلال القرن السابع عشر، أن يبلغوا أعلى المراتب في الإمارة المعنية، ثم خلال القرن الثامن عشر، وبالتحديد، منذ منتصف هذا القرن، عندما استطاعوا أن يكسبوا، إلى جانبهم، الأمراء الشهابيين، خلفاء المعنيين في حكم إمارة الدروز، وذلك عندما تحوّل الشهابيون إلى النصرانية، على المذهب الماروني ذاته.

ويبدو أن الموارنة سعوا، من خلال علاقاتهم الوطيدة بأمراء الجبل الدرزي، معنيين ثم شهابيين، إلى بسط نفوذهم على هذا الجبل، باعتباره إمتداداً طبيعياً لجبل لبنان، ساعدهم على ذلك ما كانوا يتميّزون به من علم اكتسبوه من مدارس الإرساليات الأجنبية التي كانت قد انتشرت في جبل لبنان منذ عهود قديمة، وما أحاطهم به الأمير المعني الكبير، فخر الدين الثاني، من رعاية، وما منحهم من ثقة، بحيث صاروا مستشارين له في الحكم ومدبّرين لشؤون الإمارة، داخلياً وخارجياً، وقادة كباراً في جيشه، بالإضافة إلى التسامح الديني الذي اشتهر به هذا الأمير، مما جعلهم، بالإضافة إلى تسلّمهم أهم المراكز وأخطرها في إمارته، قادرين على ممارسة طقوسهم الدينية(٤٢)، حتى التبشير، علناً وبكلّ حرية، كما ساعدهم، ولا شك، ذلك العداء المتجذّر الذي إستمرّ قائماً بين الأمير المعني والسلطنة، ولكن محاولاتهم، وكذلك محاولات توسكانة لتنصير الأمير فخر الدين المعني الثاني، باءت بالفشل(٤٣). ومما لا شك فيه أن «أمراء الدروز» (وكان هذا هو إسمهم، معنيّين وشهابيّين، مسلمين

وموارنة)، قد استطاعوا أن يبسطوا سلطانهم على «جبل لبنان» بدءاً من فخر الدين الثاني، وحتى آخر أمير شهابي، حيث كانت «الدرزية» تعبيراً عن «جنسية» وليست تعبيراً عن «طائفة»، وكان رعايا «إمارة الدروز» يسمّون «دروزاً نصارى Druses chrétiens» أو «دروزاً روحـــيين Druses spirituels»، هكذا سماهم القناصل الفرنسيون ببيروت وهكذا سمّاهم «الجبرتي» في تاريخه.

إلاّ أن ما لم يستطع الموارنة تحقيقه لدى فخر الدين، استطاعوا تحقيقه لدى خلفائه الشهابيين، إذ انهم استطاعوا تحويل إمارة الشوف، بدءاً من منتصف القرن الثامن عشر، من إمارة درزية إلى إمارة مارونية، وقد تمّ لهم ذلك، على يد الأمير يوسف إبن الأمير ملحم الشهابي (١٧٧١ - ١٧٨٨) الذي كان أول أمير ماروني من أصل سني على إمارة الدروز. ومنذ عهد هذا الأمير، أصبح الموارنة يطلقون على «إمارة الدروز» إسم «الإمارة المارونية»، كما أنهم لم يتورّعوا عن أن يطالبوا، بعد سقوط الأمير بشير الثاني الكبير، عام ١٨٤٠ بأن «الحاكم دايماً على جبل لبنان وانطيلبنان، بحسب المعتاد القديم، لا يكون إلاّ مارونياً من العائلة الشهابية الشريفة»[٤٤]، مقابل ذلك، نرى الدروز، بدورهم، يعترضون على أن يكون حاكم الإمارة مارونياً، فيرفعون إلى الباب العالي، في عهد الأمير بشير الثالي عام ١٨٤١، عريضة يطالبون فيها بأن يكون حاكم الإمارة درزياً وليس مارونياً[٤٥].

كيف استطاع الموارنة أن ينتزعوا السلطة من الدروز في جبلهم، ويحوّلوا إمارتهم إلى إمارة مارونية؟

لا شك في أن الموارنة مدينون، في نجاحهم هذا، إلى الأمراء الشهابيين الذين استطاع مدبّروهم الموارنة، وبتخطيط ذكي، إستغلال ضعفهم وانعدام شعبيتهم، في إمارة هم غرباء عنها، وكذلك الرهبانية المارونية والإرساليات

الدينية والإقطاعات المارونية التي ساعدت الأمراء الشهابيين المتنصّرين ودعمتهم، وذلك بهدف وصول هذه القيادات إلى السلطة السياسية وحكم الإمارة ولو بصورة غير مباشرة وعن طريق الأمراء الشهابيين أنفسهم(٤٦). ويذكر المؤرّخ «بولس نجيم - جوبلان» ان الإكليروس الماروني «سوف يدعم، بحماسة لا تكلّ، الشهابيين، في سياستهم، وخصوصاً ضد النبلاء»، وذلك منذ أن تحوّلوا، مع اللمعيين، إلى المسيحية(٤٧).

ولكن جو الصفاء والمودّة بين الدروز والموارنة، في الشوف، لم يستمر طويلاً، وخصوصاً بعد أن تفجّر الصراع الدامي بين البشيرين: الدرزي (بشير جنبلاط) والماروني (بشير الشهابي) فكانت أول حرب طائفية بين الطائفتين عام ١٨٢٥، وكان من نتيجتها أن هزم الدروز وفرّ قسم كبير من زعمائهم إلى حوران واللجاة، وسبب هذا الصراع أن الشيخ بشير جنبلاط كان الزعيم الحقيقي للشوف، إذ تنبع زعامته من أصالة متجذّرة في أعماق الجبل وموغلة في تاريخه، بحيث تمتدّ إلى عهد المعني الكبير، حليف جدّه علي باشا جنبلاط، والي حلب، في مطلع القرن السابع عشر، بالإضافة إلى أنه كان يتمتع بشخصية فذّة فرضت نفسها دونما تكلّف، لذا، فقد نما لدى هذا الشيخ وأنصاره شعور بديهي بحقّه في زعامة البلاد حقاً يجب أن لا ينازعه فيه أحد، بل ربما باستحقاقه لإمارتها أكثر من أي زعيم سواه، خصوصاً إذا كان شهابيا طارئاً لا تربطه بالشعب والناس في الإمارة إلاّ رابطة النسب البعيد مع المعنيين، وهو نسب يتصل بالرحم. يضاف إلى ذلك أن الأمير الشهابي كان قد افترق عن الناس والشعب في تلك الإمارة «بصدّه الدروز جانباً، وميله، بكليته، إلى النصارى، حتى ترك دينه الإسلامي الذي ولد فيه وشبّ عليه... إلى الدين المسيحي»(٤٨). بهذا الأسلوب البسيط يحاول أبو شقرا أن يعبّر عن استياء

الدروز من تنصّر الأمير الشهابي وتحوّله إلى المذهب الماروني وانحيازه إلى النصارى، وليس خافياً ما خلّفه هذان التحوّل والإنحياز من معاناة لدى الدروز، وهي معاناة أسهمت، إلى حدّ كبير، في نموّ الحقد والضغينة بين الطائفتين، فكانت «حرب البشيرين» أول حرب طائفية معلنة بينهما[٤٩]. ويشير «أبو شقرا» إلى السمات الطائفية لهذه الحرب بقوله: «ويتخلّل الجماعتين جماعة من النصارى، إلاّ أنهم كانوا في جماعة الأمير بشير أكثر منهم في جماعة الشيخ»[٥٠].

بعد أن انتصر الأمير بشير في هذه الحرب «اتسع المجال لظلمه وبطشه واعتدائه، فأجلى كافة الأسرة الجنبلاطية من الشوف، وأتبعها بكلّ من كان ينتمي إلى الشيخ بشير من أرباب المناصب، ولا سيّما وجوه العيال الخاصة به»، كما أنه هدم بيوتهم ومساكنهم في معظم القرى والبلاد، وقطع أشجارهم، وزجّ العديد منهم في السجون، وأنزل فيهم «أنواع الظلم والعذاب والإستبداد التي ألجأت جانباً عظيماً من دروز لبنان إلى جبل حوران»، ثم صادر أملاك آل جنبلاط الغنية والخصبة والواسعة وضمّها إلى أملاكه، كما صادر أملاك الجنبلاطيين في «الشوفين الحيطي والسويجاني، وبعقلين، وإقليم الخروب وإقليم التفاح وجبل الريحان وإقليم جزين وسهل البقاع، شرقيه وغربيه، من ميذون إلى قب الياس، ومن الخربة إلى عيته»، ثم «أناط أحكامها وألقى بمقاليدها إلى إبنه الأمير خليل»، ثم سلّم مقاطعات المشايخ الدروز الذين تحالفوا مع الشيخ بشير، في هذه الحرب، وهم الغالبية، إلى وكلاء من خاصته وطائفته، فأوكل إدارة شؤون الشوف الحيطي إلى «غنطوس آغا القهوجي من بعدران»، كما أوكل إدارة شؤون الشوف السويجاني إلى «شاهين آغا رزق من مزرعة الشوف»، وكلاهما نصرانيان، ثم سلّم إقليم الخروب «لبني حماده من

بعقلين» وإقليم جزين «لبني ناصيف من جزين» وإقليم التفاح «لبني المبيّض»، الخ...(٥١)، أمّا أصحاب هذه الإقطاعات والأملاك من مشايخ الدروز وزعمائهم، حلفاء الشيخ بشير، فقد هجروا البلاد إلى حوران.

وكانت هذه أول هجرة لدروز الشوف من أرضهم، تاركين ديارهم وأملاكهم، حيث انتقلت تلك الأراضي والأملاك والديار إلى أيدي الموارنة.

أمّا الهجرة الثانية، فقد تمّت بعد عدّة سنوات فقط من الهجرة الأولى، أي في عهد إبراهيم باشا المصري، ما بين عامي ١٨٣١ و١٨٤٠. إذ إنه، لم تكد تمضي سنوات على «حرب البشيرين» حتى كان الموارنة ينضوون تحت لواء إبراهيم باشا المصري، بقيادة الأمير بشير الشهابي، حيث وزّع إبراهيم باشا السلاح عليهم ونظّم منهم فرقاً لمقاتلة الدروز في الجبل، وأرسل محمد علي إليهم (في تموز/يوليو ١٨٣٨) ستة عشر ألف بندقية مع الذخيرة، وأردف الأمير بشير هدية الخديوي هذه برسالة منه إلى «عساكر العيسوية القاطنين في جبل لبنان» وقد جاء فيها أن هذه الأسلحة قدّمت لكم «لأجل حفظ مالكم، ولكي تفتخروا بها على أقرانكم طايفة الدروز الخاينة الكافرة... وإنشاء الله يكونوا غنيمة لكم هم وأملاكهم»(٥٢). وكان ممكناً أن يرسل إبراهيم باشا الموارنة لقتال الدروز في حوران بقيادة الأمير خليل نجل الأمير بشير، وفقاً لاقتراح حكمدار دمشق محمد شريف باشا الذي رأى أن يجري «إنتخاب نحو ٧ أو ٨ آلاف رجل من نصارى جبل الدروز وأن يسلّح هؤلاء الرجال بالبنادق الموجودة بعكا، وإذا ما تمّ ذلك، زحفت هذه القوّة، بقيادة الأمير خليل»(٥٣)، إلاّ أن إبراهيم باشا رفض هذا الإقتراح لسببين: «أولاً، لأنه لا يتفق مع كرامة الحكومة المصرية وشهرتها، وثانياً، لأن نجاح النصارى غير مضمون، فإن فشلوا في مهمّتهم، هل يقال للدروز: ألأمان يا دروز؟»(٥٤). ومع ذلك، فقد استمرّ الأمير

بشير في قتاله، هو أولاده وأحفاده، ضد الدروز في إقليم البلان وحاصبيا، وفي الجبل. إلاّ أن إبراهيم باشا، لما اشتدّت عليه ثورة الدروز في حوران، عاد فأرسل «أربعة آلاف بندقية» إلى الأمير بشير، وطلب منه أن يرسل رجالاً من الجبل «بعدد البنادق الموجودة فيه»(٥٥) بقيادة إبنه الأمير خليل(٥٦) لمقاتلة الدروز بحوران، ولكن «يوحنا بحري بك» أمين سرّ إبراهيم باشا، لم يكتب إلى الأمير بذلك اعتقاداً منه بإمكان استمالة الثائرين بحوران وإنهاء ثورتهم بلا قتال. ورغم أن الدروز والموارنة عادوا فتحالفوا ضد إبراهيم باشا عام ١٨٤٠، وذلك عندما أصدر هذا الأخير أمراً بأن تنزع من النصارى «البواريد العسكرية التي أعطيت لهم أيام حركة الدروز»(٥٧)، إلاّ أن هذا التحالف لم يدم طويلاً، إذ كانت الضغينة التي خلّفها تحالف الموارنة مع المصريين، ضد الدروز، لم تمح آثارها بعد، زد على ذلك استيلاء الفلاحين الموارنة، في جبل الدروز (الشوف) على إقطاعات الزعماء الدروز الذين نفاهم إبراهيم باشا إلى مصر خلال وجوده بسوريا.

لم يتورع الأمير بشير عن مصادرة إقطاعات المشايخ الدروز، بدءاً بإقطاعات الشيخ بشير جنبلاط الذي هزم أمامه عام ١٨٢٥، وانتهاء بإقطاعات المشايخ والزعماء الذين نفاهم إبراهيم باشا عام ١٨٣٨، وقد منح قسماً كبيراً من هذه الإقطاعات للفلاحين الموارنة الذين كانوا يزرعونها، وما أن عاد الزعماء الدروز المنفيون، من منفاهم، بعد رحيل إبراهيم باشا وسقوط حليفه الأمير بشير الثاني، وتسلّم الأمير بشير الثالث زمام الإمارة، وطالبوا الأمير الجديد بما سلب منهم في عهد سلفه، حتى ردّهم هذا الأمير بقسوة وغلظة وأهان مشايخهم وسفّه زعماءهم، مما كان سبباً لاندلاع الثورة الدرزية ضده عام ١٨٤٠. وتحالف الموارنة مع أميرهم، باعتبار أنهم أضحوا يعتبرون

الإمارة «مارونية» وليست «درزية» كما كانت في السابق، فكانت الحرب الطائفية الثانية بين الدروز والموارنة عام ١٨٤٠ - ١٨٤١، التي توقّفت، ثم عادت فاندلعت، من جديد، عام ١٨٤٢، وأدّت، في النهاية، إلى وضع الدول الكبرى الخمس يدها على شؤون الجبل (جبل الدروز وجبل لبنان) حيث تمّ الفصل بين الدروز والموارنة في نظام أقرّته تلك الدول عام ١٨٤٢، فكان نظام القائمقاميتين: الدرزية والنصرانية، أول نظام ينشىء كيانين طائفيين في بلاد الشام. ولم يكن تدخّل الدول الأوروبية في صلب الشؤون الداخلية للبلدان الخاضعة للحكم العثماني، وخصوصاً بلاد الشام، أمراً مستغرباً، أو ليست تلك الدول هي التي أسهمت، بشكل فعّال، في قيام الثورة ضد إبراهيم باشا في تلك البلاد، وفي طرده منها، وتسليمها، من جديد، للإمبراطورية العثمانية، عام ١٨٤٠؟ فأضحت، بناء على ذلك، وصيّة على مقدرات هذه البلاد (بلاد الشام) رغماً عن الإمبراطورية العثمانية نفسها (وهي الرجل المريض)، ورغماً عن أهالي البلاد أنفسهم، باستثماء الطائفتين المتنازعتين «الدرزية والمارونية» اللتين كانتا السبب في التدخّل المباشر لتلك الدول؟

إلاّ أن الدواء الذي قدّمته الدول الكبرى للمشكلة الطائفية القائمة بين الدروز والموارنة في الجبل لم يكن ناجحاً، إذ إنه، لم يمر عقدان من الزمن (١٨٤٠ - ١٨٦٠)، حتى عادت الحرب فاندلعت، من جديد، بين الطائفتين المذكورتين.

ورغم انتصار الدروز، عسكرياً، في حرب عام ١٨٦٠، فهم قد خسروا، سياسياً، ومعنوياً. لقد خسروا «جبلهم» الذي أُلحق، قسراً، بجبل لبنان، فسمي باسمه، وفقد، إلى الأبد، إسمه الحقيقي «جبل الدروز»، وهو الإسم الذي حمله كلّ أمرائه، بدءاً بأول المعنيّين حتى آخر الشهابيين، حتى الموارنة منهم، حيث

كانوا يسمّون جميعهم، «أمراء الدروز» كما سبق أن رأينا، ذلك ان هذه الحرب، بين الموارنة والدروز، قد انتهت بتدخّل الدول الأوروبية الخمس، نفسها، حيث فرضت، على الطائفتين المذكورتين، نظاماً جديداً هو «نظام المتصرفية» (نظام عام ١٨٦١ ثم عام ١٨٦٤) الذي فرض، على الجميع، حاكماً مسيحياً غير لبناني، ومجلس إدارة يمثّل كلّ طوائف الجبل، إلاّ أنه ذا غالبية مارونية، مع توزيع للوظائف الرئيسية، المدنية والعسكرية، في حكومة الجبل، على أساس طائفي، فكان هذا النظام، بحق، صورة حقيقية للنظام الذي سوف يخلفه، عام ١٩٢٠ بإسم «دولة لبنان الكبير» ثم «الجمهورية اللبنانية» عام ١٩٢٦، كما سنرى، والذي لا تزال مفاعيله مستمرة إلى اليوم.

أمّا جبل الدروز، أو جبل الشوف، فقد أضحى، في ظل «نظام المتصرفية» هذا، جزءاً من «جبل لبنان» أو «جبل لبنان» الجنوبي. وهكذا يكون «جبل لبنان» قد احتوى، جغرافياً وسياسياً (جغراسياسيا)، وخلال بضعة قرون فقط، أضعاف مساحته، حيث أضحى، في منتصف القرن التاسع عشر، ممتداً من حدود عكار شمالاً، إلى جزين جنوباً، فإلى الهرمل (البقاع) شرقاً.

وكان من نتائج حرب عام ١٨٦٠، ان هاجر عدد كبير من الدروز إلى حوران (وكانت هذه هي الهجرة الثالثة لهم خلال أقل من نصف قرن)، كما أن «فؤاد باشا» نفى عدداً من زعمائهم إلى خارج الجبل، إلى حوران، ولكن الدروز المنفيين كانوا يصرّون على العودة إلى أرضهم وديارهم، فاحتشد منهم، في أواخر عام ١٨٦١، نحو ألفي رجل حاملي سلاح، وهدّدوا بالعودة، بالقوة، إلى ديارهم، وساندهم، في ذلك، مواطنوهم الدروز المقيمون في الجبل، ولكن فؤاد باشا، ومعه «الأمير ملحم ارسلان» قائمقام الشوف، إستطاع أن يقنعهم بالتخلّي عن فكرةالعودة بقوّة السلاح.

وفي عام ١٨٦٣، عاد هؤلاء الدروز المنفيون، أنفسهم، يطالبون باستعادة أملاكهم التي انتزعت منهم في أعقاب حرب عام ١٨٦٠، ولكن النظام الجديد كان قد أفقدهم الحق في ذلك، باعتبار أنه ألغى الإقطاع وحرّر الفلاحين الموارنة من أسيادهم الإقطاعيّين الدروز، إلاّ أنه زعزع، في الوقت نفسه، النظام الإجتماعي لهؤلاء الأسياد الذين كانوا «يعيشون من نتاج أعمال فلاحيهم»، وكان هولاء الدروز «نبلاء أو عامة، مقاتلين قبل كلّ شيء» يعتمدون، في معيشتهم، على ما ينتجه فلاحوهم الموارنة من الأرض التي أقطعوهم إياها، وما أن ألغى النظام الجديد الإقطاع حتى وجد الإقطاعيون الدروز أنفسهم بلا أرض، وبالتالي بلا مورد رزق، وتمسّك الفلاحون الموارنة بما منحهم النظام الجديد، حتى ان المتصرّف «داود باشا» لم يتورع عن انتزاع أراضي «دير القمر» من أصحابها «آل نكد» الدروز وإعطائها لأهل البلدة المسيحيين، بل إنه منع أصحابها السابقين من دخول البلدة. ولم يكن التعويض (المادي) الذي عوّض به داود باشا على آل نكد، وغيرهم من المالكين الدروز، يشكّل بديلاً كافياً عن الخسارة المعنوية التي ألمّت بهم. وهكذا، فقد نشأت مشكلة جديدة، إجتماعية وإقتصادية، هذه المرة، بالإضافة إلى المشكلة الطائفية المزمنة، ونشأ صراع بين «السادة الدروز الذين يطالبون بكامل أراضيهم، والفلاحين المسيحيين الذين يطالبون بامتلاك تلك الأراضي، بالإضافة إلى حريتهم»(٥٨).

وواجهت المتصرّف «داود باشا» مشكلة جديدة، عام ١٨٦٣، إذ تكاثر الدروز، في الجبل، بأعداد كبيرة، وذلك بسبب عودة الكثير من المهجّرين منهم إلى حوران واللجاة (منذ حرب البشيرين، إلى الثورة ضد إبراهيم باشا، فحرب عام ١٨٦٠)، فضاقت بهم مناطقهم، ولم يكن بوسعهم أن

يستوطنوا في المناطق ذات الكثافة المارونية لما بين الطائفتين من عداء ودماء، مما حدا بداود باشا إلى أن يقترح على قائمقام الشوف «الأمير ملحم أرسلان»، أن «تهاجر أعداد كبيرة من طائفته إلى مناطق حوران الخصبة، ملتحقة بقومها» وقد ارتضى ذلك «عدد كبير من النبلاء الدروز، مع أتباعهم»، فهجروا الجبل نهائياً «بعد أن قبضوا ثمن أملاكهم» فيه، بينما أعطيت تلك الأرض «للفلاحين المسيحيين»، وهكذا فقد «هاجر آلاف الدروز، عامي ١٨٦٣ و١٨٦٤، واستقرّوا في حوران التي أضحت، منذ ذلك الحين، المركز الكبير لهذه الطائفة»[٥٩].

وفي عام ١٨٦٥، صدر عفو عام عن الدروز، بصدد أحداث عام ١٨٦٠، ولكن، «بإلحاح من فرنسا» وإصرار من المتصرّف داود باشا، الذي هدّد بالإستقالة إن عاد الدروز إلى بلادهم في الشوف، لم يسمح لهؤلاء الدروز بالعودة إلى الجبل «إلا بإذن من الحاكم العام الذي له، وحده، حق تقرير الشروط التي يجب أن تتوافر في الدرزي طالب العودة إلى الجبل»[٦٠].

ز – التطور السكاني لمتصرفية جبل لبنان:

لقد توافرت، لدينا، بعض الإحصاءات، منها ما هو حقيقي، ومنها ما هو تقديري، لسكان متصرفية جبل لبنان، وفقاً لما أورده بعض الرحالة، وبعض القناصل الأجانب، وفيما يلي بعض هذه الإحصاءات:

١ – قدّم لنا «بتكوفيتش» القنصل الروسي ببيروت، في ذلك الحين، إحصاءات عن عدد سكان جبل لبنان بين عامي ١٨٦٢ و١٨٨٢، وهي كما يلي:

الطائفة	السنة	ذكور	ذكور وإناث
موارنة	١٨٦٢	٥٧٥٤٨	١١٥٠٩٦
موارنة	١٨٨٢	-	١٤٠٠٠٠ (تقدير)[٦١]
دروز	١٨٦٢	١٢٢٨٠	٢٤٤٦٠
دروز	١٨٨٢	-	٢٨٠٠٠ (تقدير)[٦٢]
سنّة	١٨٦٢	٣١٧٧	٦٤٥٣
سنّة	١٨٨٢	-	٧٥٠٠ (تقدير)[٦٣]
شيعة	١٨٦٢	٤١٤٢	٨٢٨٤
شيعة	١٨٨٢	-	١٠٥٠٠ (تقدير)[٦٤]
أرثوذكس	١٨٦٢	١٣٩٧٧	٢٨٠٠٠
أرثوذكس	١٨٨٢	-	٣٤٠٠٠ (بين ٣٣ و٣٥ ألف) تقدير[٦٥]
كاثوليك	١٨٦٢	٨٧٠٣	١٧٤٠٦
كاثوليك	١٨٨٢	-	٢١٠٠٠ (تقدير)[٦٦]

فيكـون مجموع سكان متصرفيـة جبل لبـنان، وفقاً لهذه الإحصاءات، كما يلي:

عام ١٨٦٢ = ١٩٩٦٩٩ نسمة، أي نحو ٢٠٠ ألف نسمة.

عام ١٨٨٢ = ٢٤١٠٠٠ نسمة.

إلاّ أن «هنري غيز» نشر مقالاً بباريس، عام ١٨٦٣، ذكر فيه أن عدد الدروز في جبل لبنان كان، هذا العام، يراوح بين ٤٨ و٥٠ ألف نسمة[٦٧].

ويذكر «بتكوفيتش» أن المتصرّف «رستم باشا» زوّده، عام ١٨٨٢، بمعلومات عن عدد سكان جبل لبنان، وقد جاءت كما يلي:

عدد سكان متصرّفية جبل لبنان: ٢٨٠ ألف نسمة، موزّعين كما يلي:

- موارنة	١٦٨٥٠٠ نسنة.
- أرثوذكس	٠٣٩٥٠٠ نسمة.
- دروز	٠٣٠٠٠٠ نسمة.
- كاثوليك	٠٢٢٠٠٠ نسمة.
- شيعة	٠١١٢٠٠ نسمة.
- سنة	٠٠٨١٠٠ نسمة.
- بروتستانت وأرمن	٠٠٠٦٠٠ نسمة.
المجموع	٢٨٠٠٠٠ نسمة[٦٨].

٢ - يذكر النقيب فان (FAIN) في رسالة منه إلى «دي لهيس» وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٦٢، ان عدد سكان متصرّفية جبل لبنان يبلغ، هذا العام: ٢٢٦٦٠١ نسمة، موزّعين كما يلي:

- موارنة	١٣١٨٠٠ نسمة.
- أرثوذكس	٠٢٩٣٢٠ نسمة.
- دروز	٠٢٨٥٦٠ نسمة.
- كاثوليك	٠١٩٣٧٠ نسمة.
- شيعة	٠٠٩٨٢٠ نسمة.
- سنة	٠٠٧٦١١ نسمة.
- بروتستانت	٠٠٠١٠٠ نسمة.
- يهود	٠٠٠٠٢٠ نسمة[٦٩].

٣ - إلاّ أن «فان» يعود فيذكر، في تقرير له إلى وزير الخارجية الفرنسية «دي لهيس» بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٨٦٥، أن عدد الموارنة في المتصرفية هو ١٧١٨٠٠ نسمة، (حسب آخر الإحصاءات)، وأن عدد الأرثوذكس هو ٢٩٣٢٦ نسمة، بينما لا يذكر حدوث أي تغيير في اعداد باقي الطوائف، مما يرفع عدد سكان المتصرفية إلى: ٢٦٦٤٨٧ نسمة (بزيادة ٤٠ ألف للموارنة و٦ فقط للأرثوذكس، ودون أي ذكر لعدد كلٌ من البروتستانت واليهود)[٧٠].

٤ - وفي مذكرة وضعتها مديرية الشؤون الخارجية الفرنسية عام ١٨٩٧، ذكرت هذه المديرية أن عدد سكان متصرفية جبل لبنان، في ذلك التاريخ، هو ٤٠٠ ألف نسمة، موزعين كما يلي:

- موارنة ٢٣٠٠٠٠ نسمة.
- أرثوذكس ٥٤٢٥٠ نسمة.
- دروز ٥٠٠٠٠ نسمة.
- كاثوليك ٣٠٥٠٠ نسمة.
- مسلمون ٣٠٠٠٠ نسمة.
- لاتين وأرمن وأشوريون ٠٤٥٠٠ نسمة.
- بروتستانت ٠٠٧٥٠ نسمة[٧١].

٥ - وقد قدّم «جورج سمنه» في كتابه «سوريا» (بالفرنسية) إحصاءً لسكان متصرفية جبل لبنان، لم يذكر مصدره، وقد جاء في هذا الإحصاء أن عدد سكان المتصرفية بلغ عام ١٩١٣: ٤١٤٨٠٠ نسخة، موزّعين كما يلي:

- مسيحيون ٣٢٩٤٨٢ نسمة، أي بنسبة ٧٩٪ من مجموع عدد السكان.
- مسلمون ٨٥٢٣٢ نسمة، أي بنسبة ٢١٪ من مجموع عدد السكان.
- إسرائيليون ٨٦ نسمة[٧٢]. (أنظر الجدول التالي).

سكان مقاطعات جبل لبنان

عام ١٩١٣

المقاطعة	مسيحيون					مسلمون			يهود	المجموع
	موارنة	روم ارثوذكس	روم كاثوليك	ارمن	بروتستانت	سنة	شيعة	دروز		
البترون	٧٠٣٤١	٤٨٩٠	١٠٨٥	-	-	٥٦١	٥٣٤٣	-	-	٨٣٢٢٠
الكورة	٣٠٦٠	١٨٩٢٠	١١	-	٢٦	٢٠٠٥	٤١	-	-	٢٤٠٦٣
كسروان	٥٨٥٢٦	١٨١١	٤٨٠	٦٧	٨	٣١٠	٨٩٩٥	-	-	٧٠١٩٧
المتن	٥٤٩١١	١٥٢٢٩	٦١٥٨	-	٥٠٦	٣١٣	٣٣٨٢	٩١٧٧	-	٨٩٦٧٦
الشوف	٣٢٣١٦	٩٩٨٩	٧٧٣٢	-	١٦٢٦	١٠٧٩٠	١٤٢٩	٢٨٠٥٦	-	١٠١٩٣٨
زحله	٢٧٢١	٨٢٠	٨٦٧٦	-	٢١١	٢٣٠	-	-	-	١٢٦٥٨
دير القمر	٦٨٥٨	-	١٤٤٠	-	٥٢	١١	-	٨	٨٦	٨٤٥٥
جزين	١٣٥٧٥	٦٩٧	٦٣٥٤	-	٢٨٦	٣٠٩	٣٢٢٣	٤٩	-	٢٤٥٩٣
المجموع	٢٤٢٣٠٨	٥٢٣٥٦	٣١٩٣٦	٦٧	٢٨١٥	١٤٥٢٩	٢٣٤١٣	٤٧٢٩٠	٨٦	٤١٤٨٠٠
المجموع العام	٣٢٩٤٨٢ أي ٧٩٪ من عدد السكان					٨٥٢٣٢ أي ٢١٪ من عدد السكان			٨٦	٤١٤٨٠٠

Réf.: Samné, Georges, La Syrie, P. 284.

Population
des districts du Mont-Liban, en 1913

DISTRICTS	CHRÉTIENS					MUSULMANS et RELIGIONS POST-ISLAMIQUES			ISRAÉLITES	TOTAUX
	Maronites.	Grecs Orthodoxes.	Grecs Catholiques.	Arméniens.	Protestants.	Musulmans.	Métoualis.	Druses.		
Batroun..	70 341	4 890	1 085	»	»	561	5 343	»	»	83 220
Koura. .	3 060	18 920	11	»	26	2 005	41	»	»	24 063
Kesrouan	58 526	1 811	480	67	8	310	8 995	»	»	70 197
Metn. .	54 911	15 229	6 158	»	506	313	3 382	9 177	»	89 676
Chouf. .	32 316	9 989	7 732	»	1 626	10 790	1 429	38 056	»	101 938
Zahlé. .	2 721	820	8 676	»	211	230	»	»	»	12 658
Deir el-Kamar.	6 858	»	1 440	»	52	11	»	8	86	8 455
Djezzin. .	13 575	697	6 354	»	386	309	3 223	49	»	24 593
	242 308	52 356	31 930	67	2 815	14 529	23 413	47 290	86	414 800
	329 482 soit en % 79 %.					85 232 soit en % 21 %.			86	414 800

Réf.: Samné, Georges, La Syrie, P. 284.

٣ – أراء في نظام المتصرفية

تختلف الآراء في نظام المتصرفية، إذ يرى المؤرخ الفرنسي المعاصر «دومينيك شفالييه» (Dominique Chevallier) أن حدود هذه المتصرفية «متوافقة، رسمياً، ولأول مرّة، مع وحدة جغرافية تشكّل، إجمالاً، الكتلة اللبنانية، وتستمدّ حيويتها من اللقاء التاريخي والإجتماعي للطائفتين: المارونية والدرزية، وهذا هو الأهم»، وأن هذا الحل «الذي تحقق بمعونة أجنبية، لم يصل إلى نهايته إلاّ بعد تطوّر داخلي للمنطقة منذ بدء الفترة العثمانية»، وأنه «إذا كان (جبل) لبنان لم يشكل، في عهد الأمراء، وحدة جغراسيساسية، فقد كان هناك ارتباط بتنظيم أكثر إحكاماً، يوجد على رأسه الأسر الكبرى للأمراء والمشايخ في القسم الأوسط من الجبل، وفي حركة توسّع ديمغرافي في منطلق من الشمال الماروني»، حيث نجد، في هذا «المجتمع اللبناني»، ما نجده من «علاقات إنسانية في كلّ الشرق العربي – السامي»، وما نجده في «الشرق الأوسط» جغرافياً، وتاريخياً، من حياة إجتماعية عهدناها في «العصر العربي الوسيط، وربما أيضاً، الشرق القديم نفسه»[٧٣].

وأما المؤرّخ والقانوني «إدمون رباط» فهو يرى عكس ذلك تماماً، إذ يعتبر أن نظام المتصرفية «لم يؤمّن المساواة بين الدروز والموارنة، بل انه رجّح كفة هؤلاء الآخرين»، بعد أن «شكّل مجلس المتصرّفية من ١٢ عضواً منهم سبعة مسيحيون (٤ منهم موارنة) وخمسة مسلمون (٣ منهم دروز)»، يضاف إلى ذلك «أن صفة لبنان قد تغيّرت في هذا العهد، حيث اتخذ، بعد هجرة الدروز إلى حوران، صفة موطن للمسيحيين بأغلبية مارونية»، وأما السيادة وسلامة أراضي المتصرفية فقد تأمّنت «بمنع القوات التركية من اجتياز الحدود، لأي سبب

كان»[٧٤]. إلاّ أنه، «رغم كلّ الإنتقادات الحادة التي وجّهت ضد هذا النظام، فقد أمّن لسكانه رضى كاملاً، إذ إنه، وبفضله، حتى عام ١٩١٤، لم يتعرّض (جبل) لبنان لأية أحداث. وقد قيّض هذا النظام، بفضل إدارة ذكية للمتصرّفين... عهداً من السلام والحرية يتناقض مع النير الذي ظلّت باقي سوريا ترزح تحته، رغم حركة الثورة التي جرت عام ١٩٠٨ - ١٩٠٩»[٧٥].

بقي أن نقول في ختام هذا الفصل، إن نظام المتصرفية كان، في حقيقته، الأصل والأساس الذي بني عليه النظام اللبناني الذي لا نزال نعيشه إلى اليوم، طائفياً واجتماعياً وإدارياً، على نحو ما، ويكفي أن نستذكر ما كتبه النقيب «فان» في تقريره عن حالة «جبل لبنان» إلى وزير الخارجية الفرنسية، في أيلول/ سبتمبر عام ١٨٦٥، إذ قال: «إن أرض (جبل) لبنان، كما حدّدت عام ١٨٦٠، تشكّل تجويفاً مساحته ٣ آلاف كلم٢، مقتطعة من القسم الغربي لسوريا. وإذا ما استثنينا الساحل الذي يحدّ هذا التجويف، فإنه ليس لدى حكومة لبنان، أو من الأفضل القول: حكومة الجبل، سوى مجموعة من المجاري الضيّقة، والتلال الوعرة، بلا سهل في الداخل، ولا مرفأ على الساحل. ولا يمكن دخولها إلاّ من الشرق إلى الغرب بواسطة ممر هو طريق بيروت - دمشق. وما ان نبتعد عن هذه الطريق، وهي حديثة، فإننا لا نجد سوى طرقات للبغالة مرسومة بأقدام الحيوانات، وهي غالباً ما تكون غير سالكة. ويعتبر الجبليون ما نسمّيه، نحن، نقصاً في طرق المواصلات، بمثابة الضمانات الأكثر فعاليةً لاستقلالهم»[٧٦]. وينهي «فان» تقريره هذا بقوله:

«لا أظن، في هذه الأثناء أنه يجب أن نوقظ، لدى اللبنانيين، طموحات كبيرة جداً، فهم ميالون إلى المبالغة في تكبير حجمهم. وطالما أن جيشنا قد عسكر في جبلهم وعيّن لأرضهم حدوداً تعيد إليهم موانئهم وسهولهم الطبيعية،

فإننا نستطيع التنبّؤ، لحكومة (جبل) لبنان، بدور، في المستقبل الذي تسعى إليه الأمّة العربية في سوريا.

«إلاّ أن هذه ليست هي المسألة اليوم، فلبنان (جبل لبنان) ليس سوى تجويف لن يكون له أي نمو جغرافي أو أي إمتداد سياسي، من تلقاء نفسه، ذلك أنه لا يستوفي الشروط التي تجعله قابلاً للحياة»[٧٧].

الشروط التي تجعله قابلاً للحياة؟

ربما كان كلام «فان» هذا، عام ١٨٦٥، النبوؤة التي كان قد أدركها «الجنرال دي بوفور دوتبول» قبله (عام ١٨٦١)، ثم «الجنرال غورو» بعده (عام ١٩٢٠)، فكانت، إذن، «دولة لبنان الكبير».

حواشي الفصل العاشر

(١) المسعودي، أبو الحسن، التنبيه والإشراف، ص ١٣١، ويذكر الصليبي أن «موريق» هو أحد قادة جيش الروم الذي طارد الموارنة إلى جبل لبنان وقتل في معركة معهم في أميون(منطلق تاريخ لبنان ص ٤٣). كما يذكر «الدبس» انه كان، في الدير المذكور، ثمانماية راهب (الدبس، المطران يوسف، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، ص ٣).

(٢) الدبس، م. ن. ص ٤. ويذكر «الشدياق» أن «يوحنا مارون» ترهب في «دير مارون» في وادي العاصي، ثم عيّن مطراناً على «البترون وجبل لبنان» عام ٦٧٦م، ثم بطريركاً على «جبل لبنان» عام ٦٨٥م. (الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ١: ٢٠١).

(٣) المسعودي، المصدر السابق، ص (ي). ويذكر مقدّم الكتاب أن المسعودي كان في فلسطين وأنطاكية عام ٤١٣ هـ: ٩٢٦م، وانه كان قد قضى، قبل ذلك، نحو عشر سنوات، «متنقّلاً بين العراق وسوريا ومصر» (ص. ن.).

(٤) إبن القلاعي، جبرائيل، زجليات، تحقيق بطرس الجميّل، ص (أ) وص ١١٥.

(٥) الصليبي، كمال، بيت بمنازل كثيرة، ص ١٢١ - ١٢٥.

(٦) الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٢ - ١٣.

(٧) Rabbath, E. la formation historique du Liban politique et constitutionnel, p: 222.

(٨) أنظر فصل: «لبنان والمسألة التاريخية» في كتابنا «المسألة اللبنانية: نقد وتحليل».

(٩) إبن حوقل، صورة الأرض، ص ١٥٤ - ١٥٦.

(١٠) ياقوت، معجم البلدان، ج ٥: ١٠ - ١١.

(١١) الدويهي، إسطفانوس، تاريخ الأزمنة، ص ٩. ويبرهن الدكتور عادل إسماعيل، في بحث خاص عن المردة والجراجمة، أن هؤلاء هم غير الموارنة (Ismaîl, Histoire du Liban, T. 1, PP. 169 - 189). واسماعيل، في كتابه: المردائيون (المرده)، من هم: من أين جاؤوا؟ وما هي علاقتهم بالجراجمة والموارنة. وانظر: الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، ص ٤١ - ٤٢.

(١٢) عام ١٢٥٠ م. أرسل «أمير المردة» في جبل لبنان، إبنه «الأمير سمعان، ومعه خيل بخمسة وعشرين ألف مقاتل»، لنجدة الملك الفرنسي لويس التاسع، في عكا. (الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج ١: ٢٠٥)، وانظر:

- Ristelhueber, René, les traditions françaises au Liban, p. 65.

ويروي «الدبس» ان «الكسروانيين والجرديين كانوا قد نزلوا من الجبال لنجدة الفرنج عند حصار طرابلس وقتلوا من عسكر السلطان خلقاً كثيراً» (الدبس، الجامع المفصل، ص ١٤١).

(١٣) الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص ١٢٣.

(١٤) الدبس، المرجع السابق، ص ٩٩.

(١٥) م. ن. ص. ن. نقلاً عن «العلامة السمعاني» و«ابن العبري».

(١٦) ياقوت، معجم البلدان، ج ٥: ١١. ولا شك في أن «ياقوت» يقصد، بكلامه هذا، كامل الجبل الذي هو ما بين مكة والمدينة حتى الشام، كما جاء في تعريفه، وليس «جبل لبنان» الحالي فقط.

(١٧) ص ٧٤.

(١٨) كان آل تنوخ من نصارى العرب الذين اعتنقوا الإسلام واستوطنوا كسرواز في مطلع القرن الميلادي التاسع (٨٢٠م.) (قرألي، بولس، فخر الدين المعني الثاني ودولة توسكانة، ص ٩١).

(١٩) الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، ص ٤١ - ٤٢.

(٢٠) م. ن. ص: ٤٢ - ٤٣. وراجع، للموضوع نفسه:

Ismail, Histoire du Liban, T. 1, pp. 169 - 189

(٢١) الدبس، المرجع السابق، ص ٩٩. وانظر م. ن. ص ٢١ - ٢٥.

(٢٢) الدويهي المرجع السابق، ص ١٤٦ والشدياق، المرجع السابق، ج ١: ٢٠٦.

(٢٣) يذكر الدويهي أن جزيرة أرواد سقطت بيد المماليك عام ١٣٠٢ وقتل فيها، من الصليبيين، «نحو ألفين» وأسر منهم «نحو خمسماية أسير» أخذوا إلى دمشق (الدويهي، إسطفان، تاريخ الأزمنة، ص ١٦٠)، وانظر: بن يحيي، صالح، تاريخ بيروت، ص ٥٤.

(٢٤) مكي، محمد علي، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، ص ٢١٧.

(٢٥) بن يحيى، صالح، المصدر السابق، ص ٥٣، وانظر: حمزه، نديم، التنوخيون، ص ١٢٨.

(٢٦) بن يحيى، م. ن. ص ٢٤ - ٢٥ و٥٤.

(٢٧) م. ن. ص ٢٧ - ٢٨ و٥٤.

(٢٨) الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص ٢٩.

(٢٩) الشدياق، المرجع السابق، ج ١: ٢٠٧.

(٣٠) م. ن. ج ١: ٢٠٨، ويختلف المؤرّخون المسيحيون في تواريخ هذه الحروب، إلاّ أنه ربما يكون هذا الخلاف ناتجاً عن الاختلاف الحاصل من تحويل السنوات الهجرية إلى سنوات ميلادية، مع

(٣٣) م. ن. ص. ن.

(٣٤) م. ن. ص ٢٠٨.

(٣٥) م. ن. ص. ن. مع عدم الأخذ بالتواريخ، إذ ان الحرب الأخيرة التي أنهت الشيعة في كسروان جرت عام ١٣٠٥ وليس عام ١٣٠٧، كما مرّ معنا.

(٣٦) الشدياق، م. ن. ج ١: ٢٠٨، والدويهي، المرجع السابق، ص ١٦٣، وبن يحيى، المرجع السابق، ص ٣٧.

(٣٧) الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص ٢٩ - ٣٠.

(٣٨) الدويهي، المرجع السابق، ص ٢٨٧، وقرأ لي، بولس، فخر الدين المعني الثاني ودولة توسكانة، ص٩٧.

(٣٩) الشدياق، المرجع السابق، ج ١: ١٩٢ - ١٩٧. وانظر: الزين، سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٤٠) يقع ساحل كسروان ما بين نهر الجمماني (أو نهر بيروت) جنوباً ونهر إبراهيم شمالاً، (الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، ص ٤٤).

(٤١) الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص ١٠١.

(٤٢) أنظر الجزء الأول، العهد المعني (الإمارة المعنية)، الفصل الأول من الباب الثاني (فخر الدين وديبلوماسية، التعامل مع الطوائف).

(٤٣) م. ن. ج ١: (الإمارة المعنية)، الفصل الأول من الباب الثاني (فخر الدين: طموحه السياسي، وتحالفاته في أوروبا).

(٤٤) أنظر: تقرير «ريناد» نائب القنصل الفرنسي بصيدا، بتاريخ أول أيلول/ سبتمبر ١٧٨١ ,Ismail) Doc, diplomatiques et condulaires, T. 2, P. 381)، والجبرتي، عجائب الآثار، ج ٣: ٣٦٦. وانظر أيضاً: رستم، أسد، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، ج ٥: ٢١٠، وثيقة رقم ٥٨٩ (الشروط التي رفعها الموارنة إلى الباب العالي، وتتعلّق معظمها بحرية الممارسة الدينية وبحكم ماروني للإمارة).

(٤٥) أنظر نص هذه العريضة عند: الخازن، فيليب وفريد، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠ ج ١: ٥٠ - ٥١، وثيقة رقم ٢٦.

(٤٦) راجع التطوّر الجغراسياسي للإمارة الشهابية في عهد الأمير يوسف (الجزء الثاني، الإمارة الشهابية، الفصل الرابع من الباب الأول: ثالثاً)، والتطوّر الجغراسياسي للإمارة الشهابية في عهد الأمير بشير الثاني (الفصل الثامن من الباب الثاني: ثانياً).

(٤٧) Jouplain, la question du Liban, p. 122.

(٤٨) أبو شقرا، يوسف خطار، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، ص ٨. وهذا ما يراه أبو شقرا بصدد تنصّر الأمير بشير، ولكن الثابت هو أن الأمير قاسم عمر والد الأمير بشير (الثاني) كان قد تنصّر قبل ولادة الأمير بشير الذي ولد عام ١٧٦٧، وقد تنصّر أبوه في السنة نفسها (حقي، مباحث علمية واجتماعية، ج ١: ٣٤٥).

(٤٩) تثبت النصوص الواردة في تاريخ أبو شقرا أن الحرب بين البشيرين كانت حرباً طائفية بكلّ معنى الكلمة، فهو يقول إنه، ما كادت هذه الحرب تندلع، حتى «امتدّ طرح الصوت إلى المتن، فنفر الشيخ محمد المغربي من كفرسلوان... ونفر بنو هلال من قرنايل، وبنو معضاد من بزبدين، وبنو أبو الحسن من بتخنيه، مسرعين نحو المعركة لنجدة الشيخ بشير» (أبو شقرا، الحركات، ص ١٣). ويقول «الشدياق» إنه اشترك، في هذه الحرب، إلى جانب الشيخ بشير، أنصاره من الشهابيين (المسلمين) والعماديين والجنبلاطيين والارسلانيين وبعض اللمعيين وبعض النكديين، ومع هؤلاء جميعاً رجالهم، وأكثر أهالي الشوف والغرب الأسفل وبعض أهالي المتن، بينما استعان الأمير بشير بعبدالله باشا والي عكا وبحليفه محمد علي باشا. وقد حاول الأمير بشير أن يستميل إليه بعض أعيان الدروز والأمراء الشهابيين المتحالفين مع الشيخ بشير أمثال الأمير عباس والشيخ على العماد، أو أن يبقيهم على الحياد، فلم يفلح (الشدياق، المرجع السابق، ج ٢: ٤٣٠ - ٤٣١).

(٥٠) أبو شقرا، المصدر السابق، ص ١٣.

(٥١) م. ن. ص: ١٥ - ١٦.

(٥٢) رستم، أسد الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، ج ٤: ٢٣١.

(٥٣) رسالة محمد شريف باشا إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٢٩ ذي العقدة عام ١٢٥٣ هـ. = شباط عام ١٨٣٨ م. (رستم المحفوظات الملكية، ج ٣: ٢٤٠).

(٥٤) رسالة إبراهيم باشا إلى محمد شريف باشا بتاريخ ٢ ذي الحجة عام ١٢٥٣ هـ. = أواخر شباط/ فيراير عام ١٨٣٨ (م. ن. ج ٣: ٢٤٤ - ٢٤٥).

(٥٥) رسالة إبراهيم باشا إلى محمد شريف باشا بتاريخ ٢٢ رجب عام ١٢٥٥ هـ. = أواخر أيلول/ سبتمبر عام ١٨٣٩ (م. ن. ج ٤: ٢٣٩ - ٢٤٠).

(٥٦) أمر عسكري من إبراهيم باشا إلى يوحنا بحري بك، بتاريخ ٢٢ رجب عام ١٢٥٥ هـ. (م. ن. ج ٤: ٢٤١).

(٥٧) رسالة الأمير بشير إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٢٩ ربيع الأول عام ١٢٥٦ هـ. = أول حزيران/ يونيو عام ١٨٤٠ (م. ن. ج ٤: ٣٤٣).

(٥٨) Jouplain, op. cit., pp. 451 - 452.

(٥٩) Ibid, p. 453.

(٦٠) Ibid, pp. 458 - 459.

(٦١) بتكوفيتش، قسطنطين، لبنان واللبنانيون، ص ٤٨.

(٦٢) م. ن. ص: ٥٢.

(٦٣) م. ن. ص: ٥٣.

(٦٤) م. ن. ص: ٥٤.

(٦٥) م. ن. ص: ٤٢.

(٦٦) م. ن. ص: ٤٤.

(٦٧) م. ن. ص: ٥٣. وجاء في الصفحة نفسها أن «هنري غيز» نشر، عام ١٨٤٦، كتاباً بعنوان «Esquisse de la Syrie»، ذكر فيه أن عدد سكان جبل لبنان هو ٢٠٠٩١٩ نسمة منهم: ١٨٩٠٣٩ موارنة و٣٦٦٦٠ روم كاثوليك و٢٤٨٩٥ روم أرثوذكس و٩٠٧١ درزي و٩٧٠١ متوالي (م. ن. ص. ن.).

(٦٨) م. ن. ص: ٧٧.

(٦٩) Ismail, Doc. T. 11, p. 389.

(٧٠) Ibid, T. 12, pp. 219 - 220.

(٧١) Ibid, T. 16, pp. 426 - 427.

(٧٢) Sammé, G., La Syrie, P. 284.

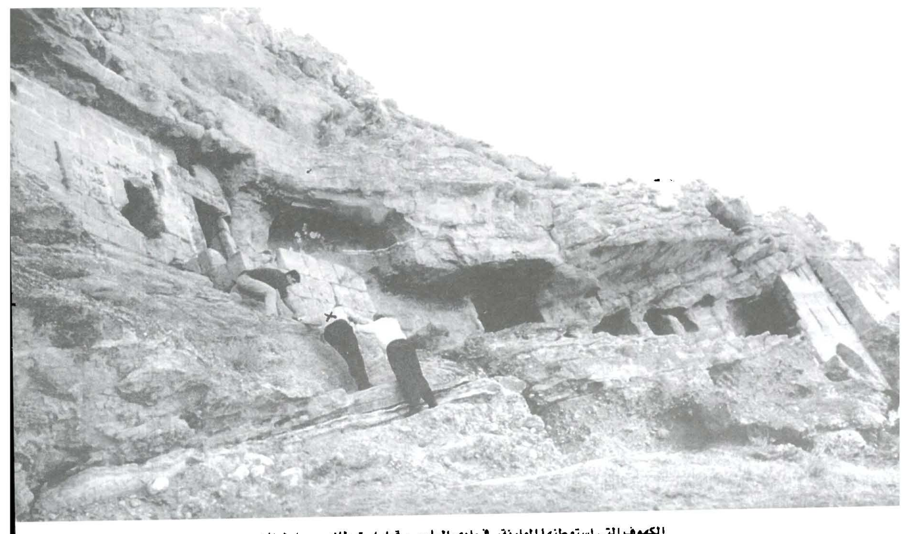
(٧٣) Chevallier, D. la Société du Mont-Liban, pp. 25 - 27.

(٧٤) Rabbath, E, unité syrienne et devenir arabe, pp. 141 - 142.

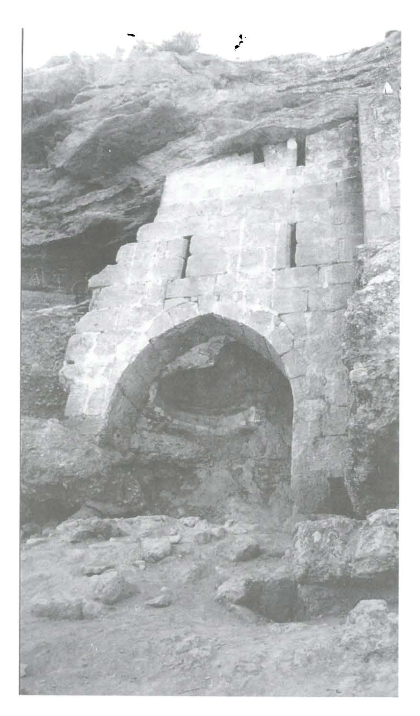
(٧٥) Ibid, p. 142.

(٧٦) Ismail, Doc. T. 12, pp. 231 - 232.

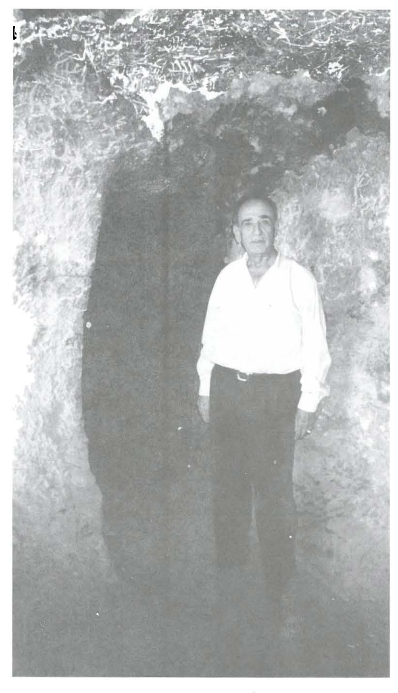
(٧٧) Ibid, p. 244.



الكهوف التي استوطنها الموارنة، في وادي العاصي، قبل استيطانهم جبل لبنان
(في الوسط: المؤلف يتسلّق السفح، مع بعض المرافقين)



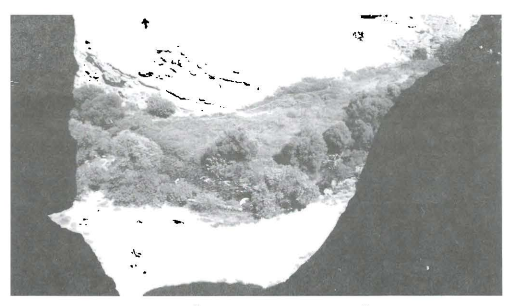
مدخل مغارة الراهب



أحد كهوف الدير
(المؤلّف في المدخل)

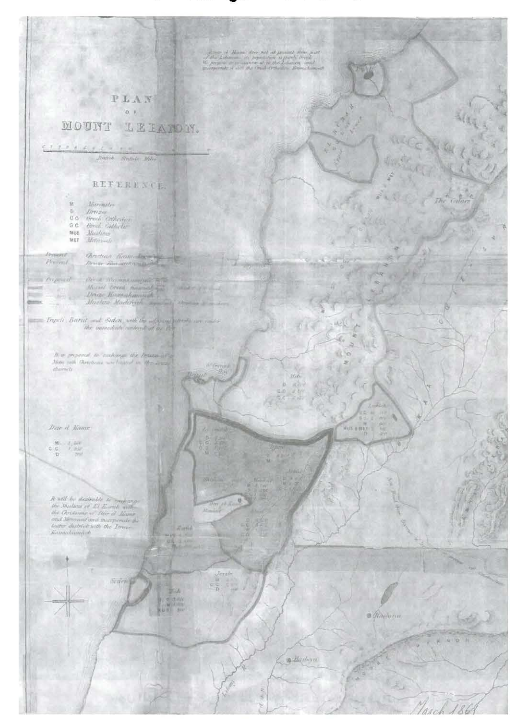


مغارة الراهب وباقي كهوف الدير



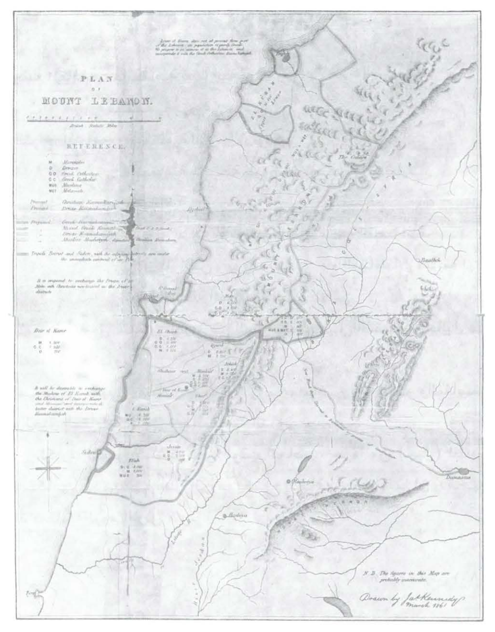
سهل العاصي، ونهر العاصي، من منافذ أحد كهوف الدير.

خارطة توضيحية للمشروع الأول (١٨٦١)



Réf: Great Britain, Foreign office, Affairs of Syria, 1860 - 1861, April1860 (AUB, Beirut, Lebanon).

خارطة توضيحية للمشروع الأول (١٨٦١)



المرجع

— Great Britain, Foreign office, Affaigs of Syria, 1860-1861. April 1860. (AUB, Beirut, Lebanon).

Réf: Great Britain, Foreign office, Affain of Syria, 1860 - 1861, April1860 (AUB, Beirut, Lebanon).

الاقتراحات الواردة في الخارطة

ألوضع القائم: - قائمقامية نصرانية.

- قائمقامية درزية.

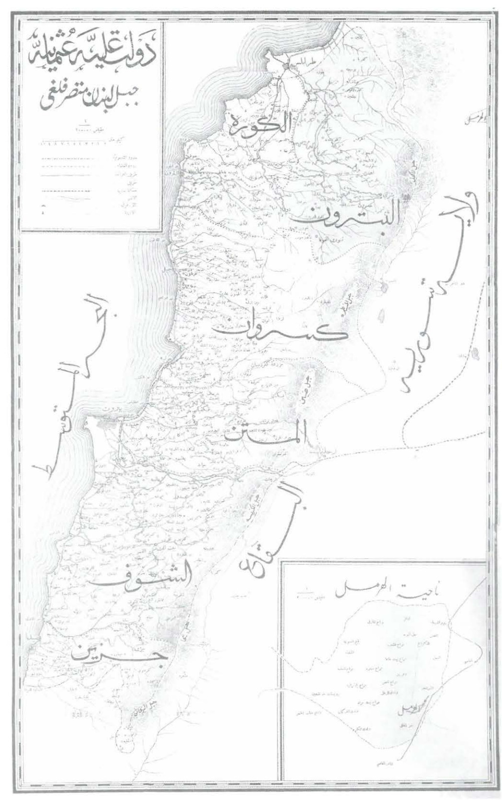
ألاقتراح: إنشاء: - قائمقامية للروم الارثوذكس.

- قائمقامية مختلطة للروم الأرثوذكس والكاثوليك.
- قائمقامية درزية.
- مديرية إسلامية ترتبط بالقائمقامية النصرانية.
- تكون طرابلس وبيروت وصيدا، مع المقاطعات التابعة لها، تحت السلطة المباشرة للباب العالي.

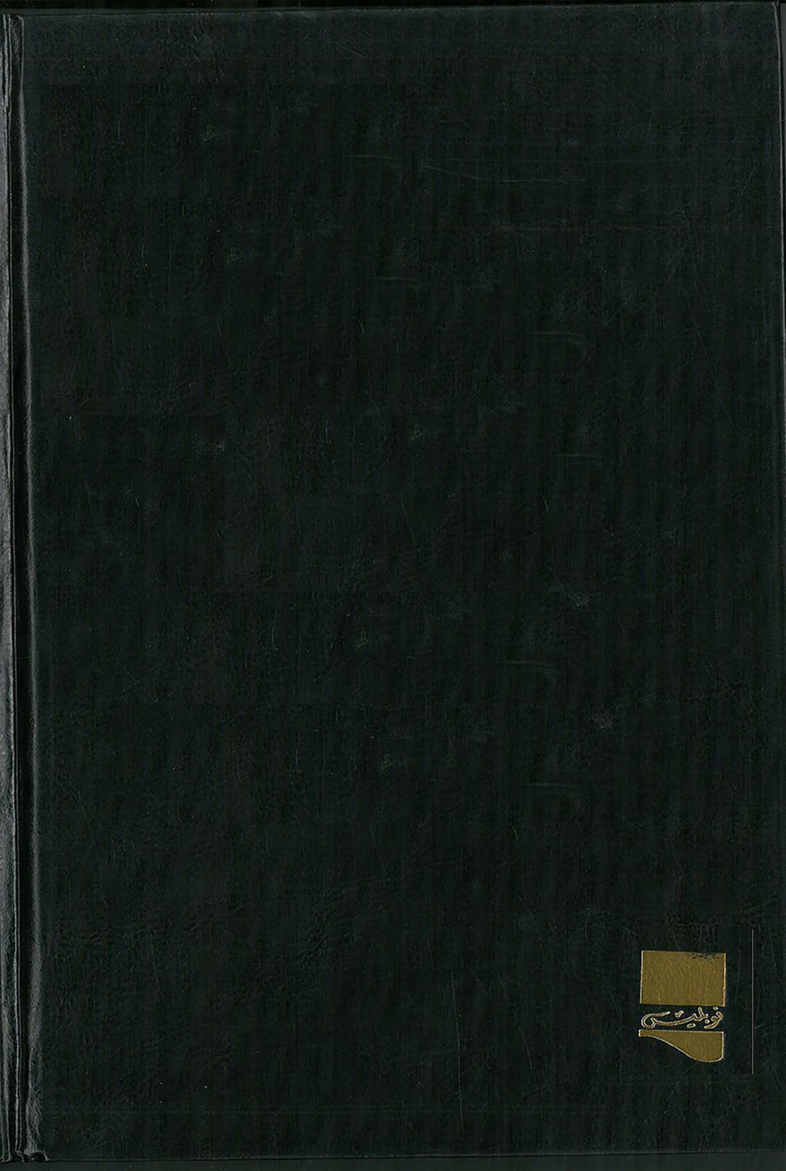
- يُقترح إستبدال السكان الدروز في المتن بالمسيحيين المقيمين، حالياً، في المقاطعات الدرزية.
- يُستحسن إستبدال مسلمي إقليم الخروب بمسيحيي دير القمر والمناصف والحاق المقاطعة الأخيرة بقائمقامية الدروز.
- إن الكورة السفلى لا تشكل، في الوقت الحاضر، جزءاً من (جبل) لبنان، وسكانها، جميعهم، من الروم، يُقترح إلحاقها بجبل لبنان ودمجها بقائمقاميةالروم الارثوذكس.

آذار/ مارس ١٨٦١

خارطة متصرفيّة جبل لبنان (١٨٦٤)



المرجع: حقّي، اسماعيل، مباحث علمية واجتماعية، الجزء الثاني


نوبلیس